

٩١٩

شرح تعريف

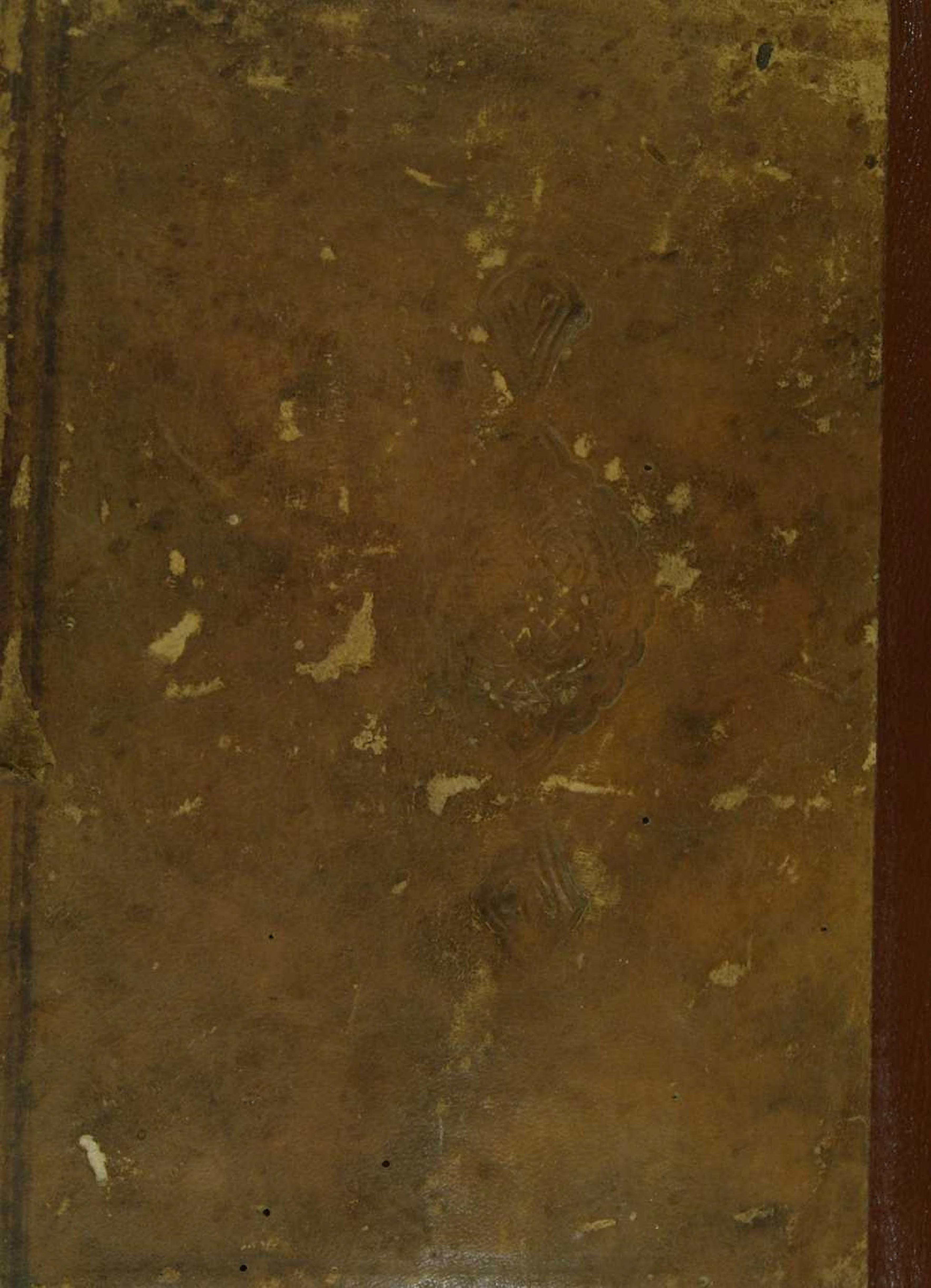
العزى

محمد الدين  
التفتازانى

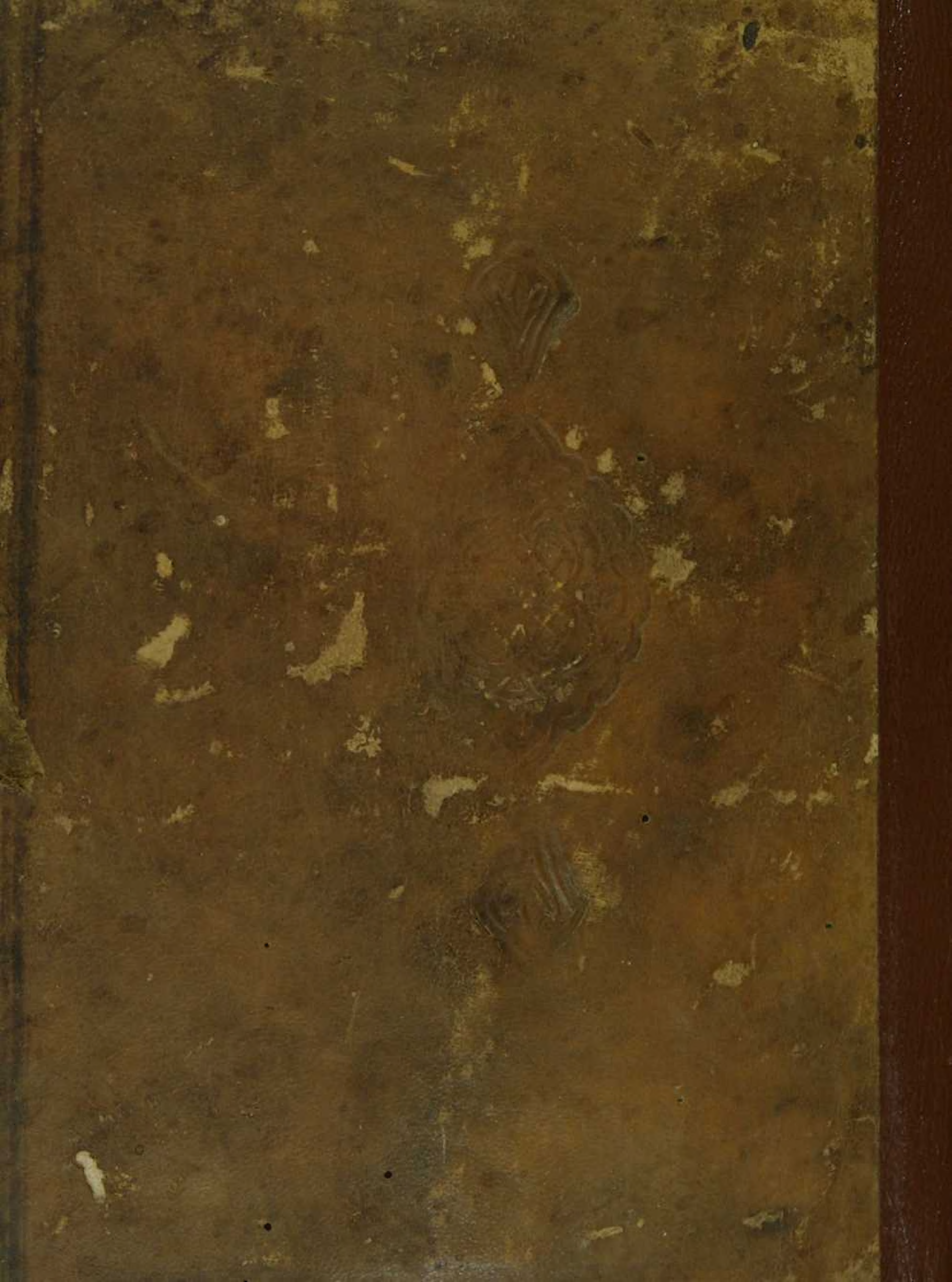
١٨٥١

٤١٤  
تحت











( حاشية دده جونكي ) على شرح السعد التفتازاني على  
التصريف العزى ، تأليف دده خليفة ، كمال الدين - ٥٩٧٣ هـ .  
كتب في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرًا .

٢٠٨ ق ٢١ س ٥٠ ر ٢٠ × ٥٠ ر ١٥ سم

٩١٩

نسخة جيدة ، خطها تعليق ، طبع .

معجم المؤلفين ٨ : ١٤٦ ، الأزهرية ٤ : ٧٠

أ - الصرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - حاشية دده خليفة على شرح

السعد التفتازاني - د - حاشية على شرح تصريف العزى .



سرفه

لاحول ولا قوة للاحول ولا قوة للاحول ولا قوة للاحول ولا قوة

ولا قوة

لاحول

لا تفي جنس يكون اولاً لا در قوه فتح اوزر بنه مبني  
اعراب بن محل منصوب اسم در لائك خبر  
محذوف تقدير كلام لاحول ولا قوة  
موجودان الالباب الله

لاحول

ولا قوة

لا تفي جنس يكون اولاً لا در قوه فتح اوزر بنه مبني  
اعراب بن محل منصوب اسم در لائك خبر  
واو عاطفه لاء زائده قوه لفظاً منصوب  
معطوف در حول نك لفظه كونه خبر  
فتحه نصبه مشا بهدر

لاحول

ولا قوة

لا تفي جنس يكون اولاً لا در حول  
فتح اوزر بنه مبني اعراب بن محلاً  
منصوب اسم در لائك خبر  
واو عاطفه لاء زائده قوه لفظاً مرفوع معطوف  
حول نك جمل بعيد اوزر بنه

لاحول

ولا قوة

لا تفي جنس يكون اولاً لا عملدن لغو  
حول لفظاً مرفوع مبتداء  
واو عاطفه لاء زائده قوه لفظاً مرفوع معطوف در حول اوزر بنه  
خبر محذوف تقدير كلام لاحول ولا قوة موجود الالباب الله

لاحول

ولا قوة

لا تفي جنس يكون اولاً لا عملدن لغو  
حول لفظاً مرفوع مبتداء  
واو عاطفه لاء زائده قوه لفظاً مرفوع معطوف در حول اوزر بنه  
لا نك لا ايله بله اعراب بن محلاً مرفوع معطوف در حول نك لفظي  
اوزر بن خبر محذوف تقدير كلام اي موجود

لاحول

ولا قوة

لا تفي جنس يكون اولاً لا در حول فتح اوزر بنه  
مبني اعراب بن محل منصوب اسم در لائك خبر  
واو عاطفه لاء زائده قوه لفظاً مرفوع  
اسم در لائك خبر محذوف تقدير كلام ولا قوة موجود  
الالباب الله



61.

$$\begin{array}{r} 2 \\ 11 \end{array}$$

Spoke 11

卷之九



الاول بل هو منقول كما هو مذهب قوم او من اجل ما هو منقول  
 وعلى الثاني بل هو مشتق كما هو مذهب جمهور او مشتق  
 كما هو مذهب البعض واختاره الغزالي وجم غفير من المحققين  
 وعلى الثاني بل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا  
 كما هو مذهب بعض هؤلاء عدة وجوه ذكرها في شرح  
 مع ما لها وما عليها في شرح المشارقا والتفريق شرح  
 البزدوي وانا اوردت هذا فيها فاصلها على ان هذا  
 الثاني في حيز لمة فصار لاهتم اهل الف واللام  
 للتفويض ثم ادغم فصار الله وقطع عنه ثم خصص هذا  
 لخصصا للتفويض وقيل اصله لاله على ما اختاره صاحب  
 الكشاف وابو البقاء الثانية فيقول قوله لمة الله  
 فصار الله ثم ادعت الاولى في الثانية فصار الله  
 وفي نقل حجة الثانية الى الله في هذا الفصل  
 لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علمية  
 للذات الوجود الخالق لكل شيء وقال الخليلي في  
 اسم المفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية  
 وكلها على ان خصه فرد فلا يكون علما لان مفهوم  
 العلم في نفسه نظر لاننا سلم انه اسم هذا المفهوم  
 الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لاله الا الله  
 كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي كما افاد  
 التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحمل الكلمة

ولان

وعما نفى العا فيه ما فهم على الثاني بل الاول وعلى الاول  
 على ان لا فعال الجملة الاختيارية وهي هنا قيل ان الجملة لا  
 ان يكون نفا اختياريا بل كما يكون نفا اختياريا كذلك يجوز  
 ان يكون طريقة وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم والادب  
 ثم انه واثاره اختيارية كما في الكرم والشفقة وما الى المثال  
 الثالث فانه في الاقضية المصنوعة وليس من اجل العلم والادب  
 فاعلم ذلك فانه غاية التخصيص هذا المقام الذي لا يرد الا في  
**قول** سبحانه وتعالى تواتر نفي الواو في الظاهرة وتواتر  
 الآية المتوافرة بالمتطابقة **اقول** سبحانه علم المتبصر  
 يستحقه من غير تنزيه بل يغني عن سيج اذا ذهب بعد ذلك  
 ابعث من تحتها عما ترهته عنه اوصى السبع بغير الواع  
 من الشغل كان جعله فارغا عنه ولما قصد ان يكون تنزيه  
 الله تعالى لفظ بواو مخصوص به جعل بغير التنزيه البليغ  
 من جميع القبايح لازم الاضافة اليه بحيث يقطع عنها  
 في اللفظ انقصية وقول العلامة في الكشف الفصل  
 يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانما غير منفرد بالالف والواو  
 مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقه انه اذا استعمل مضافا  
 لا يكون على بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاعف واذا افرد  
 غير الاضافة كان علما غير منفرد وقد استعمل هذا اللفظ  
 التعويذ السوية التنزيه البليغ يستلزم التعويذ من بعد  
 تنزيه عنه من لغز فانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل

مطلب  
 يعرف فيه كلمة سبحانه  
 واستعماله



عند كل تعجب من فتنة يقصد به التنزيه البليغ اصاله  
 بقا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى قلوبنا  
 وجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى سبحان الذي  
 اذا المقصود التقوى من عظم الادراك وانصافه  
 شروكها من تقديره سبحانه الذي لا يشاركه في الفعل  
 سده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي  
 اليه على الله تعالى تبارك وتعالى وهو في انوار  
 كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم لغزو وجل وحجوه وكما  
 على كتبه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسام من  
 وان لم يكن في ان فعله من ذلك حرم خطا عظيما  
 بل انه كمالا كونه ايضا وكذلك الترضي والتعظيم على  
 والعلماء ويكره الاختصاص على الصلوة دون السلام والعكس  
 ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب لك  
 بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاج فانما هو  
 اقر قد فعله ما كان البخاري رحمه الله تعالى في الحديث  
 وقال في الصلح هو لا يخلو من كراهية وعلم منه ان قطع  
 الاحتجاج في كراهية التواتر المتابع من قوله تعالى  
 الكتب في اجاب بعضه ان بعضه من غير ان يقطع وفي  
 السماع لقنان فتح النون وغيره فان فتح النون  
 كما هو في الرسالة وان ضمت قصرة وقلت نعم الزا  
 الكثرة الترادف المتابع والا لا يجمع الى بالفتح والكسرة



مكتوب في  
 والرسول عليه السلام  
 والصلوات على  
 والصلوات على

وهي

معان واحال معرفتها الى التحقيق لا يقال انما اذا استعمل  
 بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لليقين ان يكون  
 لفظ الصلوة اذا استعمل هذه الكلمة للمضرة كيف وقد  
 يقال النبي عليه السلام اللهم صل على ابي اوفى قال النبي عليه السلام  
 مغفور وموصوم فما القائل في الصلوة قلنا في ما خالفه  
 احديهما راجعة الى المصطلح كما يدل عليها قوله عليه السلام صلى  
 على مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي  
 عليه السلام فان الدرجة غير متناهية فيدرجته عليه السلام  
 بالصلوة اعلم ان الصلوة على غيره الانبياء جائز على ما قيل  
 اتبع اما بالاحاطة فمكروه قيل كراهية تحريم وقيل تنزيه  
 ولكن القياس يجوز ذلك على كل موضع بدليل قوله تعالى هو  
 الذي يصلى عليكم الآية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام  
 اللهم صل على النبي وآل النبي الطيبين الطاهرين  
 عليهم السلام بدفع ذلك صراحة ولا يثبت عليه السلام  
 ولا يثبت في آياتهم الرخص وقيل ان الصلوة على غيره  
 لا يقال لغيره عليه السلام ويجوز الاحتجاج بان صاحب الاحتجاج  
 ان ينتزع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظ الصلوة في  
 السلف مخصوص بالانبياء عليهم السلام وان كان في الرحمة  
 والدعاء بالرحمة جائز لظن انما يقال قال الله عز وجل  
 ولا يقال قال النبي عليه الصلوة والسلام عز وجل وان كان  
 عزيرا جليللا عند الله واما السلام الذي يرفع الصلوة فلا يرفع

مكتوب  
 يعرف فيه نفع الصلوة

مكتوب  
 يعرف فيه نفع الصلوة



في الغالب فلا يفرد غير الانبياء عليهم السلام وسواهم في الآيات  
والامور هذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز والمجاز  
فتحاطب كل من يحب الرضى للصحة والترحم للناهي  
ومن بعد من العلم لا يجوز والعباد سائر الاجناس قليل  
هل يجوز على الم لا قال بعض العلماء لا يجوز لانه الرضى مخصوص  
وذكره الطيبي في تفسيره سورة الاحزاب من شرح الكشاف  
وما قال بعض العلماء من ان قوله رضى الله عنه مخصوص  
ويقال في غيرهم رحم الله فليس كما قال بل الصبي الذي عليه  
الحجور استجابة ودلائله اكثر من ان يحصى وذكر في  
المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحم الله  
لان ذكر الرحمة نوع ظن تفصيلهم فان احدا لا يستحق الرحمة  
الانبياء لانهم على الغفران عند توهم العصيان  
او ما ينوونهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية  
ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاسانيد والفقهاء عند  
وعند ذكر المتأخرين رضى الله عنهم تعظيمهم وتوقيرهم واما  
اذا ذكر من اختلف في نبوته كاللقية وذي القرنين فقال  
بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالاتباعية بان يقال  
صلوات الله على الانبياء وسلم وقال النووي لا ناس بان يقال  
لقية او ذي القرنين صلوات الله عليهم والاصح عندي ان لا يجوز  
لان هذا مرتبة الانبياء عليهم السلام ولم يثبت نبوتها بعد  
حتى يجوز الصلوة عليها النبي فليلحقه فاعل من التبادر

في قوله رضى الله عنه  
في قوله رضى الله عنه  
في قوله رضى الله عنه

وهو الاخبار

والقواعد جمع قاعدا اي والاصل والقانون ايضا حكمي  
ينطبق على جميع خيالاته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلي  
ان يكون كبرى لصغرى سائلة الحصول ليخرج بالقوة  
الى الفعل واللاطفية الدقيقة للطف الشيء الى دق وصغر  
واللطف في العمل الوقت فيه من الله تعالى التوفيق العصمة  
واللاطف تطلق على اربعة معان دقة القوام وقبول  
الانقسام والافراخ صغرة وسرعة التأثير الملا في  
والشفافية والكتافة يطلق على تقابل هذه المعاني السنو  
الظهور والتذليل التليين قال الجوهري الذل الكسر  
التي وهو ضد العصوبة والصعاب جمع صعب ذلول  
والنفاق ستر المرأة عما جهرها والمكثون المستور  
في كسفت الشيء الى سترته والفاصل من الكلام الطامع  
والستر يكتم والجهر يقابله كما ذكره واورد في البيضاوي  
وان كانا مصدرين في اصل فقوله في تفسيره  
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق المصدر  
وهو السور والجهر لان اصل المصدر لا يتقدم عليه  
ما ينفع على انهم على ما ذكره علماء الدين البسطاني في شرح  
الباق قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مؤول الى فعل  
ليس على اطلاق بل قد يكون على ما بدونه وقولهم لا يصح  
تقديم شيء مما في حيزه عليه لانه في ثاويل ان مع الفعل  
ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح تقديم قول البيضاوي



ايضا في تفسير سورة الرعد بما صرح به من متعلق بعلمه لا سيما في الظن  
فصل ليس ما ينبغي على ان صاحب الكفا قد ذكر ان علمه  
نظرا الى اهل البيت ليس ما جاز ان يحصل نعم قد ذكره على ذلك  
المذكور في شرحه للهداية الفصل بين المبتدأ ومعلومه  
ممتنع عند النجاة والكلو ضد المروءة والنجى ضد من ينجى  
باب سهل نادى رقتل قاره وقيل كسبه ينجى وفيه مثل صغ  
فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاضافة  
الضم يقال ضفت اليه اي ضمت اليه والفايد اسم ما انفد  
من علم او مال عشر عليه يعشر من ربحه اي طلع عليه والفكر  
بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر  
المشهور اذ قال للفكر وقيل الفكر حركة النفس على المباد  
والرجوع عنها الى المطا والنظر مله ضمة المعلوم  
الواقعة في ضمن كل حركة ويطلق الفكر على حركة النفس  
في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعبر  
في خواص الازن ويقال له التخييل وهو حركة الخيال  
وعلى الحركة الاولى في كتيبي وضدها والعون الظهير  
على الامر والجمع عوان والمعونة الاعانة يقال ما عندك  
ولا معاونة وان عوان قال الكسائي والعون ايضا المعونة  
وقال الفراء هو جمع معونة وانما هو الذي يضم منه الفعل  
والترك وانما الذي انشأ فعله وان لم يثبت لم يفعل  
فهو المختار وان يلزم ان يكون قادرا لجواز ان يكون

ثبت

ثبت الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا يقتضي وجوده  
والرجاء بالمدح الطمع فيما يمكن حصوله ويراد فيه الامور  
بينه وبين الرجاء ينجى الخوف باستعمال الاول بالايجاب  
والثاني كقولهم تعا ويرجون من الله لا يرجون وانما  
في النبي فقط نحو ما كنتم لا ترجون لله وقارا ومنه جبر  
التمني بانه في ممكن فحسب التمني في ممكن وتخييل وقال  
بعضهم لا يختص الرجاء بنجى الخوف بالنبي كقولهم تعا  
وارجو اليوم الله وقال ابن الجوزي الرجاء الطمع فيما يمكن  
حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى  
من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعلمه وفي الطمع فيه  
عسى والعشرة الزلزلة والدر الدفع وحسنه السيرة  
في الصفا الغالبة التي تجري الى سائر الاستعمال  
من غير وصف كالصالحات وحمل تطلقان على كل ما يحمد  
ويذكر والصالحات في اعمال ما ستوعده الشرع بحسنه  
وقال صاحب الكفا كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل  
والكفا والسنة اثباته الا فذهب من ان الحسن عند  
ما حسنه العقل وتاثيرها على تاول الخصلة او الخلة  
وقيل جازكون تاثيرها للنقل واخر غنة من غنى المال  
بالكسر يغنى فراغا فقل سمع سماعا اي نصب واخر غنة  
اي صبيته والتاثير لانه يصيب فيها الاجسام المذابة  
حتى يشغل بطله ويتقدر بقدره لا يكون ناقضا ولا

ورغ

جالب



او المراد من الاستعانة التمثيلية لما هو القيد الاخير والشرطي  
 في اللغة جعل كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل  
 الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها  
 نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف من  
 الحجارة في البناء رصها رصفا اذا ضمت بعضها الى البعض  
 وقوله مختصر على اللفظ اسم الفاعل حال من فاعل افترقة  
 وما قرأه بفعله وكان الشارح يومئذ يفتي هذا الشرح  
 ابن سبت عشرة سنة وفي تلك السنة ولد الشريف جابر  
 ذكره في روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح  
 التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا  
 ذكره الاقصراني في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض  
 نقل عن فضائه في المطول والمختصر الذي اختصره  
 بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في  
 وشرح الكافية فيه وشرح الشريعة في المنطق وشرح  
 العقائد والمقاصد ومن تذييل لمنطق الكلام  
 للشارح النجدي وشرح في الكلام وشرح الزبد  
 والبلوغ وحاشيته مختصر ابن الحاجب في الاصول  
 وشرح الفاية القصوى في فقه مذهبه الشافعي  
 وشرح الفرائض السجائدي وشرح الجامع الكبير  
 الاطلافي في فقه الحنفية وشرح الكفاية ووافقه  
 تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي زرية

استعانة تمثيلية

ترتيب

ترصيف

مطلب الشارح  
 يعرف فيه بالصفات  
 سعد الملة والدين التقارن  
 عليه الرحمة الباري

وهي زرية وهي لا ياتي الفعل دونها كقيد الفاعل  
 وتصوره وحصول الة ومادة يفعل فيها وعند جابها  
 بوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل  
 وغير زرية وهو يحصل ما يتسرب به الفعل وتلك  
 كالراحة في السفر للقاد على المشي او تفرق الفعل  
 الى الفعل وكيفية عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه  
 صحة التكليف والزلفي وكذا الزلفة القوية والمنهية  
 ومنه قوله تعالى عندنا زلفي وهو اسم المصدر كانه قال  
 عندنا زلفا والتوكل لغة تفويض الى الغير  
 واصطلاحا طرح البدل في العبودية وتعلق القلب  
 بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض  
 الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول  
 بقلبه عليها بل يقول على عصمة الله تعالى كما قال عليه السلام  
 قيدها وتوكل على الله واذ الله تعالى بالمتأخرة  
**قوله** وهو جسي ونعم الوكيل **اقول** المحسب المحب  
 بدليل انك تقول هذا رجل جسي بوصف التكره  
 لان اضافته لكونه بمحسب غير حقيقة ذكره في  
 يقال احسب الشئ اذا كفاه قيل رد الشارح وبعض  
 كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يضاف  
 على الاولى الاخبارية ولا على احسب باعتبار تضمنه  
 معنى جسي لانه خبر ايضا واجيب بان المراد جملة الاولى

زرية

الاستطاعة

مطلب

مطلب  
 في معنى الاستعانة والاستعانة



مطلبها  
عطف القصة على القصة

انث التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافية وبانه يكون  
ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون بل خطه الاخبارية  
والا لثانية ورد بان حسي لو كان انث لثمة الكمال  
لا ثبات معنى الكفاية لثمة كما في بقية اذا كان انث لثمة  
يكون لا ثبات البسيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية  
له تعالى وبان يعتبر عطف القصة على القصة ان يكون كل  
منها جملة متعدي كما صرح به المحقق الشريف في شرح  
المفتاح وهو ان الشيء المطول ويمكن ان يقال المقصود بظاهر  
معنى التوكل وهو تقدير للعبد والخبر المقصود منه قبل هذا  
لا يفي على الخبرية بل يفرض ان صرح صاحب الكفاية قائل  
والمتبادر من عبارة القصة وان كان كونه زائدا على  
جملة واحدة لكنها غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكفاية  
حيث قال ان الصلة تجب ان يكون قصته معلومة ومعلوم ان  
الصلة لا تجب ان تكون زائدة على جملة واحدة ذكره المحقق  
ابن كمال ياشا في شرح المفتاح وما اعتبره المحقق الشريف  
في مثال زيدا يعاقب بالقيود والارواق وبشرعه بالعفو  
والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جملة  
مسوقة لغرض على جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هي  
جملة واحدة تحتلقتان خبرا وانث عطف احداهما على الاخر  
من انه اراد بذلك مثال عطف قصة عمر والدالة على حاله  
على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليوافق ما قيل به في

لكنه

لكنه اقتصر من القصص على ما هو المحدث فيها فيفهم منها الكفاية  
قال زيدا يعاقب بالقيود والارواق فما سوء حاله وبان  
الى غير ذلك وبشرعه وبالعفو والاطلاق في حاله  
وما ركه لا يخفى عليك امكانه اعتباره فيما نحن فيه على تقدير  
لرؤوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل  
الرد بان يكون ان تقدير مبتدأ في المعطوف بقرينة  
المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية  
كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تعلقين مع كسبي  
لان جمل التعلق لها محل في الارباب واقعة توقع المفرد  
فيكون عطفها على المفرد او عكسه وكسبي ابرو  
في التعلقين لكنه وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار  
فيما له محل في الارباب ويدل عليه قطعا قوله تعالى  
حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية  
لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا ثبوت بعد  
لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل  
وليس هذا مختصا بما بعد القول بحسب قولنا زيدا ابوع  
صالح وما افترقه ورد عليه انه يحتمل ان يكون الواو  
في الآية من المحكي لتقدير المبتدأ في المعطوف او  
على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بل والتقدير  
ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا  
كما لمعطوف عليه وبانه يجوز ان تقدير في المعطوف



وقالوا  
 فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه قالوا حسبنا الله  
 نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره  
 قاطعة عما جواز عطف الانشاء على الاخبار وبأنه  
 لما كان وجوب تقدير القول في الانشاء في الواقعة  
 لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار  
 اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفسي حسي عطف  
 الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل عطف المفرد  
 الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثاني  
 بان هذه الجملة النواظرة قصد بها تبييض الشارح وبما  
 التقدير خلاف الظاهر لكن كون الجملة قطعية بهذا التقدير  
 محل تأمل وقد جارح الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه  
 المذكور كما ويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص  
 كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قولنا نعم العبد  
 ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره  
 ليس كون المفرد لفظة على قلنا بل مرد ان في تقدير  
 ما خذوه فلعطف الجملة المذكورة على حسب ما مع ان كون  
 جبرائيل في التقدير عنده لكان فكأنما شبهه او حسب المعنى  
 اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كما فيهم واخبارناهم  
 قالوا نعم الوكيل هو ما سببه معتد بها يحسن بها العطف  
 وهذا التقدير موجود في تقدير المبتدأ لان المعنى وهو  
 مقول في حق نعم الوكيل وهذا مودى قولهم وقانا

ونعم

ونعم الوكيل وغير الثاني بان الجواز كاف في الفضل ولا يفيده  
 احسن فتأمل ومع الرابع بان ما ذكره تصحیح عطف الانشائية  
 على الاخبار يتطابق الكفاية في توجيه التركيب الذي ذكره  
 الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح رد مثل هذا  
 التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف  
 في تفسير قوله بالتنازلة ولا تليق بآيات ربنا الا جواز  
 عطف الاخبار على الانشاء باقتضا المقام وانما مقصود  
 الاعتراض على صاحب التلخيص وكيفية الوجه المعطوف وبأن  
 لطريق التركيب على ما نقل عنه فله يرد على الشارح ان  
 رد هذا التركيب مطلقا غير متيقن كيف وقد وقع نظيره  
 في القرآن حيث قال الله تعالى وما ولدتهم الا هم  
 لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارع  
 نوع قدح في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان  
 يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استينافية و  
 اعتراضية في لغة الكلام وحاليتها اي قولنا في حق نعم  
 الوكيل لكن قبل وقوعه في لغة الكلام فهو ضعيف  
 قال الشارح في شرح المفتاح وما يحسن البنية له الوقف  
 بين الواو والاعتراضية وحاليتها ثم قال وهو ان يكون  
 القصد في الاعتراضية التي تفيد الحس ولا يعترض  
 الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكفاية الى ان حاليتها  
 قيد العاقل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية

يعترف بغير الفرق بين الواو  
 الاعتراضية والستينية



والله اعلم فانه لما تعلقا بما قبلها لم يكن لئلا لم تبت هذه المراتبة وتبقى  
هنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص تقدير القول في تناول  
الانشائيات بالافعال بما وذللك كونه من قبيل الخطاب  
العام فكما ان الخطا يقتضيه ان يستعمل في الالفاظ الخطية الذي  
من جهة ان لا يختص به احد دون احد كذلك من جهة  
ينبغي ان يقول كل من يتأمله القول فعلم من هذا ان العبد  
من الاخبار الى الانشائي انما يكون في احدى هولي  
فحق قولك خبره زيد انما يقال في حقه اذا كان محققا  
للمغرب والحوال فكل من رآه يقول لمصاحبه في حقه خبر  
لاستحقاقه له **قوله** واما انما اشروع في المقصود بقول  
الله الملك المقصود **اقول** ما انا فيه ادخال التبيين  
على ضمير الرفع المفضل مع ان خبره ليس اسم انشاء وقد  
ابى شام في فتح البقيع وهو اشبه على التسهيل  
بعد جوازها والملك هو المتصرف بالامر والنهي  
في المأمورين من الملك المالك هو المتصرف في الاموال  
المملوكة كيف يشاء من الملك والمملك يضم الميم في النظم  
في ذوي العقول وغيرهم ويسمى الميم خصيصا لغير العقول  
ذكر في شرح المشرق وقال الطيبي فاعلم ان الالفاظ  
هو بالضم ضبط الشئ المتصرف فيه بالحق فكل ملك  
بالضم ملك بالكرسي كذلك العكس لعبادة اسم فعل  
خصوص اسم الادنى بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا

ملك ملك ملك

ملك ملك ملك

عبادة

للطاعة

للطاعة على الهوى وفي الكفا وحى قصيدة الخضوع  
ووجه بعض المحققين بان الخضوع حدودا وبها  
ولفظه الغاية شاملة لها كونه اسم جنس فاقص  
اضافة اقصاها كانه قيل اقصاهايات وقيل فعل  
يؤتى به تعظيما لادب الله تعالى وترك فعل وقيل قال  
فعل يات به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لادب  
ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد  
قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير شروطة  
بان يكون على خلاف هوى النفس لا يلزم ان يكون  
افعال شائفة وجعلها متفاداة لادب ربه بحيث لا يكون  
غير رضا عبادة نعم ذلك غايها لكن المعنى فيما ذكر  
في الحدود الاطراد وفيه نظروا قال الراغب العبودية  
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل  
وقيل العبادة لما تلت درجتها الاولى ان يعبد الله تعالى  
طاعة الثواب وهو باغ الفعاب هو الجنس بالعبادة  
والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتصرف بعبادة  
او يقول تكاليفه او بالانقياس اليه وهذا اعلا  
من الاولى لكنها غير خالصة وهو الجنس بالعبودية  
والثالثة ان يعبد الله تعالى كونه لها وفالفا يكون  
عبدا والالوهية توجب لهيبته والغرة وتوجب  
الخضوع والذلة وهذا اعلا الدرجات والوجه



بالاسم العبودية فالعبادة لعموم المؤمنين والعبودية  
 الخواص من المؤمنين والعبودية الخاصة بالخاصة  
 وقيل العبادات لمن لم يعلم اليقين والعبودية لمن لم يعلم  
 اليقين والعبودية لمن لم يحق اليقين كذا في شرح مشناه  
 للطبي **قوله** لما كان من الواجب **اقول** حجة عادلة  
 بتدبير كتبهم بالمقدسات المشهورة عبارة عن ثلثة امور  
 ماهية ذلك العلم بيان الحاجة اليه وموضوعه وقد كتبت  
 بالاولين والمصنف رحمه الله لم يصد به كما وصل اليه  
 ان شاع انه وان لم يبد لها كما هو الكنه بدار باقية  
 تنبيه عليها فانه يعلم تفسير لفظ التصريف هكذا في العلم  
 كانه ابتداء لعلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساقا  
 الى معرفته بالرسم فابتداه بتفسير لفظ التصريف  
 كانه ابتداء لما هيته العلم وبيان الحاجة ولم يكتف  
 ان فيه شارة الى موضوعه حيث ذكر الاصل وهو  
 اخرها ما قيل اراد بالتصريف علم الاستحقاق فعرفة بالغاية  
 كما يعرف الحكمة بغايتها ويقال الحكمة استكمال النفس الشاططة  
 بحسب قوتها النظرية والعملية وانما فعله بنا على التام  
 العلم بالبرية ومنها ان المراد بالتصريف هو علم التصرف كما هو  
 الظاهر لكن على تقدير مضاف الى التصريف معرفة احوال  
 التحويل وهو ايضا تعريفه بالغاية ومنها في العلم بالبرية  
 الوقوع في ذلك العلم اهتماما به كما يقال كج عرفة والتصرف

ومن المكارم الواجبة

الادب فان قيل في قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور  
 بوجه ما لم يكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه يدل قوله يمكن  
 الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا  
 يمكن ان يقال المراد بالواجب المعنى المستحسن ما دل عليه  
 من التبعية لانه الواجب الفعالي الذي يمكن الشروع بدونه  
 التصور بوجه ما والتصديق بغايته او المراد بالبصيرة اصل  
 البصيرة التي يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان التصور  
 ذلك الشيء قدمت للاهتمام فان قيل فيهم من يخلق الاحكام  
 بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الواجب يكون  
 بالذات وبغيره وكذا الانتفاع واما الايمان فلا يكون  
 الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الاحكام الوضعية المتعارفة  
 عادة لا الذاتية فيصح توقفها على الغير وكذا المراد بالانتفاع  
 في استعمال الادب ما هو في تعاقبه التحقق والوجود وقوله  
 على بصيرة البصيرة في القلب يستبصره الان كما ان البصر  
 في العين ما يبصره وقيل البصيرة نور في القلب ان البصر  
 نور في العين وقوله وان يتصور غايته اراد بتصوير الغاية  
 التصديق بها لا التصور باليس من المقدمات الفعل ذاتية عليه  
 او ترتيبا ذاتيا يستعمله له حيث انه على طرف الفعل غايته  
 وفائدة من حيث ترتيبه عليه فيختلفان اعتبارا او عمالا الاعمال  
 الاختيارية وغيره فان كان له مدخل في اقدام الفاعل على  
 يستعمل رضا بالقياس اليه علمه غايته حكمه ومصلحته بالقياس



الى الغير وقد خالف الغرض فاية الفعل كما اذا اضطررت  
وهو اذا كان مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة <sup>بطلون</sup>  
الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا وشك ان الغاية  
اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهايته الفعل وطريقه نعم افعال  
الاختيارية وغيره بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية  
ولهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكم والمصلحة <sup>بطلون</sup>  
والمنفعة ولا يقال معلل بالاعراض وقد يقال ان الغرض  
على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار ان طرف الفعل وفان  
اذا كان مافعالا على او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان محلا  
على نوع اتقان صلاح وهذه كلها نعم الاختيارية وغيرها  
لكي لا حيلة لاتنا ولا من الغير الاختيارية الا لما كان في الالهي  
ما يتبع علم اتقاني كافعال الله تعالى على اصل الحكم ذو  
الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورة قد  
توافقت لعلته الغائية والغرض وقد خالفها فيها  
وبين لعلته الغائية والغرض عموم من وجه وقد يستعمل  
الغائية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الغاية  
وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتيبه ولا  
بان يكون مل الفعل فقط تقدم الوجود عليه قوله لانه  
هو السبب الضمير ان رجع التصور الغائية فلا شيء وان رجع  
الى الغاية فالتمس كبر باعتبار الجبر والاقول ان الغاية في  
قوله فلما رأى الشمس بارعة قال هذا ربى ان تذكير المبتدأ

بالنظر

بالنظر الى الجبر فية ما اذا لم يقتضى التامث المبتدأ حتى يحتاج  
الى جعل التذكير بالنظر الى الجبر فان الاشارة الى الشمس  
والثانث انما هو في لفظها ولهذا يقال ثونث لفظي ولكي  
ان يقال اذا استمر المستمر في ضمن اطلاق لفظ عليه لفظ  
ذلك المستمر في ضمن هذا اللفظ وهذا الاعتبار الثانث  
في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال في  
ثانث الغاية ليس بحقيقي ثانث الرحمة والمنفعة والتمنة  
فخارج عن قانون النجاة لانهم لم يفرقوا بين الضمير على ان يكون  
المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان من اعتبر كونه  
التاك نفس الكلمة لم يجعل قلة مؤنثا لفظا وقوله على وجه  
يقض فاية اي عرفة غايته حيث قال لمعان خصوصه ان حصل  
الابا وقوله متعرضا لمعناه للفوق اي ذاك الالهي قوله  
في اللغة التغيير وقوله شعرا بالمناجاة الشعور  
ادراك من غير استبشاش وهو اول مراتب العلوم كما انه  
ادراك منزلة لول ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى الشعور  
من الشعور منه الشعار وهو ما يلي الجسد من التباين شعور  
كذا وقد يؤخذ من الشعور ويعبر به عن الامور من شعور  
الشعور للحوش فاذا قيل فلان لا شعور قد لا يبلغ في الذم  
من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حسن التامث اعم من الضمير  
والسمع كره في شرح البيان واعلم ان تعدي بعض الالفاظ  
بأبعض لغافل الغايه من غير ان يراد بها في هذا مناسبة



كذلك يضح في الاصطلاح الا ان الغالب فيها رعاية المتكاتب  
 واعتبار المخرج وقوله فقال الفاعل فيكون المذكور  
 بعد كلاما ترتيبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى مضمون  
 عقبت مضمون قبلها في الزمان وهو التعقيب المذكور  
 ومن هذا القبيل عطف فصيل الجمل نحو وما دى نوح ربه  
 فقال وكذا توضحا ففعل وجهه ويد به وحليته  
 راء وقد يقال في قتله المراد بالفعل الجمل ارادته قال  
 الشارح في شرح الكف حمل قوله تعالى وما دى نوح ربه  
 فقال على ارادة النداء ليصح الفاعل من القول ففصيل الله  
 واما فائدة وهي ان الفاعل يكون بمعنى ثم وبلغه او وقع  
 ولا اعتراض ولا استئناف والتعليل والتفصيل  
 وقوله بالخطا العام اعلم ان ضمير الخطا موزع بالوضع العام  
 لكل موضع مانع من ارادة التبعيض ارادته على هو المختار  
 او هو موزع لمعنى كل كلى شرط استعماله في خبرياته  
 المعينة فالخطا اذا لم يقصد به المعنى يكون مجازا  
 على كلا التقديرين لان عموم الخطا عبارة عن كل شخص  
 يصلح ان يخاطب على ارادة مفهوم على شاكلته لذلك  
 اصل الخطا حقيقة ان يكون لمعنى واحد كان واكثر وقد  
 يترك الى غيره في الخطا كل مخاطب على سبيل البدل  
 كقوله تعالى وتورى اذ لم يكونا كسوار وسهم وقوله  
 عليه السلام بشوا المشايخ الى المساجد في الظلم بالنور  
 انما يشيخ

النام

التام يوم القيمة وقول الشاء اذا انت الكريم ملكا وان  
 الكريم التميم لم تدا وتلك كثيرة فلا يراد مخاطبة بل كل  
 من يتأتى منه الرؤية وكل من يتأتى منه البشارة وكل من  
 يتأتى منه الاكرام فله مدخل في هذا الخطا ثم ان كون العموم  
 على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير الخطاب واحدا او  
 متشقا فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان  
 يعبر جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجب  
 ولا في كلام العرب بالوجه با خطا عام بصيغة الجمع وفيه نظر  
 وقوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان علم خطاب من  
 المتكلم تنبيه بطريق التبريد كانه جرد عن نفسه شخصيا  
 ومخاطبة فان قيل هل يجوز تونه التفاتا على فذم  
 لم يشترط سبق التبعيض بطريق آخر كالسكاكي والفرسي  
 ومن سبقها قلنا لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح  
 في شرح الكف والكوما في شرح البخاري وقد يقال  
 مبنى على التبريد على غاية المتشعر المتشعر عنهم لغير  
 عليه مقصده من المبالغة في الوصف واما الاتقان  
 على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة  
 اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر ثم ان القوم اذا اعتنوا  
 بامروا هتموا بامروا ثم يقدّمون قبل الشروع في كلمة  
 اعلم تنبيه السامع على ان ما يليق اليه من القول كلام يجب  
 حفظه ويجب ضبطه فلينبه السامع لم ويصغى اليه كيختر

فلا علم

في الوصف

كلامه



قلبه فله يقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه <sup>التفسير</sup>  
 فاذا ارادوا الاعتناء بوجوه ويضمون اليه الفاعل  
 وتبنيها في ذاتها فلهذا وجب عليك علم فاعلم ذلك  
 وتلك على ما ليس في فاعلم او اعرف فافهم فقيس والعلم  
 للشيء او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته ايضا  
 المعرفة لا ادراك المسبوق بالعدم او لا فيكون الادراك  
 بشي واحد فكل من علمها عدم بان ادرك اولها ثم ذهب منه  
 ثم ادرك ثانيا والعلم لا ادراك الجرد من غير الاعتناء  
 ولهذا يقال الله عالم وان يقال عارف فانه قيل قوله  
 ان من العلم كهيته المكنون لا يعلم الا العلم بالله تعالى  
 بعد تسليم نبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 او من على رضى الله عنه الباطن في الكلام على رضى الله عنه  
 اي العلم المخلصون كما اشار اليه قوله عليه السلام من رضى  
 الله تعالى رضى صبا فظهرت يتابع الحكمة من قلبه  
 على سانه واما قوله العلم ثلثة عالم بالله وعالم  
 باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور  
 للزوم التقليل <sup>قوله</sup> صرفت الشيء عن غيرته <sup>قوله</sup> اعلم  
 ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر باني لكن قال شافعي  
 الرادى اذا فسرت جملة فعلية مفعلة الى ضمير المتكلم باني  
 ضمت تاء الضمير تقول استيكتمة بيري اي سالتة كمال  
 بيري يضم التاء سالتة لانك حكى كلامه المعبر عن نفسه

مطلب  
 في بيان علمه وقوته  
 قال لا ادراك الخلق او المكنون  
 والمعرفة صح

فرق بين اذا واو  
 في التفسير

واذا

واذا فسرت باذا فمحت وقلت اذا سالتة كمال لانك  
 تخاطبه اي تقول ليك اذا قلت ذلك لقول قيل في شروحه  
 الشرفية ان اي معرفة فينبغي ان يطابق ما بعد كما قبلها  
 والاول مضموم فالثاني مثله ويجوز في صدر الكلام يقول  
 على الخطا فيقال على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان  
 صدر الكلام في موقع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو  
 وحينئذ لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على الفظ يقال  
 الا اذا قدر ان القائل هو المحدث طبعه قال العلامة الرازي  
 في شرح الكفاية يقال لقيتك ولا قيتك اذا استقبلته غير مستقيم  
 لان يقال غايب فالصواب يقول واعترض عليه ان راد  
 بعدم الاستقامة فبوت المناكبة والتعسير عنه يستقيم  
 وان اراد عدم صحة المعنى لم لان يقال لازم تقول وكل موضع  
 يصح فيه وضع المعلوم يصح فيه وضع اللازم واجيب  
 ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد  
 بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج  
 بل جازع المناكبة بعلاقة المتباعدة في غايب الاخر  
 والحسن فعدم الاستقامة جازع عدم المناكبة واما  
 الثاني فلان لفظ يقال ليس للزوم ليقول بل هي متباينة  
 وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فتقوله كل موضع  
 يصح فيه وضع المعلوم يصح فيه وضع اللازم لم لانه يصح  
 ان يقال كلما ان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق



وقد جاء في اعتقادنا ان قوله يمنع لزوم كفايته ثم تسليم وجوب  
 قوله استقبل بعد قوله يقال انهما ناعيا فذهب  
 لم يشترط سبق التفسير بطريق آخر كما في تحشيري والستكاك  
 ومن تبعها وهو ظاهر وعلم فذهب الجمهور ايضا بدليل  
 ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح من ان مثل انا  
 الذي سمعته اني حديثه ومثل انتم قوم محملون كما في  
 فيه طريق الغيبة الى المتكلم او الخطا في باب الالتفات  
 فتأمل فيه ليظهر لك فيه فان قيل قد نص الادباء على ان  
 جمع المفسر والمفسر باطل وهما قد جمعا حيث قال  
 صرفت الشيء اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم يتشأ  
 الاباء في المفسر الامم خذوه واما المفسر الذي فيه  
 ايام بدون خذوه فيوز الجمع بينه وبين مفسر كقولك  
 جاني رجل اي زيد كذا ذكر الشريف وحواشي الوافية  
 في الوشاح شرح الارشاد وقوله وهو ما وضع له  
 واضع لغة العرب اي المخف اللغوي وما وضع واضع لغة  
 العرب لفظ التعريف لذلك المخف اللغوي في علم الصناعات  
 قيل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض العام  
 كما خرج بعض المحققين اما لانه في الكلام على ما في اختيار المفسر  
 واما لانه من ذكر العام واردة الخاص وقد يقال كلمة ما  
 من الالتفات العامة فلا يصدق التعريف على البعض  
 بل على الكل كما قال ان كان ما في بطنك غلاما فانه حرة

مطلب  
 تمام معرفه في هذا الجمع  
 بين المفسر والمفسر  
 وعدم جوازها

فولاه

يكون المراد به علم من اهل البيت اي الشا واذا ذكر مع الاصحاب  
 يراد به اهل بيته لكن الحق المراد به المخف الشا اي مخف الاتباع  
 وهم المؤمنون لا المخف النفس لا المخف اهل البيت خاصة ولا ذكرها  
 الا صاحب مع تقدم الال لمخف الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم  
 لاهل البيت العظيم وهما فائدة جلية وهي ان عطف المخف على المخف  
 وبالعكس مخف بالواو نص عليه في كل من النسب اهل البيت  
 في حواشي الكافي عند الكلام على قوله تعالى ليس منكم من شيء الا  
 وغيرها وكذا نص عليه في حاشيتهم في المخف قال بعض الفضلاء  
 ان النبي عليه السلام بنواشم وبنو المطلب هذا اختيارنا في قوله الله  
 وقيل عشيرة واهل بيته وقيل جميع ائمة وهو قول ما لا  
 قالوا اوله يستعمل في غير مضاف الا نادرا لقوله في آل الله  
 في بلدنا لم نزل الا على اعدائهم والصحيح جازا في الال  
 الى المضر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة الال الى  
 المظهر ويخص الال بالاشراف ديننا وانا وانا وانا وانا وانا  
 المذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل حلة ولا آل فاطمة  
 وغيره فحقن انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة لا يقال اصحاب  
 بالاشراف يستلزم استعماله بالاشراف وعلمه تصغيره لانا  
 نقول يجوز تصغيره مخف من لم يخط او تعليل على ان الخط  
 لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاضطرار العظيم واما  
 القول بان التصغير كوزان يكون للتفظيم فلا يمنع اختصاص  
 بالاشراف ذلك فقد بناقش فيه بان تصغير التفظيم فرع



تصغير الحقة كما هو صوابه وقال المرزوقي في شرح الحاشية ذكر البقرة  
ان الآل في معنى أهل وله فرق بينها اعلم ان في اصله وصوره  
اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهمزة الفارقة لها ونحوه قبلها  
فصار آل وهذا قاعده عند بعضهم وقيل بدل الهمزة نوناً  
الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفارقة لانه قلبت الهمزة ابتداء الفاء  
لم يبق في موضع نون وقبلها همزة متحققة كما اصله به بدل  
مباة وقلب همزة الفاشية واءل لا تصغيره بل اعلاله  
نقل ما رواه اول لان تصغيره او بدل اعلاله ظاهر وهو وول قلبت  
الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفاء فصار آل  
واءل يكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والهمزة على الاول  
والثالث الاصح جمع صواب بكسر الخفاء صاحب كرم وائمار  
او صواب يكون اسم جمع كنه وانها لا صواب لان فاعله لم يثبت  
جمع على افعال كذا ذكره ان ربح في حاشية الكافي وخيار  
الصحيح وجمع الصواب كركب وصحبه وصحابا وصحاب  
والاصح جمع كفرة واخره فلا وجه لما ذكره بعض  
ان الاصح جمع صواب كما طهر جمع طاهر كما لا وجه لقول الشافعي  
في المطول ان الاطلاق جمع طاهر كصاحب اصح الكلام لان  
يقال مراده كون الاطلاق جمع طاهر كصاحب كصاحب لانه  
صحيح له وقد يقال هذا لا يخفى ثابت في شهادة الائمة في  
كصاحب القاصوس حيث قال طهر كنه وكرم فهو طاهر وطاهر  
والجمع اطلاقاً وصواب الكافي حيث قال في تفسيره الشافعي

ان اتباع

ان اتباع جمع تابع ههنا واههنا وقاله الفايح الا اني جمع  
ما جدك ههنا واههنا والميد الى حيث قال في المطول  
ان هذا الجمع غرضه الكلام وهذا مرجع في نبوته فان الهمزة  
لا تنافي في الصحة بل تنافي في الصحة ايضاً انما المنافي انما هو  
والفوق واضح والصحيحة في اصل مصدر اطلق على اصحابه السلام  
لكنها خصت في الاصحاب لكونها بعلبة الاستعمال في اصحاب الرسول  
عليه السلام كالعلم لهم ولهذا السبب الصحابي الى الهمزة بجملة الاصحاب  
ثم انما عند جمهور أهل الحديث ان الصحابي كل من رآه الرسول  
عليه السلام حقيقة او حكماً فيدخل ابن ام مكتوم وقيل كوطايت  
صحيته وقيل وروى عنه الحديث وقيل اواره الرسول وقيل  
من ذكر النبي عليه السلام وقد ادرى كل واحد واسلم وعقل ام الدين  
ولو ساعته ومن ثبت له الرواية للنبي عليه السلام كمن كان مع  
فاره النبي عليه السلام من بعيد من الصحابة عند ائمة الحديث والادب  
من تحملت الردة بغير صحبة ونحوه على انهم عند من يقول الردة  
لا تحبط العمل الا بالموافاة على الردة الذي عليه ابو حنيفة ولكن  
ان جرد الردة تحبط للعمل فاصح في ما قولنا من ان النبي عليه  
السلام ما علم ان من غير تحلل الردة والاصح ان النعوى  
لا يحتاج الى ما عدا الرواية مما ذكره والعرف بحسب العرف والظاهر  
ان المراد كل مسلم يحقر صاحب النبي عليه السلام ولو ساعته واما الملائكة  
المعروفة من خواص الجنة واصحاب النار فيعرفون جرد وقيل  
كان أهل الرواية عند وفاته عليه السلام وقيل من رآه صلى



مطلب شرط التابعي

مطلب الايمان والاسلام

حق ساء

منه عليه السلام مائة الف اربعة عشر الفا واما التابعي فلم يشترط  
فيه ان يكون ولادته في زمانه عليه السلام ولا ان يكون له علم به  
الصحيحة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحة به عليه السلام  
شروط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعا اذا لم يكن له صحة  
عليه السلام بل التابعي هو الذي راي الصحيح ولقيه وروى عنه  
او لا يقال للواحد تابع وتابعي الالام جمع علم وهو الراية  
والجبل والعلاقة لازمة جمع زمام وهو المقود والالام  
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وتقام  
الصلوة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت  
والايمان بالاعتقاد بالله وطلائقته وكتبه ورسوله واليوم  
الآخر وبالقدسية وشتره من التقوى وكل مؤمن مسلم لان معنى  
الايمان عبادة عابدين من الاعتقاد الحق ومعنى الاسلام  
عبادة عما يظهر من اعمال الصالحة وانما راي الاعتقاد  
يظهر انما رايها على صفة الاعمال الصالحة وانما راي الاعتقاد  
الحق في الاعمال الصالحة دون العكس في رتب شخص  
في الظاهر وهو غير متفاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين  
انما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو  
معناهما المطلقين واما اللغوي فالايان هو التصديق  
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في الاسلام  
والوصول وبما انجبت فذكر في الاصول **قوله** وبعد يقول  
العبد الفقيه في الله تعالى معبود القاضى التقاضى

بعض الله

ببعض الله غرة واوراق اغصان اعماله **قوله** بعد هو من  
الزمانية المقطوعة عن المضا اليه متويا وان كان في الاصل  
الحكمة الست لانه استيعب للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير  
بعد وقت الفراغ من عمل الله كذا قيل وفيه حجة لان اصحاب اللغة  
قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا يمكن ولو كان الاصل  
منها الست لبيئته سيما صاحب الصحاح والهاشغول وقد  
يعترض في قوله بانه شهادة على النفس في حضوره بانه متقار  
على النفس وبانه نقل على التقى والكل غير مقبول للمقدمة القابلة  
ان عدم الوجدان ان لا يدل على عدم الوجود ويحار بان  
هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل  
دلالة قطعية فيها لا يكتفى بالنظر لا نظره هذه المقدمة  
ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم ينبغي اذا علم منه  
اذا علم منه التحصيل والتحقيق قبل منه النفس ذكره في شرحه  
المناهج الاستوى وبان هذا ليس بشهادة التقى انما اخبار  
بشي على الظن الغالب المستند الى الاستقراء هو اهل لذلك  
ذكره في حواشي مجمع الجوامع وبانه لا يدعى العلم بل عين الورد  
ذكره العبد وبان هذا كلام في مقابلة من يدعى الوجود  
والكثرة ذكره في حواشي الشرف المطول فاعلم ثم هو انما  
ان يكون معطوفا على ما قبله عطفا قصة على قصة والجامع  
ان ما سبق كراهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فان دفع ما قيل  
في الكتب الاولى جعلت عاطفة حصة لا عوضا بل عطف الاخبار

فيه



على الاشارة الى الكلام السابق انشاء الحمد والصلوة والالحاح  
 اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار وحصل  
 انشاء الحمد لانه ثناء عليه تعالى جهة التعظيم فلا يبيح قتله  
 في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام  
 متعلق الصلوة او متعلق بها الصلوة عليه السلام  
 له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاعل على توهم اما  
 احوال اليوم في تحقق او لا تحقق توهم الاضافة او لا  
 بعد قايما مقام ما الشرطية واما ان يكون فصولا عنه  
 فصل الخطا وهو نوع من الاقتضا قريب من التخلص  
 واما مقدرة والفاسد في ابتها ودلالة على مكانها  
 وهي العاملة في الظرف والواو في قوله تعالى تقويا  
 عن سوتة اما وتزينا للفظ وقد يقال كون الواو  
 كون الواو عوضا يقتضيه مناسبة هي الواو واما  
 مصحح لتقويها عنها ولا يجوز الجمع حينئذ بينهما  
 اما وقوعه في عبارة المفتاح من قوله واما بعد  
 فان خلاصته الصليحة فليس من الاقتضا في شيء  
 بل ذلك فذلك لما سبق وضبط اجمالا بعد بيان تفصيل  
 بمنزلة ان يقال وبالحكمة والواو فيه للعطف وقاية  
 تأكيد مضمون الكلام واستدراء اصفا السامع  
 وتفصيل الجمل الواقعة في ذمته لا يقال الفاعل  
 في معنى البعدية لانه نقول كون هذه الفاعل للتقريب

على ان الواو في قوله تقويا  
 هي الواو في قوله تقويا  
 هي الواو في قوله تقويا

منوع

منوع ولو لم يفيد تفصيل لما اجملة الغرة بالضم يارض في  
 جبهته النفس فوق الدرهم ثم استعمل لكل يلحق ونوع  
 بيض الغرة احواله الى كثر بياضها الا ان قال قبح امل  
 وهو الزجاء **قوله** لما ريت آه **اقول** لما ظرف يقع اذ  
 وقيل بمعنى حيث يستعمل استعمال شرط يليه فعل ماض  
 لفظا او معنى قال سيبويه لما وقع او لوقوع غيره  
 وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط  
 كلوا الا ان لو لا تنفكا التثنية الاولى ولما تنفكا  
 التثنية الاولى والوجه ما تقدم ورد ابي ووف  
 على مدعي الاسمية لجواز ما اكون في نفسي كقولك اليوم  
 لا انا اذ قد شرط فاما كان عاملا الجواب والواقع في  
 اليوم ان يكون احيى الجواب ان هذا قيل ان كنت قلته  
 فقد علمته والشرط ان يكون ان مستقبل ولكن المعنى  
 ان ثبت ان كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم  
 اكون احيى احيى كقولك وقال الشاعر في شرح الفرق  
 وليست كلمة بالزمان المتضايف بل المتبدل فلا يلزم  
 ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او في واحد  
 او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور يقول  
 لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن ذنوبها والاحاد واما  
 ركب السلطان فمع اثار الشر والفساد ويكون هو اياها  
 فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وما ضايقونا بالفا



وحملته بتمتع بآذا الفجائية او بالفا عند ما يكون  
 مضاريا عند غيبه فاستشأ بغيره الا قد علم  
 ان حمله لا يمتنع خوفا له ان كل نفس ما عليها كلفظ الا  
 عليها وعلى انما لفظا لا معنى كواشدة ك الله كما فعلت اي  
 ما سلك الا فعلك فقول الجوهري ان لما بلغ الا غير معروف  
 في اللغة ليس ما ينبغي ويكون فعلا نحو لم لما لموا ووزنه  
 اذا دخلت على المضارع تختصر التصريف الاضافية بغير  
 اي تختصر في علم التعريف والختصر ما قل لفظه ووزنه  
 كما هو في الجوهري وهو المجمع فوق الودكها ومنه خفف قال  
 الجوهري ذكره في مادة خفف فكون وزنه فعلا قال الخليل  
 الكلام بسيط ليفهم ويختصر لفظ يقال صنعت الشيء اذا  
 جعله اصنافا ومنه بعضها من بعض ويقال صنعت شجرة  
 اذا خرجت ورقها فمنه صنفه علم الاول فينزل على انما افصح  
 والامام الذي يقتدى به ذكره كان وانني ومنه قيل خبط  
 النبي امام وامام كل شيء قيم والمصالح والقرآن والمساكين  
 والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والمجمع امام ايضا  
 ذكره القافوس وتطير هي ان فعله هذا انما ذكره الجوهري  
 والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما  
 تحمل الضرورة اليه كشيء المجمع على ائمة والاصل ائمة على وزنه  
 افعله القدوة بضم القاف وكسر الهمزة المقيدة به  
 والتحقيق اثبات الشئ بالليل والليل لغة الطائفة والعارف

بدليل

قوله غلاما وجارية لم تعبق لان شرط ان يكون جميع في  
 غلاما لكونها عامة لا يقال فعلى هذا فيهم من قولنا  
 فاقوا او اما يتبين منه وجوبه اذ في جميع ما يتبين وليس كذلك  
 لاننا نقول بناء على اللاحق على التبدل على ان المراد ما يتبين  
 بصفة الاثبات لانه عند الاجتماع ينقلب متغيرا وجوبا  
 ان يكون ما ليس بلازم فلا يرد شي اختلافه في وضع  
 لغة العرب فذهب المحققون كابن الحسن شعبي الى  
 ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب  
 التوفيق ومذهب الاقوال الى ان واضعها الله تعالى  
 وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع  
 وقال بتوفيق البعض واصطلاح البعض الاخر  
 وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابراهيم عليه السلام  
 الرها ما من الله تعالى **قال** واللغة الالفاظ الموضوعات  
**اقول** قال صاحب القاموس ان اصوات يعبر بها كل  
 قوم عن اعراضهم قال الرازي في شرح الكفا في اللغة  
 اللفظ الموضوع لا يقال لام التعريف بطلان المجمع  
 هذا المجمع والمفرد سواء لاننا نقول هذا عند اجتماع  
 الاستفراغ وعلوم العهد وانتفاء الهمزة ولو لم  
 فاستواء هذا المجمع والمفرد كما في لفظ المجمع من الاشعار  
 بالتعدد وان بطلان في الجمعية كيف وهذا المجمع لا يكاد  
 يستعمل فيما لا يتعد غاية انه يصلح على الواحد

مذهب  
 يعرف فيه ابطال اسم التعريف  
 الجمعية وعلوم ابطال اسم



والكثير فاقيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن الاستغراق والعموم  
 اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات  
 قال كما ذهب اليه البعض ونقص عليه محققون ابي حال  
 يا شافعي او ايل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع  
 والاقرار والوصية في قولها اخلع علي ما في يدي من  
 الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله وصيت  
 لفلان بالدراهم من انه ينصرف اليها ثلثة دراهم في هذه  
 الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول  
 من الدليل على بطلان معنى الجمعية بانها لم يفرق بين ان  
 يكون في موضع النفي او الاثبات فنقص عليه الهداية  
 والنهاية والمبسوط في كتاب الشراذم وبذلك يقول  
 اللفظ في الاصل مصدر فيحمل القليل والكثير كالصاع  
 فانه قالوا في قوله جعل لكم السبع والابصار وقوله  
 كما تشارتقالم جميع السبع ولم يثنى رتقا وان كان يعني  
 وتوفيقين لكونه في الاصل مصدرا وقوله من كفى بالكثير  
 بالفتح لفتح على وزن فعل بفتح الفاء والمعنى لان هذا  
 باب علم اذا كان لازما كحي على فعل غائب كقولهم  
 فها واذا كان متعديا كحي على فعل ماضى او يكون  
 العين جهلا وان شئت حقيقة الحال فتقع الاثبات  
 واصلا في مصدر لغوا ولغيا فاعل اعلان عصا او  
 وقوله اذا الهج بالهم اي تلفظ به المراد بالهم

اعلم من ان يكون متضمنا للكثيرين وغيره وفي شرح البديع للاصفهاني  
 اللفظة في اللفظة التلفظ بالايض يقال لغى بلفظة  
 اذا بطل ما لم ينفذ واللمجة بكونها لان وقد  
 يترك فيقال فلان فيصح اللفظة وسحيت اللفاظ الموصولة  
 لفة لان اللفظ يلحق بها وقوله واصلا لغى لغوا ولما  
 عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم  
 سمعت لغاتكم بفتح اللام لانها شبهها بالثالث التي توقف  
 عليها نداء والنسبة اليها لغوى ولا يقال بفتحها كذا في الصحاح  
 وقوله برة وبرى البرة حلقه تجعل في لحم انق البعير  
 وقال الرضبي تجعل في احد جانبي الخرس قال ورعا لكان  
 البرة من شعروها الخدانة وكل حلقه من سوار ووط  
 وخطال واشباهه برة قال ابو علي واصلا البرة  
 برة جمعت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع  
 اصلها برة بالضم نحو فضلة وحصل وغرفة وغرف  
 واذا عرفت هذا فمراد الرضبي بقوله مثل برة وبرى انه  
 مثله وزنا لا اصلا **قوله** واليه اشار بقوله في الضائفة  
**اقول** وجعل المفعول الضائفة للتصريف واليه مع  
 مخرج به بتفسيرها على جلال قدره وعلو مرتبة عرف الالام  
 يقولون للفظها قد اشترتم الاكذاب مع انهم مصومون  
 على ان استعمال الاشياء في التصريح اذا لم يقع في  
 مقابلة كثيرة ولفظها اشار ان استعمال بعلى يكون المراد

مطلوب  
 استفاد  
 برفق



بالاشارة بالرأى وان يستعمل باليكون المراد الاشارة  
 ففي استعمالها بالي تنزيل المثل المتعقول عن غير الحسوس  
 تبينها على قوة ظهوره وكما انكشفه وقوله وفي الصناعة  
 الصناعة بفتح الصاد يستعمل في الحسوس وبالكسر المعاني  
 وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفه الصانع وقيل اي شخص  
 من الحرف لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصنعة بالفتح  
 علمه والصناعة قد تطلق على ملكه فيقدر بها على العمل  
 موضوعا عما عليه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض حسب  
 الامكان وانما اطلق عليها لانها المطلوبة من العلوم  
 العلمية واما العلم اجمال من التمرن على العمل من غير التمرن  
 بالفتح في الماهي والضم في الغايروما ودانته تعود  
 واستعمل عليه قبل الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية  
 ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء بمزاولة العمل كعلم  
 الخياطة او كعلم الطب والاول هو المستعمل بالصناعة  
 في عرف العامة وقد يقال كل علم ما ربه الرجل حتى صار  
 كالحرفة لم يستعمل صناعة سواء كان حصل بمزاولة العمل  
 وقوله والمراد منها صناعة التصريف تلك الاضافة يانية  
 كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف ولا يمتنع ان  
 به التحويل بخصوص وقوله وفي الاصطلاح اشارة الى  
 ان المراد بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم تعلق الاصطلاح  
 قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته

بالنظر

بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوما  
 يتبع كلام العرب معلوما هذا العلم يحصل بالتتبع هو  
 لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شيء  
 باسم ينقل عن موضع الاول وقيل هو كلام متعارف  
 بين طائفة مخصوصة وقوله تحويل اصل الواحد فاعل  
 بمعنى المتوحد وقد تطلق الواحد الذي هو الواحد العدم  
 والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمشاركة  
 شيء في صفاته والاحد اسم لمشاركة في ذاته واصل  
 احد وحده حذف الواو وابدلت منها الهمزة واصل  
 الواحد جعل ما خوذ للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر  
 عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما يسمى بالواحد  
 اصلا لان اصل الشيء ما يبنى عليه ذلك الشيء والاشياء  
 المأخوذة ببنية عليه وواحد لان العلة حقها ان يكون  
 واحدا بالنسبة الى المعلول **قوله** والاصل ما يبنى عليه الشيء  
**اقول** يبنى ما على صيغة مجهول لانه يحكى متعديا  
 قال في الصحاح ابني دارا وبني بمعنى وانما على صيغة  
 المعلوم يقال بني عليه فابني ولو قيد بقوله حين  
 يبنى عليه لكان اولي اذ رتب اصل يكون بنيا على غير  
 ثم البناء شامل للحشي كما يبنى المسقف على الجدار  
 وانما البناء على وجهه وللعقيل كما يبنى الافعال على  
 المصادر والحكم على دليله والاصحام على القواعد الكلية

مطلقا  
 بالواحد والاحد



والملوك لا على علمها فان قلت استنبأ الشيء على الشيء ضافية  
وهو امر عقلي قطعاً قلت المراد بالابتناء المحسوسات  
شخصية وعرفه الامام في المحصول يحتاج اليه رد بانه  
لا يطرده لعدم صدقه على العلة الفاعلية والصورة الفاعلية  
والشروط واجيب بمعنى اشتراط الطراد في مطلق التعريف  
لا سيما الاستي فان كتب اللفظ شحونة بغير الالفاظ  
هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات  
الناقصة يجوز ان يكون تكميلة عن شئ معين فيكتفي  
بما يفيد الاختيار عنه ورد بان الامام ممي شرط المساواة  
كما صرح به في شرح الاشارة وبان المذكور من كتب اللفظ  
انما هو تعريف اللفظ لا الاستي غالباً وقوله الى مثله وان  
الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايضا لا اله الا الله  
المستفيدة واما الشواهد فنجد الجزئيات التي يستعملها  
في ثبات القواعد كقوله من القرآن والحديث او كلام  
يوتق به من العرب لا يخص من الاشارة والمزاد بها ههنا  
الابنية الجزئية **قوله** وهي الحكم باعتبارها **قوله** الحكم  
جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور حقه ان يقع على العليل  
والكثير كالممكن على الكثير ولم يقع الا على ما فوق  
الاشياء لا جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح  
والكتاب الكلمة في لغة العرب تقع على جزء من الكلام  
او فعلا او حرفا وعلى الفاظ المنطوقة وعلى الفاظ الجمل

وعلى

وعلى القصيدة والمجلد وسبب الرضى اشتقاق الحكم من الحكم  
بفتح الجرح واراد بالكل المشتقات افعالا كانت واسماء  
لا اجزاء واخوف بطريق ذكر العام وارادة الخاص  
وفيها انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص بل على الالات  
الثلاث ذكره في المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيها  
يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول  
لعلاء الدين فيمنح لا يبقى عاماً وقال الشارح المطول  
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصية بل  
باعتبار كونه هو ليس من الجاز في شئ كما اذارت زيد  
فقلت رايت ان اسانا اورايت رجلا فلفظ ان  
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج  
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او طعمته او سوره  
فقلت نعم ففعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ  
الحيوان في قولنا الاثر حيوان ناطق ثم قال وهذا  
يحتسب شبهة على كثير من المحققين حتى انهم يقولون انه  
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا  
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه وشاؤه  
عدم التفوق بهي ما يقصد باللفظ في الاطلاق والاستعمال  
وهي ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكل هو الحكم  
اذا اكل انما يكون كلاً بعد عرض الهيئة وسماء الحكم  
باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار التجريد كما في قوله سبحانه



الذي سري بعبد ليل او كوف مع الهيئة وذكر الهيئة  
 بعد ما تنقص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغير  
 فان الصفة ما قام بغير وقوله من الحركات والسكنات  
 اراد بها الجنب المشاغل للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى  
 الحلو لئلا ينقض بوضوب والمعتبر من شخص الصفة بخصائصها  
 فيختلف الصفة بالشخص باختلاف اشياء الحركات كما في اختلافها  
 في ضرب ولطب مثلما مع اتحادها بالنوع ولعتبر في نوعها  
 نوع الحركات فيختلف الصفة بالنوع باختلاف انواع الحركات  
 كما في اختلافها في ضرب وضرب وقوله وتقدم بعض الحروف  
 اعتبار التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة للاختلاف في  
 ضرب اذا صدر عن ثلثة اشياء صفة على وجه بصير لفظا وهلا  
 فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كان تلك الهيئة حاصلة  
 للحروف باعتبار الحركات واعتراض عليها بانها لو كانت معتبرا  
 في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم  
 موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة  
 كذلك فيان لم يكن صيغة ضرب في اللفظ بالنوع لصفة  
 رطب وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع  
 الصيغة نوع التقديم والتأخير وانما اختلاف خصائصها  
 وبقى هنالك وهو ان صيغة فاعل في اللفظ بالنوع لصفة  
 افعال مع ان الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم  
 والتقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات لا يمنع

يمنع اختلا الصيغة بالنوع فيها ثم كل واحد من التقديم والتأخير  
 يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اوتيت  
 المتقدم عن المتقدم عليه وتفضل احدهما على الآخر بالقصد  
 دون التحقيق فكأنه اعتبر القصد وذكره تأكيداً كما في قوله  
 لا يشافرون ساعة ولا يستقدنون **قوله** وهو هو اصل  
 مصدر ميم المفعلة **اقول** يمكن ان يعتبر مصدر المعلوم بالمول  
 وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع المفعول  
 وضرب الصير موضع مضروب الصير وان اعتبر اسم مكان على  
 مفعول وان اعتبر اسم مفعول تخفف معنى بالتشديد  
 والتجدي والى منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بشد  
 وهو ليس بقوي وانما في شدة جلال الذي الاقصر الى بان  
 صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير كيمي  
 من المصادر ولا يلزم من صحة في غير كيمي صحة فيه وما فيه  
 شرح الكتاب للسيد عبد الله من ان المعهود في هذا ان يقال  
 المصدر الغير محدود بالتأخير ليس بشيء لان المعتبر في صحة  
 التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب الاسماء خصوصا  
 وقال جمال الدين الاقصر اني لا تحول لفظ المصدر في الفعل  
 للمفعول وذكره تفسير النفاحة لمولانا الحق الفقاوي  
 ان صيغة المصادر تستعمل انا في اصل النسبة ومصدر  
 وانما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او سمية  
 كهيئة المتحركة الحاصلة من الحركة وبسبب اتصال بالمصدر

مبنى

حالة

حاصل بالنسبة



وتلك الهيئة للفظ فقط في اللازم كالمركبة والعالمية  
والقيام واللفظ والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية  
والعالمية من العلم باعتبار قياس اهل العربية في قولهم  
المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا  
للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما عينها في الحال الجدة  
والا كان كل مصدر متعدي مشتركاً ولا قابل به بل استعمال  
المصدر في المفعول الحال بالمصدر استعمال التثنية في لازم  
**قوله** وهو ما يراعى في اللفظ **اقول** وقيل كثير ما يطلق المفعول  
على ما لم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع باراء  
شيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً  
ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحتمل منه  
يسمى مفهوماً ومن حيث يكون الموضوع له اسمياً يسمى مسمى  
والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى  
قد يختص بنفس المفهوم مثلاً يقال لفظ من زيد وكبره  
مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معنى والممدلول قديم  
في المسمى لتناوله المدلول التضمن والالتزام في دون  
ثم وصف المعنى بالمقصود مع ان المعنى هو المقصود اما  
بانه يدرك في الاول او التنصيص في الثاني وقوله لاجل هو  
في الاصل مصدر اجل شر اذا جهل استعماله في تعليق الجاني  
كقوله من اجل فعلته اي من اجل جرته اي حليته ثم استعمل  
في استعمال في كل تعليق **قوله** لا يحصل تلك المعاني الا بالاحص  
افادة

مسمى

مدلول

اجل

**اقول** الحصول الذي  
المراد بالحصول

افادة تلك المعاني تحقيقها الواقع غير موقوف على الامثلة  
فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد انه بها ليدل على ما ذكر  
ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر عاين لا حقيق فلا بد ان  
يكن التفسير عنها بتفسير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد  
لا يضطرب على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه  
الحقيقي بل هو ملوب للدلالة عنه في معنى نيا سب المقام  
نسبة على ذلك صاحب شفا حيث قال في شرح قول المتن  
على اجم الغفير من الناس تفسير قوله تعالى في فصلك على العالم  
اراد انه ملوب للدلالة عن معناه الاصل الى المبالغة الكثرة  
والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام  
لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود  
بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يرفع الشكوك  
والاوامام غير الايات والاحاد النبوية المتضمنة للمبالغة لا  
خطابي نيا سب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابهم في اذانهم  
فان ما يجعل في الاذان رؤوس الاصابع وذكر الاصابع  
مبالغة فلا يجوز لفظ الاصابع والالفاظ المبالغة  
تخفيفه انما كان لفظ العدل مجازاً في العادل في قولك  
رجل عدل وكقوله عليه السلام تعلموا الفرائض علموا الناس  
فانها نصف العلم فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى  
والتي فصلكم على العالمين **قوله** وفي هذا تنبيه على ان هذا  
العلم يحتاج اليه **اقول** لان حصول المعاني المقصودة المحتاج

المبالغة



الزمان كلها اذا كان مقصودا على حصول الابنية التي احوالها  
 هذا العلم كان هذا العلم تحتها جالية **قوله** مثلا الضرب هو  
 الاصل الواحد فتحويلة **اقول** قوله من الضرب حادث في الزمان  
 الماضي انتهى الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس مجرد  
 اقتصر ان الحادث اغنى مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر  
 الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد تحت علم الله تعالى وعلم  
 الله من الافعال المستعملة في حق الله تعالى لان حادث  
 هناك راجع الى التعلق وهو حادث وقوله والمال تعلم  
 لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق  
 او لميله الى الرجاء لكون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه  
 في بحث المضارع وقوله والمناسبة بينها ظاهرة الى  
 التعريف بخبر التفسير والتحويل لان التحويل يغير التفسير  
 قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكرنا في ان التفسير للمفرد  
 اللغوي استعار للمناسبة بين معنيين **قوله** والماد  
 بالتعريف ههنا غير علم التعريف **اقول** لان الظاهر ان المراد  
 قصد تعريف لفظ التعريف لغة واصطلاحا مع قطع النظر عن علم  
 التعريف شيئا لا لتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجوهر  
 المسائل التي لا تتعلق بتحويلات الاصل الواحد والماضي للزمن  
 كون تحويل المصدر المعنى كالضرب مثلا تعريفا ليدل  
 التعريف عليه وهو باطل لاقتناع كون الخبر على الضرب  
 انما قال والمراد بالتعريف ههنا غير علم التعريف نظر الى ان  
 تحويل

تحويل الاصل الواحد الى لا يحيل على علم التعريف بالمواطاة لان العلم  
 من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف من قبيل  
 ان يحيل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التعريف علم بتحويل الاصل  
 الواحد الى علم التعريف علم من العلوم الابدية المتعلقة  
 اقتصر في التعريف عليه بقوله لا فهم الطالبين قال البعض  
 في تعريف التعريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية العلم التي  
 ليست باحوال انما قال احوال ابنية العلم ليكون الحد جامعاً  
 اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو ضرب بعدك وانما  
 قيدنا بالبعض لان بعضنا داخل في الابنية وهو الادغام  
 في كلمة واحدة نحو شئت لست اذا كان في كلمتين فيكون  
 داخلاً في احوال لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى  
 ويخرج ايضا بعض احكام التقادير كقوله قتل ضرب  
 الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخرون داخل في  
 الابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى  
 ابنية العلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح  
 في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست جمعة  
 الى ابنية العلم لان الوقف على جعفر وزيد وثمانية يسكنون  
 او بالوقوف او بان تمام ليس جعلاً لثبات الكلمة واورده  
 على هذا ان زيادة قوله وان افاد ما ذكرتم لكم اطلاقاً  
 من وجه آخر لان خروج به معرفة ابنية العلم لانه لا يلزم من استناد  
 المعرفة الى المضا استنادها الى المضاعف فيلزم ان يكون



انبتة الكلام في التصريف وحياته ان يقال ان يريد بالبنية  
 موادها وهو انما بالناس يخرجها اذ هي من مصادق اللغة وليس  
 من مباحث التصريف وان اريد ما يطر على الكلام من الحشا  
 والاحوال فمن نفس البنية الكلام والاضافة فيه كما في قولهم الاراك  
 فمع قول احوال البنية الكلام على هذا التقدير احوال البنية الكلام  
 هكذا ذكره وكذا التحقيق في هذا الموضع ان يقال ان البنية  
 الكلام هي اللفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوع  
 هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة واهوال الانبياء العوارض التي  
 تلحقها بحسب كل عرض كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه واذ كان  
 كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التصريف  
 ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الانبياء ليست منه فانه انما هو  
 علم بقوا على يعرف بها احوال الانبياء اي الى صي والمضارع الام  
 الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الانبياء لا الى نفس  
 الانبياء هذا تفصيل لطيف فانظر فيه نظير لك ما فيه **قوله**  
 واختيار التحويل على التغيير **اقول** قيل الفرق بين التحويل والتغيير  
 ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غير الشمس فتغير التحويل  
 يكون لازما ومتعديا قيل التحويل يستعمل في الذات والتغيير  
 في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في الشرح **قوله** قال  
 في المغرب **اقول** هو بالغيث المعجمة كتاب اللغة لمطرز المعناني  
 صاحب المصباح في النحو واكثر نقله باللغة الفقهية وله كتاب  
 في اللغة اطول منه سماه المعرب بالعين الكملة تحيل بها بعض  
 النظام

طالب الفرق بين التحويل  
 والتغيير

اللغة اليه **قوله** الى موضع آخر **اقول** وهو في اصل الوضع افعال  
 بشهادة الصرف نحو اخوان اخوان اخوان اخوان اخوان اخوان  
 ومعنى اخوان الال اشتد تاثيرا ثم نقل المفعول غير مفعول جاني زيد  
 ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من المذكور  
 او لا فلا يقال جاني زيد ورجل آخر ولا اداة اخرى فاقبل جاني  
 زيد وافرغهم منه ان المراد رجل آخر خلا جاني زيد وغيره ونقل  
 اخوان واوا فرغ المفعول مع اللام او الاضافة كما هو  
 نحو جاني زيد في الفري الناس في الحاجة المتأخرة فلما فرغ آخر  
 وسائر تصرفه في معنى التفضيل استعملت في قول لو ازم  
 افعال التفضيل اعني من اللام والاضافة فان قيل اخواني  
 قوله تعا فعدنا من يوم اخر جمع غلانة لليوم وافر لا يجمع على  
 فعل وانما يجمع عليه في قوله فادبرها قلنا لا كان اليوم في  
 لا يعقل اذ في جري المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل  
 وبين الاناث فاما يعقل لانها ناقصة العقل فكان اخواني  
 يجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله** في الصحاح التحويل النقل **اقول**  
 الواقع في الصحاح التحويل النقل من موضع الى موضع كما وقع فيه  
 قول قاهر اجاز الشارح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي  
 هو صدره قول قاهر المفعول النقل ثم الصحاح بفتح الصاد ثم ورد  
 المفعول يقال صح فصح صح صح بالفتح والجارى على النسب  
 الاكثر من ك الصاد على انه جمع صح وبعضهم ينسب بالنسبة  
 تسميته هذا الكنا ولا تستدل الا ان ثبت واية من مصنفه

مما يوجب  
 صحاح صاحب اللغة  
 التحويل



وهو اسمعيل بن نصر حماد الجوهري تلقب بالاقم كما به القبول  
والابن بنى عليه حواشي مفيدة توفي سنة ثمان مائة وسبعين  
وثلثمائة قال في قول في معجم الادبا كان من فارس من  
الترك وكان من اركى العالم اخذ من خاله ابراهيم الفارسي  
وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة وحضر فقام بها  
مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فالتزم ابو الحسين  
الكاتب عنده والكرم جربها فقام بنيسابور مدة بوز في  
اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يدكر مع ابن عمه  
وانظاره قال القحطاني مات متردبا من سطح داره وقيل  
تغير عقله وعمل له ذقنين وشدهما كالجناحين قال  
اريد ان اظير ووقع من علوفه كك قال وقيل انه بقي عليه  
من الصلابة بقية غير مبيضة فبعضها لم يند له يقال له  
ابراهيم بن صالح فغلط في الشار كذا في شرح المعنى  
للمشتم **قوله** وحول ايضا يتعدى بنفسه **اقول**  
كلمة ايضا لا يستعمل الا مع التبيين بينها توافق ويمكن  
استغناء كل منها عن الآخر فخرج بالتبيين نحو جاني ايضا  
مقتصر عليه لفظا او تقديرا او بالتوافق نحو جاني  
ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمر وايضا فلا يقال  
شي من لكرم هو قول مطلق هذا فاعلم وجوبا سمعا او حال فذا  
عالمها وصاحبها وعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في  
متعديات بنفسه في اخر موضع لازما ومثله عند كثير من كلام العرب

ايضا

مطلب  
يعرف فيه انتصا كلمة  
ايضا واستعماله

الافعال المتشبهة  
واللازم

ترقى

ترقى الى اية وسين مثل افادونا واخر واوسع وقبل واخشن  
واظلم واثقل وغيره اهل واجلي واصوج الى فاطم الجوالي في الاثني عشر  
من كتب اللغة **قال** والاسم منه كقول **اقول** قال الازهر في الحول  
كالصغر وكوزان يكون الكرم والمصدر على وزن واحد كالسبل  
ولكن اية التفسير قالوا انه في الآلة مصدر كذا في جامع اللغة  
**قال** ولا يخفى انك تنقل حروف الضمة الى الضمة بخير وغيره **اقول**  
قوله ولا يخفى انه ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يتلزم  
التغيير واما استلزام الناحية العام فيكون التحويل اولى من التغيير  
لانه لو استعمل التغيير في التحويل لذهب الوجه الى التغيير  
الى ضرب غير قد يكون خاليا عن النقل لانه لم يمتد فحينئذ يوجب  
في مادة لا يوجد فيها النقل حقيقة لمعنى العموم وقوله اخص من  
التصريف في معنى التغيير والتفسير بالاختصاص فنوع قد يكون لا اله  
قالوا التفسير على قسمين اسمي وتفسير في الاول يكون لما هيته  
الاعتبارية والثانية لما هيته الحقيقية ولا يشترط فيه العكس  
بقيت اية منه قطعاً جواز التفسير بالعموم والاختصاص فان قيل فيبقى  
الا يجوز تفسير التعريف اصطلاحاً بالتحويل او غير ذلك قلنا  
التفسير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعد وما  
يظهر بالتأمل **قال** ثم التعريف يشمل على العلل الاربعة **اقول** اعترض عليه  
بالعلل مبانيه للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء صورته  
لابد وان يكونا داخلين فيه والال الواحد هيته ليس كذلك  
بالنسبة للتعريف لانه علم ما عرفه هو الفصل المخصوص هو التحويل

تكون يكون المصدر  
في اسم يجوز

مطلب  
معرفة التعريف  
الاصطلاحية

تعريف بالعلل



وليس الفعل ذو صورة واجب ان مراد من التعريف بالعلل الاربع  
 اي بانفسها معرفة بل المراد انه تؤخذ للعلول بقياس المعلوم  
 نحو لا اي يصح ان يحل عليه لان الحكم لا يتحقق بغير المعلوم  
 فيعرف بها وورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بذلك  
 المحمول لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذ من العلة المحلولة على  
 وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بقياس العلة  
 نحو لا بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيشأن  
 الى العلة الاربع ومنها تحويل الاصل الى محمول واحد في  
 اشياء لا العلة اذ مجموع الامور من جهة التحويل ولو اريد  
 ما وقع فيه التحويل غلب الانبياء والصنيع لغير المادة والصورة  
 للاصل وهيئة وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان الموقوف  
 العلة لا كل واحد منها فيجوز ان يكون المحمول الاول ان لم يكن  
 كلها واحدا خاصة كذلك وان كان الموقوف محمولات بعضها  
 الماهية الحقيقية الموقوفة كجيب حقيقة اما في الكل فلا كما يجوز  
 والبسيت وورد عليه بان العلة ان اخذت مجموعها تكون علة  
 تامة وان اخذت بخلافها يكون علة ناقصة وكل منها بغير المعلوم  
 كجيب الذات لا يحل عليه بان الموقوف على ما قيل كما يجب ان يكون  
 كذلك اجزا الموقوف ان يكون محمولا على المشهور بان خلاف  
 كما هو المشهور بان الموقوف على الموقوف يجب ان يكون مساويا  
 للموقوف في عموم خصوص كما هو مذهب المتأخرين او تضاد  
 في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون العلة هو المحمول والغاية

هو حصول

هو حصول الماهية المقصودة تحقيقا وكون الال الواحد في المادة  
 والتحويل هو الصورة على كسبيل التبيين الفرض لا مادة له  
 له وقد يناقش فيه بالمنع ثم ترك الثاني اربع علاقة الثانية  
 والثالثة قيل للتذكير ذكره في شرح البقا وهو ان الموقوف  
 في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علاقة الثانية في العلة المحلولة  
 بالمذكورين الموقوفين من ان الموقوف المذكور جمع فيكون موقفا  
 الحاق الثانية بعده واذ حقه لم يلحق بالموقوفين للوقوف بها فهذا  
 صريح في ان الثانية وثالثتها وقال صاحب الكفا في تفسير قوله ولا تنصرون  
 انت ثلثة نفس تاول واعلم ان يتوقف عليه الشيء وانما يكون  
 جمعا ولا الاول لعلة التامة والثاني اما ان يكون داخل في  
 المعلوم او لا والا اول اما ان يكون في الاجزاء الذهنية او لا والا اول  
 الجنب والفصل والثاني في الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون  
 بالمعلوم منه او لا وله اول لانه لا لاطنه الاول ان قال وانما الغاية  
 والثالث اما ان يكون المعلوم موقفا على وجوده او عدمه او لا الاول  
 الشرط والاول والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعلق **قوله** ويدل بالاشارة  
 بالفاعل **قوله** يريد به التزام العرفي المعبر عنه بالعبارة لا العقل  
 حتى يريد ملكي تعقل التحويل مع الذبول عن الفاعل **قوله** حصول الماهية  
 اي الغاية **قوله** كما جليوس في السري عما قالوا وفيه ان الجليوس  
 حصول الماهية متأخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورهما  
**قوله** المحمول هو الواضع ام غيره **قوله** فان قيل الظاهر ان المتصلة  
 لا يقع قبلها الاخرة الاستفهام في الاكثر يعني مع الاستفهام او صارت

يجب ان يكون  
 انما هو العلة

يجب ان يكون  
 متعلقا بالاشارة وكل الاستفهام متعلقا



بالنوع الا يرى ان هياتا تركيبا مفردا يختلف باختلاف اللغات  
 فان تعديم المضاف اليه على المضاف جاز في الفارسية دون  
 العربية فلو لا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفرد  
 في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراه  
 واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المنطق دخل في  
 في خصوصيات التركيب اذ لم ان يطبق تاليف هذه المفرد  
 على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لم يكن ذلك  
 التاليف نقوضا اليه بالكلية اذ لا بد من عناية القواعد العربية  
 وقوله في العرف وهو خاص ان كان لطائفة خصوصية وعامة  
 ان كان لطائفة غير خصوصية والعادة وهي ما يتفرع في النفوس  
 من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة شتمها  
 وقد يفرق بينها باستعمال العادة في الافعال والعرف  
 في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي خويدي تعديلا  
 بالنفوس وعلى اى العرف مع حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ  
 كالحق فانه لا يفيد لفظا بالما كقولهم انما يجب استعماله في  
 به والمتبادر منه عند الإطلاق والعرف العام كما ان المتبادر  
 من الوجود الخارجي وقوله في التحقيق هو رجع الاشياء الى  
 محض التحقيق والقبول نفس الازجيت له شوبهة من المسألة  
 والاخذ بالنظام وبما يشبه الحقيقة وليس محض حقيقة  
 وقوله هو الواضع وهنا فائدة جلية وهي ان الواضع  
 اما شخصي ان اعتبر اخصوصا في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا

يعرف فيه ام المتصلة  
 وهو ان يتفرعها من اول

بالنوع  
 بلغة النسيوية وهل في الاقل ويلها احد المستويين والاف  
 على نفع ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي اللمة كذلك وان  
 كان فعلا او حرفا كان ما يلي اللمة كذلك وان كان جملة اسمية  
 او فعلية كان ما يلي كذلك وهذا ليس كذلك قلنا بقدر  
 اللمة في المعطوف عليه والمبتدأ في المعطوف ان  
 على الجملة والافلا على ان الرضى قال يجوز انما لفته بيها  
 على اللمة وام في نحو عندك زيد ام عمرو وزيد عندك ام عمرو  
 والوقت زيد ام عمرو واوجوازا حسنا كما قال سيبويه لهما  
 المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام فله ان  
 لا وجه لما قيل على قول الشارع في المطول هل في  
 ام لا من ان قد تفرع في نحو اقتناع ان يوتي اهل المعادل  
 واجيب انه من قبيل الاطلاقات المصنفين وساقى اللم  
 في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه كل من يصح ذلك **القول**  
 قيل وهكذا الهيئته التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا  
 انها ليست بموضوعية بناء على انها لو كانت موضوعية لم يكن  
 لما كان تركيبا مفردا يجر دارادة من تركيبها بل توقف كل  
 تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفرد لكنه ليس  
 كذلك فانه مركبة تركيبات مختلفة وله تعريف الواضع  
 وضعها او لا بل ربما جزم بانه لم يضع هذا التركيب اخصوصا  
 واجواب انما نزل الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئته  
 التركيبية موضوعية بالشخص ليس كذلك بل هو موضوع

لا يوافق

لا يوافق

لا يوافق



وحيث ان يكون الوضع والموضوع له خاصا بان يتصور  
كلية ويعين اللفظ بازائه كاعلام الشخصية او يكونا معا  
بان يتصور معنى كلية ويعين اللفظ بازائه كعامة التكرار  
او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كلية  
ويلاحظ به في نيته ويعين اللفظ الملاحظة الاجمالية اللفظ  
دفعه واحدة لكل واحد من تلك الخيارات كالمضمر او الموصول  
واسما الانشاء واسما الافعال والحروف وبعض الظروف كاشي  
وحيت وغيرهما التي تضمن معنى ارفها طلاقة على تلك الخيارات  
الخصوصية بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى العام  
اذ لم يتوضع له وهذا الوجه يمكن تعدد معاني لفظ واحد  
غير اشتراك وتعدا واضع ومن لم يعرف الوضع العام فليكن  
وقع في جيبه بيبس وقال ان الضمير واسما الانشاء موضوعا  
للمكان كلية الا ان الوضع شرط ان يستعمل الاخر في نيته تلك  
الكلية ولو صح ما قاله كان اما وانته وهو مجازات لا افعال  
لما اذ لا يصح استعمالها في صنعتها فخر المفهوم الكلية ولو  
كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة وما  
اقتضاه من ثبوت الاستلزام الى ان يتسك في ذلك بما مثله تارة  
واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فيقولون انما هو  
ان يعتبر عموم في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعده دالة  
على ان كل لفظ يكون بكيهته كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على  
يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بالكل اسم اخره الف او ياء

مفتوح

مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فلو فدي من مدلولها الحق في هذا  
العلاقة وكل اسم غير الخور جال وسلمى وسلمى فهو متعين  
متجما ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو متعين تلك التسميات  
الى غير ذلك مثل هذا من باب الحقيقة بل انتم الحقاني من هذا  
القبيل كما لمصنف والمنسوبة وعامة الافعال والمستفاد والمركبات  
وبما جملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالحقيقة وقد يكون ثبوت  
قاعده دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى هو  
القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى  
متعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة  
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضح صواب استعمال  
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة الله عليه وفهمه عند قيام القرينة  
بجائزها ومثله مجاز لتي وز المعنى الاصلي ثم الوضع النوع ثلثة انواع  
كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع كوضع اعلام  
اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الحيوانات الممكنة  
الارباب على تركيب فاعل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة  
اي لا وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي ما يطرأ على تركيب فاعل  
فوضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان على ما يجوز به  
من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع او خصوص  
الانسان في الوضع النوعي لان عموم في الوضع النوعي في جان اللفظ وخصوص  
الوضع عام هو باعتبار الوضع لان مقابلة عموم الوضع وانما به  
ذلك عموم ليس باعتبار ملاحظة المعنى جازي الوضع عام هو عموم والثنائي



عام  
 وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع  
 مع خصوص الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعات للنوع  
 بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جرته في النسب  
 التامة فال موضوع له تلك النسبة التي هي المحل في ذلك العنوان  
 الكلي فالوضع عام والموضوع خاص فالوضع عند البلاغ يراى  
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او كان ذلك التعيين في  
 اللفظ بعينه تعيينا او يربح في القاعلة الدلالة على التعيين هو  
 المراد بالوضع كما هو في تعريف الحقيقة والمجاز وتتمثل الشخص  
 والقسم الاول من النوع المذكور اولافا علم ذلك فانه يقع في  
 موضع **قول** اي اشتق الاشتقاق منه **اقول** الاشتقاق في اللغة  
 اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح كذا تاريخ اعتبار العلم  
 وتارة باعتبار العمل فالاعتبار من حيث انه صادر عن الواقع في  
 الى العلم لا الى العلم فاصحنا الى تحديده باعتبار العلم والاعتبار  
 من حيث يتجلى اخذنا الى علم عرفناه باعتبار العمل بما فيه  
 باعتبار العمل هو ان اخذ اللفظ ما يناسبه التركيب فجعله  
 دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو  
 تجدي اي عملك من اللفظين تناكبا في اللفظ الذي في تركيب  
 حروفه الاصول والمفعول وكنه ثلثة انواع صغيرة هو ان يكون  
 بينها تناسب الحروف والتركيب كحرف من الضم والكسرة والفتحة  
 يكون بينها تناسب اللفظ دون التركيب كحرف من الجذبة  
 والكبر وهو ان يكون بينها تناسب المخرج كحرف من النون

مظهر  
 به في تقسيم الاشتقاق  
 الى صغير وكبير واكثر

واذا

واذا اطلق يبادر منه الاشتقاق الضعيف ثم الاشتقاق قبل  
 يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وجر  
 واستح وكوه وكجيم وهو خلاف القياس سيما في التلاشي كجود  
 فانه نادركوهم اهل ابائه على وزن كسب سكا سكا سكا  
 في رسمه الابل وحسن القيام بمصالحها واما الحروف فيكون  
 ضرها والمثنية مفعلة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها  
 انه موضوع لان يؤكدها ان كذا قال صاحب الكف وقال الكامل  
 في شرحه لثارتق ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان  
 جعلت اسمها كان قولها وعثره عليه من جوه الاول انه لا بد  
 من دليل على ان الاشتقاق له يجوز من الحروف والثانية انه لا معنى  
 الاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ في لفظ الدلالة على اتيا له  
 على معناه هو تحقق فيه فيما نحن فيه والثالثة اهل العربية  
 لتسوية مشتق من سوف وهو حرف اجماعا وجبت الدليل  
 على ان الاشتقاق يجوز من حروف اتفاق بعض النحويين  
 على ان اصل المشتق المصدر واتفاق بعضهم على ان اصلها  
 الفعل ولا قابل يكون الحروف اصلا وقولهم التسوية مشتق  
 من سوف معناه كونه ما هو ذاته وقوله قول بعض النحويين  
 المضارع مشتق من الماضي وفيه كذب لانه يقتضي عدم جواز  
 الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله قرب اللفظ  
 قرب قد يكون من باب علم فيكون يتعدى بنفسه نحو قوله تعالى  
 قال اليسم وقد جي من باحس فيكون لازما فلا يستعمل

مظهر  
 به في تقسيم الاشتقاق  
 الى صغير وكبير واكثر



لا يمنح الى وقد اورد استعماله افعال التفضيل من قولهم  
 في اول الوجوه التباس من الصلة من التفضيلية عند عدم التفضيلية  
 او على حرفي جر ينفخ واحد يعامل واحد حيث لا يصلح الا بال  
 عند وجود ما قبله من مزيد مع ذلك في ذلك بالكل وقوله تعالى  
 اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص يعني غنا صلة التفرع الى  
 من في الفعل والى في فعل التفضيل المستعمل من لدفع الاشياء  
 ذكره التفتازاني في حاشي الكافي نعم كيدش الوجه الثاني في قوله  
 كلما رزقوا من ثمرة رزقا وقوله من ثمرة رزقا بارض كذا فان  
 ثابت فيها الكلام الا ان يقال ان ما ذكره نكتة لا تورد استعماله  
 بالي في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوابع للملحاحاد  
 ووجه الصحة في الاول متعلق الطرف الاول بالطلوع والثاني  
 بالمقيد ذكره صاحب الكافي هكذا يعتبر انما مثل قولك اكلت  
 من ثباتك من الغيب **قوله** والوجه **اقول** ان المعنى انهم  
 العيون ما يعتمد عليهم وقوله واجبت اخذ من حال العيادة  
 اذا قطعت على الجواب جوابا لقطعة كلام القائل وقوله  
 وما في الفعل غير المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر  
 تقديره ان يقال اذا سلمت كون الفعل متقدما في الاعمال  
 يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متاخر  
 فاجاب بقوله وما في الفعل الى لغة وقوله فتاخر فعل الكويين  
 يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات ليس علينا  
 بل هي جهة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل

تحت  
 جواب

في الاعمال

في الاعمال بالاتفاق فليكن هو اصلا فيما فيه اختلاف على هذا  
 لا يورد علينا اعدو وعدا وعدا ليس فيها جهة اختلاف  
 والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهه اختلاف فتقيدس فيه  
 على المتفق عليه فاما تحقيقه بالتأمل في ان هذا القياس الفارق  
 وان حصل احدهما اصلا في كل واحد في اولي عامة للتعاقد  
**قوله** واعلم ان المراد بالمصدر الجذر يعني **اقول** ان المراد بكون الفعل  
 مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر الجذر لان  
 المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه  
 بحروفه ومعناه نظرا لان موافقة المصدر المزيد في الفعل  
 بالحروف والمعنى ممنوعة لان حرف المصدر ازيد من وفي الفعل وفي  
 المصدر الحذف فقط بخلاف في معنى الفعل فان معناه الحذف مع  
 ولو لم يكن المصدر الجذر مشتقا من الفعل لكان العلم به هو  
 اوجهها من المزيد في الازدواج وفي حرف فعله وان زيد المصدر المزيد  
 فيه مشتق من المصدر الجذر فالموقفه اللفظية فتقيدس فلو قيل ان المراد  
 الموافقة في اصل الحروف وسبقه قلنا ان اصل حروف الاكوام مثلا  
 هو عينه الكرم فيكون باحقيقه الكرم موافقا للكرم هو الجواب  
 المعنى انما اولها لا ارادة من المعنى الاول وان اورد عليه ان البناء  
 فتأمل لا يقال ذكره بعض شيوخ العروض ان الفعل المزيد مشتق  
 من المصدر المزيد والجذر من الجود والمفهوم من كلام الساجدة اشتقاق  
 الكل من الجود لاننا نقول ثلها واحد لان اشتقاق المصدر من زيد  
 من المصدر الجذر اشتقاق الفعل المزيد من المصدر الجذر وقيل لا

في اشتقاق



كلمة مقتضيه لو جاز اشتقاق فعل من كل مصدر قيل في العلم  
المجوز عما في المزيدي وزياده شتى من المزيدي كالتقدير والوجه  
من الموجهة والبرج من البرج كمنع الظهور والتميم من التميم كذا في  
حاشي الكافي وذكر في حاشية تفسير القاسمي لو لا ان حرو و قيل  
لفظة في الصلابة كما في قوله عليه السلام انتم من غيرته حرو و قيل  
اي بما من غير واحد مجموع الاشتقاق من اصل واحد ومن خطا  
صا الالهية في قوله الوجه شتى من الموجهة حيث جعل التلافي  
من المنشعبة واللام بالعكس فهو خطي لان معنى الاشتقاق ان  
ينتظم الصيغيات فصلا عما في واحد او في هذا التوقيت  
يكون المستوفى من التلافي وقد قال العلامة صا الكافي اشتقاق  
التم من التيم لان الناس يقصدونه للاستتفا واستتفاك البرج  
والجنى من الاجتنان لا استتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من  
ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة  
اشهر واقر بالالفهم في التلافي كما في الضمار مع الهمزة فتح ذكر  
الاشتقاق لا يوضح معناه ان لم يكن المنشعبة احكاما وحاصلا  
ان الاشتقاق هو هنا ليس بمصطلح اهل الصرف وحب الهلاية  
ليس مختصا في الاشتقاق عما المعنى المذكور بل فعلا لا مام  
العربية تابع له ومن فوق فقال ذاك طلاقا في اشتقاق الضمير  
واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب  
في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطا في التوقيف بين الاشتقاقين  
من عند نفسه لان نقل فيع اليه العربية غلط في غير اشتقاق

الكبير

الكبير فان ذكره كما ينبغي في الاشتقاق الكبير وفي الكبير في التناوب  
والمنع بل لا بد من الاشتقاق في احوال القول لا في التناوب  
الشرعي في شرح الكافي ذكره بن كمال بان شافي حاشي الهداية وفي  
والكل مشتق منه اما بواسطة آه قال التشرقي الجاني في  
الكافي ومعنى قوله من ضار مشتق من ضار مشتق من ضار  
واما اختار واصيغه المماضي تميزا عما في الحروف المعينة في الاشتقاق  
فان بعض المصادر كالحروف والقبول يستعمل على ما في التفسير في  
ويجوز قول الجواز قد يستعمل في الامكان الذي هو في العمل في  
العقل وقد وضع في التميز في التفسير الحاشية على التميز فيها و  
الا انه يميز بين عدم التميز قليل كثير وفي حاشية التلويح للقول  
الجواز يطلق على ما في معان احد ما بياح والتميز ما لا يميز شرعا بها  
كان او واجبا او مندوبا او مكروها والتاثير لا يميز عقلا  
واجبا وارجا او مساويا للطرفين او جوهرا والرابع ما يتو  
الادراج فيه شرعا كما بياح او عقلا كالفعل الضمير والخاص في  
شرعا او عقلا والمشكوك اما يقع استواء الطرفين في عدم  
الاقتناع الجواز الشرعي من غير ما لمعها هو الاجتهاد ويجوز ان يكون  
وجه اختياره الاخذ بذهب جعفر فانه جمع بين قول من قال ان  
بعض من اشتق من الفعل كالتيمم التيمم والي على غيرهما  
من قال ان اشتق من المصدر وقوله وكذا في حاشية التلويح  
يعطى على التميز ويكون قيل الجواز ويراد كقول الاسم المذكور  
المعروف بغيره ان يكون معطوفا على تحويل الاسم بغيره في العلو

جواز



الى مجهول والغالب المتكلم والى قوله هذا قوله التوحيه التام  
 اقول الحق في الاول لان هذا القول غير ملتفت اليه **قوله** فان  
 لم اختار التبريد على الصنف مع انه ينبغي قلت **قوله** او ان  
 ان يصرح في الصنف الاول ان يصرح بالجمع او انه كقول ان يصرح  
 يكون متقدما على باب قطع مصدره حتى يصرح ولا يما مصدره  
 حتى يصرح ورجع قوله في بيان التفسير ان يصرح ان يصرح  
 قيو تخصصه بجمعه المتقابلة او غير متقابلة ليحصل بتمام  
 كل قيد اليه قسمه فلا بد ان يكون مشتركا بين قسميه بخلاف القول  
 فانه لا يتقدم أكثر اقسامه المفضلة وقد يكون ان يصرح  
 كما في الحكمة الشبيهة بالقول كذا اذا كان كقولنا او قلنا  
 فائدة وهي ان التبريد الانفصال لا يشبه بالثقل لانه وارد  
 على القضايا بحسب مصدرها وكيفية نفس الامر ولا لا يشبه  
 التبريد كمالا اذا كان متعلقا بخبر حقيقي او كمالا مسورا اذا  
 تعلق بكلمة مسورة فانه يشبه بالايدي ان العدد اما زوج  
 واما فرد كمال التفسير والحل والفرق انه اذا قصد به كمالا  
 با حقيقه قضيه حكمه فاما عدد الا من علمه صدق عليه فهو العدد  
 الا انه اعم من التبريد ولو سوت لم يخرج عن كونها كمالية كمالية  
 بالمنفصلة واذا قصد به التفسير مراد بالعدد فهو مفسر  
 انضمام كمال من الازدياد كالمفهوم يحصل قسمه فلا يكون  
 قضيه كحقيقه بل في الصوره واذا قصد كمالا بحد نفسي على  
 ذلك المفهوم او بانقسامه اليها فقد خرج عما هو في قضيه

قدس القول في الاستفاد  
 غير ملتفت اليه

البرص متقدو الرصع والرصع

تقسيم توريدي

على قياس

على قياس عرف العرف والتعريف الحقيقي الكاس للتصور واما التعريف  
 فالمتصور به التصديق دون التصور ثم التبريد لا يكون  
 المتعريف كمالا كماله فلا يقال المراد بالثقل اما الحلو ان  
 او كمالا وقد يقال قد يقع التبريد بين المتعريف كمالا كماله  
 سدا بان كماله انحصار لئلا يكون له حال انقسم ان كان في العبد  
 في الواقع وعند العقل وقوله كمال الفعل كمالا كمالا كمالا  
 في حاشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو مصدر حقيقه وكلمه  
 اسم لا مصدر حقيقه بل اصل من كمال المصدر كمالا كمالا كمالا  
 في المطول وسيتعلم فعل بكسر الفاء للمفرد والحديث فاعترض عليه  
 بان الذي للحديث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم  
 كما صرح به الشارع في غير هذا الكتاب وخرج به الجوهري ايضا وصيب  
 هذا التامير لو كان المراد بالحديث هو مصدر فعل الفعل  
 وانما المراد الضرب مثله فتدبر فان قلت علم ان شئ يعطى ثم قوله  
 ثم الفعل قلت علم ان كمال اسم ان فان قلت العطف على كمال اسم  
 المفتوحه غير جائز سواء كان قبله مضمي خبر او بعد قلت ان كمال  
 مكسور حكما وان كانت مفتوحه لفظا لوقوعها موقع مفتوحه علم  
 علم الصحيح ويجوز ان يكون عطفا على مفتوحه اي الاسم اما تلامذتي او  
 رباعي ثم الفعل وهذا ما نفع شائع وقوله كمالا كمالا كمالا  
 وانما بضم التاء الاو والواو في ذال لانها منسوبة الى الله واربعة  
 والقياس ان يقول تلامذتي وربيع بفتح التاء الاو وقيل انها  
 منسوبة الى الله واربعة اللذين لا يكره فيها علم ما هو قد

كماله كمالا كمالا كمالا

فوق فعل وفعل فاعترض

جواز العطف على كمال اسم ان  
 المفتوحه غير جائز سواء كان قبله مضمي خبر او بعد

لفظا كمالا كمالا كمالا



ولو بني الادعاء على غير سبويه فما حازان من قبيل الاستعمال في  
 المعنى الا انه يتكف و هكذا الخجاسي والسدسي وغيرهما وقول  
 حروفه الصلبة ثلثة اواربعة فيمنه ث ثا ل ا ر د ما يقال يجوز ان  
 يكون الفعل ثنائيا كحوصن وبع وانشاها ل لان حروف الصلبة فيها  
 ثلثة وقوله اذ لم يبي منه الخجاسي ولا التثاني اما التثاني فلان  
 اصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة ا حروف في ثلث ا حروف  
 يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والوقوف عليه  
 اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما ثنائيا  
 كحوصن وانما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يجوز ان  
 يكون متحركا او ساكنا واما ما كان يلزم التثاني مع احداهما قلت  
 لما جاز الحركه والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فيلحق  
 التثاني لعدم وجوب ثني في الحركه والسكون عليه واما الخجاسي فليست له حركه  
 ولانه يقصد به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالحركه منه بدليل  
 اسكان ما قبله فالحجاسي فيه كالتثاني في الاسم وهو فوض  
 لما يحكي وكلمه اذ جرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انما في  
 تعليل كاللام منهم ابرهشام وقيل ظرف زمان يستفاد منه  
 التعليل قوة الكلام لامن النقط والفتح للظرفية ههنا واما كلمتا  
 حيث وحي فاستعملتا في التعليل بواسطة وقولها توقع  
 قوله لشهادة التتابع والاستواء بقول قريش البلاد قروا  
 وقريتها واستقرتها اذ اتبعتها خرج من ارضها كذا  
 في الصيغة فالاستواء عطف نفسه للتتابع وان كان بالواو

قليل

فصل في بيان

في بيان كذا  
حيث وحي

استواء

في بيان كذا

قليلا لان الواو تقتض المعايير وهو المفسر بالانفصال يجوز  
 وقيل يجوز ذكره في حاشي الكف وقوله لم يمنع الخجاسي في الاسم يجوز  
 في الحكم زائعا وخاسيا للتوسع ولم يجوز واسداسيا وجه  
 على ان عند ال لئلا يتوهم انه كلمتان اذ ال اصل كما ذكرنا ان يكون  
 على ثلثة ا حروف وقوله واما ما كان فالنصب ان ضمة كان وما رايته  
 فاعلم مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بغير كفسره  
 الظاهر **قوله** لا يقال هذا تقسيم الشئ الى ثلث وغيره لان  
 القسمة فعل وكل فعل اما ثلث او باثنى **قوله** لا يقال  
 الفعل الذي هو مورد القسمة اعلم فان قيل العام لا يحقق الا حقي  
 الخاص فيلزم الحذف قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين  
 تحقيقه وان يلزم من عدم تحقيقه الا في ضمن الخاص عدم ارادته  
 الا في ضمنه بل يجوز ان يكون في مفهوم العام ويراد من حيث هو  
 مع قطع النظر عما يؤول اليه من ضمة وقد يقال احكم بان العام لا يحقق  
 الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجود الخارجي حيث قال الانسان انسانا  
 لا يوجد في الخارج الا في ضمنه في ذمى افراده مع انه يوجد في الذهني  
 بحد اعم خصوصيا الى افراد واما الموجود الذهني فليس كذلك  
 لان العام يحقق هناك في ضمنه الخاص تارة ويخرج عنه اخرى وفيه  
 لان تحقيق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه فكذلك يكون  
 الا في ضمنه الخاص وليس علم به وحقيقه في الذهني انما هو حصوله  
 فيه بصورة العلم به وكذا كماله في العام الذهني فان لم يحقق  
 فيه بنفسه علم به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي

قوله

في بيان كذا  
حيث وحي



**مطلب**  
يعرف فيه الفرق بين  
اللام المطلق واللام

بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورة انه علم به هذا  
بالقياس اليه كالوجود الذهني للوجودات التي هي حيزها  
سواء كان خارجيا او ذهنيا لم يتحقق كحق حصول  
بنفسه لا يكون الا في نفس فرد من افراده وتكون حصول  
بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات افراد  
الا ان كلا حصول الذهني لما كان في الذهن شبهة احدهما  
بالفروق قوله فان المراد به مطلق الفعل لا يقال ذكرني  
بعض شروح المنار ان بي مطلق الامر واللام المطلق فرقا  
واضح فانه الاول عبارة عما صدق عليه والامر واللام  
انما في غير القرينة وبينهما يكون بعيد فكلما مطلق الفعل  
والفعل المطلق لا نأخذ قول هذا الفرق لا يبرر ذكره في شروح  
المفغ **قوله** وكل واحد منها اي في التلخيص والرباعي ما جرد  
او غير فيلانه اما ان يكون **الاول** لانه اما ان يكون باقيا  
الضمير لانه راجع الكل واحد فصيحة الحمل ما يتقدم  
والكنا على هو الاول كما قال صاحب المفغ اذا اقبلت  
الاضاف مضما يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع  
فتقديره مع الثاني اي اما ذوا ان يكون اوفى الاول  
اي حال كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر  
والمصدر بالوصف اي كايين كما هو جوابه في قوله **قوله**  
**هذا القول** ان يفترى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا  
حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء لمفغ فترى

المفغ

المفغ ثم يعودون للمقول بمفغ المقول فهذه لفظ الظاهر **نقص**  
ابن هشام على هذه القاعدة في الباء التامة من مفغ اللبيب  
واشار ايضا الى في تفسير قوله تعالى ولا تسبحوا ما لم يكن  
قال ما مصدرية على ارادة المفعول في المصدر **وهو**  
الكف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما توفرون حيث قال  
او لم بمفغ ما توفرون على ان ما مصدرية ولكن قال التقدير  
جعل ما مصدرية والمصدر بمفغ المفعول اي كما توفرون  
الما مورية قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام  
اي البقا حيث قال في قوله تعالى حتى تتفقوا مما تكبون يجوز  
عند اي على كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول  
يقضي عدم تجوز ذلك لغيره اي على وكذا قول بعض شراح القرآن  
ان الباء في اصله ليس بقياس وانما في المصدر حقيقة لانه  
من الاختصار واما الفعل المصدر بما وان متطوع فلما  
عدل عن **مصدر** الى الفعل بما علم ان الاختصار متطلوبا  
وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما يؤمر  
والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه احواش السعدية لتفسير  
بان هذا دعوى يخرج الشكات بخلافها وقال بعض شروح  
الكف ذكر المحققون في النجاة ان ما هو في حكم شيء ان يكون  
ان يكون ثلثه من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث  
لام كي اقتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه الا  
على فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل على ما في الخبر



وأن لم يخرج بالمصدر مع الفعل المصدر بان في حكم المصدر  
 معتبرة عندهم فان قيل قوله ولا تقدره او لا يكون فيه  
 حذف المعطوف وابقا العاطف هو بكل طرح بنوع السبب  
 ونظيره قوله اتفعل هذا ام لا لان اصله ام لا تفعل قلنا  
 المحكوم عليه البطلان عند تحقق النجاة حذف المعطوف  
 من متعلق ان كان لا يرفوه والحذف هنا جوفه ان يرفوه  
 شئ من متعلق قوله تعالى والذين يهود الدار والايان قول الشافعي  
 زحنا احويت العيوننا وقال انه علفتها تبنا وما باردا  
 وقوله الشترية بدرهم فضا على الان المحذوف في الجميع هو  
 المعطوف بدون المتعلق **قوله** وكل واحد منها اما سالم او  
 غير سالم **قوله** قال به شئ في شجرة تعالى ان يقول لوقال  
 كل واحد منها اما سالم او غير سالم وكل منهما اما جردا او لا  
 فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متحقق  
 على زيادة حرف من حروف اليوم تنسأ على اصله زيادة الشا  
 على الصل فروع على وجود الهمل وفيه نظر فتأمل **قوله** والاشنة  
 نضوعه واكرم او عدا **قوله** وبكلا قول السكاكي وفي  
 المضمرة ان علام بينهما اه ولا بد من الواو والحققة ولهذا  
 اتى بها ابي الجاه حيث قال وهي المضمرة والعلام بينهما  
 وحسب السبب حيث قال حروف العطف الفاء والواو  
 افعال التلويح حيث ظنت ان لا هم خوفها كان المبتدأ  
 متعديا حقيقة والخبر متعديا لفظا كويك بيان بدعي

عبارة اولها

نقد عطف

مطلب  
في المصنفين في  
نوع العاطف

واخرى

حكم

واخرى لا عدا بانها غائبة بان هذا القسم ان يجوز  
 طعن القيمة البتة لان المبتدأ في تقدير القسمة لا ان كان  
 يدرك كذا والآخر كذا وقال الرضوي وخوبها عالم وجاهل  
 لا بد فيه من الواو لان المبتدأ مفكوك في التقدير اي احدهما  
 عالم والآخر جاهل وقال الشريف في حاشية عليه روضة  
 الفلك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قوله عالم  
 او جاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقوله المحقق الشريف  
 ترك العاطف بين الخبرين تنسأ على ان المجموع بحسب حقيقة  
 خبر واحد للامس كانه قيل اقسام المعرفات هي اشياء  
 وقوله اما يقال ان الخبر اذا تعدد لفظا تعدد المبتدأ  
 حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المحقق  
 لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر  
 الا يري ان ترك الواو في صلواته مض او في حاله جوزه  
 ابو علي ليس ما ينبغي على انه قد طرح في تعلقاته على التلويح  
 بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في صلواته مض ان  
 ضمير المبتدأ ليس شئ منها والالزام تناسق ضمير المجموع  
 من حيث هو مجموع وان ارد ان يعبر عن ذلك بمجموع بلفظ واحد  
 قلنا حقه فانهم اعتبروا للتعدد صلواتا ملحقا حكما والفرق بالواو  
 وعدمه لا يحدى نفقا لدلالة الواو على ان كل واحد هو مجموع  
 ووحاشية شرح العضد حيث قال وفي جمل الصفات كذا سيودة  
 اشعار بان استقلال الخبر انما هو في جمل الصفات كذا سيودة



ابن كمال يشتم من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل ضمير عاصم  
 ولذلك ثبوت كلمة او عليها عند القصد لا اشعار بالكون عليها  
 اعترف بالشعر حيث قال في تكملة السند اليه في شرح المفتاح  
 واختار او على الواو اشعار بان كل واحد منهما ليس كاف  
 في التبيين على ذكر قول كوفي ما فيه ضرورة هو بان كل من يعطف  
 وتركه كتمل كل من الاستقلال وعدم التعيين الى الواو ان الذي  
 التكنة وعلا خطها في القول بان الواو يعطف فتشعر بالاستقلال  
 ولو بان تركه شعور بعدم الاستقلال وما قيل من ان الواو لا عمل  
 ما ذكر من قبل حذف واو العطف على خط قولها جوهرة فذلك  
 وهو معطوف على جوهرة فذلك حاشية وقول كوفي شريطة في العطف  
 انما الاداء والاداء في الواو وقد روي بان حذف  
 حروف عطف يابى الشعر بل قيل انه غير ثابت والاياء التي تدل على  
 على ذلك كتمل وجرها في كماله في شام في نفع البليغ على انوار  
 من كملت جبهة الجاهل او على ابو الحسن في عطفه بها في  
 ثلثة وقد قيل على بدل الاخر ان كره المفعول وكل من يقول  
 الاستدلال بما ذكره فيمكن ان الظاهر المفيد للظن الكافي في  
 الفاظ فلا يقدح في شدة الاحتمال البعيدة عما قاله في  
 في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع آخر في الدليل الظاهر  
 كيت في بيان ان الفاظ وقال علماء الذين في شامه فيمكن  
 بالاولى والارجح يكفي في بيان ان شامه التبيين ان حذف  
 العا شامه في مقام التعريف والاشارة ايضا في الواو  
 وقال

سئل  
 عن في حذف  
 حروف العطف

وقال الكوفي في شرح النجاشي قد جوز بعض النحاة حذف العا اذا  
 قرينة عليه في جامع الشرح البردوي حذف العا طرفة عين  
 عند صاحب التيسير وقال الدمامي ان حذف العا ليس  
 بمنوع وقوله من حذف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع  
 الكثرة يتناول ما فوق العشرة الا الى نهاية بلا قرينة ودونه  
 الى العلة بقرينة وهي العدد والحرف وجمع كثره اطلاقا  
 بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دون نهاية العلة من غير  
 لما قال صاحب التبرج في انه فرق بين جمع العلة والكثرة في  
 الاطلاق على التمام العشرة في غير قرينة وانما الفرق  
 في الاطلاق على ما فوق العشرة في غير قرينة حيث يقع الجمع  
 الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع العلة وقوله في الكثرة  
 يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له فيوم منه ان يصح اطلاقه  
 على التمام العشرة اذ هو مسكون عنه لانه لو قل  
 كل جمع للعلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخله  
 في العلة فقول ابن كمال يا شافعي شامه التبيين جمع الكثرة يرد  
 كل عدد فوق ثلثة وقوله في التبرج وقوله في الكثرة  
 يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل اوزان في العلة  
 والكثرة قلنا اوزان العلة كل جمع في موضع كان او في  
 وافعل وافعال وافعله وقوله من المكسور والفاء  
 فعلة وبعضهم افعلوا والوافيون فعلا يضم الفاء و  
 والكثرة ما عدنا وقلنا كل من الباء شعرا بان جمع التعليل

سئل  
 عن في حذف  
 حروف العطف



مطلقا سواء كان معروفا او مستورا والمذكور في كتب القوم انما يكون  
 للعلم اذا كانا كذا يعني واما المعروف بل هو فلا يقال بعض النجاة  
 الجماعية يشتركان في العلم والكثرة وذكر بعض المحققين  
 النجاة ان الظاهر انما مطلق الجمع عن غير نظر الى العلم الكثرة  
 ثم المذكور في كتب القوم انه قد استعار هذا اللفظ في معنى  
 العقل في الكثير عليه يعني هنا فائدة نفيسة هي انه اذا كان  
 للاسم الانبياء العلم كاحد في الرجل او بناء الكثرة كاحد  
 في الرجل فهو مشترك بين العقل والكثرة وكذلك يقول جامع  
 المصنف قد يكون للجنس شي من العقل والكثرة والعهد لان  
 الاضافة كاللحم في كونها للجنس والعهد والاستغراق في  
 الشئ في بعض حيث تعرف المسند من جواهر الشئ المطلق  
 فان دفع به اعتراض بعض الفضلاء عما قاله في بعض البيضاوي  
 في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يراد  
 على الاكتفاء بلفظ الجنس لا لكت الاستغراق في الاضافة  
 مثل علم زيد لا يستغرق قوله ونعني في ضاع العلم  
 قال زهير بن الربيع في شرح لمصباح اكثر استعمال لفظ الغاية في  
 ارادة المتخاض في الالفاظ يقال فلان عنى بتكلم هذا المعنى  
 وقوله الارادة لانما قال هذا لان العلم في ضاعه نحو العلم  
 لغيره عرف علمه ونظيره اثر الخلف في يجوز ان يراد به العلم  
 وغيره سالم عند البصر يعني ثم العلم المخصوص من العلم مطلقا  
 عند بعض العرفيين وهم المصنف لان العلم في العلم هو العلم  
 العلم

مطلب  
 كون الاضافة للعهد  
 والجنس الاستغراق

غناية وارادة

الفرق بين الصحيح  
 والاسلم

العلم وان وجد الكثرة والتضعيف في احد اول العلم  
 فيها ايضا كما ذكره لمصنف منها وعلم بعض العرفيين لا فرق بينها  
 وفيها صوابا لان العلم في العلم عند علمه في العلم في العلم  
 علمه وتضعيف معرفة كما ذكره صاحب المراج قال صاحب المراجعة  
 انما قال نفى ولم يقل نفى مع انه مفيد لمقصود لانهم لم ينفوا  
 ايضا في اهل الفرق ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم  
 المتخالف معتبرا وليس كذلك قول نفى ابن كمال باشا في غير  
 موضع من كتبه لان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف  
 انما هو في النصوص مصدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف  
 في ان التخصيص المذكور في الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه وقال  
 في شرح الاحكام نفى تعلق شيئا عن شيئا ان التخصيص يدل على نفى  
 ما عداه في العقلية وفي تفاسير الناس في الروايات وقال  
 في شرح المنار العلم قالوا التخصيص في الروايات يوجب الحكم  
 عما عداه وخرج في العقلية وغاية البيان في فصل الجناس  
 من كتاب الحج ان التخصيص يدل على نفى بالاتفاق وكذلك اخرج  
 صاحب المفتاح في صنعة الاستنباط فان قيل لم يعتبر المفهوم  
 في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان  
 له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عليه السلام فانه عليه السلام  
 اوتي جوامع الكلم فلعلمه قصد فائدة لم يذكرها الا يرى ان  
 الخلف قد يستفيد من كل علم عليه السلام احكاما وفوايد  
 لم يبلغ اليه السلف بخلاف ادراك الرواية فانه كلما يقع تفاوت

يعرف فيه اعتبار المفهوم المتخالف في العقلية  
 والقيود ويتفهم ان نسخ الروايات

بعد تخصيص النكر  
 والمفهوم المتخالف



فيتم القائلون بالمفهوم عرفة ان يكون المسكوت عنه كالقائ  
 في الحكم انبأ تأويها وشوطه ان لا يظن اولوية المسكوت عنه من المنطوق  
 في الحكم ولا باولوية المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولوية المسكوت  
 يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس من المنطوق  
 يخرج العادة وان يكون للثبوت او المدح او الذم او التاكيد  
 وان يكون المنطوق لسؤال او حادثة وان لا يقدح في الحكم او في  
 او غير ذلك مما يقتضيه تخصيصه بالذكور بانحالة ان لا يظن مقتضى  
 المنطوق بالذكور فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه وهو لا ينفى  
 اللقب هو نفى الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس العلم منعه بغير  
 وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الجهابذة والشعرية والمنطوق  
 الصفة وان يرد اللفظ بل كل قيد في الذات نحو سائبة الفرس  
 ولي الوجه وظرفي الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي  
 وماك والحمد والشعرية فهم الله والى مفهوم الشرط  
 وهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم  
 لانه صفة من بعض من لا يقول به كاللغوي والاشعري  
 وعبد الجبار من المعنوية وابن شريح من الشافعية والمنطوق  
 الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليله كقوله  
 ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل  
 كالشيخ ابي بكر وعبد الجبار وقال صاحب البديع وعندنا من قبل  
 الانشاء لا المفهوم ولعل هذا هو الجمل الكلام المتداول  
 في بحث المعاصرة والتبريح ان مفهوم الغاية متفق عليه

المفهوم المخالف

اللقب

والصفة

والشرط

والغاية

والمنطوق

والمفهوم الاشتقاقي فانه يفيد حكما للمشتق في انما المستقنى منه  
 عند جمهور الشافعية واكثر منكرى المفهوم والى مفهوم انما  
 ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انهما  
 في الحصر وان اقتل التاكيد والى مفهوم العدد والمنطوق  
 الى القول بمفهوم العدد والقول بتغيره ويال عيشنا نحنا  
 كما اشار اليه صاحب الهداية اليهما في جنائنا ايج والمفهوم الحصر  
 ويؤيده عنقا التفرغ الغير ويحصل بتصرف في الترتيب لم  
 ما حقه التام من متعلق الفعل والفاعل للمفهوم وغير  
 وتعرف المسند والمسند اليه المراد به بعض انواعه وهو  
 ان يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهر في العموم سواء كان  
 صفة او اسم جنس ويجعل الخبر هو مخصص منه بحسب المفهوم  
 سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكلم  
 في العرف صديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء المعتزلة  
 باستعمال الفصحى وله في عكس ايضا مثل زيد العالم حتى قال  
 صاحب المفتاح المنطوق زيد وزيد منطلقا كلاهما يفيد حصر  
 الانطلاق على زيد الا ان اعتبار رتبة الحصول للمعايير غيرهم  
 فانهم يجهلون على احوال الترتيب في حيث افادتها خواص  
 يختلف باختلاف المقام وان اعتبارا لم يختاروا ما افادتها  
 وان اختلفا بعض وقوله والالف يعني حرف الهوائي  
 المحتجج بالابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه  
 لا وان حرف الذي يذكر قبل التاء عند الحروف وانما كانا

والاشتقاق

والعدد

والحصر

الالف ادوة التشبيه







عنه والمستثنى من المستثنى او مستثنى من المستثنى  
 ضاعفته فسمى الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف  
 فان كان متبعا كان مضاعفا بالنفي وان كان متفيا كان مضاعفا  
 بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء بالاول او بما في مضاعف  
 فمفعول يستثنى الزايد يخرج الزايد المكون للتضعيف كالاول  
 في كرم واما الاول الحاق كالبيان جلي بمرجوف في الاصل والاول  
 المزيد بها حكمه حكمه الاصل في التفسير ليس بجلي اما التضعيف  
 فللمتبعه على انه ارادوا تكويها قبلها وما قبلها اصل مقصود والاول  
 بوزن لا قبلها على ان غمايتهم بالثاني الاول فوجب التفسير  
 التام بغيره عن الاول واما في الحاق فلان غرضهم بالزيادة  
 جعل الكلمة على مثال باموز ونافى ذلك ابا اصل كذا خرج  
 في ما جعل مثلا فارادوا في الزيادة ان يمتدوا على ذلك الغرض  
 واما اثر الاستثناء للشهر وقيدنا بالزايد المكون لان الزايد  
 للالحاق الغير المكون لا يقابل بالفاء ولا بغيره كمن تركه لظهور  
 وقوله والاول المميز ان هو الفاء والعين اللام واما فكر توكيد  
 جعله وزنا للمتكلم بالاول كما اختلفت من مخرب وعلم وحسن وقوله  
 لانه اعم الافعال حتميل معنيين احدهما انه لا اعم منه كانه ان  
 بمعنى انه لا اعم منه وان كان له تساو وانما انه اعم من جميع  
 وهو الظاهر فقول الواجب جعل لفظ عام في الافعال كلها  
 وهو اعم من فعل نيا في كلامه معنيته الا ان يقال اراد في اعم  
 فعل وفيه ما لا يخفى وقوله حفته اي حفته فعل لان الفاء

الزايد المكون

حرف يخرج في النفس عند مروره في حلقه احيى فانه حرف  
 يكتب في النفس عند مروره في حلقه وقوله ويجعل يجمع لفر  
 اعلم ان جعل كحي في لغة العرب لمعان يجمع الخلق لقوله تعالى وجعل  
 الظلمات والنور في خلقه ويجعل التجميع كقولك جعلت ثوبا  
 اسود اي صيرته اسود ويجعل التسمية كقوله تعالى جعلوا الملائكة  
 الذين هم عباد الرحمن انما اتانا اي سموا انما اتانا ويجعل اخذ وقع  
 كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته ويجعل واجب كقولهم  
 جعلت للعامل كذا وكذا ويجعل النفي كجعلت بعض متاعا على بعض  
 ويجعل يفت كقوله تعالى وجعلناهم اخاه هرون وزير او يجمع  
 قال كقوله تعالى وجعلوا الله اندادا ويجعل يبي كقوله تعالى انما  
 جعلنا قرانا عتيا ويجعل ايجاد شي من شيء وتكون فيه  
 كقوله تعالى وجعل لكم من انفسكم ازواجا ويجعل الحكم بالشيء على الشيء  
 حقا كقوله تعالى وجعلوا منكم سبلين او باطلا كقوله تعالى وجعلوا  
 البنا وبعضهم يدريج بعض هذا المعاني بعض وقوله وما فيه من  
 حروف الشقة والوسط والخلق وهي الحارج الكلية والآ  
 فالحرف خرج في الفخرج الالف والالكان اياه اعلم ان هذا  
 مستقل لا اختصاص فعل للوزن وانما فيه شمول غيره اياه لكن  
 اذا طلب هذا الوجه مرجع على علم جعل الوجه الالف فخرج كعلمه  
 على نحو جعل واما اذا طلب المخرج على عمل فيجعل كثرة الالف في  
 وفيه العيني في جعل لان فعل من يفتح وعمل من يفتح واما التلويح  
 الجرد في كلمة اما حرف شرط تفصيل كلامه فمجلد توكيد اما الشرط

يجعل مكان  
 مطلق  
 يجمع في حلقه ويجعل يجمع لفر

مطلق  
يجمع في حلقه ويجعل يجمع لفر



لا يقال  
 قيل ليل النوم الفاعل لا يقال قد استغنى عنها في قوله فاما القول  
 ليلكم لانما يقول هو خروجه كقوله من فعل الحسب الله شكروا لا يقال  
 قد خذفت في التثنية في قوله تعالى فاما الذين سود ووجههم انهم لم  
 لانما يقول الال فيقال لهم انهم قد خذفت القول استغنى عنكم بل  
 فتبعض الفاعل الخذفت وتثني يصح تبعها ولا يصح استقلالها كالحاج  
 عن غير يصلح عنه كقبي الطواف ولو صلا احد من غير ابتداء لم يصح  
 على الصحيح وقال بعضهم ان الفاعل جوابا لان الخذفت في غير الفاعل  
 اهلا وان الجواب الية فذوقوا العذاب واصل فيقال لهم ذوقوا  
 فخذفت القول وانقلب النطق الى المقول وما بينهما اعتراض واما  
 التفصيل فاعلم حالها وقد تكرر تكرارها استغناء بذكر واحد  
 القسمين عن الاخر او بطلان بذكر بعد في موضع ذلك القسم  
 فالاول حقوقه تعالى واما الذين امنوا بالله واعتصموا به  
 فسيذكرهم رحمة منه ومفضل اي واما الذين كفروا بالتي فليعلم  
 كذا وكذا والناظر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون  
 ما تشاء منه ابتغاءا وملكه اي واما غيرهم فيؤمنون به ويحلفون  
 معناه انهم يريدون على ذلك والواحد في العلم بقولون انما  
 كل من عند ربنا وكانه قيل واما الرسولون في العلم فيقولون قيل  
 والصحيح انهم يلزم ذكر المتعدد لا لفظا وان تقدير النص ان يقال  
 اما انما فعل فعلت لانه فيسكت ولو ورد في اوائل الكتب قد  
 ياتي لتفصيل ما في النفس المتكلم من حاله واما في دوافع الاسئلة  
 والتوجهات المقدرة فتفصيل كل السامع المتكلم والكلام ذكره الادي

انما هو قوله

انما هو قوله

البسط

البسط في شرح البيا وقدياتي لغير تفصيل اصلا كما ان  
 المنطوق واما التاكيد فقل من ذكره ولم ار من حكمه غير  
 انو حشر في فانه قال فائدة اما في الكلام ان يعطيه مفضل تؤكد  
 بقول يزيد ايتكم فاما فاذ قصدت تؤكد ذلك انه لا حال له  
 وانه يصدر بالذات ان منه غرمة قلت ما يزيد فاذ ذلك قال  
 سيؤيد في تفسيرها يكن من شيء فزيد ايتكم هذا التفسير  
 يدل على ايتين ببيان كونه تأكيدا وانه في منع الشرط وقوله  
 وينافيه التمثيل الى لغة احبب عنه بان قيد السالم في بعض  
 المنسخ فكان من الناسخ وبان المراد جرد التمثيل بما فيه جرد  
 الحلق مع قطع النظر عن سلك منه وعدا فلا منافاة وفيه  
 لعدم الاختصاص في الحلق فيه **قوله** ولا يخرج من كونه **قوله**  
 قوله لم يفضلهم الابتداء بالسكينة لان حرف المنطوق به لا يمتد  
 على حرف كنه كبايكون او على حرف كنه كيمعروا وعلى الين قبله  
 بحرف كنه كبايكون وصار خو بصره فمضى فقد خذفت عن  
 تعذر التكلم دليله البرية ومن نكر ذلك فقد انكر العيان كما بر  
 الحسوس وعندهم يجوز الابتداء بالسكينة على ما هو السكينة  
 لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوفيق  
 الشيء على ما يحصل بعد حال وجوابه منع انها بعد على  
 معرو الا لا مكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه حال  
 والمراد بالابتداء الخذفت في النطق بالحرف بعد ذلك  
 قبله كما تخيل بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالسكينة لكن



قال الشريف حاشي الكافي والحق جواز ذلك قال باستماعه لا سيما  
 الاحكامية عن لسانه واذا استقرت لغة العجم وحديثها في اللغة  
 بالاسم المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع  
 لغة العرب قوله سلا يلزم التماس الكين قيل هذا ان يخلو  
 عن دور فالاول ان يقال لا استلزام سكونه اختلا الاثنية  
 وقوله وهذه جارية في كل اسم وفعل على فعل مكسور العين  
 وعينهم حرف حلق شرط جريان التماس الرابع في كل ما كان على  
 فعل بكسر العين كقول العين حرف حلق اذ عند انتفا هذا الشرط  
 بحركي التثنية منها فقط اذ لا يجوز اتباع التماس العين لعدم قوة  
 العين لعدم كونها حرف حلق تعالى علم علم علم ولا يقال علم  
 بكسري كذا يقال كتفت كتفت كتف وان يقال كتفت كذا  
 وكل اسم على فعل عين حرف حلق يجوز تكسب عينه وفيه  
 كسر وكسر وكسر وكسر وكسر وكسر وكسر وكسر وكسر وكسر  
 فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال له فيستكر على  
 سكونه **قول** فان كان ما ضم على وزن فعل مفتوح العين  
 مضارع فعل **الح** **قول** قوله فان كان ما ضم على فعل مفتوح  
 العين مضارع فعل فان قيل قد حرم الادباء ان  
 يكونه لتعليق الرغبة في الاستقبال له يكون كل من جلية  
 الافعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد  
 يخالف ذلك لفظا ثلثته كما برز غير الحال في فعل الحاصل  
 لقوة الاسباب او يكون ما هو للوقوع كالمواقع او لتفاد

الشرطية

اولا

اولاظهار الرغبة في وقوعه في ظرف محسوس العاقبة على الخطا **والتكلم**  
 فان الطالب اذا عطلت رغبته في حصوله لم يكن تصور  
 اياه فربما يخيل اليه حاله فيعبر عنه بلفظ الحاضر وانما قلنا  
 لفظ لان الجملي ان جعلت كلتا هما او احدهما رتبة او  
 فعلية باضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان الترتيب  
 الآن فقد اكتمل معنى ان يعتد بالمراد بالي الان  
 فاعتد بالمراد بالي اس وقوله تعالى وان يذكركم فقد كذب  
 رسل من قبلك معنى فلا تخرن واصبر فقد كذب رسل من قبلك  
 وقوله تعالى لا تنصروه فقد نصروه الله اذا خرج الذين كفروا  
 معناه ينصروه من نصرة قبل ذلك وقس على هذا فقد رتب  
 المقام لمن قد يستعمل في غير الاستقبال قياسا اذا كان  
 الشرط لفظا كان اذ قد نص المجرى والزجاج على ان ان قلب  
 كان المعنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد اتباع  
 معنى الماضي مع جعل الشرط لفظا كان كقوله تعالى ان كان  
 قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على الماضي فخصه لان  
 الحركي المطلق الذي هو مودلوه يستفاد من الخبر فليست  
 منه الا النون الماضي وكذا اذا جئ بان مقام التاكيد مع  
 الحال نحو والوصل والربط وان يذكركم جازا يجوز يدوان  
 كثر ما به خيل وعمر وان اعطى جازا ليم وفي غير ذلك فليلا  
 كقول في العلق فيا طئي ان فاتي بك سابق من الدهر  
 فليسمع لسالكك التبال لظهور ان المعنى على الماضي دون

الطلب  
الجملة من الشرطية

الطلب  
الجملة من الشرطية

تفهم  
يعرف فيه ان يكون اصل  
والاستغناء بها في جازا



الاستقبال ثم كون هذا الواو للحال فذهب النحوي عنده  
 وقال كجنتي انا للعطف على حذف وهو ضد الشطر المذكور  
 وقال بعض المحققين في النجاة انا اعتد ضيته وهو ما يتوسط  
 بين افراد الكلام متعلقا به معنى قد نفي بعد تمام الكلام  
 وقوله واعانه اعلم ان هذه اللفظ في هذه المعاني بالاشتراك  
 اللفظي اما بان يكون في الاعانه حقيقة وفي الاصطاح والوزن  
 مجازا فان نصره الغيث في الارض يلزمها اصابتها اياها وحرك  
 قواها الثابتة واحدا من نصارتها ونصره الله العبد يلزمها  
 ايصال الرزق اياه وحفظه له فاردة المألوم في الصورة  
 غير معقول كمال يعني فاريد العام فيها وقوله ونصره الغيث  
 الارض الغيث المطر وعانه الغيث الارض اصابتها وربا  
 يسمى النبا والسمي غيثا وقوله وضرب مثلا كذا اي يتي قال  
 البيضاوي وضرب لمثل اعتماله في ضرب الحاتم واصلة  
 دفع لشيء عاكف وقال الواجب الضرب ايقاع شيء عاكف  
 ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره لضرب الشيء  
 باليد والعصا والسيف وكونا وضرب الدرهم اعتبارا  
 ويضربه بالمطرقة والضرب في الارض الدكا فيها وهو ضربها  
 بالارجل وضرب الخيمة يضرب او تاربها بالمطرقة وشبهها  
 بضرب الخيمة قال الله تعالى ضرب عليهم الذلة اي الخفة  
 الذلة التي اق الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء  
 فلان يضرب فيه بالثلاث اي ياخذ منه شيئا بحكمه فله في الثلاث

جملة العترة ضيته

غيث

ضرب المثل

فلا وجه

فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الرق والتبيين حقيقة وفي  
 مجازا واكتفى به كمثل اصلا لا وجوها والمثل في اصل المعنى  
 يقال مثل ومثل ومثل كشبه وشبه وشبه وقال الواجب  
 التظهير خص من المثل واصلة المناظرة كانه ينظر كل واحد  
 منها الى صاحبه فيبصره وقال الطيبي المثل اعلم الالفاظ  
 الموضوعات المثلثة لان النذر يقال لما يشترك في الجوهر  
 فقط والاشبه فيما يشترك في الكيفية فقط والمساوي  
 فيما يشترك في الكمية فقط والشكل فيما يشترك في العدد  
 والمساواة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف  
 الى القول السابق المثل مضمون لمورده ولم يسمه واو لم  
 يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا خص بنوع من الغرابة ولذا  
 لم يعتبر به عما ورد عليه قال الميزان يجمع المثل اربعة  
 لا يجمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى  
 وحسن التشبيه وجوده الكفاية في كونها في البلاغة  
 ثم استعير للصيغة والحال اذا كانت عجيبة الشان فيها  
 غرابة وضرب المثل انما يصار اليه للكشف للمعنى المثل له  
 ورفع الحجة عنه والبرادة في صورة المثل هذا الحسوس  
 ليسا عذفيه الوهم العقل ويصالح عليه لان المعنى الصريح  
 انما يدرك العقل مع منازعة من الوهم لان طبيعه ميل  
 احسن الاقتناع عن ادراك المعاني الكلية فاذا تمثل المعنى  
 العقل بصورة حسوسة اذ عن له وانتقاد وقيل المراد

بجنتي خضر المثل

القول بين الاشبه والمثل



ولهذه الاشياء التمثيل في كلام البليغ والحكماء والانبيا فتنشئ الكتب  
**قوله** ويحيى غامضاً مع فعل مفتوح العين **اقول** قوله اذا كان  
 عين فاعلم اولاً انه فان قيل لم يعتبر وجود حرف الجلق في  
 الفاعل لان الفاعل يكون ساكناً خوارفاً فلا يلزم التثقل  
 ولان الساكن كانه الميت فلم تعدل له مع الاصل وقوله ويجب  
 ينحى بالفتح في الماضي والكسر في الغابرو والحا الملهمة اذا  
 رفع ضوئه بالبعاء كخب البعير يضايح كخا با اذا اقبل  
 ويحتمل ان يكون تحت بالثا اذا برأ وهو ايضا من ضرب  
 في قطع ايضا على ما نقله الازهرى وقوله ويحيى وكذا ايضا  
 مجيئاً وحيت كشيعة وهي اسم ايضا على ما في القاموس علم  
 ما في المختصر هي اسم لا غير وهي المفتاح واستعمل جالاراً وتعدى  
 بنفسه بالبا تقول حيت شيا حسنا اذا فعلته وحيت زيدا  
 اذا اتيت اليه وحيت به اذا احضرتة وقد قال حيت اليه  
 على معنى ذهبت اليه وجاء الفيت اذا نزل وجاء السلطان  
 اذا بلغ وقد يحيى جايئ مع تقرر الشئ على حقة نحو قوله جات  
 حاقبك قبل هذه الكلمة اول ما اشتهرت في قول الخواج  
 لابن عباس رضي الله عنهما عن سائر الصحابة رضي الله عنهم جات  
 انما هم من قبل علي رضي الله عنه وعن سائرهم يستدعونهم  
 الرجوع الى الحق واجنبه تعديته هذا لا غير هذا المثل فاعلم  
 ومنه قوله جاء البئر فينير ومنع جعل فينير حالاً  
 ورد بان ليس المقصود الاخبار عن البئر بل يحيى نفسه لانه  
 متصفا

جاء  
 ١٠

متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة وقوله وتحيى  
 انتفى الشرط كلمة في الظروف الزمانية المتضمنة للتشديد الجازية  
 للفعل وقد يكون خبراً والفعل الواقع بعد مبتدأ على منزلة  
 منزلة المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملاً الى ضرورة  
 مستعملاً في أي زمان وقد يحيى بمعنى متى كقولهم افرجها متى كمتى  
 اي متى ومعنى في كقولهم وضعت متى كمتى اي في كمتى ومعنى وسط **قوله**  
 واي في حروف الخلق **اقول** قوله في حروف الخلق ستة وفيل هي  
 وهي فذهب سيمويه والى الحسن ستة منها ما ذكره واوضحه اقول  
 الالف لكي لم يعتد بها لعدم صالتها في غير الحرف والهمزة الغير  
 المتكسرة على ان الالف والذوق واحد عند المحققين الحق  
 ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في خارج الحروف  
 وصفاتها وهو ان يخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الخلق  
 ويخرج منه ثلثة لوف الالف والواو الالف كنه المضموم قبلها  
 والياء الساكنة المكسورة ما قبلها ويسمى هذه الحروف  
 احو والمد واللين والهوئية والجوفية وقال علي وزاد  
 غير تحليل معها الهمزة لان خرجها من المصدر وهو متصل  
 بالجوف قلنا الصواب اختصاص هذه الحروف الثلاثة بالجوف  
 دون الهمزة لانها اصوات لا يعتمد على مكان حتى يتصل  
 بالهواء بخلاف الهمزة وقوله لان خرجها اقصى الخلق وانما  
 سميت هذه احو وطبيعة لان خرجها اخلق وخرج الحرف  
 هو المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتد

بحث استعمال كلمة متى

الحروف الجوفية واللين والمد واللين

يخرج حروف

الحرف



على قطع كحق وقدر وخص بالان وضعا وعرفه من السينا  
 بانه هبته عارضة للصوت بما يكثر صوتا في ثلثه  
 في الحدة والتقل كثيرا في المسموع قيل ولو كان مثل غنة  
 الصوت لما سمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد  
 انتقص بتعريف الحرف وقيل الحرف العارض للمعروض  
 بل مجموعها ونهه النسب بمباحث العلوم العربية والصوت  
 قيل ما بينه وبين غنتين غايبا في البيان بعضهم عفوهم  
 من قال انه جسم فاض من الاجسام ومنهم من قال انه  
 اصطكاك اجسام جليلة ومنهم من قال التردد او القلوع منهم  
 من قال توج الهواء والكل منطوق فيه اذ لا شيء منها يمسو  
 وكل صوت مسموع وذكر الجعبي الصوت هو متوج من دم  
 جسي من وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء  
 بسبب توج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وكما  
 بعد كون سبب التردد الذي هو الاصل بعنف والقول  
 الذي هو الانفعال بعنف بشرط تفاوت المقود والفاعل  
 والمفعول للفاعل وقول القسط لا في لطائف الاشياء  
 ان الصوت هو الحال من رفع رية الهواء المحبس الدفعة  
 فيتموج فيصدم الهواء الساكن فيجد الصوت الخارج من  
 الهواء المنفذ في الرية تعريف الصوت الصوت الخارج من  
 على اري الحكماء وقال رحمه الله والذي عليه بل الحق ان الصوت  
 كيفية تحدث بحض خلق الله تعالى من غير تأثير توج الهواء

خرج حرف

الحرف ٣

الصوت 9

والقوة

والقوة والقلع كير الحوادث ومعرفة الخرج بان تسكنه وحل عليه  
 ثمرة الوصول وتنظر ابي يتهل الصوت في حيث انتهى الصوت فيهم  
 الا يري انك تقول بوتسكن فيجد الشفقتين قد اطلعت  
 احدهما على اخرى وقوله والبواقي على هذا الترتيب جمع  
 باقية بناء على ما قيل من ان حرف الواو حرف المعنوية كحرفي  
 وعلى وان شباهاها مؤنثات سماعية واما جمع باق بناء على كون  
 تانيث الحرف باعتبار التناول باللفظة او الكلمة على ما قيل  
 وعدم التناول والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة  
 اذا كان في غير ذوى العقول كجمع على فواعل قياسا على  
 وسواء ان الجمع على يعقل من الذكور كحرفي المؤنث فيمن  
 يعقل وقال بوماك في شرح الكافية الشافية له وفواعل  
 في فاعل صفة لذكر ما يعقل كجمع طالع وطوالع وجمع شراح و  
 شواخ فطردة نقص عليه سيبويه وغلط فيتميز لما خربا  
 حكيم على مثل هذا بات ذوذ فلا حاجة الى ما قال الشارح في التلويح  
 من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس  
 فلانه شئ العقول لا يكون في المؤنث فلا تحذف فيه الياء  
 هو الكفر فاما جاني التمثل يقال الكفر هو الكفر على العمل له  
 قد كثر في الاشتغال بالاجن في غيرهما واما لو اكر فاعل في خروج  
 الشعور من هاتين في ساد ما قيل في شذوارس هو الكفر ونواكس  
 في جمع فوارس الكفر ناكس على ما قيل فرفقة ذكره كمال بيت في  
 شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف لشرح حيث ظلم ان الملهمة

معرفة الخرج

تجمع



على العين الملهة والكل حيث قدم الخ المجمع على العين الملهة  
 ثم استشهدوا **قوله** فاجابوا انهم لا يفترون  
 بتعريف الجواب **قوله** استشهدوا لان خوفه واجوبوا يستعمل  
 في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية بآية  
 ان فيه معنى التفسير **قوله** اني شافى لقياس اي  
 سواء كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم قالوا المراد بالتشديد في  
 كلامهم ما يكون خلفه في القياس من غير نظر الى قلة وجوده وشدته  
 وقد يفرق بين التشديد والنادر والضعيف ان التشديد هو الذي  
 يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس من النادر وهو الذي يكون  
 وقوعه قليلا لكن على القياس الضعيف هو الذي لم يتصل  
 حكمه الى الثبوت فتأمل فان قيل كيف كان ابي ثابت قد اختلف  
 للقياس وقد قال في المطول ان ابي ثابى وعور وخور  
 وقطط شعور والوباء وما اشبه ذلك ليستعمل في الخلف  
 في الشيء لانها كذلك ثبتت غم الواضع فهم في حكم المستشاه  
 فكانت قال القياس كذا في هذه الصور **قوله** جيب ان يكون  
 هذه الاثنية في الشواذ المخالفة للقياس بالنظر الى القياس  
 السابق في ان اعتبار خلافه في جعلها فندرجتها تحت  
 المتأخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياس واحد  
 كذا عند البلغاء قياس واحد **قوله** استحسن جميع ما على كلام  
 علم بوجوب ان يحسن **قوله** وهو وارد في اوضح الكلام  
 فان قيل قد مر في الباب الثامن في القاعدة الثانية من نفع التبيين

تطلب  
 في ذونا در ضعيف

ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة كمالها ايضا كمالها كل واحد  
 لا يقال اللهم لك استغراق فيفيد العموم لانا نقول لم نسمع  
 الرجل وان اريد ذلك علم انه قد تقرر ان لفظ التفضيل  
 بحسب كون له من الجنس فقط فقولنا شرح مختصر الوقاية يتجلى  
 لقوله قوى لدرية جعل اللهم لك استغراق ليس صحيح ولا يقال  
 ايضا اللهم زائدا فكان مضافا الى كماله بفرقة لانا نقول فيم بعد  
 ان كفي جيب ان المضاف قد و التفسير اوضح افراد الكلام  
 كما في قوله وجه زيد احسنه اي احسنه لكون قوله كمالا ايضا  
 اليها كل واحد فيقتض بقوله تعاكل الطعام كان كل من لم يترك  
 وبقوله عليه السلام كل الطعام واقع الاطلاق لمعتوه ووجه  
 عليه السلام كل ذلك لم يكن في حد ذاته اليدين وبقول الشافعي  
 قد اجبت اقم اختيار تدعى على ذنبا كماله لم اصنع والضا  
 يقتض تلك الاثنية قوله لم لفظه كذا ان قلت علم الموقفة  
 او جيب عموم افرادها والمراد في كل ضربا الافراد ووجه اي حوى  
 قالوا يا رسول الله اني الاسلام فضل ووجه عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 اي الاسلام خير وبقوله لم اي بعدا والطيب فيجب ان الانتفاض  
 التام يمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين بسبكي في شرحه تاج  
 البيضاوي عن الآية والحديث الاول ان اللهم فيها الجنس والمعر  
 اجنسي في المعنى كالتكثير وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل  
 ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني  
 والشعر ان اسما ان شافعي والضاير علم ما في حواشي شرح العبد

تطلب  
 في ذونا در ضعيف

ان اسم



حكما حكمت اليها ووجهها في العموم والخصوص والاشياء منها تعدد  
 وكذا المبرع اليه لكونه في رتبة التكميل والعموم بقرينة المقام لا  
 انتمس بقرينة القليل والكثير كذا ذكره السيوطي وقال في  
 فصول البديع من اوهام ان الكل الاصل على المعرفة توصف  
 الافراد في اجزائها بتقدير خبر فكلها في قوله كل الزمان  
 ما كمل كل جزء من اجزاء الزمان ما كمل واجزاء عن اي هو اجزاء  
 افعل اي اي ذوى العلم واي فصالة واي دورها وهي هنا  
 بحث وهو ان فصالة الكلام خلوصه عن ضعف التام والوصف في الكلام  
 والتقيد مع فصالة وان شئت ان هذا المفعول في الفعل التشكيك  
 والتفاوت بالزيادة والنقصا كما تقدم والطلوع والغروب في  
 فيه فعل التفضيل الزايدة الفصاحة مع الشدة ويمكن ان يحا  
 عنه بكل الافصح على الابلغ والاضافة تفاوت البلية بالزيادة  
 والنقصا وكله على التبع المفعول التفضيل وما لم يوصف كما  
 يدل عليه قوله اجواب كل كلام فيصح وهذا جواب عن اشكال الاضافة  
 ايضا ولكن كل شرط بان يكون جردا عن الصور البلية اللام  
 والاضافة ومن كونه سماعيا في النقل فغير غاية اللغة  
 عند غير المبرر دعيا ما صرح الرضي فان قيل على تقدير ان يكون جردا  
 صيغة التفضيل قلنا فليدركها المبالغة وادراك الزيادة فكيف  
 هذا فانه يقع جردا وقوله للقياس كالتقانون على تنبسط من تتبع  
 تراكيب البلاء وقوله دون استعمال اي دون وضع الوضع  
 هذا اللفظ استعمال اي موضوع باراء المفعول ويقال هذا العمل

فصاحة

تأنيدا تحريدا

قياس

الاستعمال دون

اي غير موضوع باراء المفعول فاما ارادة الوضع في قيل المعلوم  
 وارادة الارادة لم كذا قيل اعلم ان مفعول دون في الاصل الذي كان  
 من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان خطفه قليلا ومنه  
 تدوين الكتب لانه اذا ما البعض من البعض فذلك هذا اي هذا  
 من دني مكان منك ثم استعير للتفاوت في احوال والرتب  
 فقل زيدا دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز  
 حد وخطى حكم الحكم والاضافة انه سقط بالانسان المذكور  
 قيد التفاوت والاختلاف على ما مر به الشرف وقيل يقع  
 في الاصل وقول الشرف في توصيفه تعا وادعوا له اكرم من الله  
 ان دون يستعمل مفعول قد ام الشيء ويصح يدعوا له من معناه  
 الحقيقة الذي يناسبه مفعول ادني مكان من الشيء بما ياكل  
 صفة الكثرة في الاساك حيث ذكر فيه مجز دون مفعول ولم يعده  
 من المجاز لان دابة الكتاب المذكور تفصيل المفعول المجازية  
 عن المعازير الحقيقية بتقدير ما يقوله ومن المجازي كمن يقع بعد  
 وعند في القاموس هو فوق ونقيضه مفعول الشرف الخسيس  
 ومفعول الاله والوعيد ومفعول القرب مفعول امام ووراء ومفعول غير  
 وقوله وقسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف  
 يكون قسم الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما شير  
 اليه في السبب حتى يصير لثمة اقسام لا ما نقول لفظ شاذ  
 يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم مفعول مخالف الاستعمال فله  
 وذكر المخالفة على سبيل المثال كلمة وهو ذكر الشيء لفظ غير

الاستعمال في

الغير



لوقوعه في حجة او حجة صفة على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف  
في قول بعضهم في جواب من قال انك بسط الشهادة انما هي  
وقوعا حقا او قدرا فالاول كقوله قالوا قتر شيئا في ذلك  
طبخه قلت اطلقوا حجة ومقتضا والتاريخ وقوعه تعالى الله  
مصدره مؤكدا لانا بالله اي تطهير الله لان الايمان بطهر النفوس  
والعمل في ذكر التطهير بلفظ الصنع ان النصارى كانوا يسمون  
اولادهم في ما اصفو يسمونه المعودية ويقولون انهم تطهير لهم  
فعبثوا بالايمان بالله بصيغة الله لمت كلمة لوقوعه صيغة  
صيغة النصارى تقليد لهذا القرينة الى الية التي هي سبب النزول  
من عيسى النصارى اولادهم في الما الاصفوان بلزم ان يكون  
المتشكلة في قوله تعالى الله فوق ايديهم ثم تشكك المتشكلة  
من قبيل الجاز والعلاقة فيها التفاتا بخيال كما حقه في قول  
البدائع لا الوقوع في الصحة كما هو المشهور لان العلاقة  
مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحة ومقتضا عليها  
فقول الشارح في شرح الكشاف ان المتشكلة ليست بحقيقة  
ووجه الجاز ليس بظاهر ولذا قال الزحشي هو في بدع  
من كل لهم وطراز عجيب ليس علم ما ينبغي ولذا قول الطبيب في  
البيان انما ليست بحقيقة ولا جاز لفقدان العلاقة المعينة  
بيد البطخ والخيطة ولولا الذئاب الى القول بها ليس الجاز  
لم يكن انقصى كما عيب ابي تمام في قوله في تفسيره الملام  
البيت وقوله وهذا ان ينال في التفسير الحاضر في قولهم

اللفظ

اللفظ يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او غيره وهو جاز او لامية  
ذلك باعتبار اللفظ المدلول ومنها يجوز لفظ المصاحف وموقفه  
اياه من غير نظر الى المعنى وان افادته لا بالقصد الاولي وهو  
المعنى المجازي في بعض الصور كما في جواز سبعة سبعة فان  
وان كانت سبعة عن الاولي لكن غير منطوري الى كونه سبعة  
في هذا الباب ولا يصلح ان يكون سبعة الاولي على الجاز لا يراه  
في هذا الباب على ما ينبغي قال ابن كثير في شرح التفسير  
صحة في كلهم حتى علمهم الاهتمام بما على اخراج الشيء من أصله  
وقال الزحشي في تفسيره المؤمنين فقد عثر واكثر في  
من كلهم ثم قرأينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام  
خدا يا ولا نداني وحقة ولا ناديني لانه جمع نادم وهو عليه السلام  
الالانوطاء الخبالي والخيالي والقياس الجوابيل لانه  
جمع جليل وقولهم لا ياتيه الفدايا والعشايا والقياس  
وقولهم عندي ما ساءه وناءه ارادوا به لانه بعد قولهم  
هناك الطعام ورائي وانما هو رائني وقول الزحشي في  
في ديباجة الكشف عمارة وعناية والقياس على اوعمون  
وقوله عليه السلام اتركوا التكرار كركم ودعوا الجنة  
ما ودعوك فانه عليه السلام استعمال ما في بدع فقول صاحب  
في قول الفقهاء بينة اليسار مترج على بينة العار  
ان العار خطأ محض ليس بشي وقد يقال نعم في الفقه  
الاستعمال في الفقه وضع الواضع بمعنى انه خلاف في الوضع



خلاش كلمة جنيذ **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** اني لاني  
 وقد يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 بعنا حرف خلق فكان فيه حرف خلق وتقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 فكان عني حرف خلق في الال المعنوية **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 انه من حرف الخلق كما ذهب اليه السكاكي **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 والوحد **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 وجعلها السكاكي فيها قيل **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 بعد الخلق ثم غلب على الكل وبع فيهم ان يسميهم **قوله** لا يقال اني لاني  
 جعل هذا حرفا في ما سبق الا ان يقال انه انما اشار الى المدح  
 او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد  
 او عند ما بفتح العين لاجله كما ذكره **قوله** لا يقال اني لاني  
 الفتح لاجلها للزوم الدور وتوقف الشيء على ما يتوقف عليه  
 من جهة واحدة اما بترتبة وهي دور ام صرا او بترتيب  
 دور ام ضم او الجار يودي اشار الى دفع الدور وان يقول  
 كأنهم لما علموا ان النبأ تغلب الفاعل على تقدير بفتح العين  
 فتحها اذ يكون فتحها مع حرف الخلق **قوله** لا يقال اني لاني  
 بالفتح قلعه عام **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 والفصح الكسري في المضارع من باب جر بترتيب بعض  
 من تصديك تحثية هذا الكتاب وقد وقع عامه الكتب انه  
 با علم يعلم وعلل بعضهم في نفاطه ليس يحسن انه عامية كما ذكره  
 ابن الجاحظ وذكر صاحب الكتاب في نفسه **قوله** لا يقال اني لاني

مقام هو في اقسام  
 الاكسور وتعرفه  
 دور

والنسل

والنسل في سورة البقرة انه قرأ احسن **قوله** لا يقال اني لاني  
 ثم قال هو لغة ابي نبي وذكر في آخرهم الاصفاء انه قرأ  
 اهل تلك الاقوم **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 اللام وفتحها من تلك وملك ثم في وصف الكسور الفصح  
 نظر اداء الفصح ان تطلق الا على معان مخصوصة لا وصف  
 بتلك المعان الا المفرد والكل والكلم اللام الا ان كل على  
 المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الوصف هو المفرد  
 او المتكلم والسناد الى الكسور سناد الى السبب **قوله** لا يقال اني لاني  
 يركب **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
**قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 انما زرع في شرح المفضل هذه الابواب الثلاث الاولى  
 والثاني والواحد **قوله** لا يقال اني لاني **قوله** لا يقال اني لاني  
 العين الاولى والثانية والثالثة وقال تغلب اذا اشكل عليك  
 فعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بابك فانه اصل  
 الابواب كلها وقال ابن حني باب المتعدي ان يحى على يفعل  
 بكسرية وباب اللزوم ان يحى على يفعل بضم العين **قوله** لا يقال اني لاني  
 وقد يحى هذا في هذا وهذا في هذا **قوله** لا يقال اني لاني  
 مفرغ والمستثنى منه هذا وتغيره يحى مضارع فعل  
 العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا  
 شذو كانه النجاة بالمفعول وان كان المفعول في الحقيقة  
 هو العال قبله لانه غير متقل عنه مستثنى منه فعل

في باب الجواب  
 في باب الجواب

في باب المستثنى من المفعول

في باب المستثنى من المفعول



في المستثنى وان يكون الالف في اللفظ لان المنع قبل  
 فارجع على الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فيقول  
 المستثنى مفرغ على ظاهره اذ الفرائض وصف له على الاستثناء  
 المنوع في جميع محركات الفعل الالف في المفعول معه والاكثرون يكون  
 الفضلاء وقد يقع في غير الفضلاء نحو كسر النكاح في الفعل  
 الا التمساح قال الشارح في شرح المفتاح لا فله من ان  
 المنوع في الضميمة جاني رجل الكرم واعتبر عليه الدمايني  
 في شرح المنع بان في الجملة في هذه المسئلة هو قول الشارح  
 في الجملة المقترنة بالسؤال فقالته لا في ضمت خالته واعلم انه  
 قد يقع بعد ان في الاستثناء المنوع في الجملة وهو ما كتبه فيقول  
 ما جاني احد الا زيدا غيره منه وهذا في قبل المنوع باعتبار الضمة  
 ولا فرق بين ان يكون الوصف المنفرد او بالجملة واذا جعل الجملة  
 معرفة كان لا يقول كذا زيدا الا ابوه قائم في الأصل  
 ضمة واذا وقعت بعد التثنية في ضمة والوجود ان يكون حالا  
 عند من يجوز الحال غير التثنية وكذا قول الواو هو ما تقول ما  
 باحد الا زيدا غيره منه وان يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة  
 لا تبدل من المنفرد وتذا قيل فيه نظر لانه صرح على ان البسط  
 في حواشي شرح المفتاح للشارح في الاجرم انما كان تبادلا  
 من غير الاجرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المنفرد ثم قال صرح  
 ببديلية الفصل من شعبة يجوز الوضو وصاحب الكتاب ومنع  
 كون الجملة الاستثنائية بلاغ المنفرد والمفعول عليه ان

مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او ضمة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم  
 او حال نحو ما جاني زيد الا يصحى ككثيرا ما يقع الحال بعد  
 ما ضيا جردا على قيد والواو نحو ما اتيت الى انا لا في مقصد زوم  
 تعقيب مضمون ما بعد ان لما قبلها فانتم السرا والواو حال  
 مما لا يتقارن مضمونه بمضمون ما عليه الا على ما اول النظم والتقدير  
 وجعل المنع عليه كخروجهم كالواقع الحال وقد يقال ان وقع  
 ما بعد الا شرط مع قد نحو ما الناس الا قد عبروا او ما ضي  
 سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا انكر او مضارع منفي كقول  
 وما يا تهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك او  
 انشدك الا فعلت وهو وان كان فعل صوت الا ان اول  
 باسم والمنع ما طلب منك شيئا الا فعلك فكله شد تدل  
 على الطلب وجه التعدية الى اثنين انهم مضمونه من ذكر  
 اولانه مع غيره تدعو حيث قالوا اتشدك بالله والله كما  
 قالوا دعوتهم بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت فاصح  
 منع النفي قلت هو من باب تضمني المثبت مع النفي ذكر صاحب  
 الكتاب في قوله تعالى والذين هم لفوجهم حافضون انه يجوز  
 ان تضمني حافضون مع النفي اي غير حافضين وذكر صاحب  
 الكشف في مثل قوله لولا على لكان عر بالكانه ضمي  
 كان مع النفي كانه قيل لما كان عر الا بالكانه وقد بوض  
 بان لا نقض مع النفي الذي ضمنه القسم لانك اذا خلفت  
 غيرك بالالف فقد ضمت اليه في فعل مطلق بل كان ذلك



ألا العاطفة والنوا  
ويعتبر غير

مطلب  
اشارة الى كل  
لمعان كثير

قلت ما اطلب منك الا فعلك وتبقى هنا فانه واني لا قد يكون  
حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان يعيد  
في الف لما قبله لكن ان تنفي بعد اياها وهذا هو صحتها وقد  
يكون بمعنى غير فيوصف باوتاليها فجمع منكر او شبهه ولمراد  
شبه الجمع المنكر الجمع المعروف بلام الجنس والمفرد الغير المختص  
وقد تضمن كلامه سبويه انه لا يشترط كون الموصوف جميعا  
او شبهه وشروط ابي الحارث وقوع الالف بعد تغذر الالف  
بان تكون بجمع منكر غير مخصوص فلا يجوز حذف موصوفها  
وقد يكون عاطفة بمعنى الواو في التشديد في اللفظ في النفي  
والمعنى ذكره الحنفى والافراد وابوعبيد وقد يكون اية  
قاله اجمعي وارجحني واني ما لك **قوله** وما فضل بفضل **اقول**  
اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة لا من الفضيلة او الغلبة  
في الفضل لان التاثير ليس فيه الالف في المسمى والضم القاب  
وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراجع وكل عطية لا تدر  
من يعطى يقال لها فضل **قوله** وان كان ضيق على وزن فعل  
**اقول** قوله رعاية للنسب بى الالفاظ ومعناها لانه  
لما اتى للمضى والمضارع حركة لا تحصل الا في لزوم التثنية  
لاخرى وانضمها بربا والضمه لها في اختصاص اللزوم  
بالنسبة الى غير ما كالفعل اللازم بالسبب المتعلق كالمفعول  
لم يستعمله ناسب لما وضع هذا الكتاب في وجه الضم اللازم  
للملزم واني احقيقه انتم غير متفقين في ما يشترط اللفظ

ايضا

ايضا انتم للنسب وقوله ويكون فعال الطبايع الصادرة  
عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشئ التي لا تقوم لها  
بما يصدر عنها ويكون الصياح منها انراوا وادوا وقعا على  
عالم واحد قيل الطبع في اللغة المسموعة اي الخلق التي جعل  
عليها الالف وهو في اصل مصدر الطبيعة والطبايع كقوله  
وقول بعض الاصل ان الطبع قوة النفس كالمبالغة في غير ذلك  
ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح  
فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح يكون  
مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان  
او لا كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والافعال  
والمراد بمبدأ الحركة الصوت النوعية او النفوس على ما جرت  
في الحكم والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة في غير شعور كالصوت  
الحسية التي يكون مبدأ الحركة الهابطة في غير شعور كذا قال  
الامام في شرح الاشارة وقال الشريف الجرجاني قد لفظوا  
في الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصوت النوعية  
وقالوا الطبايع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة  
بالذاتية الاولى لية ليجل شئ والطبيعة قد تخرج ما يصدر  
عنه كحركة والسكون فيما هو اولها وبالذات في غير ارادة  
ثم ليس المراد بالحسن يمكن التماسه بالذاتية منها والاول  
وليس المتسخر ذلك بل المراد به كون الالعضاء متساوية  
على معنى ان يكون والافعال ظن في ذلك فهو مقتضى الطبيعة

مطلب  
اشارة الى ان في الطبع  
والطبع

ح







والملحقة وبغير ان على البيطرة في بطر وهو شق وسبق يقال  
 الرجل اذا اقام بالمصر وترك قومه اليادة والبيطرة اسراع  
 تطاها الرجل راسه وهو اول المحرولة ضرب من العدو وهو  
 الشق والعدو وكذلك في الصحاح وشريف وشريف في وقت  
 الذرع اذا طال وكبر حتى يخاف منه فيقطع يقول شريف  
 الذرع اذا قطعت شريفه فان قلت لم يحكم على اخرج بانه  
 ملحق تخرج مع اتحاد مصدرها لانه كما يقال خرج ذواجا  
 يقال اخرج اذ اخرجت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها  
 واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلل لعدم تحييده  
 في بعض الصور منه فان لم يقلوا به قاشا وخطا با ورا  
 وابل رقتته ومخطته وعبدته يقال بوقشت الشق في شقته  
 بالوان تخلفه ومخطته اى صرعه ورجل معرلا يوذى ندم  
 في سكره والعربية هو الخلق والاشترطوا في المصادر  
 اجمع ولا يعرف الا الحاق لا يزيد في الاوول لان زيادة  
 الهمزة لقصد في التقييد لا المساءلة في تفرقة المقطعة  
 واعلم ان الاحاق جعل مثال على مثال ازيد فيه زيادة حرف  
 او اكثر اى جعل موازنا له في عدد الحروف والكان والسكناء  
 وان ذلك يجوز الا دغام مطلقا في الملحق والاعلال عن  
 ان يخرج ويجعل ذلك الحرف في الراء في المزدحمه كما في الاء في  
 فيفعال بالملحق معاملة الملحق في حكمه في التصغير والتكثير  
 فلما بدان يكون الملحق مماثلة للملحق في الملحق

طلب  
 اشارة الى عدم محو  
 مصدر فعلل فعلا لا  
 في بعض الافعال

قد يكون

تد يكون في الفعل مما هو اذنها ولذا يقال دليل الحاق الحاذ  
 المصدرين وقد يكون في الاسم ومع موازنة وقوع الفاعل  
 واللام في القوم موقعا في الاصل الملحق به وان كان في راي  
 فلا بد من امثلة في الملحق لاجد التوافق في الحركات والسكنات  
 ولذا اكملوا عا افعلسن من ملحق باخرج ولم يكلوا على اخرج  
 بانه ملحق باخرج مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان  
 استخرج بالنسبة الى اخرج على خلاف ما ذكرنا في الاصلية  
 والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان التاء وهاو فاعيت  
 موقع النون الزيادة في الاصل واما في الزيادة فلان النون  
 واهية في الاصل بعد الف والعين وليس في الفاعل نون في  
 والفوق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه زياد الحاق  
 دون الملحق به مثلا يجب في باصول زيادة الواو بين الفاء  
 والعين دون باخرج وفي خرج وخرج با افعلسن تحليب  
 وجلبت تكوير اللام دون باب اخرج وتخرج ودرج على  
 هذا القياس بين الملحق والمنشعبة ان زيادة الحرف  
 في المنشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة  
 للفظ اللفظ آخر ليعامل معاملة لا زيادة معنى وقوم  
 ودليل الحاق اتحاد المصدرين اى الحاق الفعل  
 على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة  
 في قوله بدأت باسم الله في النظم ان الاصل في نظم وقال صاحب  
 الكشف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المستميات

ملحقة  
 يوافق في النون بين الاصل  
 والملحق

فوق الملحق والملحق به

فوق الملحق والمنشعبة



وجوز في قوله تجزى من تحتها انما ركوب الامم بدلا من  
 وقال في المعنى والمعروف من كلامهم انما هو تمثيل للمعنى  
 في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا ذهب الكوفي عن  
 الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصريين وتيسر من كلامه ايضا  
 على ما في المعنى وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او غشا  
 بغشاء الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو في البصريين  
 الصواب ان الحاقه في الفصل ان ليل الاحاق حيا في الاصل  
 الاحاق هو الذي ليس له في وضع الكلمة حيز في الحرف لذلك المعنى  
 والثالث موافقة المصدر ثم قال واعتقد النحوي على الوجه الثاني  
 لكون الوجه الاول هو تحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني  
 مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها بصاد **قوله** واما التلخيص  
 المزدحمية **اقول** للتلايلزم من عليه في الحاق الا ان يقال كلامنا  
 في الفعل **قوله** واعلم ان الحروف التي تزداد في العلم ان يكون  
 في كل واحد من الحروف لا فائدة بمعنى زائدة كلفه انظر الى بعض كتاب  
 بازرقه وتنفخ المعنى كيم زرقه ولما كالف حمار وواو ويا  
 قضيب وللا حاق كنبيا جلبت ولا مكان التلخيص في القول  
 حروف التلخيص **قوله** اعلم ان الحروف الزائدة هي التي يشهد  
 قول الشاعري او كس هل تحت لم تاتنا هو فقول اليوم تنسأه  
 او سالتمونيها او انا سليمان او انا سليمان او انا سليمان  
 او انا سليمان قولهم هو بيت السماء فثبنتي وقد كنت قد  
 هو بيت السماء حكى ان جار الله العلامة في مثل عن الزوايد

فقال

الحروف الزائدة

الحروف الزائدة يكون  
الاحاق كالف حمار

هو بيت السماء ثم يسئل مرة ثانية فقال سالتمونيها ثم مرة ثالثة  
 اليوم تنسأه فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الحفش يقال سبيو  
 عن الزوايد فقال في جوابه وانا سليمان فقال الحفش في هذا  
 كان الحبيب سليمان لهذا السؤال قال سالتمونيها فقال نعم  
 ولم يفهم معناه قال هو بيت السماء فقال لا انا بيت السماء  
 حتى اجبتني عن حجبك السماء فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال  
 قال اليوم تنسأه فغضب الحفش وقال ما اجبت فتسبب  
 ولم يفهم معناه ايضا وهذا اسم الحفش وحكي ايضا ان القبا  
 المبرد قال بالعثمان المازني عن الزوايد فان شدة هو بيت السماء  
 فقال له الجواب حكى الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هو بيت السماء  
 في المعنى وليس المراد من كونها زوايد انها يكون رابطة ابد  
 لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال ونام على المراد  
 انه اذا زيد حرف لغير الاحاق والتضعيف قل يكون الى ضربها  
 وقوله الا بالاحاق يريد الاحاق الذي هو علم وجه كمر الحرف  
 نحو زدد واما زيادة الاحاق لا علم وجه التكرير فله يكون  
 الامم حروف سالتمونيها لكنه ترك القيد لظهور وقوله في حرف  
 كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وهذا قال علماء الدنيا  
 البسطاني في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكف  
 في قوله تعالى ان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان التامة  
 حقها ان يحذف تدخل على الاصل دون الشخص قال حسن  
 الفناري واحق انه يدخل على الاصل اذا وجد فيه نكته

فطنته العظيمة وحكي  
وصف الحفش

الاحاق

نجد من كان التامة



ولذا ذكر في شرح اللب السيد وغيره ان كان الية تامة **قوله**  
 الاول من الاقسام **قوله** الاول اصله اقول على وزن  
 افعل عليها هو من ذهب اليه من لهو والاول وسط قلبت له واو  
 له او وول على وزن فاعل كما هو من ذهب اليه فليس قلبت  
 الواو والاول منه ولم يجمع على او اول للاستفهام قالوا هو  
 كما سبق في وتعرفنا واستعمال القول في تعريفه الاول الاول  
 الاولون الاول الى الاولى الاوليان الاوليات الاول  
 وتقول في استعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول  
 وكما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء فاستعمل على القول الصحيح  
 ولا كما استعمل في فعل كاحس ولا كما استعمل في اسم كاصك  
 خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه  
 والاضاف ذلك المشتق به كما علم اي ذو علم اكثر من علم غيره  
 واضحك اي ذو حكمة اكثر من حكمة غيره انما يظهر وصفية اول  
 بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد  
 اجري فلا جرم لم يعتبر وصفية الاعم ذكر الموصوف قبله  
 كويوب او لا او ذكر من تفضيلية بعد طاهر اذ هو دليل على  
 انه ليس اسما كافضل او ابدع فان خلاصتها معا ولم يكن مع  
 اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر كخفا وصفية  
 كما ذكر قول علي رضي الله عنه الحمد اول بابا ويا ويا لا تكون  
 له اول ولا اخر او يجوز حذف المضاف اليه من اول ونبأه  
 على الضم اذا كان مؤلا بنظر الزمان كقوله لعمر ما ادرى

طلب  
 اشتقاق الالباب اصل  
 كلمة اول

وانى لا اجل على ابتداءه والمنية اول اي اول وقت عده  
 وبما ذكرنا تبين رد الفواصل حيث قال ويقولون ابتداء  
 اول والصواب ان يقال ابتداء به اول الضم كما في قول الشاعر  
 المذكور وانما بنى اول ههنا لان الاضافة تارة فيه زائدة  
 الكل ابتداء به اول الناس فلما انقطع عن الاضافة بني كاسما الغايا  
 التي هي قبل وبعد ونظايرها وضع سمية هذه الهماء بالغايا  
 لانها جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولذا العلة  
 استوجبت ان يبنى لان اخرها حين قطع عن الاضافة صار كـ  
 الكلمة ووسط الكلمة ان يكون الالافيا وانما بنيت على الضم لانها  
 في حالة الاضافة تعرب لتضرب بحرف تحذف عند البناء بالضم  
 الذي خالف حركتي اعابها ليعلم انها مبنية له مربة على ان اول  
 اذا عراب يرفع لانه على وزن افعل فهو موصوف ولذا قالوا  
 كان ذلك عاما اول ما رايته هذا اول من لم يسمع صرفة  
 الا في قولهم ما توكنت له اول ولا اخر اجعلوه في هذا الكلام  
 اسم من اجوه على حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمفع ما توكنت  
 قد ياء ولا جدينا انتهى علم ان الحظي خطي **قوله** وهو ثلثه كـ  
 بزيادة الهمزة نحو اكرم اكراما وهو يكون للتعديتة غالبة نحو اكرم  
**قوله** وافعل ومصدره كـ افعل لا الافي اذ في مصدره  
 اذى واذاة واذية ولا نقل ابتداء كذا في القاموس نعم قد جاء  
 في مصنف النفا لفظ الابتداء والاعتذار بانه في قيل الاطلاقا  
 المصنفين وسلك الالافى استعملوا كاستعمال قوط في المضارع

ان راعى المعلوم في المصدر  
 على ابتداء من اذى



المنفى وام المتصلة مع اهل وادخال الام على غير ما يرجع الي المنفى  
 والاشياء والنفي نحو ما زيد الاقلام لا قاعده مع الهم صوابا  
 هذه الاستعمال خارج عن القانون ليس بعرضي اصل ليس بل الوجه  
 ان يقال استعمال النفاق يجعل غيرة نقلهم وروايتهم على ما ذكره  
 صاحب الكشاف حيث استشهد بشعرا في تمام في جمل اظلم متعديا ونظيرة  
 ما ذكره الشارح في شرح الكفا في قوله تعالى والمطافئ تيرخص على  
 وفق ما ذكره علاء الدين البساطي في حاشية شرح المفتاح  
 السعدى من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة  
 ولا استعمال العرب وليست من لغة العرب انما ان المصنف ثقة  
 في اللغة فكنى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح الباب  
 الارب حيث قال الرض ويضع كافة مضافة غير حال في كلهم  
 لا يوثق بعريتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكفا استعمالها  
 مضافة في المفصل حيث قال لانشاء كتاب في الارب حيث  
 بكافة الابواب واستعملها مصدر راجع الكفا حيث منقولة  
 وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بان لا يوثق  
 بعريتهم خطأ من ان الوجه ان يجعل استعمال هو لا النفاة  
 بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية  
 حيث قال في الديباجة واخلفهم من اختلافه زيد المعنى  
 زيد اخليفة له لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب  
 الا ان حسن الظن بالمصنف ووجه ثم قال ونظيرة انكم استعمل  
 صاحب الكفا متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على وفاقا  
 ما قاله

وكادته

كافة

انشاء الام ان استعمال النفاق  
 يجعل غيرة نقلهم

اخلفاء

انكم

ما قاله التقطاراني في ان استعمال النفاة الانفاة في المعاني  
 بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب الكفا في النهاية في اواخر باب النفاة  
 من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد  
 في الكتب المتداولة من مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعلى هذا اخذ  
 بعضهم من استعمالها في هذا المعنى ثم قال ليس هذا ليس موضع موازنة  
 لان صاحب الكفا استعمالها في ذلك المعنى في الكفا في سورة الروم  
 وغيره ما وكفى به حجة في اللغة نعم ذكره الضحاك وجميع حري للضعاف  
 ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو اوضح وذكره الاساس ايضا  
 انبته من بابي واستنبته وقوله بزيادة الهمزة قال الرض في شرح  
 الشافية اعلم ان لمزيد فيه لغير الحاق لا بد لزيادة منغلا  
 اذ لم يكن لغرض لفظي كان في الاحاق ولا المعنى كانت عينا  
 فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة  
 وذلك نحو ما يقال ان البناء كفي بالبند ومن في ما في زايديان ما  
 لم يغير في الكلام فايد زايديا سوى كفي الحال وتأكيده فكذا  
 لا بد في الهمزة في اقال من كمال لغة قال والعلبان من حرد  
 الابواب مما جاء منه فعل تلك في وقد حرم ما لم ياتي منه ذلك  
 نحو الحزم واسم وجلد وفرد واسم المكان واستنوقا لجل  
 ونحو ذلك وقوله وهو للتقدير غالبا ومن ان يعمى الفعل في المعنى  
 التفسير قال في المعنى مفعولا للتصغير على اصل الفعل في المعنى  
 وبيان انك اذا اردت ان تجعل لازم متعديا فافعله في التصغير  
 باحوال الهمزة مثلا ثم جئت بهم وصيرته فاعلا هذا الفعل المضمر

انما

في انما

تفردت ما في المعنى به

تطلب  
 هذا نحو ما في باب النفاة  
 باب النفاة



منع التغيير جعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل  
 كقولك خرج زيد واخرجه مفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا  
 قيل معناه ان تجعل الفعل لفاعل يصير مكان فاعلا قبل التعليل  
 منسوب الى الفعل لتناول مثل فسقته لان معناه نسبة الى الفسق  
 لا صيرورته فاسقا ولو قال وهو غلبا لجعل الشيء ذا صفة  
 لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان اصله جامدا نحو اخرجي قدرا  
 اى جعلها ذاتا نكاحا وهو الابراز واجدا اى جعله ذاتا جديا  
 اذ جعله اى جعله ذاتا ذهب قد جعل الفعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان  
 جامدا نحو اخرجي الشيء اى جعلته هدية وهذا كذا في شرح الرضي  
 للشافعية وقوله نحو عند البعير اى والفقد وهو اى في الاصل والوجه  
 غدة وعند البعير طاعونه ولفعل الذي للصيرورة اى جعله  
 الزرع اى قارب حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان الشيء  
 ليس حاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت فقاربته فمفعول  
 الا ترى انك تقول اخرج الخيل واحصد الزرع وهو لم يصير  
 ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم  
 ان فعل هذا الخيل نوتة وكذا اخرج الخيل واحصد الزرع واحدا  
 وابشروا فطر كذا في المفصل وقوله لوجود الشيء على حقيقة معناه  
 لان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك  
 الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو  
 اخرجته اى جديته بخلاف مفعول المفعول ان كان متقدما نحو  
 اخرجته اى جديته كذا او انا قولهم اخرجته اى وجدته كذا فاعلا

وجدان

افعلا فيقول لا نفس افعلا كقولك في التبع ما اعطاك للدينار وقوله  
 والتسلب كون مفعولا فاعلا للتسلب الازالة سماع وقوله نحو  
 الكمال اى ازلت عجمته اى بانه ينقطع ما ينقطع واما ان يهل قال  
 اكون اى ابعث النقط بالسواد وغيره مثل التا عليها فنقطان  
 تقول ابعث اى ابعث وعجمته شذو او لا تقول عجمته خفقا وعجمته  
 ابعث واما اى ابعث المقتطعة التي تختص بالنعمة بالنقط من روف  
 سائر الامم ومعناه روف الخط ابعث كما تقول سجد الجاهل فتناس  
 يجعلون ابعث مصدر ابعث العجم كما كمد اى ابعث اى ابعث  
 اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث  
 سميت بحجة لانها ابعث اى لا بيان لها وان كانت اصلا للنظم  
 كلها واما كتاب عجم معناه منقط ليعين عجمته فيكون النمة  
 للتسلب قيل حقيقة ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث  
 الاعجام اى ازلت العجمه وقال الحسي الغناري جواز التسليم  
 في الاعجام ازالة العجمه بالنقط وهذا انما اى ابعث اى ابعث  
 للتسلب اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث اى ابعث  
 بعضهم شغلوا اشغل بفتح واحد فعل هذا ينبغي ان يراد بالزيادة  
 عدم افادة النمة في زايدها على معنى الجرد ويكون النقل  
 الى الافعال الجرد وتوسع البناء وكما ان يراد بالزيادة المنفعة فيكون  
 اشغل ابعث من شغل لكى هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تقبل  
 وقوله والتعريض وهو ان تجعل مفعولا للشيء معرضا لا يكون مفعولا  
 لال كذا سواء صار مفعولا له او لا نحو اقبلته اى غرضته لان مفعولا

سحب

عجم

عجم

توضيح







المفيدة لجزية الحكم في قوله لان نقض الخاص قد يكون عموما العام  
 من وجه على الامور المتشابهة فان نقض الخاص ضار بالعموم  
 منها نعم التحقيق ان لفظ قد لا يدل على بعض الافراد  
 لكنها ليست مخصوصة بتعيين الا و قابل قد يكون لتعيين  
 ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون  
 انسانا قاطنا وقوله كواكب عرض قال صاحب الكفا في تفسيره  
 انهم يمشي ملكا الا انه جعل الكتب مطاوع كنه فاكبت في الغوايب  
 وخوشعت الروح السجا فاشع وليس هو كذلك لاشي من  
 افعل مطاوعا ولا يتقن خوفا الا لجملة كتاب سوية وانما  
 من ان نقض واللام ومعناه دخل في الكتب وصار ذاك كذلك  
 اقشع السجا اذا دخل في القشع ومطاوع كتب وقشع الكتب  
 وانقشع وقوله وقال الوزني ولا تالت لما فيها معنا  
 قال القزطبي في شرح صحيح مسلم لم تالت لان العرب فعله تلتفت  
 ورباعية لازم الاكلام قليلة كوكبية فاكبت وقشعت البحر  
 الغيم فاشع ونسكت ريش الطائر فانسل ونزفت البيرة  
 فانزفت وبرات الناقة فبرات وسبقت البعير فسبق  
 وذكرها الذين صا الدار المنظوم في التعدي والوزوم  
 فاطلع والكرواني في شرح صحيح البخاري جرح فاجرح وابن التمجيد  
 في شرح انوار التنزيل انقض واللام من هذا القبيل ايضا  
 ثم الظاهر هو ان الظرف اعني لهما متعلق بالمتنفي وهو  
 والالتواء كما في لا خير من يد فالوجه في مثله ذهب اليه

ما يتعلق متعدي

مطلب  
 اشارة المجرى  
 التلاوة متعدية رباعية  
 لازمة

من

من انه لما شابه المضاعف انتزع عنه التنوين لانه المتبناة والحال  
 من مدحهم ان ما جعله القوم سببا للتنوين جعله قولا  
 سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب  
 يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو ولا الكلام في  
 قولهم ولان بدنه ولا دافع لعذابه ولا مقتضى للعدول عنه  
 وخوذك من العباد الواردة على هذا النظم **قال** وفعل بكسر  
 العين خوفه فخرج اخرج **القول** قوله عند سيبويه هو فاسي  
 اصله سيبب به معناه بالعربي راحة التيفاح لقب بذلك لانه  
 وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانتا فاحقان وقيل لانه  
 كان فتي اعجبا يعتاد شتم التيفاح وقيل للطافته لان التيفاح  
 من تطفيف الفواكه اسم عروس من قبيل الحارثي كان بوهوي  
 لبلى الحارث وقيل عروس عبد الرحمن بن قيس وقيل عروس عثمان  
 بن قيس وكنيته ابو بشر وكان علم الناس بالجو وقد برز  
 على شية الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان الجو  
 اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره  
 وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاذة شيخ الخليل بن  
 احمد البصري وقام مقامه في مسند درسم باتفاق الصحابة  
 درسم لما رواه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه حسن  
 كتاب في علم الاعراب **قال** السيرة في ما سبقه قبله من قبله  
 ولا تحق من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراود  
 كتابه توفي في سنة وثمانين ومائة بقرية يقال لا البيضاء

سبب

مطلب  
 يحتاج اليه في تفسيره  
 وضع



من قريش من قيل بالبصرة سنة احدى وستين سنة وقيل عشرين  
سواء سنة اربع وسبعين بانه وعمره اثنتان وثلاثون سنة  
وقيل بشير ازودفن با داخل المدينة في محلة يعرف بجلاء  
البا هليلي قريته من البصرة وفي قتل سيويي وعرويه ونظوة  
وقالوا به وجهه بالكثر ما البناء على الكسر والثاني يعرف  
اعرابه بكنة مودة اذ والمعدني والايضاح قوله او في القائل  
نحوه الابل **قول** قيل كثره الفاعل والمفعول يستلزم كثره  
الفعل والفاعل والفاعل ان يستلزم كثره المفعول قال  
الحاريري في نوحة الشاة وشاة واحدة خطأ لان الفعل  
ان يستلزم كثره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس  
مفعول ليكون التثنية وينبغي ان يعلم ان هذا الخلق  
قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كما ذكره  
ابن الحاجب في شرح المفضل ثم قال فيه ان قوله في المفضل  
ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستلزم فيه تكثير الفعل  
وانما يكون التثنية الفاعل وهو الضمير وفيه ما من استلزام  
كثرة الفاعل كثره الفعل وذكر في شرح الشافية للمقدسي  
ان الفعل اذا كان لازما فالتثنية في فاعله وهذا على الاطلاق  
ليس صحيحا لانه قد يكون التثنية في الفعل دون الفاعل نحو قوله  
وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو قوله الابل وذكر في ايضا  
انه ان كان متعديا فالتثنية متعلقة بغيره في مفعوله كقولك  
غلقت الابواب وراى بعض الشا حيين ان المراد بالتثنية

معاني فعل

تثنية التفصيل

في التثنية

في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا على سبيل المجازة هذا  
مخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفضل وقد قال  
التضعيف للتثنية يكون في المتعدى نحو جئت وطلعت ولا يكون  
في اللازم الا نادرا نحو مات المال وموت اذا كثر ذلك فيه  
وج لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنى التضعيف وذلك  
غير جائز فاما في الكثرة وتفسير القاصي من ان قوله بقا نزلنا  
يدل على نزول القرآن في اوقات مختلفة ليس كذلك لان بناء  
على كونه للتثنية ولا مجال له هنا اذ لا يقع للتثنية فيه وانما  
الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء مجموع التي لا واحد لها في  
لفظها اذا كانت لغية الا مبيها فالتثنية لانه زكرا في  
الصحاح ودراده اللزوم عند الاستناد الى الضمير اما عند الاستناد  
الى الظاهر فلا لزوم كما قرره الخو وقوله وللتقدير علم  
انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولي الا فعل بالتثنية  
فيقتصر على مفعول واحد كقولك كذب صدق يقال كذبت الحديث  
وصدقني الخبر وهما من الغريب ذكره الكوراني في شرح صحيح  
البخاري وقوله ولغير ذلك كقولك كذبت كذبت كذبت كذبت  
وللدلالة كبر كته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقبة اي  
دعوت عليه العقاب والهلاك ولا تبيان الفاعل الا مكان اصله  
كمن اي اثار اليمين والنسبة الشئ الى اصله نحو كتمته اي  
نسبته اليه ولم يصرورة فاعله كاصله كقوس اي صار  
كالقوس ولصير وبق فاعله ذاصله كورق الشجر اي صار

تثنية التفصيل



وللخينة كطهر اى جان وقت الظهر والحمل كحفظ الكتاب اى حمله على  
 وللعمل المكون في العمل اى لوجوده شيئا فشيئا كدر حبة الى كذا  
 وبمعنى فعل نحو قلص وقلص وقصر وقصر وزال وزيل وبمعنى  
 صير وفع فاعله اصله نحو غزت المرأة وشيبت اى صار نحو زوا وشيا  
 وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا عرض عنه وبمعنى شئ يعنى  
 وفكر في الامر وتفكر ولى غناعى فعل كجرب ووقع القفال اذا  
 تركه وبمعنى بالشئ اذا عابهم وعول عليه اذا استعمله و  
 كشف وغرب وكون وجعل الشئ بمفعول منه كعدسة  
 وادرة اذا جعلته عدلا واصيرا ولا خدصارا كحكاية لقولهم  
 امس واية واقف وسوف وسبح وهدو همل اذا قال  
 امسى ويا ايتها واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يحى على تفعليل  
 وعلى فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل توجبة وهو قياس  
 في النقص على مفعول مثل وفزقناهم كل طرف على فعال مثل  
 سلام وكلام واذا ان وداع وعلوة والصلى ان هذا السداد  
 للمصادر كبسبحان **قوله** نحو قاتل قاتله وقاتل قاتله  
 قال سيبويه في قوله قاتل قاتله خذوا الياء التي جاء بها اهل اليمن  
 في قيتالا وكذلك قيتلان قيتالا فرغ قاتل من حروف  
 الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانك ما قبلها  
 وعكس نحو شري حيث جعل الياء اشباها على كثره الالف  
**اقول** قوله ما ستم فعين ان وضع فاعل لنبته مصدر فعله  
 الثلاثي

قصاص فعل  
 انما تاتي الى مصدر فعل  
 على غير التفعيل كفعال  
 وتفعلة  
 وغيرهما

هذا نوع من نوع لبيان  
 معاني فاعل

الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره صرح كما نسبته الى ذلك الغير  
 بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عروا فانه يدل على  
 النسبة القرب الى زيد متعلقا بعروا وضمنا على نسبة الى عرو  
 متعلقا بزيد ولا جعل متعلقه بغيره جاز غير المتعدي اذا  
 نقل الى فاعل متعديا نحو اكرمته فان اصله لازم وقد تعدي  
 والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون متعديا  
 الى مفعولين نحو جاز به التوفيق ان مفعول جذب هو التوفيق  
 مثلا كما لم يصلح لان يكون مشاركا للفعل في المجازية اجتنابا الى  
 مفعول آخر يكون مشاركا لها فلهذا فنقل الى اثنين وانما  
 ان يصلح مفعوله المشاركة فلا يتعدي الى اثنين بل يلتقي  
 بمفعوله كما في شاعرت زيدا وذكره بعض شروخ اللغات في  
 ثياب النفا على معنى كثرة الاستعمال وهو ان يكون واحد  
 لا طرفين فعل ومن الطرفين الافر ما يتقابل قايما مقامه لقول  
 بايع زيد عروا فان الحاصل من احدهما البيع والآخر الشراء  
 ومنه المضاربة والمخارعة وغير ذلك من هذا القسم من  
 الاستعمال بلوغ ما بلغ حتى قيل لا يتنفع دعوى ان النفا على  
 حقيقة في العدد المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور  
 وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء الحقيقية  
 داخلته في الحال المضمرة كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا  
 اى قد ذهب الثمن فصاعدا اى زايلا والتقدير ههنا قد ذهب  
 او فزيد بالعدد فصاعدا فلما وجه كما في شعر الفرائض لا

مشاركا كما كانا على في المثال  
 بل يكون متعديا لفاعله وهو  
 المشاركون

قاعد غير مشهور

هذا نوع من نوع لبيان  
 معاني فاعل



لا في حال انشائي ان الفاعل لا يناسب المقام لان المراد التشويق  
 الاثنين بالاثنتين في الحكم المذكور واداة الواو وهذا اللفظ  
 لا يتغير سواء كان حالاً مع ذكره او مؤنثاً ثم ان فعل هذا الحال  
 كما يكون مصدقاً بنتم كقولهم قرأت كل يوم من فوائد القرآن  
 فصاعداً او ثم زائدة اي ذهب القراءة زائدة اي كانت  
 كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدراً نحو قولهم  
 اي فصعد الشمس صاعداً اي صعوداً وقوله كخوضاً زياراً  
 اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بين التنوين  
 في عرو دون عرو فانه غير منصوب لا يدخله التنوين ولا في عرو  
 عمو لان سنان وهو بينهما مسمى للجم ولا في العرو الذي هو مفعول  
 في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر عباداً من امر من يسير  
 حراس ابواب على قصورها ولا في عرو العلم ايضا اذا كان مفعولاً  
 لان المواضع الذي يقع فيه عرو في الحقيقة لا يجوز ان يقع  
 عرو فله يفيض الى اللبس ولا اذا كان مصغراً لان لفظها  
 حينئذ واحد فله يحتاج الى التفوق ولا اذا كان مضافاً  
 الى المضمر لان المضمر المحو كالجاء فما قبله فله ينفق منها بالواو  
 وقوله ويغني فعل اي نسبة الفعل الى الفاعل اي غير نقول  
 سافر في معنى نسبة السفر الى المسافر وليس فعل تلي الى لفظ  
 سافر في معناه فيمثل به كما في شغلته واشغلتها كذا ذكره  
 ابن حبان في شرح المفصل لكن نقل الجوهري ما سافر في السفر  
 اذا افرجت للفرق فانا سافر وقوم سفر فقل صاعداً وصاعداً

مطلب  
 اثبات الاعداد تنافي بالواو  
 في عرو حالة النصب

الشارح

الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج عازلة فاعل لان  
 في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل من غولب فيه فاعله  
 ابلغ واحكم اذا زاد والى وحده من غير نقاب للمباراة لزيادة  
 قوة الداعي اليه كقولهم ان يخشى الله اي خشية عظيمة  
 ولغير ذلك كونه لا تبيان الفاعل لان كان اصله نحو ما في  
 اني الى اليمن ولم يفتح تفاعلاً نحو تسارع وسارع وجاوز  
 وجاوز ولما غنا عن فعل نحو وارث الشمس لم يفتح اخفيتها  
 وعن فعل نحو بارك الله فيك **قوله** والقسم الثاني من الاقسام  
**اقول** قواو والتكلف معناه ان يتعان ذلك الفعل يحصل  
 بمعانته لتحل اذ معناه استعمال الحلم وتكلف نفائس يحصل  
 وقوله ولا يخار الفاعل المراد بالانجاز جعل الفاعل للمفعول  
 اصل الفعل وقوله نحو لاجد اي جانب لاجد اي النوم بالليل  
 وفي التمام مجد ولجد اي شهر وهو من الضداد ومنه قيل لصلوة  
 الليل التجد وقوله بعلامة قال علام الدين الشهر وروي  
 المشهور في السنة القوم ان مرة نصب على الطرف اي ساحة  
 مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثير كان يخارج قلبه ان هذا غير  
 في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام المروزي  
 في انه نصب على المصدر وهذا المفعول هو الملك ثم في جميع موارد  
 الكلمة وقد يكون بل فصل لشيء يقال مرة مرة قيل التارة ما كيد  
 للاول وقيل المحو نصب على الحال اي مفصلاً بهذا التفصيل  
 وروايته مع انه لا يفتح محالاً لما عليه القوم لانه ما ظرف او

هذا شروع في بيان التفسير

مطلب  
 جواب مرة



او مصدر ولا ثالث يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم  
 بابا بابا و جاني رجلا رجلا ورجلي ورجلي ورجلا  
 وفتت الكتاب ورفاه في مفصلا هذا التفصيل المعين  
 ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف الفاء و قد يكون  
 دخلوا رجلا رجلا و مضوا بكتبتهم ثم بكتبتهم اي مرتين هذا الترتيب  
 المعين وقال الدامني في قولهم علمت النحو بابا بابا لم تنزل الطلبة  
 يشككون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريج على ان الثاني منصوب  
 على انه صفة للاول ثم قال يريد على حذف مضاف فقد بعضهم  
 بقيل اي بابا قبل باب وقال هذا ان يشمل البابا خبر وقد  
 بعضهم يتعد اي بابا بعد باب هذا ان يشمل الباب الاول و  
 المقصود دخول الابواب كلها وقد تقدير بفارق اي بابا  
 ففارق باب بلغة انه منفصل عنه بغير مخاطبة بل كل باب على  
 حدة وعلى هذا ان يخرج بشئ غير الابواب والمنقول عن الزجاج  
 ان انتصا الثاني على انه تأكيد للاول بغير تباين قيل لم التزم  
 ذكر الثاني مع انه يؤكد قلنا لان ذكره استثناء لا المفعول الذي  
 يفيد بالاول ورب شئ لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاعل  
 الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطالع على جميع ذلك شيئا  
 فشيئا انه نصب على المصدرية اي اطلعا عاتد رجلا و النساء  
 الفاضل جوز الحال لانه ايضا هناك وقال علاء الدين البساطي  
 في حواشي المطول في قوله ثم تينرا يد قليلا ان قليلا نصب  
 المصدرية اي تينرا يد مصدر جاز الفاعل وفي كلام النحاة

بابا بابا

حرفا حرفا

شيئا شيئا

قليل قليلا

ما

ثم قليلا

ما يشعر بأنه محمول على ضد العاى قليلا وقد قالوا في قوله  
 دكت الارض دكا دكا و جانا الملك صفا صفا اي كابت  
 وصفا خلف صف وفي الحواشي هو اما حال او مصدر اي  
 يتزايد حال كونه قليلا ثم يزداد حال كونه قليلا او ترا قليلا  
 ثم قليلا ثم قال والا وجه عندي انه لا حاجة الى ضد العاى  
 وانه مصدر في جميع المواضع فانه بمعنى فتكته اي ترا فتكته  
 متعاقبا واحدا بعد واحد فالمتعاقب البعيد مستفاد  
 من معنى التكرير لامن العاى الحذف وان قيل فليعمل من باب  
 كم عاقل عاقل و جاهل جاهل وفي الحديث كانت كاهن كاهن  
 و عمرة مائة مائة حيث وصفوا الشئ بنف للفتية على نفا فية  
 في ذلك قلنا ولا بأس بكنى على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا  
 لا حالا واما قولهم كل فرد فرد ففيل من التاكيد اللفظي  
 وقيل من وصف الشئ بنفسه قصدا الى اكمال الامر ففيل حد  
 العاى دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى  
 ولا على الذين اتواكم يحملهم قلت لا جد لاية اي وقلت  
 وعلى بوزيد اكلت سمكا لبنا اي ولبنا لعدم حسنها  
 وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر وقد تكرر لفظ الحمل  
 في قوله مع ان العموم اذا كان يقال معرفة كل فرد فرد هو  
 ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان التكرير في الاثبات  
 قد تم وكتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل تلك التورية  
 وقوله والطلب من طلب اي طلب ان يكون كسيرا وغير ذلك

صفا صفا

دكا دكا

اعراب كل فرد فرد



كالتشبيه أي تشبيه الفاعل بالمتصرف بأصله كقوله فلان يشبه  
 بالماجرين وفي الحديث ما جروا ولا تجروا والدعا كقوله أي  
 دعا بالرحمة والانتقال إلى أصله كقوله الطين أي صار كقوله أو قال  
 أصله كقوله أي سال العطاء والضيعة وتقول أي صار ذاك  
 ومطروعة فعل كقوله فتعقد وفعل كقوله وبقيد كقوله  
 بلغه تفاعل نحو تعقد كقوله تعاهد وبلغه فعل نحو تقسم كقوله تقسم  
 وتقطع كقوله قطع وللتبليس كقوله اشتق منه كقوله تناصر  
 وتدرع وتعلم إذا لبس قميصا وازار ودرعا وعمامة وللعل  
 في ما اشتق منه كقوله تسحر وتغشى ولما غنما من كقوله تعلم  
 وتصدي ثم مصدر تفعل قد كقوله فعلم لطيرة مصدر تطير  
 وخيرة مصدر يخير ولا ثالث لها ذكر في شرح المشاعر  
 وتفاعل زيادة التناو والالف كقوله هو لا يصدر إلا من  
 فصاعدا فان قيل صدور الفعل من الجانبيين لا يقع في بعض  
 المواضع كالتداخل لأن الأكثر غير داخل في الأقل قلنا  
 إن قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كقوله تعاودا  
 موسى وفي قوله عالج الطبيب المرض وقوله وإن كان تفاعل  
 من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل بالهم أعني المتعدي باعتبار  
 تأويله بهذا اللفظ علما هو رأي السيد افضل المحققين في أقواله  
 وقال الشارح كل لفظ وضع كقوله أسما كان أو فعلا أو فاعلا  
 فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب  
 المذكور في كل ما كان فاعلا أو متصرفا في الحقيقة في كل ما كان

طيرة وخيرة

وصف فاعل بوجه  
لفظ

مطلب  
أشياء الما قبل اللفظ  
وقاية جلية

جود السيد افضل المحققين بأنه بطل قطعاً لأن اللفظ لا يملك  
 أريد لنفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعية إذا أريد بها  
 انفسها في حركات المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع  
 اللفظ لا يملك اللفظ اليه لكن قد التفت اليه واطنب في كلامه  
 الشهد ورد في حواشي المفتاح وأما قول الشارح يلوغ  
 قوله رمضان آخر ورمضان الثاني بتبكيه الوصف بآية  
 وتبريقه أخرى مبنى على أنه علم إذا قصد به معين وفكر إذا قصد  
 بهم مثل مرت يزيد الفاعل وزيد آخر فتوجيه آخر ربما يعتبر  
 في الموارد وقوله وعلم هذا أي وإن كان فاعل المتعدي لا  
 إلا المفعول واحد صار تفاعلا لازما نحو تضار بنا وقال بهم  
 الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المفعول وإن اشتركا في صدور  
 الفعل عن اثنين إن البادى بالفعل في فاعل معلوم أنه الفاعل  
 في تفاعل غير معلوم ولذلك يقال تضارب زيد أم تضارب  
 زيد ولا يقال ذلك في تضارب وقوله مع أن الغير وقوله مع  
 الغير قال ردة الفواصل في أوام الخواص ومعها وأهم  
 ادخال الهم على غيرهم عكس لأنه لا يعرف بالتعريف كما لا يعرف  
 بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الهادي  
 لا يجوز ادخال الآم على غيره لأنه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه  
 أما ذكره أو منوي في حكم الثالث ولا يجوز تثنيته ولا جمعه  
 ايضا ثم قال نص عليها كسبويه وقال علماء الدين بطلاني  
 في حاشيته المطول قدم حوايا غير وأن لم يصغر قوله بالاضافة

وصفية تفر

مطلب  
وقاية جلية  
وقاية جلية



الى المعرفة الا انه مع ذلك يجوز ان يقال اللهم عليه صلواتك قال  
 عادة الشارح على ما اخذته وذكره بعض خواشي النجاة  
 قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان كونه  
 عارية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا في كل  
 العرب لم يابل في عبار بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوا  
 يمنع المغايرو وقوله للتكلف نحو تجاهل اي ظن الجاهل ونقصه  
 كونه مطاوعة فعل لنفقت الدراهم فتناقضت وفعل  
 ككشف الشئ فكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعد وتبرأ  
 وبمعنى افعل نحو طأ واخطأ وتساقت واسقط وبمعنى  
 نحو توابنت ولما غناغى الجود كشارب تمار **قوله** واما ما  
 الهمزة مثل تفعل بزيادة الهمزة **اقول** قوله لم يفتت السوا من  
 المحممة فانق واو كاته فانكأ واودته فانفد وغلقت **قوله**  
 ويجوز ان يكون انسقف وانقلب على لغة من قال سقفت  
 فانها مقولان ومنقولان ذكره في شرح التسهيل **قوله** تسار  
 انفعل الجود كانطفات النار وطفقت وقد يغني عنه كان  
 يمنع ذهب وقد يغني عن فعل كاتج اذا اتى الحجاز ونحوه  
 افتعل فيما فاوه لام كلويت الشئ فانقوى او اورد كود  
 فاربع او واو كوصلته فانصل او نون كنفقته فانصل  
 او يم كمولاته فانقلاد وقديت ركة فيما ليس فاوه شيئا  
 منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانصل  
 وانفصل وقد يغني عن فعل فيما فاوه ليس شيئا منها

كفرية

**مطلب**  
 في معرفة انفعال الجود ونحوه

**مطلب**  
 في معرفة انفعال الجود ونحوه

كفرية فاعتره وبلته فاك وكفيتها فاكفي ولا ينبغي الا انما فيه على  
 يقع لا ينبغي الا انما في فعل الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري  
 ولهذا قال في المفصل قوله انهم خطا وفي شرح التسهيل وهذا  
 قول من قال لا ينبغي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انهم  
 ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام وان كان من العاط  
 المحممة فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمه لمعنى لم اجده وحيث  
 تعود الى قولك فانت وليس له فطوع الا انه لما شاء استعماله  
 في الكتب صار استعماله اولى في غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل  
 الخطا المستعمل اولى في الصواب النادر وفي النسخ الا انما في الهلالية  
 في باب سجدة السلاوة الخطا المستعمل خبير من الصواب النادر  
 عند الفقهاء وفي المصنفات شرح القدوري في كتاب الجنايا واللفظ  
 اذا تعارفه العاقبة صح للمكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه  
 نوع ظلال ان قصد فهم العاقبة لانه ابلغ في تحصيل المقصود  
 وقد فعل ذلك محمد بن محمد في موضع الخطا به اذا اشتبه عليه  
 قوله قلته وان لم يكن علما جامع انه وضع لمطاوعة فعل لا  
 تفعل كحي للعلل المكررت فتنكر جعله كالحسوس لما جازعته  
 فاعلم لان بال فيبيل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يحى  
 مطاوعة في غير العلم **قوله** واقتعل بزيادة الهمزة والسادس  
**اقول** وهو للمطاوعة نحو لمعته فاجتمع ونحوه ورطبه فانشط  
 علما في بعض ترويع المقام حيث قال ان النفاة يستعمل  
 الارتباط بمنع المطاوعة وهو المنع المناسب الذي لا تكلف فيه

انما ينبغي انما في

انعدم البصر

في معرفة انفعال المستعمل

انفقت



في الشرواح استعماله وقد نص القضاة على ان استعمال القضاة  
 بمنزلة فعلهم وروايتهم ومن قال انه متعلق بربط علم ما في القضاة  
 الصالح حيث قال بطلته فارتبط بغيره فيحتاج الى كماله  
 مصدر الجاهل في تلك المواضع وقوله ولزيادة المبالغة  
 في الخلق والتسبب في الكسب كحصيل الشيء على أي وجه كان  
 وقيل فعله ترفع او وضع ضرر وهذا ان يوصف الله تعالى  
 الاكس المبالغة والاعمال فيه ومن ذلك قوله تعالى  
 كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى  
 على خلقه فان ثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان ولم يثبت  
 عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعمال فيه كحصيل  
 لما كان التزم مما تيسر النفس من حذره اليه والمارة به كانت  
 في كسبه العمل واجد فجلت لذلك مكشبة فيه كما كان  
 في باب الخير كذلك لعنورها في تحصيله وصفت بالادالة  
 على الاعمال وقال صاحبها ان ايد فضل الكسب بالخير والاعمال  
 بالشر تبينها على ان الكسب يفعل الانسان ويجوز ان يكون  
 الاغية ما والاكتساب يفعل لنفسه كما لا يخفى والقطر  
 فلا يتعدى الاغية هي ضمير متجاوزة عنه وشره يوصو عليه  
 وقال سيوريه ابن الحاج كسبت معناه اخبت والكسب  
 معناه التصرف في كسبه ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه  
 ومن ثم قال الله تعالى ما كسبت تبينها على ان الثواب ياتي  
 ملازمة للمتاب عليه والعقوبات انما يكون بعد تبين المعاصي

مطلب  
 مقام نعرف فيه الكسب  
 والاكتساب

عليه

التبيان

عليه وظهوره ذكره في شرح السهيل وقوله وبغية قال نحو  
 اختصوا أي تحاصروا وغير ذلك لكونه لمطاعة فعل  
 كاحفظته فاحفظ ولقبول فاعلم اصله كافتح في قبل  
 الفصيحة وبغية تفعل نحو جمع القوم واجتمعوا وبغية استعمل  
 كارتاح واستراح واعتصم واستعصم وبغية الجهد وقدر  
 واقدر وقرب اقتراب ولا غشاعه كاستلم الخ والتج  
 الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كما رتعد من الخي وارتعش  
 والتمائل والتشيط والتحل والتجسس كانت تحت اصطفى  
 وانتقي ذكره في شرح السهيل **قوله** وافعل بزيادة الهمزة  
 واللام الاولى او الثانية **الحول** قوله اي هو فيه نظر لانه  
 لا يستعمل جرده وان استعمل مصدر وصفة المشبهة  
 من الظاهر انه الحاقا من النسخ وقوله واختص بالالوان  
 والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كلفظ الحايض  
 وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعفا للعيوب ولا  
 اللام وثذا قوله ارفعوا مطاوع ومكونه بغية كفتحة ما  
 اوجه احداء انه مقل اللام الثاني انه لغير لون ولا عيب  
 والثالث انه مطاوع والمطاعة في هذا النوع نادرة  
**قال** والقسم الثالث من الاصناف الثلاثة **قوله**  
 وحكم حكم الموقد يكون لغير لون ولا عيب كانه لليل  
 اذا انصف مثل نهار اشجار الراس كاسترق شوقه  
 والاكثر ان يقصد عرض لغف في الحمار ولونه وفي آخر



وقد يكون الابدال بعكس في قصد اللزوم في الاول قولنا  
وصفاً جنيين مدانين ومي قصد العوض في الثاني قولك  
اصغر وجهه وحبلا واحداً وقله الا ان كماله في زيادة  
قال الجوهري ابرو واحداً يعني وهو كماله والتكثير قد يكون  
للصيرورة كاحلوا شي اذا صار طوا وانضوا فاحلوا  
اذا صار قف اي تخنيا ويحيي يعني استعمل في الدلالة على  
بقاء شي يعني ما يصنع منه كقولهم واخولوا دما اي جردوها  
حلوته فاستعمل احلوا استعمال استعمل استعمال الخصار  
حلوا اشهد ومنه في خطا الدنيا والاحلوا في كمالهم فتعنيهم  
اي لا يصري لهم حلوته ويحيي لمطاعته فعل كقولهم نلتهم  
فانتموني ويحيي يعني الجرد كقولهم طلف ان يفعل كذا او  
ان يفعل كذا اذا كان ذلك خليفا اي حقيقاً وقوله وجعلوا  
الاستفعال لان مرة للوصل والتأنيستة بنية وهي  
تفعل وتفاعل وتفعّل وقوله لطلب الفعل معنا فالفعل  
الفاعل لا رادة تحصيل المتفعل المشتق هو منه وذلك  
قد يكون محكي نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقوله  
تقريباً اول يكون ذلك في غير ذوي العقول سواء كان  
او غيره نحو استخرجت التوت فليس هنا طلب الا ان جعل  
التحليل لقصد اخراجه ناراً لاضئته طلبه وقوله ولا يصح  
على ضقة وقد يكون لعدة على ضقة وهو فعل في ذلك  
واستفظم واستصغره واستكبره واستغله واستغنى

هذا شروع البيان  
باب الاستفعال

واستغنى

واستغنى وغير ذلك منه استقصاه اي عذره فقصره وقصر  
لجعله مفعول متصفاً باصله كما سترها م اي جعلها م مفعول  
بمعنى فعل تخوفاً واستغنى قال ابو سعيد مثل هذا يحفظ  
لا يقاس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها تكون في السماع  
ولغير ذلك تكون في الحيفونة كما سخر النهر اي كان له ان يحفر  
وللسلب كما سعتته اي ازيلت عقابه وللنسبة كما سخر  
البقا اي انشبت النسر قيل هذا من تحول الفاعل الى اصل  
الفعل اي تحول الى صفة النسب للعمل المكرر في كل مرة  
وللوجود على الحالة السابقة كما سخر لينة اي جرد لوزلا  
وللتعدي كما سخر له ولطاعته فعل كوسعة فاستوسع  
وافعل كما قرأ فاستقر وحكم فاحكم واكانه فاستكان يعني  
افعل كما سخر اي قن واستعمله واعلم اهل واستعمل يعني  
تفعل كما سخره وكبره واستعاد وتعود واستبدل وتبدل  
ويحيي افعل كما سخره واعتذرو واستراح ارباب  
واستراح وارتاح ولا غناء في الجرد كما سخر واستأثر  
واستبدل وعني فعل كما سخره اي قال اما لله واما اليه  
فاصل فيه رجع كما سخره اذا قال امين وسبح اذا قال سبحان الله  
ومن الجاني على استفعل وهو مفعول عن فعل قولهم استعان  
اذا خلق عانة قال صل فيه عود كشره شره التبريل  
والسلام كما سخره اي استسلم المتفعل له في ذلك في شرح  
الكشاف وتي هنا فارتد وتي ذكر في بعض شروح الكشاف



من فائدة التصريف ان تؤخذ ابواب المزيدية في التثنية والحد  
 وقد يؤخذ استفعال من افعال وهو اذا كان تعديا افعولا  
 ولقد وزيد فيه سبعا ليصير متعديا الى مفعولين كما ترجم  
 واستعمل في ارضع المرأة الطفل واسترضعها اباه  
 وانج الله حبة واستحبه اياها **قوله** افعول بزيادة حرة  
 والواو واحد الغنيين **الح** **اقول** قوله في كثرة غشها الغشيب  
 والطلا والخلاو الخشيش اسماء للنبات لكن الخشيش مختص  
 باليابس والغشيب الخلاء مختصان بالرطب والطلا بالانثى  
 معصومة ووزنه كجبل يقع على كلهما وقيل الخلاء مختص  
 ايضا بالرطب الا انه ما يشا فرنباته ونقل والغشيب يتعدى  
 نباته ونباتته وقوله وهو للمبالغة اي كالمبالغة افعول وفعل  
 كاعشوش الارض اي كثرة كلامها وخشوش الشجر اي كثرة  
 خشونته قيل هذا الباء لاداء واداء وقد جازية لفظان بعد الاء  
 نحو اطلوليتة اي استبطنته واعر ورته اي ركبته عريان  
 وقوله وافعلول نحو اطلوز يقال اطلوز بهم السير اطلوا  
 باكم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو مصدر الابل  
 وفي الحديث اطلوز الميراي اقتد وقت ما فرة **قوله** افعول  
 بزيادة الهمزة والنون **الح** **قوله** قوا فاعل من هو فاعل  
 ودخول الظاهر وقوله في خلف ورجع قصده من هذا القول  
 اثباتا لافتناس من يخفى الثاخر والرجوع بالظهور فوقع قال  
 ابو عمرو سالت ان اصمعي عنه قال كمال الدين في التفسير

اذا كان

اذا كان بمعنى الاتي من متعدي الى مفعولين بنفسه اذا كان بمعنى الاستفسار  
 يتعدى الى الاول بنفسه الى الثاني بعين وقال ترفيد الدين  
 في شرح المشكا وفي قوله عليه السلام ما المسؤل عنها ما علم  
 من المسائل كما يقال سالت عن زيد المسئلة يقال سالت عن المسئلة  
 وفيه ايضا في الراغب السؤل ضربان جدي وعلمي حتى الاول  
 مطابقة الجواب من غير زيادة وله نقصان حتى الثاني الا  
 يتحرى الجيب الاصول كالطبيب الرفيق يتوفى ما فيه شفاء  
 العليل طلبه اولا وقدره وعليه السلام في جواب سؤل عن  
 البر حيث قال طهور ماؤه حل ميتته وفي فتح الباري شرح  
 البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب  
 يجب ان يكون مطابقا للسؤل فليس المراد بالمطابقة عدم  
 عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤل  
 عنه كما قال ابن دقيق العبد وفي التلويح في المطابقة  
 هو الكشف في السؤل وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا  
 المساواة في العموم والخصوص ويحدثه ما ذكره صاحب  
 في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا  
 الى عرض من الغرض جعل سياقه له وتوجيهه اليه كما  
 ما سواه من فوض ومطروح وتظهير قولكم حكم السلطان  
 اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولكم بالحق فلذا  
 رفضت ذكر الحكم لم وعليه وما ذكره في تفسير السجدة  
 حيث قال وجب ان يكون الكلام لما سبق له من الغرض لا

مطالب في السؤل على قدر ما  
 بيان فائدة كلمة السؤل  
 السؤل جديا وتعليمي



ما يخلع غضا آخر الا ترى انك تقول وقد رايت لباسا طويلا  
 على امرأة قصيرة واللباس طويل والامر باللباس قلت واللباس  
 حيث بما هو لكنه ونقول قول لان الكلام لم يقع في كونه  
 والوشة والما وقع في خضه راها هو تناظر حالتي اللباس واللباس  
 وقال القاضي في تفسيره قوله وقوله تعا قد جننا بانية من بك  
 وانما وهذا الية ومعه آيات لان لم اذ اثبات الدعوى بالنية  
 لا بيان تعدد الحجج ووجدتها كقوله تعا قد جننا بانية من بك  
 وفي شرح المشكاة قال يحتمل ان يكون الجوز للرجل ان يسأل  
 عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضي تعا قد جننا  
 عن شريف الدين الطبري الطلب السؤال والاختبار والطلب  
 والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض فالطلب  
 اعلم لان يقال فيما سألته عن غيرك وفيما تطلب من نفسك والسؤال  
 لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب وان عكس السؤال  
 يقال في الاستعطاء فيقال سألته كذا والاختبار استدلال  
 الخبر وهو قص من السؤال فكل اختبار سؤال وان عكس  
 والسؤال فهم طلب الفهم وهو اخص من الاختبار فان  
 وانت قلت للناس استخبار وليس بفهم فكل استخبار  
 استخبار وان عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص  
 من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل  
 استعلام استفهام وان عكس واستفهام وهو زان الى  
 المازني احد شيوعه والاصح هو ابو عبد الله الملك

تطلب سوال الاختبار  
 يعلم ففهم سوال ابو عبد الله  
 والمازني والاصح  
 استعلام

قريب

قريب الباهلي وكان من رواية العربية اشتد الشعر والعربية  
 المتألمة خلف الامر والامر والامر من العلماء وكان الرشيد  
 يستحب لكان الشعر وقال له بعض الاعراب قد راه  
 يكتب كل شيء وما انت الا الحفظ يكتب لفظ اللفظ فقال  
 بهذا التصوير الا قد نسا س وقوله قد قدم بظنه وفظه  
 تفصيل للتصوير **قوله** وافضل زيادة الهذبة **اقول**  
 قوله والالف قال ابن الكاظم شرح المفضل هذا يجوز  
 لانها عند المحققين انما الحقت ياء فقلت الفالتي كما  
 انتفاع ما قبلها ولا يبطل به الا حاق كما هي وقوله لا وجه  
 لنظمها في سلك تقدم النظم في اللغة جمع التلو في السلك  
 فذكر السلك بعلية بل ضمير الباهلي المشتهر بالدبر اما  
 بالجل على التجديد في الاول اعني النظم او لتخصيص الثاني  
 اعني السلك والضمير وفيه استعانة مكنته بان شبه  
 الباهليان في النفس بالدبر وينتبه النظم الموضوع  
 للمثبة به على المثبة والسلك الخيط وشبهية تقدم  
 بالدراستة بالتماية ~~وتجربته~~ وانما السلك لم  
 استعانة تخيلية وفي الاصطلاح ما ليف الكلام والجل  
 رتبة المتألمة متسقة الدلالة على حسب تقسيم العقل  
 وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعبرة دلالها على ما  
 تقسيم العقل والاول انبى بالمعنى اللغوي وقد يطلق  
 على مطلق التركيب المفيد لصل المعنى وقد يطلق على ما يجمع

(ان) في المتألمة على التجديد  
 والاصح



وقد يستعمل بمعنى اللفظ وقوله كذا تفعل وتقال ليس في  
تفاعل الاكاف لان الالف لا يقع للاكاف حشو ابل اصلا على  
ما قيل في الالف والاسم ولا في الفعل لكن انما يجب ذلك ان عدم  
وقوعها للاكاف حشوا بالاسم وكذا التاء لان الاكاف لا يكون  
من اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون الا للاكاف كذا ذكره  
في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الاكاف هنا هو ما مل  
وقوله والمصنفون بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى فذريه  
بين ذلك والمصنف بين التبيين فلا يريد ان بين تبيين ان  
فلا تفل الا على متنى او مجموع لان المراد بها لم يبق المتشعب  
حركا ومع ونظيره قوله تعالى لا تفوق بين احد منكم لالا  
يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه قوله تعالى فاعلم  
من احد عنه حاجز ما وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا ايها النبي  
استنى كما صدر من النساء بمعنى جماعة من جماعتك انت وعلما  
جرباها في كل نكح منفية يدل على ان هذا ليس حشوا على  
نكح وقعت في سياق التنفي كما توهم البعض في كلامه  
الصحيح انه كسب وضع الالف لانه قال هو اسم كسب  
نحاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث  
وقيل بين هو على ان احدا اسم في مع الواحد لا تغيث  
تفسير الموصوف في يجوز ان يعتبر موصوفه فردا او متشعبا  
وقد ذكره موشا ونق هنا شيء وهو ان التاء في ذكره  
كثرت او من البلوغ ان احدا اذا كان غير اصله

الالف والتاء اول الالف

حشوا

تضعيف العين للاكاف  
بين ياء في التثنية والجمع

احد

في الاكاف اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطعون في شرح  
ديباجة الكفا في تفسير قوله تعالى تفوق بين احد انزل  
في ان يجب اصل وذكر في تقديم المسند اليه من المطعون في  
شرح ديباجة الكفا في تفسير قوله تعالى لا تفوق بين احد  
قوله تعالى في سجاياهم يؤلف بينه وتذكر ضمير السجايا  
وهو جمع لان الجمع الذي يفوق بينه وبين احد بالتاء  
كشبه وسحاب محل ونبأ يجوز ان يذكر ويؤنث واما  
قول ادري القيس بين الدخول فحول محمول على ان الفاء  
بمعنى الواو وعلى ان التقدير بين افراد الدخول على ان  
الاجمعي قال الصواب رواية بالواو وقول ان فرعا  
الحجوة الى الصفا لم قول بين افراد الحجوة وعلتهما الصفا  
ونتمثل هذا قول ما وقع في عبارة المصنفين في هذا القبيل  
وقال في درة الغواص في اوام الخواص في اوامهم قولهم  
المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين زيد  
وعمر وكما قال الله تعالى بيني وبينك ودم وقال شريف الايب  
الطبري في شرح الكفا لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المصنف  
المضمر واجيب ومع الظاهر جازي **قوله** واما التتابع  
المزبذ فيه **اقول** قوله وليحق به كحجبت الاكاف  
في الرباعي الجرد وينبغي ان يعلم ان كحق الاكاف في  
في حقا تدفع بغير التاء لان كحجبت او كحجبت  
كذلك في تدفع لان الاكاف قال قول من اول الكلمة



نكح في حق الاكاف في تكسب شكل ولذا قال في شرح الهاد  
 انه شاذ من قبيل الفاظ على توهم اليم اصلا وقيل كان  
 اشتقوا من لفظ اسم اغن المسكين كما يشقون من  
 الجمل نحو سهل وقول وهيلل وحمل وصيقل وحبل  
 وضعف وطلبى ودعراى قال بسم الله ولا حول  
 ولا قوة الا بالله لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واحدا في  
 وادام عزك وهذا شبيه باب النكت في النسب فانهم  
 ياخذون اكمن فينتي بول منها لفظا واحدا فينسبون  
 اليه كقولهم حضري وعقبسى وعيشتم في نسبه  
 حضرموت وعبد الغيث وعبد الشمس قال بعض اهل  
 اللغة في قولها انه لغة مولدنا واكثر اهل اللغة نقلا  
 ولم يقل انها مولدنا وقوله وتكسب زيادة اليم للاكاف  
 في الاول لم يورد في كلهم الا في تكسب وتكسب  
 وتكسب اي تكسب المذرة وهو مخصص صغير ضيق الكسب  
 اوليس الدرع وسج بياض المندل ولبس المنطقه  
 وافعللل **قوله** في جسد الله لا فاد في نسبه  
 هذا انما هو في فعل عليه ان يبينه على ان تفعل  
 مطاوع فعل الا ان يقال ترك لظهوره او لانه قد يكون  
 نحو سهر في هلك لا يقال سهر في هلك فسهول لعدم  
 في كلهم **قوله** ويحق به نحو افعلنس **قوله**

نذكر اشتقاق

باب النكت

الادغام والاعلال في الملحق لا يجوز فيه ادغام مطلقا ولا الاعلال  
 في غير الآخر لانه في الآخر جاز ولا ينطبق به الاكاف كونه جمل  
 كذا قالوا **قوله** تنبيه **قوله** اقول التنبيه اللغة مصدر من التنبيه  
 اذا اوقفته عليه ونهت فلانما في يومه الى يقظة وفي الاصطلاح  
 اشتتت الاشياء غفل عنه المحيطة فيل ويشير الى المذكور قبله بطريق  
 الاجمال وقيل لوجود النظر الى الابحاث السابقة يعلم الاجابة  
 الآتية وانما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان  
 في حكمه حل كما في البدييات او انما يستعمل حيث لا يحتاج  
 الى الدليل كالبدليات وما يتعلق به علم سابق في حكمه خبير  
 مخدوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض  
 بين المستثنين قال صاحب القمرة لوقال المصنف في  
 تنبيه كان اصوب اولى لان يرد النظر الى الابحاث السابقة  
 يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر  
**قوله** الفعل المتعدي **قوله** قوله الفعل المتعدي علم ان  
 الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعدي ولازم  
 وكل منهما على قسمين متعديا بوضع الشخص متعديا بوضع  
 النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدي واللازم  
 لا يتوقف على غير الواضع خلاف في النوعي منها اذا ما جازاها  
 الى الاسباب الوجودية او العدمية وهو الفعل الذي  
 يتعدى من الفاعل الى يتجاوز الى المفعول به معناه المتعدي  
 ما يدل على معنى يتجاوز الى المفعول به وهو تصور على تصور

تنبيه

وتطلق علم سابق

يعرف منها اصول التعدي



ذلك الفعل عن الفاعل الى المفعول به وهذا سقط ما قيل ان  
المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدي يدل على ما يقع  
ينقل من الفاعل الى الشيء لفرقته عن كماله على انه اذا ارادوا  
ان يعبروا عن مفعول المتعدي والتجاويز يعبرون عنه بان يفصل  
عن شئ آخر كما هو مخرج في بعض المواضع ويدل عليه قولهم قد  
تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الهم  
تسلا في قولنا ضرب زيد والم نقل من زيد الى عمرو والاكالا  
عم واضاربا وزيدا غير ضارب وكذا سقط الهم عن اضربوا  
زيدا فتأمل وقوله فالله وراحم وقد يقال ان المتعدي علم  
فله يكون المفعول متعلقا اليه وهذا الجواب في الحل كلام وقع  
على هذا المنهاج وقوله لان المتعدي وغيره سياتي في ثبوت  
سني وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في اصل واو ويستغنى  
بثبوتها في الاضافة كما استغنى عنها مثل قوله والنبي بالضم  
عند الله تذلان واستغنوا بثبوتها عن ثبوتها سواء في  
سوال في السعة وقوله نحو اجتمع القوم والامر السوا  
اجتمعا على التاديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهب  
زيد ذنبا بايوم الحجة خلفك وافقه لك عمرو لان الهم في ترتيب  
الهم على تقدم المفعول المطلق ثم المفعول بلا واسطة عرف بالاولى  
المفعول فيه ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول به ثم المفعول به كذا قال  
التاريخ في المطلق قال القطب العالی قد تقدم المفعول به المفعول  
المطلق اولى واختار السكاكي ما فيه المفعول كذا في المكان

تعد

مطلب  
باب كلمة سياتي

ترتيب المفاعيل

ثم المفاعيل المشهور هي من في قوله والسيعة في مفعول لا سكا  
وسماه مفعولا منه كقولهم تعا واختار موسى قوله في موضع  
ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعولا عليه اليه  
بل كان المفاعيل سبعة عشرة واسقط الزجاج المفعول معه  
والمفعول به وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من  
المفعول به وفيه ولم يكون حركا اذا لم يكن حرفا غير حرك  
اذا كان به والمفعول المطلق ان يكون الهم كالمفعول به  
ان يكون الهم غير حرك قال الجاني يطلق المفعول به الغير حرك  
على كل حرك وغيره اللهم وقال علما الاصول في السطحي وفيه  
المطلوب وان كان كل جاور وجور فمخوفا ومفعول به  
غير حرك بالثبوت في الاصطلاح ثم الضمير به وفيه مع ولم  
يعود اما الالف واللام لكونه بفتح الذي فاذا لم يكونا يعود  
الى الموصوف المذكور والمقدر وقوم ولا يعترض نحو ما  
زيدا اي لا يعترض على التعريف نحو ما ضربت زيدا فان قيل  
وليس كذا في المفعول به لان التجاوز مفعلي لا نأقول كذا  
ضربتني وزالا المفعول به في بعض المواضع كافي في كونه مقيدا  
وهذا الجواب غير راضى لانه يستلزم ان يكون الفعل في صيغة  
النفى غير متي وز فكذا عتقه بجواب ثان وهو قوله ولا  
اريد لفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول  
كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مرفوع للاضفاء  
لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل

المطلق في موضع  
ونفسه

مطلب  
باب في تعريف المفعول به



جرد استطراد اذ لا مدخل لهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواز الاول  
 والثاني متعين ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب وقد تجاوز من الفعل  
 الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول بان عدم الضرب  
 الى زيد وعدم الضرب كان واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب  
 متصور بخلاف اسناده وايضا فليتهم **قال** وسئل ايضا  
 التسمية عند تطلق على تعييين اللفظ بازاء فاعضو كجيت  
 غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء وضعه تعالى سمي زيد انسانا لان  
 عليه لفظ الانسان وعما ذكره في الشيء يقال سميت فلانا بامر اذا  
 ذكرته به والمسمى تطلق ويراد به المفهوم الاجمالي كالحل في الذهب  
 عند وضع الحكم ويطلق ويراد به صدق عليه هذا المفهوم فاذا  
 اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى الاسم واذا  
 اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة ببيانته والفرق بين  
 المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل هو ما يكون الغرض  
 الاصلي طلبه لالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه لا المطلب  
 فاذا لم يكن اللفظ مفيدا لخصوصه يجب نصب قرينة دالة  
 عليه والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا  
 به كسب الواقع في غير اشتراط تفهيم المسمى طيبا واما مفهوم  
 كسب القرينة وقد يكون الظاهر في بعض الحمل وقوعه لوقوعه على  
 المفعول والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو  
 فعل الفاعل بنشي لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشيء  
 لا اله الا كسبي فلا يراد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله

مسمى

اضافة الاسم

مطلب  
 يعرف فيه نفع التسمية  
 والوقوف على المستعمل  
 والمطلق عليه

في التسمية والتسمية  
 في الوجود والاعتماد

وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون جازما  
 محلا بالوقائع وانه لا يصدق على الافعال التسمية  
 على فاعلها حيث ان نحو علمت زيدا وارادته وعما هو ماضية زيدا  
 على ان وجه التسمية والتسمية والمناسبة لا يلزم الاطراد  
 والانعكاس **قوله** واما غير متعلق **اقول** قال الشيخ في قوله  
 اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان تورد له باب  
 انفعلا او افعل او افعل او تفعل او تفعل ان كان رابعا  
 وفيه اما اول اعلان افعل مشترك بين النورم والمتعدي  
 واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى الفعل  
 حتى صار سببا اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالجملة  
 كما في امر وعور لا اعوز فتأمل **قوله** هو الحسن بن كسب  
 الاعضا كسب الخلق بل ثبت انه لم يرد به ان كل لازم يثبت  
 ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان استمرار  
 في اللوازم تجديد الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص  
 واستمراره في الفاعل وتسميته هذا القسم مطلقا باللازم  
 بالنظر الى انه لا يتجاوز عنه الا المفعول به سواء استمر او لم يستمر  
**قوله** وسئل اي غير متعلق لازما الى الله **اقول** قوله وعدم انعكاسه  
 عطف على لزومه على وجه التفسير لرفع الهمام ذلك الاستمرار  
 في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الاتي قوله للزوم  
 على الفاعل كلمة على التضمنه معي القصر على الفاعل غير منفي  
 بعض شروح الكفا على قوله النبالة لزمه الحقيقة والبيان الباطنية

لزم

مطلب  
 يعرف فيه نفع الرفع  
 لفظا ومطلوبا



بلزمة لها بل مرفوعة لها لوجودها بدونها واجاب الشرفي با هذا  
 من قبيل قولهم لم نزل فلان ببيتة اذا لم يفارقوه ولم يوجد في غيره  
 قولهم ام لازمة لانهما الاستفهام فان دفع اعتراضه اوضح الكلام  
 عليها بان ام ليست بلزمة لها بل بالعكس بعضهم ان المراد  
 باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك من قولهم لم نزل  
 الدارين المدبول اذا لم يفارقوه او معناه الاصطلاحي لا  
 عرف بانشاء الانفكاك لا باقتضائهما قول الشارح علم  
 انفكاكه عنه انشاء الا ما ذكره دفعا لما يورد على ظاهر عبارة  
 وزه حاشية التلويح قيل للزوم ان يكون الا كلياً وقيل لزوم  
 الكلية فيعرف اهل المعقول والادب بالطلاق للزوم  
 على اخرى وفيه قولهما انما يتلوهما بالضرورة للزوم على  
 يعني انه لازم لزوماً غير ثانياً اكثر ما ذكره شراحه **قوله** وفعل  
 يتعدى فسمي متعدي **اقول** قال الشيخ الدين الرضي علم انه  
 قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسيه مرة واحدة لم يتعد  
 بحرف مرة وذلك اذا ساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما  
 غالياً نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي  
 ارى الحكم يتعدى مثل هذا الفعل مطلقاً اذ معناه مع اللام  
 معناه من دون اللام والمتعدى واللزوم كسب المعنى  
 وهو بل اللام متعد اجمالاً فكذا مع اللام في هذا من زائدهما  
 في رد في كل ما حصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها  
 قليلة نحو اتممت الله وخصمه بنوع من المقارنات

المتعدى بنفسه  
 مرة واحدة

المطلوب  
 هو في قوله كون  
 الزاوية والزاوية  
 المتعدى بنفسه

دخلت بالتعدى الى الالكنة واما الى غير ما فبقي نحو دخلت في  
 فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان حرف الجر قليلة فتعد  
 والحرف زائداً كما في قوله لفقوا بايديكم ولكن ان يقال فيما بعد  
 تارة بنفسه اخرى حرفاً متعدي بالحرف وهو المتعدى بنفسه  
 نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يخرج  
 الى عاقبها بغيره في قول الشارح يخرج في عاقبها وصل اخرى  
 الى جذع بالباء في قوله تعالى وفي اخرى اليك جذع النخلة وصل  
 اصل الى اذ ربيتي بغيره في قوله تعالى واصلي لاني دريت في كره  
 الطبيب في شرح الكشاف والبيان ووصل جذوا في  
 المفعول الاول في قول الكشاف كذبوها وفي قول المفتاح  
 فحذوا به بالباء ذكره الشراح وان لم يرتض الشرفي وقال  
 انه من التضييق وقوله وذلك عندنا وفي الاستعمالين اي عند  
 تاي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل بعد في كون  
 شكرته وشكرت له ونصحت ونصحت له كذلك نظر لان يجوز  
 قال في الصحاح في كل وهو باللام اخصه ثم ان شكر لا يتعدى  
 الا الى مفعول واحد على ما خرج به الامام المزوني وحب  
 الاساس الصحاح والقاموس والجمل والديوان والاقناع  
 والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشرفي في شرحهما  
 للمفتاح في قول الشارح عسا تشكروا ان تراخى منيتي  
 اياي لم تمنن وان هي جلت حتى كون اياي مفعولاً ثانياً  
 لا تشكروا لهم الا ان يحل على المسامحة بان يعتبر حذف الالصال



ويطلق المفعول مسانحة او بغير التخصيص وقوله مطردة في  
 على معنى مطرد وناديتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا  
 اي زيادة مطردة **قال** او تعدية وتعدي انت اخرج **قوله** تعدية  
 والنزوم حسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يتعدى  
 المتعدي من اللازم بالمفعول والتعلق فان الفعلين قد  
 معنى احداهما متعدي والاخر لازم كصدقة واخذت به نسبة  
 وزهلت عنه وجبت ورغبت به وراودته وثممت به و  
 واشتقت منه واستطقت وقد رت عليه وجوت وطعت  
 فيه وتجنبت به واعضت عنه وانما يتعين بان يصل به كافي الضمير  
 او كونه باطرا وان يصاغ منه اسم مفعول قام باطرا كخوصدة  
 وجبته وارادته وجوته فهو مصدر وهو محبوب وراود  
 ومرحوب وبذلك اعلم ان قال متعدي لا طرد كخوصلة فهو قول  
 قصد هذا ان الازال من زهلت ورغبت وطعت واعضت  
 لم يستغن عن الحرف كقولك زهلت عنه ورغبت فيه وطعت  
 فيه واعضت عنه فهو قد بول عنه وراود فيه وعرض عنه  
 ومطعم فيه فلا يتأتى لك صوغ المفعول كاطل باقتضا  
 اي مقتضى الحرف فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان  
 علم لمفعول له يتوهم ان بهي علمت وعرضت فقام حيث المفعول  
 كما قال بعضهم فان مفعول علمت وعرفت ان زيدا قائم واحدا  
 لا ان عرف لا ينصب خبري الاسمية كما ينصبها علم لا ترفا  
 معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد جعلوا

لا يتعدى  
 على التخصيص

اللازم  
 المفعول

لا يتعدى  
 المفعول

لا يتعدى

احد المتساويين في المعنى بحكم القضي دون الآخرة قال الطيبي في  
 شرح الكفا والاختلاف في الآية المتعدي او في عدد المفعول  
 لا يوجب اختلاف في المعنى فالفعل الواحد بعدونه تارة يقصده  
 اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقا  
 ويجعلون علم وان تعدي الى مفعولين مراد فالقوله المتعدي  
 الى واحد وذلك صاحب الكفا في تفسير سورة يوسف ومنهم  
 حمل التظير على التظير وحمل التقيض على التقيض كان عماد  
 يتعدي بعلى وبالبا لان وثق يتعدي به وهو نظر في  
 التخصيص معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المتكلم لقله  
 ان عماد بالقراسي وكان زيادة كما يتعدي بعلى يتعدي عن  
 لا نقص يتعدي به وهو ضمة ذكر ابن كمال باشا في الصحاح  
 ليكن عليك بحسب لك على قدره وعدده وكله حسب  
 اذا كان مجرورا بحرف الجر قال ابن خلدون مفتوحة والآلة  
 ساكنة وربما سكت في خروجه الشعر على الوجه الاول **قوله**  
 وتعدية التفعول وباللهمة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية  
 الى احد عشر التلثة التي ذكرت وسياتي استفعال مع ما زيد  
 عليهم من التاؤهمة كخروج الشيء واستخرجه والتاؤهمة  
 نحو حبس زيد جالس والسادس ان يضمن الفعل مفعول  
 متعدي كضمينهم حبس معن وسع وطلع معن بلغ وفزع معن  
 خاف وسف معن اهان او اهلك حيث قالوا فزعت زيدا  
 وسفقت السباع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم

على التخصيص  
 على التخصيص

لا يتعدى

لا يتعدى



لا فاد الغلبة تعال كومت زيدا بالفتح اي غلبته في الكوم والخاص  
 الهمزة كالكب الرجل وكببته انا وانزحت البئر ونزحت انا  
 والتاسع على افعال على دراد به المبالغة كجلاء الشئ في الجولية  
 والعاشرة كوير اللام كما قيل صفر خذته وصفوته والحاد عشر  
 اسقاط الي رتوسعا نحو قوله تعا ولكن ان تواعدوهن سرا  
 اي على سرائر نكاح واعلمتم اوربكم اي عسى اذره واقعدوا لهم  
 كل حصد اي عليه وقول الزواج انه ظرف ردة الفارس بانه  
 يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس فيها وقوله كما عسل النحل  
 التغلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة لانه ظرف دود الضفاد  
 بانه غير ضربه وقوله انه اسم لطل ما يقبل الاستطراف فهو  
 لصاحبه لطل موضع ضارعه فيه بل اسم كما هو مستطرف ذكره  
 في المعنى وليس المراد ان هذا باعتبار نفسها توصيل كقول الفعل  
 متعديا بل ان يدعى اعتبار معنى التخصيص بانها تكون للتخصيص  
 للتخصيص وغيره والتخصيص اي التي تكون للتعدية فسطحا  
 ما قيل ان بتضعيف العين وبالهزة وتخصيص الفعل متعديا اذا  
 لم يكن بفتح صار فالنقيد لازم قال ابن هشام في المعنى  
 النقل بالتضعيف سماعي في القاهر وفي المتعد الى واحد  
 نحو علمته الحسنة المسئلة ولم يسمع في النقل الا اثنين  
 وزعم الحري ان يجوز في المتعد الى اثنين ان ينقل بالتضعيف  
 الى ثلثة وان شهد له سماعي ولا قياس وظاهر قول سيبويه  
 سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاهر والمتعد الى واحد

والنقل

والنقل بالهمزة قبل كاه سماعي وقيل في القاهر والمتعدي  
 الى واحد والحق انه قياسي في القاهر سماعي في غيره وهو ظاهر  
 مذهب سيبويه **قوله** بتضعيف العين فانه تضعيف العين  
 بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعيل ليس  
 من اسباب التعدية **قوله** ينقله الى باب الافعال فانه  
 الهمزة لان في غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية  
**قال** ولعله ينفرد بحرف الجر والحروف التي بها الفعل سبعة  
 وهي اصل في تعدية جميع الافعال الماضية والحاضر وفي  
 ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمى حروف الجر  
 عليها كذا في زبدة التصريف **قوله** ولا يغرب سمي حروف الجر  
 الفعل **قوله** ولا يغرب سمي حروف الجر معنى الفعل لا الاء وفي  
 بعض المواضع اذا قصد بها التعدية التي عند الضمير وهي  
 تفسير الفعل واصلا من جعل والتخصيص نحو ذهبت بزيد  
 معنا جعلته ذاهبا وصيرته ذاهبا بالاعتدال التي عند الحاجة  
 وهي افعال معان الافعال الى الاء كما اذا لم يقصد فعله تفسير  
 نحو ذرت به فان معناها مع الباء كمنها لاسمها وذلك لان معنى  
 ذرت بزيد ذرت مكان يقرب منه زيدا علمها حوائج ذرت  
 لم تبارك ولا غير كما يتجاوز الذئاب في ذهبت بزيد ولان الباء  
 فيه ليست بفتح مع كما هو ذهب لمجرد ذرت بفتح الهمزة كما هو  
 فذهب سيبويه فلا يكون للتعدية لان الباء التي للتعدية  
 ينبغي ان يكون بفتح مع او بفتح الهمزة على المذهبين نعم يقال

حرف التعدية

حرف التعدية

حرف التعدية



ثم ان هذا متقد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتقد اذا  
 اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف في عند هم ان باب فعل كـ  
 لازم مع ان حرف بعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر  
 فان قيل اذا اختص الباب بالتعبير مع قصد التعدية الوضعية  
 لا يصح هذا التعدية بغير حرفي كحرف فلا يصح ما نقل قيل بل  
 من زعم ان التعريف فلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية  
 هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية  
 كما خرج به السيد عبد الله في شرح اللب **قوله** فخذ بهت  
 اقول اورد مثالين لان الاول من المثالين والثاني من  
 المزيدي **قوله** ولا يغير شي من **الحرف** **قوله** مصاحبة على  
 اي في الاصل بالحرف يعني ان معنى ذهب زيد اذهبته  
 معه اعتزل عليه بقوله فاذهب الله بسمه حيث لا يقو فنية  
 المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة نحو قوله علم الا  
**قوله** قال سيونية البناء فقله كالمرة فوق صلا الكشاف  
 بهي ذهبته واذ ذهبته بان البافيه معنى الاستحقاق وال  
 وقال الطيبي ذهب هذا فوق المية وذكره الحري في ردة  
 الفواصل وقال صا المثل اسير كل من ذهب شي فقد  
 اذهبه وليس كل من اذهب شي اذهب به لان ذهب به لفظ  
 منه انه استصحبه معه واسكنه الرجوع الى الحالة الاولى  
 وليس كذلك اذهبه وقال صا انك لا بد من فنيه لان  
 كاللفظي يدل ان علم معنى واحد وهو التعدية فاللفظ عند

فعل لازم

بابا

بالبا كاللفظ عند التعدية بالامزة والجواب ان اللفظي وان  
 اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تاديه فمع واحد  
 والنزاع ليس الا فيه لان الامزة هنا لازمة والبا للمصاحبة  
 وصا المثال في نظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه  
 لا الا التعدية نفسها فان لم يثن عنها وظيفة النحوية **قوله** وحصر  
 لتعدية حرف الجر **اقول** قوله وحصره اياه وحصر حروف الجر  
 عند تعدية فعلا واحدا على واحد حذف المحصور عليهم  
 او لاحصر حرف الجر عند تعدية فعلا على واحد حذف على  
 من المحصور عليهم وان ظهر ان يقول وحصر حرف الجر عند  
 على واحد تأمل قوله حروف كيشه وصف جمع بالكثرة لتسا كند  
 لبقى الجاز لان قد زيد كى الجمع ويراد الواحد مجازا لقوله تعالى  
 يا ايها الرسول كلوا من الطيبات كما حاطب النبي عليه السلام  
 وقول صا جب الهداية في الديباجة رسلا وانبيا حيث اراد  
 محمد عليه السلام لكن جمعه تعظيما له واجلا لا لقدره وخرجه  
 اكل الدين وهذا ان تاكيد الكلام بما يقطع احتمال الجاز  
 يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صا  
 العناية في قول البيهقي ان يحتاج الى القرينة الجاز لا دفع  
 الجاز ولم يقل بالباء اما لان الفعيل والمفعول يتو  
 فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى  
 والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين  
 وقال الشاعر ان العواذل لسوء لي باصير يريد ان وراء

حرف لازم

بيان

ولفظي في احوال الفعيل  
 والفعول في التوكيد  
 وان يثنى والجمع







اذا كانت للتقدير تارة تغير مع الفعل وتارة لم تغير  
 عليه لا بد في المتعدي الذي يجت عنه المفعول من تغيير  
 الحروف واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شي من حروف  
 مع الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت للتقدير  
 خلة في اذ لم يكن للتقدير نحو مررت بزيد فلا يغير قدرا  
 من قبل لان عدم تغييرها عند كونها للتقدير على خلاف  
 الاعتراف ثم لفظه يكون مصدرا او اسما فاعل او مفعول  
 فعلى الاول يطبق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى  
 الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشمل على الحكم  
 للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطبق  
 على الواجب لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم  
 المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقائد والادب  
 والمذاهب اعتبارا شتما لها على الحكم المذكور وتباينها  
 الوجه الاخير من الباطل وعلى الوجه الاول البطلان  
 وقال القائل الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره  
 الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الثابتة  
 وقال الطيبي وقد يستعمل بمعنى الواجب واللازم والجد  
 والحب والملك وقوله لما رت يقال في حكمه في قوله  
 كذا قال الجوهري ثم قال في قوله رت وراذ هب ذهب عليه  
 انه فرق بين المور والذهب فان الثاني لا يظن ان  
 خلة في الاول الا ان يقال كتب اللغة مشعرة بنفسه

مظهر  
 الحق  
 يستعمل في المعاني المختلفة

بالفصل

مظهر  
 الحق

بالاختصاص لا يجوز قوله بخلافه رت به وقدم وجهه لا ينفك  
 قوله نعم يصح ان يقال جبار ونحوه **اقول** وج يصح ان يقال  
 رت بزيد ان رت متعدي الى المفعول لكن لا باعتبار  
 المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه  
 ان يتعدي الفعل من الفاعل الى المفعول فيصدر من  
 الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف في رت بزيد  
 المتعدي الذي وجد فيه كون علة متعديا من الفاعل  
 الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مجوز عنه اعلم ان  
 الفعل الواحد متعدي بعدة حروف على قدر المعنى المراد  
 منه قال بعضهم كان المعنى ممكنة فيه وحروفها  
 فاذا اردت ان تبين ابتداء الفاعل قلت خرجت من الدار  
 وان اردت ان تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت  
 المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة  
 خرجت بسلاحي **قوله** على ان قوله ولا يغير شي من حروف  
 نظرا **اقول** لان المتعدي الذي يجت عنه لا بد فيه من تغيير  
 الحروف معناه اني حرف كان هذا لان التعدي ممكن في المعنى  
**قوله** فصل اقول ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل  
 هو مجرى الشيئين ومنه فصل البوسع لانه مجرى بين الشيئين  
 والصف فكان ينبغي ان يوصل بيني فيقال فصل بيني  
 وكذا ان المصنفين يرونه مجرى الباب فيصلون بيني  
 فيقولون فصل في كذا الخ يقولون باب في كذا وهو متبادر

مظهر  
 الحق



محذوف وفي اقله بدل فصل او مبتدأ لما خص بالتقنين  
 للوجوه نقص عليه الشرح في المطول حيث قال انما هو  
 في الاثبات سور الخيرية او بالصفة المقدرة الى فصل عظيم  
 ايجاز على اقل او لما جوزه المتقدمون في تنكير المبتدأ ببناء  
 على حصول الغاية كما صرح الشارح في المطول حيث قال وحيث  
 ما ذكره ابن اللطائف من جوار تنكير المبتدأ اذا حصل الغاية  
 فاجزى عن ان تنكرت تحت نحو جبل على الباء وعلام على السطح  
 وكوكب انقض الساعة جبره وفي اقله وعلما يصل به  
 جاز ان يضاف الى بعد وحيث اما جبر مبتدأ محذوف او  
 مبتدأ جبره محذوف او ما بعد ان صلح وان لا يضاف  
 وحيث اما جبر مبتدأ محذوف او مبتدأ جبره محذوف او  
 على الوقف **قال** وقدم المثل لان الزمان **الاول** قوله لا  
 الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال وقد يعترض  
 فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا  
 لنفسه ويكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا يدق  
 في اقل قوله تقدم الزمان الماضي وسياحة الزمان المستقبل  
 والجواب انها مناقشات واهية لان اهل اللغة يفهمون  
 من تلك العبارة ما هو المقصود بها ولا يخطئ اليها شيء  
 مما ذكره اما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم ان  
 يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبينة  
 على طوا كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ

انما هو  
 في المطول  
 حيث قال  
 انما هو

بضم

بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا  
 او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما هو  
 قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان  
 وبعد من الظروف الغير المتقدمة وهي الظروف اللازمة للظرفية  
 بلغة واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او نحو  
 وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتقدمة اكثر المعنى  
 نحو حيثك من قبلك من بعدك ومن بيننا وبينك حاج وحيث نظر  
 وقال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا يتطرق  
 العرف واللغة على ان يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق التمثيل  
 الكل على الجبر بلغة ان كل زمان من احوال الزمان الذي قبل زمانه  
 ماضى وقال الشريف هذه تعرف بنفسهم يفهم منها اهل اللغة ما هو  
 المقصود بعبارة انها فلا تنجس شي بما ذكرتم قال على انه قد  
 التباير الاعتباري يحج الظرفية في الجملة ثم قال وقد تنبأ  
 في علوم لفر لا يلاحظ فيها جانب المعنى فقط التقدم احوال الزمان  
 بعضها على بعض بدواتها لا مازفة اخرى بخلاف الزمانيات  
 وقوله واشتق معطوف على حاصل في قوله ما حصل هو المنية  
 في قوله يعود الى ما في قوله ما حصل هو وعبارة غرض الماضي وهو  
 في قوله هو منه يعود الى حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل  
 قبل في قوله واشتق نظرا لان المضارع لو كان متفاديا  
 لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك  
 والجواب ان المراد من اشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي



ولا اشترط في الاصطلاح وقوعه واما انما فيسمى بالاضا  
 لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي و  
 المضارع **قوله** فان قيل هذا الحد غير مانع **اقول** قوله غير مانع  
 اي غير محذور والاضداد التلازم في الثبوت اي كلما صدق احد  
 صدق المحذور وغير جامع اي غير منفي عن الانعكاس التلازم  
 في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحذور وقد عرفت عليه  
 بنحو خلق الله الزمان لان خلق لا يدل على الزمان والاحتياج  
 الزمان الى الزمان وهو محج واجابوا عنه بان قالوا انما الفعل  
 فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فغير لقائه فزمنة  
 ما هو في الزمان واجر نياه جري ما نعقله وان كان الحقيقه  
 في غير زمان **قوله** وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا اعم  
 من ان يكون جامدا او غيره **قوله** وكذا الكلام في صيغ العقود  
 يعني صيغ العقود في الاصطلاح اخبارا عن الماضي مطلقا  
 ووضعها الخارج لا في الحال ولكن لو اخطأ فيها  
 جهة الاخبارية اللغوية كالتعاب عن اعلام حقيقه لكن  
 ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الصلح والحد اخص كما  
 الانفاظ انما هي اخبارا عن الماضي مستند عن سبق الخبره  
 ليكون الكلام صحيحا حكمه وعقلا فصار الوجود حقا  
 بمقتضى الحكمة وبما قدرنا اندفع ما اوردته الخارج على  
 التوضيح من الانظار الاربعة **قوله** اعلم ان الماضي اما  
**اقول** قوله ولو قال اي لو اقتص على قوله كان اول قول  
 وقوله

مطلب  
 اطراد التعريف  
 والانعكاس

ومن يوسع الدنيا فانه  
 كمن يوسع زنته شفا

وقوله لان المراد بالتقسيم على مذاهب ابن الكليني فمقتضى شروح  
 الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او ماني  
 للتقريب المحذور في التشكيك الابهام والتجسير ثم قال وهذا اول  
 من التجسير في التقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اوجه  
 وليس حجي او في التقسيم اوجه فيقتضي ان او في له وغيره  
 فدل على العبارة من فغير بالتفصيل وقوله فرضهم الابتداء  
 بالاسكن علة لتحرك اول المتحرك فيها بالفتحة **قوله** سواء كانا  
 مبنيا سواء اسم بمعنى السواء كما يوصف بالمصادر ومفعول  
 تعار ككلمة سواء مبنيا وبينكم وهو منها خبر والفعل لعبا  
 اعني كان في تاويل المصدر مبتدأ كما خرج بمثله من تحشي  
 في قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يقولون  
 والتقدير يكون مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول بيان  
 سواء ان يشي وان جمع على الصحيح ذكره حسن الفناء في الصحاح  
 يقال انما في هذا الاخر سواء وان شئت سواء ان وهم سواء  
 بل جمع والسواء وسواسية نقل ثمانية على غير قياس في بعض  
 شروح اللدائيه ان سواسية لا يستعمل الا في التثنية والجملة اما  
 اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض وبقية منها شئ  
 وهو ان او لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بها المتعدد  
 لا يبي احده وصاحب المغن خطا الفقهاء في قوله سواء كمال  
 كذا وكذا او يجوز في قوله قمت او قعدت ثم قال واصواب  
 العطف بهم ولم يدرك انهم كواحد المتعدد فالتصواب الواو

في قوله سواء



بدل ام واو غف الواو وكون ام غف الواو غير معدود وقد اشار  
 الرضي الى صحيح التركيب وابقا او وام على معنيهما كما حاله  
 في نقله خبر مبتدأ محذوف اي الى ان سواء تم الجملة او لم  
 دالة على جواب الشرط المقدران لم يذكر الهمزة بعد سواهما كما  
 كما في مثالنا او الهمزة وام محذوران غير معنى الاستفهام مستغنى  
 للشرط بعلامة ان الـ والهمزة مستعملان فيما لم يبقين  
 حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير  
 مثلا ان كان مبتدئا للفاعل او المفعول قال سوا الشبهة  
 انما ترد اذا جعل خبرا مقدر وما بعده مبتدأ **تقدم** مثاله  
 اي مثال المبني للفاعل **اقول** قوله والكل قد يرد الى العلم  
 ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن معنى المختل  
 وابرازه في صورة المتكلم ههنا عن فيه الوم العقل  
 ويصالح عليه لان المعنى الحق انما يدركه العقل مع ثبات  
 من الوم لان من طبع الوم الميل الى المحسوسات وحيث كان  
 وكذلك شاعرة الامثال وقوله كما تقدم اي اول الكلام  
 في شرا قوله ثم الفعل اما تله في واما ربا في بقوله وتكون  
 انقل من الاسم لدلالة على الحدث والزمان والفاعل  
 وقوله وقد يحذف الواو في الندوة كقوله فلو ان الاطباء  
 كان مولى وتماه وكان الاطباء الشفاء المعظم  
 والاشهاد انه حذف خبر الجمع من كان الاولى  
 والنون مضمومة اجتزأ بالضم والياء على الالف والواو

يطلب  
 يعرف فيه او لا احد

فلو ان الاطباء كانوا مولى ويروى وكان مع الاطباء  
 جمع اس مثل رام وربما هو الطبيب اعلم انه يجوز في الشعور  
 اشبهه من كلهم المسموع ما ان يجوز في الكلام الغير المسموع  
 من رد في الاصل او تشبيه غير جائز اضطر الى ذلك  
 لا يضطر لانه موضع قد العنة الضار وانواعها خمسة  
 في الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والبدل واللف  
 على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء  
 والنون والحاء والياء والهاء والفاء والظا ذكره  
 عصفور في المغرب وقوله لان الميم شقوية قال الجار يردى  
 ومن قال لام شفه هاء وهو المختار لقوله لم يغيره  
 وشفاه وحل شفاهن بالنظم اي عظم النقة قال شيخنا  
 ومن قال لاها واو لقوله لم يجمع شفوا وحل اشفي  
 اذا كان لا تظم شفاه قال شقوية وقوله وهذه  
 فاسبقا قالوا اذكره العرفيون في التعليلا فاسبقا  
 ومن قبيل الحمل على النظم لاقياس في والافاصل الدليل  
 هو ان استعمال حرج به في ايضاح المفصل وغيره فلا يرد  
 عليهم بان هذا قياس في اللغة وقوله لا غير حكمي صاحب القاموس  
 من السيد في ان الحذف انما يستعمل اذا كان الـ وغيره  
 ليس ولو كان مكانها غير هاء في الفاظ الجود لم يحذف  
 ولو كان في غير ذلك مورد السماع وتبعه ذلك في ههنا  
 في نسخ القريب حكم بالاقوال لا غير كس واختار انه يجوز

يطلب  
 لا غير الـ



فقد حكى ابن الحان غير تبعه على ذلك شارب الكلام وفيه لم يفتصل  
 حكاية له غير وليس غير واستشهد ابن مالك بالقسمة  
 شرح التسهيل على جواره بشر وهو ثقة لا يستشهد له  
 بشاعري **في** قاله النوني **أقول** قال الجوهري الزكاة بالك  
 القلب وقال ابن كمال يا شافعي شرح المفتاح الزكاة أصل  
 التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتفال في المباد  
 إلى المطالب وقال الشارح في المطول الزكاة من قوة  
 النفس معزة لاكتساب الآراء بحسب اللغة وفيه المطلب  
 قد يستعمل في الفطنة يقال رجل زكي وفلان من الدرايا  
 يريدون به المبالغة في فطنته فاندفع ما قاله من أنه  
 الأنسب أن يذكر مع الصبي الفطن لأنه فاعلم وسمي  
 تلك القوة الذهنية وهوذة تهووها لتصور ما يدور عليها  
 من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطنة التبيين بشي  
 قصد تعريفه وقد يستعمل كثير في الرموز والآثار  
 وفي الأساك ومن المجاز هو من أهل الذهنية وهو القوة  
 في العقل والحسنة وقد ذهني فطن وهذا انحصار على  
 أن الفطنة ليست معنى لغويا للذهن قال الشارح  
 في شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة الفطنة  
 أي الفهم والحكمة ثم أنه لم يصح زيادة قوله والحكمة  
 لأنه غير متعب في مفهوم الفطنة وفيه حاشية شرح المطالب  
 لعلاء الدين الترمذي في الحق المدركة لا يشاء هذا

زكاة

فطنة

بني

يسمى ذهنا وجودها أعني لها التصور ما يدور عليها فطنة وذكر  
 في شرح المفتاح الذهنية قوة للنفس على التبارك بالعلوم قد  
 يطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكره الأمام في شرح  
 الاشارات أن استعداد النفس للتعلم بالعلوم يسمى  
 ذهنا وجوده ذلك الاستعداد يسمى فطنة فقوله الفهم الذي  
 أيا على ارادة انعامهم في الفهم أو على المجاز العقل **في** الجوان  
**أقول** اعلم أن النمرات التي في أول الكلمة نوعان إما قطع وقدر  
 وصل ويطلق عليها الفاعل وصل والفاعل قطع أما حقيقة ما ذكره  
 على ما قيل وأما مجازا لكونها على صورتها في مواضع أو لكونها  
 متحدتين ذاتا أو صلة فاعلم هو بالعارض ولذلك يشبهونها  
 بالهواء والريح فكما أن الهواء إذا تحرك صار ريحا والريح  
 إذا سكنت صارت هواءا وقوله قال في الصحاح  
 الألف على ضربين لينته تحرك فاللينة تسمى الفاعلة تحركه تسمى حركة  
 وبذلك المفعول حكم الفقهان أراد الله رفعة بان الحروف ثمانية  
 وعشرون ولا يظن بحرف في هذا فإنه لا ذهب عليهم كخفايا  
 فما ظنك بالجلال وقوله لأنها لا تسقط في الدرج فيقطع  
 بالسلف بها ما قبلها عما بعدها تقول نصر أحد فطنة أحمد ما  
 جرت به الروا والحاء فقطعت صد لها غ الفري والذات  
 حرة قطع أو لقطع عن السقوط وقوله يخ الحاشية أن  
 قول المصنف يعتبر كما قاله جواب سؤال قد روي عنه أنه  
 قلتم أن المني للفاعل ما كان أوله حركته مفتوحا وهذا صحيح

ذهن

فطنة



في مثل افعل لان اولها انه وصل بكسوة فاجاب بقوله <sup>يعتبر</sup>  
 حركات الالف في الاو ايل الالف وقوله وتسقط في الارج راج  
 فاجابها في الوصل لكن الالف في الضرورة كقولهم كل من جاء <sup>الاول</sup>  
 شاع كل علم ليس في القياس ضاع ذهب <sup>ابن مالك</sup> لا في الضرورة  
 الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو قد ذهب <sup>اللفظ</sup>  
 اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى وردة الدامني في <sup>نوع</sup>  
 معنى السبب ان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا  
 لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة  
 فلا تحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال في اختيار <sup>تقديم</sup>  
 الضرورة عند من يقال انهم لم يورد الالف في شعره سوا كان <sup>الشاعر</sup>  
 غنة مندوحة او لا <sup>قال</sup> والمبني للمفعول منه اي من الماضي اراد ان  
 يذكر تعريفا باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الاشارة <sup>فيها</sup>  
 قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدره <sup>فيها</sup>  
 الكلام فصح له فن في لغته سببه خارج عما هو بصدده كما  
 اذا كنت في وصف يدبانه جل ثناؤه لذكر انتم سنج كحدث  
 مني عن وفوقه وعما ذكر فانه من شأنه كيت وكيت ثم يجمع  
 الى كلام الاول وقوله قبل الخارجي وهو منسوب لطائفة <sup>خارج</sup>  
 على علي رضي الله عنه قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره  
 زاعمين ان عليا رضي الله عنه كفر من ترك حكم الله واخذ حكم <sup>الحكام</sup>  
 ابي موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه وعروب العاص  
 من جانب معاوية فهو لا هم الخوارج الذين تفوقوا في البلاد <sup>وغيرها</sup>

الشعرية  
 الالف في الضرورة

الاستطراد

الخارجي

ان من اذنب بها فقد كفر وهم خمس عشرة مرة ويقال لهم الضامة <sup>الحكمة</sup>  
 لانكارهم الحكماء المذكورين ولقولهم لا حكم الا حكم الله وقوله  
 لقولهم كروا وهو موضع وشراة لقولهم شربنا انفسنا في الله  
 اي بعنا بنواب الله وما رقه لم يرقهم من الذين واكثر ما يكون  
 الخوارج بالخيرية وعمان والموصل وحفوت ونواحي المغرب  
 والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زيد موسى ومحمد بن <sup>جرب</sup>  
 يحيى بن كمال وسعيد بن ثارون وكوزان يكونون بالمالقة  
 كالدوازي وقوله والاهمى والا وحده وغير ذلك لا تضار  
 والا يجاز في الكلام كذا الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم  
 المتكلم ان الفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل في ذكره  
 تعويل على شهادة اللفظ فترك على حاله على شهادة العقل لان  
 شهادة العقل مرجح على شهادة اللفظ واثباته العقل بفعله  
 بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكر حاله على حكم  
 العقل واليهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه <sup>بما</sup>  
 اليه وصيق المقام على حاله الكلام بضجة وسامة او فوات  
 فرصة او محافظة على وزن او جمع او قافية او ما شئت لك  
 واختيار المتكلم تيسر الانكار لذي الحاجة ووفق النظر  
 لقوله وما المال والاهلون الا الودايع ولا بد ان يرد  
 الودايع فانه اقام المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون  
 موافقا لاهل العراب لما في المعراج الاول ولقولهم من طابت  
 سريرته جنت مدينته وقوله ويتفضل بالمبنى للفاعل عند من يجوز

الضامة

الحكمة

جرب

ما رقه  
 من وجوه النجاسة



حذف الفاعل والكسائي فيما اذا تنازع الفعلان وقضى الاول  
 الفاعل والثاني المفعول او عكس الاول واختلف في غيره وقد يقال  
 منع قوله لم يستقم علمه بعد بناءه للمفعول فلا يستقيم نحو ضربني  
 وضربت زيدا عما قول الكسائي وخو اسبح الله والبصر عند جعل  
 الجور فاعلا وحذفه من البصر لانه تغيير صيغته واكسائي  
 للمفعول وقوله ولذا قياس كل ما كان اوله حمزة وصل اعلم ان  
 حمزة الوصل حمزة ابن ابيهم وابنته وام او امرأة وتثني وتثني  
 واسم واسم وايم وايم الله وحمزة الماضي والمصدر والهاء  
 للحاسي والسداسي وحمزة الاداء حمزة التثنية والهمزة المتصلة  
 بلهم التعريف وعدا ذلك حمزة قطع فقول نحو شري في الكشف  
 ان سماء العشرة وفي مفصلة احد عشر لعدم اعتدادها  
 لانه منقوص المين وبابهم لانه فريال والاول اولي لانه  
 المنقوص قد يوزن اصله فيقال ايم افعل كايين فكافة  
 بخلاف لمزيد اذ لا يوزن ابنم يوزن ابنم لصلها وقال ابوهم  
 الذي الابن اذ اوقع صفة يبي علي مفرد او لقبين  
 او كنييتين وهو غير متنى وان مؤنث وان مصغرا فان عذرا  
 الموصوف كحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن ابيهم  
 الابن الالقبة قد لقب على اسم ابيه وصناعته شهوده قد عرف  
 بها كقولك جاني زيد بن الحسن ومحمد بن الامير حذف الف  
 لان ذلك يقوم مقام اسب الاب ويكتب هذه مثل ابنة فلان  
 بالالف والهاء ولذا سقط الالف كتب عندئذ فلان بالياء

مطلب  
 فترات الوصل والقطع

ابن ونبته

واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الف كتب بالالف لا حل  
 حل ما يبداء به غالبا لان القادى ينتهي الى آخر السطر ثم يبداء  
 باول السطر بنف فكر ان يكتبوه على غير ما يوجد النطق به غالبا  
 من اذ كشف المنهاج شرح المنهاج وقيل تبوت تنوين قبل الابن  
 في اللفظ والفاء في الخط متلازمان ولذا حذفها عند  
 سيبويه حذف تنوين موصو ابى وابنته يحصل الالف  
 كثيرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه ضمة ووقوعه بين  
 العليين فان فصل واحد من هذه يثبت التنوين لفظا والالف  
 خطا وقوله وبناء المفعول لا يكاد يوجد فيه بحث لان وجه  
 لانها من اللوازم لا يصلح علته لعدم بناء هذه الافعال للمفعول  
 وحال تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واخذ  
 الى المفعول به وهذه الافعال لازمة له لوجودها فاعله  
 فله يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول  
 ما حذف فاعله واستند الى المفعول سواء كانه اوفيه  
 مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم  
 له يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم يجوز  
 ان يستند الى غير المفعول به كما ذكرنا قل وحمزة الوصل فيما اول  
 تحرك منه يتبع هذه المضموم الح **اقول** قوله ابداء الخط في الابد  
 الدم والجمع ابادا كمال وابود كفلوس ايضا الدائم  
 وفي كتاب التقاسيم الابد الدهر المستقبل من غير آخره  
 ما ذكره ابيهم من قولهم لا افعل ابد الابد وفي حاشية القاموس

انما هو ما كان في

في باب الابد والجمع



لا بد من تحديد قيل الابد دوام الشيء المسمى او تسرد دوام الشيء  
 في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء المسمى  
 ليس ثابتا فانه في الاستعمال الدوام الاستقبال وحي  
 ههنا فائدة لله وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد  
 والدهر والنيل والنهار مقرونه بالالف والكه كما اذا قيل  
 كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان يراد به غير التوابع المبالغة  
 في احوالها تقول ان اهل الدنيا وانما آناه ناس منهم وان اسماء  
 الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضيف اليها اسم الشهر لم  
 التعم وان اضيف احتمل التعم والتبعض كقوله عليه السلام  
 من صام رمضان ايماننا واحسا باغفر له ما تقدم من ذنبه  
 الحديث وقوله بعاشور رمضان الذي انزل فيه القرآن الى  
 وقال الامام ابن ابي عمير اسماء الايام مجمعة وسبب كمالها  
 ان اضيف اليها اليوم احتمل التبعض والتعم وقوله فليس شيء  
 يقع ليس شيء يصح ويقدر به وهذا مبالغة عظيمة لان الحال  
 والمعدوم يقع عليها اسم الشيء عليه فقل بوجه في ذكر الابد  
 الى حد ليس بحد وهذا لقوله لم اقل من شيء قال الشاعر  
 في شرح الكافي ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف  
 الجر عليه وليس لا يقع غيره وقال في موضع اخر لا هذا بغير  
 حرف او اسم ظاهرا او باه فيما بعد وعي المحذور انما اريد  
 وهو مجرور بمن والمفعول في حسا ان شيئا او غير ذلك  
 ان اقل من النفي كقوله انما لا يفتق اليه وقال بعضهم اذا اقل

اسماء الشهور

اسماء الايام

لا شيء

اقل من لا شيء

خبرية

الحار على النافية منع ما يتا المنفي بعد التقدّر نظر من بعد  
 اذن يجوز بلان شيء ويجوز الفتح نظرا الى الاول اذ في الكتب  
 المشهورة وقال في منع البسبب عن الكوفيين انما اريد بعد  
 خفض الابد باضافة وغيره بواها حقا وسبقها زائدة لفظا  
 لا معني وقال ابو علي قد بيني ان اسم بلا وقوله وانما قصد  
 اسكان الصاد وابدال الصاد بالراء وكل صاد وقعت قبل  
 الدال يجوز ان تشبهها رايك الراد اذا تحركت وان غلبها راي  
 محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له باتفاق  
 اي من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب انما بقطة وحكي  
 قطرب القطر ب نبت ولقب محمد بن سنان النحوي وقوله  
 وجاء كحوت وسئل يقال قتل زيد اذا صار ذاعلة  
 قال سيبويه اذا اردت شيئا الى الله تعالى كان فعل  
 نحو اجته الله واشتله الله وقيل وفي التمثيل نظرا الى  
 بنية الفعل ايضا يقال تسكت يدك تشل بالكية الماي  
 والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل سئل بالسنة الملهمة  
 وقوله وفيد ووعك مما بني للمفعول بدخالف الافعال  
 صاحب الكافي حيث قال فاد يفيد فيداو يفود فودا وكذا  
 عدو وعك منه تخالف للصحيح حيث قال وعك محم بن باب  
 وعدو هو وعوك الوعك معك المحم وقوله بنية للمفعول  
 ابد او كذا للعرب حرف لا يتكلمون بها انما على سبيل المفعول  
 وان كانت بفتح الفاعل مثل زرع الرجل وعني بالادوية

صا قبل دال

الاستعمال

اعتراض على ان لا شيء



الناقية والشاة واشباهها وحكي أدرك يدر ما يزهر هو  
 أي كغيره من قول كثر الصالح وقوله للعالم بها في غالب  
 العادة لم يرد التعليل بعيد بناء هذه الأفعال للمفعول غالباً  
 لا ابدأ والاولى ان يقال اشعار بعدم الاختيار الا  
 ان يقال اشعار لا علة **قوله** وعقب الماضي بالمضارع الا  
 الا فرغ عليه كذا اسم الفاعل **اقول** قوله في اوله جدي  
 الزوايد الاربع اعترض عليه بنصر فانه صدق عليه هذا  
 التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد ما فعل في  
 فتح التعريف فعل مضارع في اوله احدى الزوايد الاربع  
 ايضا نحو زيد ويتركوا اسم واجيب كل منهما فعل مضارع  
 في اصل الوضع ثم فعل بالهيكلة وبان المراد ما يكون احدى  
 الزوايد بقصد المضارع وقوله والنون اتي مع غيره  
 صورة تفيها لقوله تعا وزيد لا يني او شاركه بآنا  
 وزيد نقول واما حقيقة كالمثال الثاني واعتبار الان  
 الصيغة انما يستعملها المتكلم في الغالب لا لاتباعا بل  
 الى مذهبه وقد يستعملها وطن ثم لا ينفك عن الحكمة  
 مجازا وقوله اذا كان مع غيره تابعا فالاول موافق ما قالوا من ان  
 لفظة مع لا حل لا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير  
 بل يقال جاء الوزير معه والثاني خالفه لقوله فكان الله مضاعفا  
 انما الامر الا ان يوزع بالاعتبار او يقال قد قصد بالمراد المضارع  
 كما ذكره الشرف في حواشي شرح المقام اعلم ان مع اسم بدليل

التنوين

مختار

التنوين في قولك معاود قول الجاز في حكمه سيبويه ذهب  
 وقارة بعضهم هذا ذكر من معي وسكن عينه لغة بني تميم  
 وبقية الاخرى خلافا سيبويه واسميتها باقية قول  
 النجاشي عرف بالاجماع ودود وسبغ مضافه فتكون  
 ظرفا ولها معان احدها موضع الاجتماع ولا تجبر بالثنية  
 على الزوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو صلتك مع العمر  
 والثالث اذ فته عند وعليه القارة وحكاية سيبويه السات بقية  
 ومفردة فتشون ويكون حالا وقد طرقت في خبر ابنه وهي  
 الا اذ جميعا عند من لا يهول في قول ثعلبة اقلت جاعبا  
 يحتمل ان فعلها في وقت او في وقتين فاذا قلت جاعبا فلو  
 واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو  
 في الارض او في الزمان نحو ولد معاودة المنع كالتضامني  
 نحو الاخ والاب معاودة الشرف والرتبة نحوهما في العلوم  
 ويقتضي مع المنه وان المضاف اليه اللفظ مع هو المنصوب  
 نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا أي ناصرنا الله وقوله  
 ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفعيل لعدم المعظم  
 كالجماعة قال في المطول ولم يحج ذلك للفايت والمخاطب  
 في كل من القدم وانما هو استعمال المولدين قيل ان الضمير  
 والا فالجميع من الاسم الظاهر قد جاز في القرآن الواحد كما قالوا  
 في قوله تعالى فنادى الملايكة ان المنادي كان معزلا عليه  
 وجعل وفيه نظر لانه الجمع المحكي باللام فيسأل عنه في فعل

اللفظ الجمع بدل الواحد



هذا الموضع مع الجمعية فيكون متقدرا في المعنى والاطلاع في  
بالكلام القديم كلام القدماء من البغيا البدوي والاقوال  
العظيم بل لا يبعد وانما هو استعمال المولدين فان  
قد حصل ذلك في القرآن المجيد قال غرضي قائل يا ايها النبي  
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة  
فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع  
لنوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو  
في بعض المواضع قلت هو من تعقيب الخطاب على  
الغائب اي اذا طلقتم انتم واثبتكم وانما فصل  
وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداء كذا لم  
اولا ان الكلام معه والحكم بهم بقي هنا بحث وهو  
ان صاحب الكتاب والفاضل جوزوا في قوله تعالى فان لم  
لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه  
واسم الشهادة التي تحشى بقول الشاع فان شئت  
حرم النساء سواكم وذكر الفاضل في قوله تعالى  
والقلم وما يسطرون ان ضمير سيطرون راجع القلم  
والجمع للتعظيم ان اراد بالقلم القلم الذي خطما  
للوج وفي قوله تعالى على فوق من فرعون وملائكته  
الضمير لفرعون وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظام  
فقد وقع كلام الامرين في القرآن المجيد على اسلوب  
المولدين لا يلتزمه عاقل علم ان الظاهر ان البيت الذي

ذكره

ذكره في الحشوي في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح  
قول الشارح حينئذ ولم يحى ذكر حصة الغاية في شرح دسالة  
ان اراد بقوله رسلا وانبياء محمد عليه السلام بجمع تعظيمه واحكامه  
لقد ورد ذكره ما ينفي في شرح المنع وربما هو طبعا له والخطا  
الجماعة المذكور بقول الرجل عن اهلهم فاعلموا كذا اجماعه في قوله  
عن الاولاد والثاني في الجمع والتذكير ليعبر عن الضمير بها بيمين  
ومنه قوله تعالى فكفاية عن موسى عليه السلام فقال لا اهلهم اهلوا  
واما ذكره كذا في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى ولو  
فضل الله عليكم الفخيرة للرسول بجمع التعظيم فكيف شئ اذا  
لم يقر به هنا في شئ من القرآن وقوله واعترضت به يستعمل  
الله تعالى وليس غائب قبل فيه نظر لان الياء موضوعه لغة لما  
يطلق عليه اسم الغائب منع التوضيح ان ثبت لا ينافيه ان  
في الله الا الشريعة علم ان المتكلم يقول في باب اثباتها الصانع  
يثبت السمع البصر لله تعالى قياسا للغائب على ان الله تعالى  
ولا بعد فيه او يرد الغائب عن حواشيها ومنه قوله تعالى يقول  
بالغيب على وجه وفيه نظر وقوله واجيب بان المراد للفظ الج  
اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما ان يطلق عليه متكلم والخطا  
لا يطلق عليه غائب كون الله تعالى غير ليس بحال لان  
المتكلم والمخاطب والغيب بالنسبة للناس وفيه نظر واعلم  
ان الامام في الحديث الذي ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان  
قد ذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكراعية انه

سورة النساء في قوله تعالى ولو







كلها ولا يجوز علم وورد حكم ولا يجوز عندنا ما قاله الطبيب  
 في شرح التبيين ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه السلام  
 في جواب من قال فاني طبيب تتصرفني والله الطبيب  
 ليس بدين منه عليه السلام في سنة الله تعالى بالطبيب  
 بقا بقا لقوله طبيب شاكلة وطببا قال الجواب على السؤال  
 كقولنا تعالى تعلم ما في نفسي لا اعلم ما في نفسي قال صاحب  
 الكف سلك الكلام طريق المشاكلة وبينه فليل في نفسه  
 لقوله في نفسي قال في شرح المقاصد قد وجدنا في الاوصاف  
 ما يمنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالكامر والمسته  
 والمنفس والحادث والذارع والواحي لا في صحة الاجراء على  
 الاطلاق لا ينفرد وقوعها في الكتاب السنة كقصة  
 المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو من نوع تعظيم وتأييد  
 وقال في البني الواج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى  
 نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب السنة واجاب بان البهيم  
 رواه في الامام والصف صاحب كتاب الحجج الباري في  
 ومعناه المكنى المسمى قال الله تعالى صنع الله الذي لا تقوى  
 وقال عليه السلام ان صنع الله كل صانع وصنعة وفيه نظر  
قوله فان قلت لم زاد هذه الحروف دون اي قول  
 لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما باعتبارها  
 الحركات الثلاثة اذ لا يجوز جعل كلمة قالية عنها او على بعضها  
 فكون باعتبار جريانها في النفس اذ هي في النفس

السامع

السامع بها مستأنفة للحقة الحابرة للشغل الثاني في الزيادة  
 وكون الحركات معني بعضها هو ان الواو ضمة وفتح ووقوع  
 الضمة ضمة قالوا واذن حاصلة من ضمتي وكذا الالف ضمة  
 وفتح وفتح الفتح فتح فيكون الالف حاصلة من فتحين وكذلك  
 الياء كسرة وفتح وفتح الكسرة كسرة فحصلوا من كسرتين  
 وقوله لا سيما لا ينبغي الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنى  
 واسما عند الجمهور واصله سوى واليسو والواقع بعدا  
 اذا كان مفردا بالجرور على انه مضاف اليه ما زائدة او بدل  
 من ما واني نكتة غير موصوفة او مرفوعة على انه خبر مبتدأ محذوف  
 والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصنعة ان جعلت موصوفة  
 والجر او ما لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صنعة  
 خرج به الوضو او منصوب على تقدير اعني او على انه خبر ان كان  
 نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين  
 وقيل انه منصوب على انه تسمية المفعول به وقال صاحب الفهرست  
 للنصب بها وانما قاسوه على قولهم وانما يوبى بداره جلي ووبى  
 منها منصوب على الظرف وقيل ليس في طرف بل هو منصوب على التبيين  
 بالمفعول لعدم جواز النصب اذا كان معرفة وهمى الاندلسي  
 وعلى التقادير خبر لا محذوف عند الغير لا خفي عندهما خبر لا  
 ويزيده قطع في غير الاضافة في غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة  
 وجوابه انه يقدر ما نكتة موصوفة وقد حذف ضم كلمة لا  
 حقيقة مع انما زائدة ولهذا لا يتفاد المعنى وقد خفف الياء

الجملة الجائزة في الزيادة

تجوز في الجائز



مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما والواو التي  
تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضة ذكره الرضوي وقيل حاله  
وقيل عاطفة وفي دفع البسيط شديد يائه ودخول الواو على لا  
واجب قال ثعلب في استعماله على خلاف ما جاء في البيت فهو خطأ  
وقال البلباني في شرحه على بعض الحكماء ومولانا سوزني في كتابه  
القفا واليهام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية السالكين  
واستعماله بلا لا لانظيمة في كلام العرب ما دهم عداه في كل  
الاستثناء لكون ما بعدها نحو جاعا قبل ما هي حيث اولوية الجاء  
المقدم وان فليس منها حقيقة صرح به الرضوي فانه وقع في  
هذا المتوسط في شرحه الكبير على ما عداه في كل الاستثناء وقد  
يخفف ما بعد لا سيما وينقل من معناه الاصل الى الرفع خصوصا  
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق واذا قلت زيد  
ولا سيما راكبا فهو مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول  
وهو راكب والواو التي بعد لا محال وقيل عاطفة على ما قلناه  
كانه قيل لا سيما هو ليس سلاح وهو راكب على ما هو الواو  
قبله في كثير من النسخ وقوله في كتابه في حروف المد واللين  
في حروف الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا والمد اذا  
يستلزم وجوده وجود اللين في غير عكس سميت حروف اللين  
لانها ليست حرف بل هي صفة شبيهة بصوت الغزاة اذا  
ضاع ولدها محلها النون ولو تنونيا واليم اذا سكن  
ولم يظهر واخيشوم خرج محلها مفعول الجوزي ومقدمة

حرف اللين

وغنة

وغنة خرجها اخيشوم اراد به كل غنة وخرجها او غنة خرجها بتفريق  
لانها صفة والاذكرها في الصفات والانه كان ينبغي ان يذكر عوضا  
النون المحففة بخرجها من اخيشوم وحرف في خلاف الغنة مع ان  
منهم من سمي النون الساكنة المحففة قيل حروف الخفاء غنة  
مع القوم بخرجتها كالجاريدى فانه عند ما في الحروف المتفرقة  
فيكمس حمل الغنة في المقدمة على النون المحففة نفسها بلا  
واخيشوم حرف الالف المنجذب الى دخل الفم ذكره التمهيد وقيل  
اقصى الالف والجل هذا المشابهة حذفوا النون من لم يك  
وقيل لم يشبهها اياها في امتداد الصوت وقيل حذفوا تحفيفا للثقة  
الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاضى فان وصلت ساكن  
ردت نونها لقوله تعالى لم يكن الذي كفوا اوله كغيره سمي بوقوت  
النون عند ملاقات ساكن وقد اجازة يونس وهو قيل ذكره  
في شرح الالفية **قوله** فان قلت لم يسم هذا القسم مضارعا قلت  
لان المضارعة في اللغة المشابهة **اي قول** قول لان المضارعة  
في اللغة المشابهة واصل المضارعة تقابل الشئتين على  
الشاة عند الرضاع يقال ضاع الشئتان اذا اخذا كل واحد  
بجملة في الضرع ثم اتسع فقبل كل شئ بهن مضارعا كذا في  
شرح المفصل لا يبعثش وقوله في الحركات والسكنات لما قال  
في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منها وقال للسكنات  
للمشاكله او باعتبار ان مراد الالف واللام يخرجها عن  
معنى الجمعية وقوله ولما طاق الهم في وقوعه مشركا في الحال

تفريق

تفريق

المضارعة



والاستقبال كاستقبال العين او الماد بالاشترار للقول  
 الابهام فيكون المعنى في كونه بهما لاحتمال الحال والاستقبال كالبهام  
 التكرار لاحتمال الافراد على ما استاء واليه بقوله كما ان صلا ايا  
 وقوله وتخصيصه بالسي وسوف في النماذج السبي لم العهد  
 انشاء الاسي الاستقبال لانه يحى لمعان لمف كالطلب فيقول  
 والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوصف  
 بعد كاف المؤنث كوا كرمك وسكنى السكينة ولم يرد  
 سوف لانه يحى الاله استقبال مضارع على هذا الوجه فيقول  
 وقوله فلا لا يفناه التسوف الى عيش بالاماني ليس يرد  
 لانه ليس يعلم السواد الاله استقبال وينفذ شوق السبي  
 بدخول اللام وليس يعطيك وبالفصل بالفعل الملقى لقوله  
 وما ادرى وسوف اذ حال ادرى اقوم آل حصن ام بساء  
 فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينهما وبين الفعل ليس بذلك  
 وقوله ولهذا المشابهة التامة اعرب ايا ولا يزم تسمية الما  
 مضارع بل هو المشابهة التامة فيه كما بين في شرح الترتيب  
 لان اعتبار التناكب التسمية لترجيح الهم على غيره طال  
 الوضع فلا يصح نقصه بوجوده في غير التسمية لكن يزم اعرب  
 عما لا يحق فالاول في اتيان ما ليس في الماضي وهو ان المضارع  
 معاني يتعاقب على صيغة متعاقبة العوامل وهو كونه مورا  
 به وعلته ومعطوفة ومتتاف كما ان لك متعاقبة  
 على صيغته متعاقبة العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والظرفية

سوف

اعترض على صاحب المختصر

كما ذكر

كما ذكره بل في شرح التسهيل وقوله من سائر الافعال  
 قيل ان الس يرفع الجميع واستعماله في الباقي غلط في لغة العرب  
 وفي الكشف على وفق التلميح انه يرفع الباقي واستعماله في الجميع  
 من غلط الخاصة وقال الس يصلح في منطوق الوسيط فيقول  
 ما نفوذ الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم قال  
 انه ما نفوذ به ورد بان لم ينفذ به بل التبريز والجو اليق  
 وغيرهما نفوذ ذلك وقال الحريكي لانها يخرج بليدي من غير كلفة  
 وشوته على اللسان لا تساع فخرجها فان الخرج اذا السع  
 انتشر الصوت ولان ولو اضاق الضغند فيه الصوت وطب  
 والخفا الهمس هو ضد الجهر قال علي في الرعاية الغنية نولا  
 ساكنة خفيفة كح من الخيشوم تابعة للنون الساكنة  
 ولو تنونيا وللم الساكنة فانها حرف مجهول شديد التأمل  
 لا ينافيه والحق في ردة الغواص في او نام الحواص فيهم  
 الفاضحة واغلاظهم الواضحة انهم يتبعون سائر المعجم  
 وهو في كلام العرب يرفع الباقي وقال النووي سائر المعجم  
 لا يرفع صيغة وقد استعمل العرب الرفع للجميع في مواضع كثيرة  
 ذكره في باب الحفا عن الفاظ الشفاء وقال ابن الجاحظ  
 في شرح المفصل انه يعنى الجميع ويرفع الباقي وقال صاحب  
 في القالب انه يرفع الباقي واستعماله يرفع الجميع غلط القالب  
 وهذا الخلاف مبني على الخلاف في استقامة والحق ان كلاهما  
 ثابت لغة وذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر

انفا

تغنية

مطلب في بيان معنى الساي



معظم واجله ولا يستغفره كقولهم يا سائر من قبل ان احيى عليهم  
ولكن سائر المال اي معظيهم وقال ابو علي وابن ولاد السيار  
لما كثروا البقية لما قل ولهم القول اخذت من الكسوة  
وتركت سايرة ولا تقول ببقية وقال ابن ابي عمير جعل سائر  
من سائر سائر كوزان لقول سائر القوم اي الجماعة اليه  
يسير فيها هذا الهم كذا في تذييل اللغة وهو المضاف  
يصح للمحال والمراد بها اجزاءها قوله والحكمة ذلك  
يؤيد ان يقبل مقدار الحال معوضا لما العرف في الافعال  
فلا يتبين له مقدار مخصوص فانه تعالى باكل وعيشي  
ويكتب الثوان ويحده الكفار ويعد كل ذلك لا وكل  
في اختلاف مقادير ارضها وهذا علم مذهب المتكلمين  
الغاليل بان الزمان هو مضمون محض مركب من آيات موقوتة  
لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء وهو مضمون لم  
هو الزمان واما عند الحكماء الغاليل بان الزمان موجود  
متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان  
لا جزء منه فالآن حسبهم مفعول لا اتم عرض موجود حال في  
زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارع في تفسير الحال ان يقسم  
في ابتداء الزمان وانتهائه وله بالنسبة الى الله والاثنية  
الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في حصة  
منها وقوع الحال وقد يقال ان الحكم في ان الحال هي  
قاله هي العرف والآن فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها

زمان

آن

حال

اعتراض على الشارع

حقيقة

حقيقة خاصة لانه اذا انقضى آخره من الماضي لحقه اوله من المستقبل  
من غير ان يعتبر بينهما شئ يستلزم كالا وقوله والمراد به ما يترقب  
اي اي المراد بالاستقبال الزمان الذي يترقب وجوده  
ربما يقتضيه فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل  
فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون  
الشئ ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له قال  
جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال خودا  
في تعريفه الا في هذا ايد قوت في امتثال قولهم سياتي الزمان  
المستقبل ويرد هذا ايضا في قوته وجوده بعد زمانك سواء  
حل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير عمل  
يترقب على الاستقبال يلزم محذور لان كون الترتيب في  
الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان  
المتكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان مستقبل  
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمان في  
الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغيرهما ويكفي  
تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان يكون الترتيب  
في المستقبل لا يستلزم كون المتترقب فيه حتى يلزم احد المحذوريين  
او يجوز ان يترقب في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا في  
زمان وجوابه في اول الفصل وقوله يفعل الان وهو مبني على  
الفتح دال على ان اصل ان على وزن قال معنا جان ثم جعلوا  
الزمان في الكلام وعرف بالالف واللام تنسيرا على تعيينه

الآن



وتوقيده زمان التكليم فبقى على ما كان عليه من النقص وقد نقبل الفعل  
 الاسما الاجناس هو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله تالم  
 عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الرأى  
 الذي ذكره الله تعالى كابل ران فاندفع ما قيل ان اراد به  
 المصدر فالدين وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى  
 بالالف واللام وقوله لانه اى لان الفعل يستقبل الوقوع  
 في الزمان الآتى وقوله ان الزمان يستقبله اى الفعل وحل  
 كان الفاعل مستقبلا على ايقاع الفعل والفعل مستقبلا  
 وقوله ونوجه الاول لا يخرج عن خزانة بفتح الحاء الملهمة  
 والنراء المحتجى من الحروف هو القطع اى الوجه الاول لا يخرج  
 عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه **قوله** قيل ان المضارع  
 موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس  
**اقول** قوله الصحيح انه مشترك بينهما الى اعتراض بعضهم  
 ان الفعل في عرفهم ما دل على ما يقع مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركين بالحال وان استقبل  
 ثم قال رحم الله من كشف لقال ويكن ان يقال ان المضارع  
 يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في  
 الاثنين والمراد الاقتران ان لا يقيد فقط ولا بوقت  
 بحسب كل وضع بواحد تامل وقوله هذا ولكن تبادر الفهم  
 الى الحال الخ هذا اى مضى هذا او هذا او هذا او هذا  
 او هذا كما ذكر وهو من الاختصاص الذي يقرب من التخصيص

**مطلب**  
 في بيان ان المضارع  
 للحال او للاستقبال  
 او لا

لانه يدل على الخروج من كلام الكلام مع نوع ارتباطه بالباد  
 بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما  
 ذهب اليه ابن حنبل وكثير من المحققين لانه في قولهم ان  
 الحقيقة لان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز  
 فالمجاز رافح كما قرر في اصول الفقه وقوله وايضا من  
 المناسب ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال ان خصوص  
 الماضي بفعل والمستقبل بفعل فتبين ان يكون المضارع  
 للحال **قوله** واذا دخلت عليه اى على المضارع التبيين  
 او سوف **اقول** قوله اختص زمان الاستقبال بخص  
 للاستقبال ايضا بنوني التاكيد ولا النهى لانهما للطلب  
 والطلب انما يستقبل ولا للنهى فانها لا تستقبل ايضا  
 عند بعضهم وغير الخفش ان صلة حيثه للحال باقية  
 وان دخله لا لقوله تعالى وما لكم ان تؤمنون بالله وما لى  
 لا ارى الهدى والهدى اذا اراد بالهدى بالمضارع الهدى  
 يكون للاستقبال لان الهدى في الاستقبال ولا لانه  
 لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع لانها  
 ايضا للاستقبال واعماله في النظار المستقبل فانه اذا  
 عمل فيه صار مستقبله لكون معموله الواقع هو مستقبله  
 وما عد الفظ اذا اى اعماله في ما عد اذ من دوران الشوط  
 واستناده الى متوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصحبة  
 اداة تخرج واشفاق او لو المصدرية والاشكالية في ذلك

تعالى



التسهيل وينبغي ان المضي بلم ولما الجازمة ولو التسهيل  
 غالباً وبازور بما وقد في بعض المواضع وسما  
 حرفي التبيين قال في المغني البسيط قولهم السيوف  
 حرفي التسوية الحسن فيه حرفي استقبال لانه اوضح  
 ثم قال الزحشي في قوله تعالى ولكن سيرة منهم الله انما  
 حقيقة وجود الرحمة لا محالة فهو موكلة للوعد وانما  
 عليه بعض الفضائل بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل  
 لام السين وبان الوجوب المستلزم لقوله لا محالة  
 لا اشعار للسين به واجب بانها موضوعه للدلالة  
 على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام التاخير  
 لكونه بشارة تحضت لافادة الوقوع وتحقيق الوقوع  
 يصل الى درجة الوجوب وقال في موضع كونه رجم  
 الزحشي انها اذا دخلت على فعل محبوب او مبكر  
 افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ارض منهم وجه ذلك  
 ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد او الوعد يقتضي  
 لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوصى الى ذلك قوله تعالى  
فسيكفكم الله فقال مع السين ان ذلك ليس لا محالة  
 وان تاخر الاحياء وخرج في قوله تعالى ولكن سيرة منهم الله  
 بان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ثم ان الوعد  
 كما توكد الوعيد اذا قلت سائرتم ضحك وقال الشارح  
 في شرح الكافي ان السين في الايات تقابلة في اللفظ

تمام  
 يعرف فيه حوال السين  
 ولا دخل على المضارع

ولذا

ولذا قد يخص للتاكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن  
 انها موضوعه للاستقبال مع الدلالة على تحقيق ما دخلت  
 هي عليه قال الخليل ان سيفعل جواب ليس يفعل كما ان يفعل  
جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى  
سجدون او بين السين للاستمرار لا للاستقبال  
 مثل سيقول السفهاء وان نزلت بعد قوله ما ولاهم قيلت  
 ولكن دخلت السين اشعاراً بالاستمرار لا للاستقبال ثم  
 وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة واما ما استند اليه من انها  
 نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزحشي قال فائدة  
 الاخبار بقوله قبل وقوعه ان المفاجاة للمكر والاشارة  
 والعلم به قبل وقوعه ابعده عن الاضطراب اذا وقع والظاهر  
 حيث قال فائدة تعميم الاخبار به توطيئ النفس لعدد  
 الجواب ولو سلم فانه استمراراً لما يستفاد من المضارع  
 كما تقول فلان يتولى الضيف ويصنع الجليل يريد ان يكون به  
 والسين مفيدة للاستقبال اذا كان استمراراً لما يكون  
 في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان المستقبل  
 ظاهراً لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كما لو حل محل علما  
 فيقطع بعض عدائيه فيقول نا اعلم انهم اذا ذكروه مرة  
 فيذكرونه مرات اخرى فصيح على هذا الباب ويل ان يقول سيقول  
 السفهاء من الناس من ذلك وقد ورد الاخبار انهم لما قالوا  
 ذلك نزلت الآية قوله فقال نفثة اذا وسعته هذا

التمحيص



غير مستقيم لان يقال غايب فلا يلائم الخطا فالصواب ان لا  
الكلام وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا **قوله** وسوف اكشف  
تنفيسا عما قاله البهويون قبل هذا دعوى مجردة على ليل  
وردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل وسوف يفعل  
عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يوتى الله المؤمنين  
اجرا عظيما وقوله فسيذنبكم ربهم بركعة هنه واجاب بعض  
الافاضل بان يقول وعندى ان هذا ليس دعوى مجردة وما  
اوردته من التمسك لا يدل على انها بمنع واحد **قوله**  
وقد تخفف حذف الفاء المحكي للكسائي عن بعض النحازيين  
سواء حكى صواب الحكم سى وحكى الكوفيون سف بسكون  
الفاء ونحوها وصحاحه سى اغربهم وهذا التلخيص منتزعة  
من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولذا  
سمى سى سوف **قوله** واذا دخله لام التعريف انقص  
برأى الحال وهذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي  
وقال ابن مالك لا ليست بمجخصة للحال كجبره ان  
وتقل بعضهم عن سيبويه انها توضع المستقبل قليلا  
وتخلص للحال ايضا بالان والساعة علم ان كنهه جوزه  
بعضهم بقاء المقول بالان وما في معناه كالساعة  
مستقبلا لمصاحبة اللام الدال على المستقبل كقولهم  
قالان باسروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس وان  
عند الكثر وهذه اللام تدخل على الماضي الجاهل

الخنفس والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون بتجوز  
الجمهور وانكر جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد منع  
الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتداء المقدم وعلى خبر  
المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشعر  
بجواز عمل ما بعد ما قبلها قال الله تعالى انا اليكم سلوان  
ونقله كثير والمذكور في تفسير القاضى اقتناع العمل  
صرح به في قوله تعالى اذا ماتت لسوا اخرج حيا ومثله  
ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام  
الكشاف اضطراب حيث تسلم في هذا ان لا عدم عمل بعد  
الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان حرفا واجزا قبله  
في مواضع وكذا في كلام منغ البليبي حيث جزم في هذا ان لا  
في موضع بان اذا حرف لا اخرج وان ذلك من توسعهم  
في الطرف وفي موضع بان لتوسع في الطرف بالتقديم  
في مثل قوله ونحو عن فضلك استغنيا خاص لشعر  
ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى  
ان ربهم بهم يومئذ خبير ونص عليه جمهور المتأخرين وهو  
المختار وعند شارح اللباب **قوله** وفي التفسير لا يخرجني  
قيل اللهم في ان به ليست للحال لان الدمار ليس بوجد  
فيها اجيب بانها حكمية حال وبان اللهم يجوز ان يكون  
للتاكيد وبان المضاف محذوف والتقدير قصد ان  
تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدروا بي حيان قصدكم



ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا  
على تقديره منصوب فان دفع ما ورد بالآية على قول بعض  
في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على  
المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولست أعطيك  
ربك الآيات قبل ان لا ابتداء لا تدخل الـ على الجملة ان كانت  
في الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة  
تخوف فالتقدير لاناسوا اخرج حيا ولانت سوف  
يعطيك وقد استضعف بان الله لا يملك وهو  
باب طناب فلا يليق مع الحذف قال ابن الجبار في  
شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية  
الا في باران وهو قول صاحب الكفا فانه صرح في تفسير  
هذه الآية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ  
والخبر وقال ان المبتدأ تقدير اي ولانت سوف يعطيك  
وقال ابن الحاجب اللهم في ذلك لام التوكيد وليس لام  
الابتداء وقول بعضهم ان لام الابتداء وان الابداء  
تقدر بعدها فاسد من جهات احدها ان الله  
مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الـ اسم فلما حذف  
الفعل والـ اسم ويتبعان بعد حذفها كما ذكر الله  
بعد حذف الـ اسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ  
في نحو لست بقوم زيد يصير التقدير لو زيد سوف يقوم  
زيد وان يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم

تقام بغير احوال  
لام الابتداء

افكار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المنع وفي الوجهين ان  
نظر لان تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح بها ولان النحويين  
قدروا مبتدأ بعد الواو وفي نحو لست واصد وجهه  
وبعد الفاء نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد لام  
نحو ان قسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الضميمة  
دون المنع فكل ذلك هنا واما الاول فقد قال جماعة  
في ان هذا ان كان ان التقدير لها ساجران في  
المبتدأ وبقيت اللهم وان يجوز على الصيغ نحو تعاليم رب  
ثم قال ويضعف قول النحوي ان فيه توكيد غير ضروري  
واما تقدير تخوف وخلع اللهم عن معنى الحال فلا يكتفي  
دليلا الحال وان استقبال وقد صرح بذلك في تفسيره  
اخرج حيا وان يجوز جعل اللهم كما جعل الكسائي ان  
لا تدخل على المضارع ان فكذا كذا قال صاحب الكشاف  
وهذا المنوع بل تاتى يجب اللهم ويتنوع النون وذلك  
مع التنفيس كالاتية ومع تقديم المفعول على الـ  
والفعل نحو ولست بستم او قلتم لا اله الا الله تحشرون  
ومع كون الفعل للحال نحو ان قسم وانما قدر العبرون هنا  
بابتداء لانهم لا يحشرون لمن قصد الحال ان يقسم الـ على الجملة  
الكمية وتاتى لينفان وذلك مع الفعل المنع نحو يا الله  
لا اريد ان اصنأكم كذا في المنع قوله اعلم ان المضارع ايضا  
قوله وكسر غير الياء الى العلم انه نكسر المضارع

خبرها



كلها في بعض اللغة اذا كان في كسر العين كما في بعض اللغة  
المجود او مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض النحاسي لتدل  
كسرها على كسرة عين الماضي او مخرجة وفي بعض  
لغة بني عامر ان تكرر الياء فيها الا اذا كان بعدها ياء في  
**قول** وله ينطبق التعريف على ذلك على لغة من كسر  
حرف المضارعة ويمكن ان يحار عنه بانه من الشواذ  
وله يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل لما يحذر نظر الى  
اللغة الفصحى لا الى غيرها **قول** فان قلت لم يفتح  
**اقول** قوله ويمكن ان يجاب بان الهاء الساكنة في  
قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاوردها  
اهراق وذكر ابن الحارث في بعض كتبه انه لا جواب  
عنه الا دعوى الغلط في قوله لانه كما ابدل الهمزة  
في اراق لتوهم انا فادق دخلت عليها الهمزة و  
وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء يهرق يفتح الهاء  
هراقه اي صبته واصله اراق يريق اراقه وحيه  
لغة لغوي وهي اهرق الماء يهرقه اهرقا على وزن  
افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء  
ثم التزموا فصارت كانهما من نفس الكلمة ثم اختلفت  
ان لف على الهاء وترك الهاء عوضا عن حرفهم  
العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة  
وهي اهرق يريق اهرقا فهو هريق والشئ هراق

وهراق

وهراق ايضا بالتجريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا  
وذكر ابو البقاء انه ما زادوا السين في استطاع طبع  
ليكون جبر لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها من الطوع  
بطوع وقال الفراء اصله استطاع خذفت السين  
فمضارع استطاع بالفتح **قول** ولا يجب ان يدخل في الحد  
الشواذ كما لا يجب ان يدخل في حدود الفقهاء ان  
**اقول** وخوضهم وقتل الجوارح دخل تقدير توجيهه ظاهر  
وكوز في الهاء والقاف الفتح ينقل حركة الصاد والسين  
الاوليين الى الخاء والقاف والكسر يذف حركتهما ويكسر  
بكر لان الساكن اذا حرك حرك بالكر وهذا الوجه في  
من الاول لان في الاول القياس بماضي التفعيل **قول**  
وهنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنها بانها على اربعة  
احرف تقديرها عنها بانها على خمسة حروف تقديرها  
كلهم المصوح بحث لان قوله الا ما كان ماضية على اربعة  
احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقدير **قول** وقد قيل  
لفظ الاثنين **اقول** قال الجوهري ان العرب كانت  
الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد  
وقال الشاعر فان تزوجوا يا ابن عفان اتزمو  
وان تدعاني اجم عرضا تمنعا اي ان تمنعني وتامني  
يا ابن عفان اقصع وان تركتني احفظ عرضا معقرا  
وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسا فابغض **اقول**

قليل زيادة السين شاذة بل ان  
فتح الهمزة وجعلها همزة قطع

نقل من نسخة  
اطلاق الشين على الواحد  
وعلى حروف الاثنين



وحيث شفا وروى ويجوز ان يكون قلنا لصاحب  
نبر اصوله الكلام بل اقطع الكلام في حجب من اصوله ان  
انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزوجاني وقد عاني  
وحجباني والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل الا  
الرجل في كماله واهله اثنان واهل الرقعة ثلثة في كلام  
الرجل على هذا الف من خطابه وقال صاحب الكفا في تفسيره  
سورة فان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان  
فكثرة على سنتهم ان يقولوا اخليك وصاحبي قفا وسعدا  
حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبريون ينكروا  
هذا اللزوم الياس في خبر في مثل قفا في قول الشاعر  
قفا نيك من ذكرى البيت الا ان تثبت الفعل الغنق  
ونظيره للتاكيد والمعنى مثل قف قف وقد وجهه الجار  
في شرح الكفا بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله  
وفاعل الفعل علم صوت غير الاثنين متصلا بالفعل الاول  
وانكوه الزواج وقال بل خطاب لصاحب البيت الواقع قد  
يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون وال  
الوصل جري الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف قبل  
قد خرج في المطول ان المتن نقص مدلوله لا يطلع  
علم الواحد اصله وخرج في الحواشي ايضا ان المتن نقص  
في مدلوله لا يطلع على غير الواحد اصله وخرج في الحواشي  
ايضا ان المتن نقص على غير اصله حقيقة ولا حجاز

قلنا

قلنا منع ذلك مستند بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين  
امانا وجعلن امغرر رايتين شمالنا حيث اطلق  
عاقلين ورايتين على جبل عاقل ورايت وجعل العاقل  
قوله تعا ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل  
وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذتما فليؤكما اكبرا  
فان يؤكما لواحد لان هذا الشخصين اذا كان اما  
فالما موم واحد وقد يستند له بقوله تعا يخرج منها اللؤلؤ  
والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعا القيا في لاهم  
كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفسير  
وقوله تعا نسيها هما اذ الناسى صاحب من عليه  
ذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح  
يحدثه قوله تعا ومي كل تاكلون لحاظا يا وسخر جنة  
تلبسونها وقد يرد من التثنية جرد التعدد والتكرار  
وان كان فوق الاثنين كما مر جوابه في قوله تعا فارجع البحر  
كوتين قلما يوجد كلمة ما في قلما وكذا في قلما  
وجالما كانه للفعل عن طلب الفاعل في التثنية انهم منها  
هو القليل وغيره ولذلك كتب موصولة واذا جعل مصدر  
والمصدر فاعله فحقها ان يكتب مفضولة وقال الشريف  
في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كانه  
فانما تكلف ان عن العمل تكلف الفعل عن العمل في الفاعل  
حسب الظاهر وانما قلبت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل



حقيقة غير ممكن لا تنافي صدور الفعل لا على الفعل  
 يتعلق بحسب المعنى الى مصدر حال ودارى طال الحول  
 والدوران ويجوز ان يكون والمصدر فاعل طال فاعلى  
 التقدير من الاول يكتب موصولة لانها من تمة الفعل  
 وعلى الثاني يكتب مفعولة وقال ابو المكارم في شرح  
 مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يرد  
 احتمال المصدرية وقال ابن كمال يا شافى جالس  
 المفتاح متى تكفى عن طلب الفاعل النحوى على ما افصح عنه  
 صاحب الكفا حيث قال تكفى عن طلب الفاعل النحوى  
 لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفى على الشريفي حيث  
 قال تكفى الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر لو كان غافل  
 على طلاق الفاعل النحوى ايضا على وجه الحقيقة لا على  
 المجاز ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل قال الكمال  
 يا آل روان التمس ويعبر عن تعلم النفي كما يعبر  
 بالاشارة على الكل وهي طريقة مسكوكة واعلم الضمير  
 لثان يوصل الى الفعل **الح** قوله الضمير لثان اعلم  
 انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشأن  
 اذا كان مذكورا والقصة اذا كان مؤنثا ويعود الى  
 في الذهب من شأن وقصة وخيتا وتانيته اذا كان  
 فيها مؤنث غير فضلة نحو هذا جليته وقالا لا لعمري  
 الابصار لقصد المطابقة لا الرجوع اليه ولم يسع

احوال ضمير الشأن والضمير  
 مطبوع

نحو هو الا سيرني غرة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي  
 جوازه فقول صاحب الكفا ان الضمير المقدر في قوله  
 ان تلكا الجملة ضمير الشأن والمقدر ان تلكا الجملة  
 قول صاحب التلخيص وهي زيد عالم ليس كما ينبغي ولم  
 خواص هي ان يكون الا غايبا ولا يفسر وان يكون الجملة  
 التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يوظف عليه ان يكون  
 ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله مبتدأ ولا يكون  
 الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه  
 ولا يخبر عنه بالذي ويسمى حذفه مع ان المفتوحة  
 ولا يجوز تثنيتها وجمعه ويكون لمفسر محل في الاعاء  
 محله في سائر المفسرات ولا يستعمل الا في اورد منه  
 التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشأن والقصة  
 وقوله ما ولا النافيتين والفوق بينهما انهما اذا دخل  
 ان كمالا في النفي المعارف كثيرة والتكرار قليلا  
 لها بلا ولا النفي التكرار كثيرة والمعارف قليلا فمع تكرار  
 واذا دخل الافعال في النفي الحال عند جمهور واعترض  
 عليهم ابن مالك بنحو قوله تعا قل ما يكون لي ان ابدا له  
 من تعا نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء  
 خفية خلافا ولا النفي ان استقبال عند الاشياء  
 وخالفهم ابن مالك لصحة قوله جاني زيدا تعلم بان تعا  
 مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا يصدر بدل لعل ان يقال



وقوله قد سمع عن العرب الحزم بلا النافية مجاز من ذكر الحال  
 المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدى عن  
 يكون قارى الحديث وبعلى اذا قرأ احد على الشيخ  
 وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح  
 القبيان واختلف في تعدى سمع الى مفعولين مجوز  
 الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت  
 زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز  
 والصحيح تعدية الى واحد ذكره في التتبع شرح النحوي  
 واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله  
 الا انه اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاقوع  
 الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم  
 الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعله بالامن لسد  
 الوصف او الحال مسد فاستغنى عن ذكر حقيقة  
 وحكاية وجه المصدر التقدير وان ذكره شاع في شرح  
 الكافي حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع  
 على الرجل الا باضمار او مجاز ولا كما ذكره فيه حيث قال  
 وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل  
 بدلا من اول الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما رواه  
 بعض النحاة لكنه قليل في استعماله ولذا انزل الوصف  
 والحال له انه يفوت المعنى عن تخصيص سماع القول بها  
 سمع منه وهو مرة المجاز الذي ذكره المسموع منه

يطلب  
 حرف فيه احوال  
 كلمة السماع

تمام

مقام المسموع فكلمته لا ما ذكره البيضاوي من انها  
 المبالغة لانها بنا سبب اكثر المواضع وهذا يجوز شاع  
 لا بد له من وجه ينظم المواضع كلها لان تلك التسمية  
 لا تحصل الا اذا سبق الكلام مساقه ولذا لم يلتفت اليه  
 في الكافي وقد جوز البدلية الشريفة في شرح المفتاح  
 باننا واصل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي في شرحه  
 قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم حيث قال  
 وذكر الثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت  
 قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال اثبتا  
 ولكن صح البدلية **قوله** نحو جئته لا يكون له على حجة  
 قال الرضوي ولا منع من ان يجعل لا في قوله اللهم **قوله**  
 واعلم انه يدخل على الفعل المضارع **قوله**  
 يدخل على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما لا  
 اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جزم  
 لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفها فمزموم ولما  
 فلا اختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم نحو  
 ان كل ما لم يزم شيئا وهو خارج عن حقيقة التوفيق وغيره  
 بنحوها بشهادة ان استواء وتقيي الجزم ليكون التمر  
 على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل في التعريف  
 وحرف الاستقبال لجرانها بحرف بعض الحروف المشددة  
 الاكثر ارجح فكانها غير حارة عن حقيقة وقال بعضهم

يعرف فيه احوال  
 في انزاعها من كلامهم



لما كان  
 لم يخلل الماضي فتعلبان الى لفظ المضارع وتوحي المعنى  
 وقال لو كان لما في الفعل لم زيد عليها ما النافية للتأكيد  
 بذلك لم اوجه احدها انما تقتضيان باداء الشرط فلا تقول  
 ان لما ضرب ومن ولما يضرب والثاني ان تنفيها عن النفي  
 الى الحال ومنع الاندلسي مع الاستمرار فيها وقال في مثل  
 لم في قتال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار لاقتداد  
 النفي بعد لما لم يجز اقتضائها بحرف التعقيب فلا تقول  
 قتلت فلما تقيم لان نفعه وماقت الى الآن والباقي ان  
 لما لا يكون ان قريب من الحال ومنعه اي ما كان قال في  
 اللازم والرابع ان مني لما متوقع بقبولته وطلقة اي  
 وقيد الرضي بان غلب في اليجاب قال صاحب الكفاي  
 في ولما يدخل الايمان في مخلوقكم ما في لما مني مع التوقع  
 دال على ان هؤلاء قد اصفوا فيما بعد والخامس ان مني  
 لما الحذف في الاختيار لدليل واذا دخلت غمرة الام  
 علم لم ولما وصح على سبيل التقدير ومع التوقر الجا المطلب  
 الى الاقرار بما يعرفه واما لا في النفي واللام في الازمنة فلما  
 شتبهان لان الشبهة في النفي واللام في الازمنة فلما  
 ختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما قوله وانما  
 تضمنت معناها من غير ظرف كمر ما وها واني وطر بعضا  
 مع ما وعد ما كاني في المكان ومنى للزمان وبعضها استعمال  
 الامع ما نحو اذ حنت وبعضها استعمال مع ما نحو اذ حنت

يطلب  
 يعرف فيه احوال الكبار  
 كن وما وها واني يستعمل

بكيف

بكيف قول بعض النحاة وبأذا وايا لغته ضعيفة في خروج  
 للكافية والحق انه لا يجب الجواز باذامع ما وعد ما وانا  
 تضمنت هذه الالامع ان لا يجاز والاختصار له لم حقا  
 الى ان يقولوا ان تضرب يدا اضرب وان تضرب عروا اضرب  
 ان يطول الكلام فانوا باسم شامل لجميع المراتب الشبهة  
 اعم عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية برفقة ولو بوجه  
 الوجوه من ان يكون لنفسه الخاء اول خبر والاعلام  
 وما كان ضمها ظرفا فتحملها النصب بالفعل بعدها وما كان  
 غير ظرف فقد يكون في النصب بالفعل بعدها ولو كان  
 الرفع بال تقدير وان خبر فعل الشرط او فعل الخاء او نحوها  
 والصحيح الاول ذكره في المعق والاكثاف بالضمير في الشرط  
 نحو من يات فاني اتيك ربلي ورجع الشيخ على الثاني وقد يكون  
 الخبر نحو من يات فاني اتيك ربلي ورجع الشيخ على الثاني وقد يكون  
 تضرب اضرب ومصدر مثل اي ضرب تضرب في ظرف  
 مثل اي يوم تخرج اخرج وجرور مثل بائنه تكرر اخرج وتخل اي  
 نصب على الحال او الظرف قوله في حذف حركه الواحد على  
 ان السراج شبه الجواز بالاداء وحركه بالفضله التي  
 يخرجها الدوا كما ان الدوا ان صاد فضله في الجسم  
 وال في نفس الجسم فكل ذلك يجوز اذا دخلت على الفعل  
 فان وجد حركه ضدها وال في نفس الفعل كما ان في النقص  
 لان قول هذه الالهة على هذه الوقع فان الضمير

بكيف واذا وانا

بكيف واذا وانا

بكيف

بكيف واذا وانا



نوع التثنية

يعرف فيه هل يكون الضمير فوا  
في الفعل أم لا

وأوجه المذكور

المثل عام له غيره  
من نحو والهاون

على حد فكيف يفصل بين الفعل واغرابه قيل اعتبره باب  
فرضية الحكمة كما اشار اليه بقوله وكان او افر هذا الخ  
اذ انما كان بجزء فاذا كان ضمير متصلا كان في كمال الشرح  
فتعتبر في وثيقه فان قيل كما اعتبره في لزوم خلا التقدير  
فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو وجهين كالنقطة فاعتبه  
في اقتناع حليته ان كان كونه اسما على حد وفي جواز الفصل  
كونه حرفا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع  
بحرف الخفيف ثابت في الكلام الفصح نكرة ونظمه  
كالواو في جمع المذكور قيل فيه نظر لان الواو ههنا قد عطف  
في نحو غزن وار من قبله يثبت على كل حال وجه ضمير  
ما قبلها وال عليها وكانها لم يذف ولكن ال يقول كاف تشبيه  
لا عموم لها كلفظة نحو خيل في لفظة مثل فانها توجب  
روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اقول ايمانى كايما  
جبرائيل ولا اقول مثل ايمانه لا يقتضاه العموم ذكره  
في المسيرة لابن حاتم وقال القشيري في قوله عليه السلام  
من توخا دحو وضوى لفظة نحو لا تقتضى العموم بخلاف  
مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعت المؤذن ينادي  
فقلوا قلوا يقول الحق ان لفظة مثل يقتضى المساء والى كل  
وجه وفي شرح التمار لابن الملك لو قد في رجل رجلا  
بالزنا فقال له كما قلت كذا الخ لان كاف التشبيه  
يوجب العموم في كل تقيله كما قال علي رضي الله عنه والله  
كدامنا

كدامنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث تلك العباد  
لم يصح قوله كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في اصل  
الزوج ثم جعل علما للضم الذي يجذب اهل هذه البلدة وهو  
مصنوع من ياقوته حراء وبين يدي اصنام صغار وقيل هو  
اسم صنم قوم الياس النسي عليه السلام وكان طول عمره ثمان  
وكان الاربعه وجوه وقيل البعل اسم ذات يعبدونها  
من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكبة  
لكسرها عنق الجبابرة والروح ايضا والشيء ومنه  
البكة لانها شقت من الفردوس **قوله** وجاء في الفروقة  
غير حازقة وهو في الناقص اكثر لقول الشاعر لم ليجو  
لم تدعو وقوله لم ياتيكم وقوله كان لم ترى ويحي معنى  
الابن بتمامها وقوله وجاءت ايضا مفصلا بينها وبين  
الجزء لقول الشاعر فاحس معانيها قفارا رسوما  
كان لم سوى صل من الوحش توهم للمعاني جمع معني  
والقفار جمع قفر وهي المفارقة التي لا نبات له ماء واليوم  
جمع رسم وهو الاثر والوحش خل في النسب المفع صارت  
منار الحكيمية قفرا اثرها كان لم توهم ولم توهم سوى  
اهل من الوحش معانيها اسم صحت وقفا راجعها ورسوما  
قال قفارا لان قفارا مؤنث شق وكذا كل جاد يعمل اذا اول  
بمشق كقولهم زيد اسد ابوه اي يجترى ابوه كذا ذكره ابن  
مالك التمهيد ويجوز ان يكون بدل ان شمال من معانيها

كتاب  
بعلبك

بعلبك  
بعلبك

تقام في غير ذلك  
وساير احواله

فصل في لم وفروقه

على ما اذا اول  
بمشق



وكان لم اخبر بعد خبر لا صحت والاحتشاشا وانه فصل من لم  
 ونحوها وهو تذل وقوله وجاء حذف الجر وم بعد هذا القول  
 ان شاء واحفظ ود بعدك التي استودعتها يوم النصار  
 ان وصلت وان لم اى وان لم تصل الى حفظ ود بعدك التي  
 جعلت ود بعدك يوم التبا عدا واصلت اولم  
 والاعارب والاعارب بعين المهلة والراء المعجمة والغن المعجمة  
 والراء المهلة بمعنى وهو التبا عدا **قوله** واعلم انه يدخل على  
 الفعل المضارع **اقول** قوله وهو ان ولن وكى واذن  
 قال الراء اصل لن لا قابيل له لف نوفا وقال الخليل  
 لان فقصر كاش في اى شى وقال سيبويه انه حرف  
 ثواسه اصل له اذ لا يقع لمصدرية ما بعد ولا يقع على  
 تقدم معموله عليه فمخلف ما في خبر ان واخليل يقول  
 لا يبعد ان تغيير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وكما  
 اذ هو وضع ستانف وهكذا قال الراء حيث تغير اللفظ  
 بعد الابدال الا فادة النفي المؤكد وقال بعض النحاة  
 ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وقال  
 اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى  
 فهو اذن مشترك قيل هو ان قرب الى الحق واصل اذ  
 قيل اذ ان فحذف وقيل اذ ظرفية والنون عوض عما  
 المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد  
**قوله** لكونه مثالا لان اى في المصدرية والصدية **قوله**

مطلب حذف الجر وم

مطلب استعمال  
 يوقف فيه استعمال  
 ولن وكى واذن  
 وسائر الراء  
 وفي كى اختلف قال الكوفون انه ناصب  
 وقال الاء خفي ان حرف جر  
 والنصب بعد باضمار ان  
 وليس بجيد

حركات

فيبدل

فيبدل في النسخة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء  
 على نفس الحركة لا تتغير لكونها اعرابية او بنائية فخلو  
 في التا فانها اتقارب البناء عند البصريين واما الكوفون فيطلقون  
 التا بناء على ان عاب او بالعكس المراد ان الحركة البناءية  
 ان يعتبر بها البصريون ان هذا ان لقا لان هذا اللفظ  
 ان يعتبر بها الا عنهما لانهم كثيرا يطلقون فيطلقونها على  
 الحركة ان اعرابية ايضا فله يخفى ما في قوله فان قيل الخ  
 وقوله والضم والفتح الخ من عدم الوجود وعدم تقاطع  
 احصر ثم اعلم ان الابدال والتبدل اذا استعملت بالباء  
 لا تدخل ابدا ان على المتكسر فاذا قيل ابدال والتبدل الخبيث  
 بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر  
 الاول في السراج الوهاج وشرح الوجيز للمخمس والثناء  
 في حاشية تفسير القاسمي لابن التجدد والتبدل  
 صلاها على ما بهج ذكره الينابيع وشرح آلف للنصار  
 وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم وعلى ما ذكره ابن التجدد  
 لا تدخل الباقية الا على ما خوذ وفي استبدال الخلف  
 على العكس قال الخليل في قول الوجيز ابدال ما كان  
 غريبا باوضح اذ دخل الباء على ما خوذ موافقة استعمال  
 العربي وان كان حله في المعروف لغة وقال الدمشقي  
 في قول المنهاج ولو تبدل صاد ابظاء لم يصح صوابه  
 بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحلى

مطلب فيبدل افعال التا فقط  
 الفتحة والضم والكسرة

ابدال وتبدل

استبدال



الواحد عن ثعلب عن النوف في قوله بدلنا لهم جملوا وغيره ما يدل على  
 صحة عبارة المصنف ويشهد بذلك قول الطيفيل بن عمرو لما سلم  
 في وصف النبي عليه السلام وبذل طالع خنسي جدي وقال الشاعر  
 في شرح الكف والتبديل استعمال الجدي إلى مفعول  
 بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فارتدنا  
 ان يبدلها خيرا المفعول يجعل الحسنة بدل السيئة ويظهر  
 بدل كان كما خيرة منه واخر جدي إلى مفعول ليس يتقدم  
 المذهب المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى بدلنا لهم خبيثات  
 واخر جدي إلى مفعول واخر مثل بدلت الشيء إلى غيره ومنه  
 فمن بدله بعد ما سمعه فانما اكتمه الآية ويناسبه ذكره الترمذي  
 في الفرق بين التبديل والبدال من ان التبديل عبارة عن  
 تغيير الشيء مع بقاء عينه والبدال رفع الشيء ووضع  
 غيره مكانه وقوله ويسقط النونات لانها على الرفع  
 هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الخفش إلى ان هذه النونات  
 دليل على اعراب المقدر قبل هذا الحرف وفي هذا يكون  
 الاعراب بالخوف بل بالجر والاعراب المقدرين وقال  
 الفراء هذه الافعال معرفة وله حرف اعراب اما النون  
 فليست قاطبة العال اما الحروف فلان كل منها فاعل اما النون  
 فليست بالجر كما بعدها وليست فيها عند شيء مقدر هو  
 يعجب السامع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة  
 جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المصنف

ربه  
 مطلب  
 يعرف فيه فرق الابدال  
 والتبديل

بالجر كما بل بالواو والسين  
 المقدرتين

نون الاعراب

عجيب

لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضاف  
 لما اشبه ال اسم اعراب الرفع والنصب وتقدر الجر فجعل الجزم  
 عوضا عنه فصارت الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء  
 وقوله ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد قال ابن مالك قول الشاعر  
 في الموزج له لن التأكيد نفى ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل  
 ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الروية قال الامام  
 المحدثي والرحماني من العبدول وشهادة الاثبات تقدم  
 على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى ثبوت  
 ان لن التأكيد النفي **قوله** ومن كوارزم لام الة لان المضاف  
**اقول** قوله في الة اصل البناء السكون لان البناء ضد الة  
 والة في الة عراب الحركة فضده يكون بالسكون والاعراب  
 زيد في المذهب للحاجة اليها والحاجة الى الحركة في المبني اذ يدل  
 على معنى وقوله وفيما لغة وهو لغة سليم بالتصغير قليلة  
 من العرب هذا كفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك  
 ان عطفا يفتحونها لكن شرط ان يكون داخل على الفعل  
 نحو احسنت الى لا كافيك وقوله جاء سكونها وحرفها  
 وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالها بما بعدها اشد لكونها  
 عارفا واحدا فصارت الواو والفاء بما بعدها وحرفا لمضارعة  
 كلمتين على وزن فخذ وكلف فتخفف كحرف الكسرة وانما لم يجر  
 عليها لكونها حرف عطف مثلها وقوله ووزن فلتنفر حوا بالباء  
 خطابا وفي بعض الكتب ختن بالياء عليه السلام هذه القراءات



مع ان جميع الثقات كذلك لانه يرد قرأة يعقوب السند والرواية  
 الى النبي عليه السلام ولم توافي اختيار نفسه ان لا يخل  
 قياس شهور في العربية باقى القراء يقرؤن على اختيار انفسهم  
 بالنسبة لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام يقرؤن  
 الى الخروا الغائب جمع بين الهم للغائب والياء الى الخروا  
 يقال في هذه قرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما عاده  
 قيل العوضه الاخيرة والافكل الثقات قرأته وقيل كل واحد  
 من السبع المتواترة نسب ولقد خالف فيه المستشهد بها  
 وتفرقة فيها باحكام خاصة في الاداء وما غيرة فاذا نظر فيها  
 اد الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يرد  
 من ذلك اعتباره وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف  
 وقوله وفي الحديث قوموا بخلاصكم اليكم يا اهل البيت بل كل  
 خطا ياكم فان قلت قد راجع ابو حنيفة راجع الله في تصرفه  
 بحله في هذا حيث قال فيه غير انه لا ياتي الوجهان للتكلم  
 في المعروف من الهم والنهي قلت فمع كلامه انه لا ياتي في غير  
 تاويل لئلا يلزم اتحاد الاداء والماصور والناهي والنهي  
 والاقورودة في الاستعمال كغيره لكان يصح انكاره مثل  
 قولهم فلنشرع فلنبي فلنخرج وغير ذلك فلهذا في  
 قول السكاكي فلنعينها بقوله اي اذا كان السابق في  
 الاعتبار الخبر والطلب يجب علينا تعيينها اشارة الى  
 صفة الطلب ليست على حقيقة بل المراد بها الاخبار

على وجه

على وجه التبيين علم هو بعد المذكور وقال ابن مالك في  
 الشواهد روى فلا صل بجدي الياء وثبوتها مفتوحة  
 وسكنة ووجه ان الهم عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي  
 والفعل بعدها منصوب بان مضمره وان والفعل في  
 تاويل مصدر مجرور واللام منصوب ما مضمره في قوله والتفكير  
 قوموا فقيما لم لا يصلي لكم ويجوز علم فذهب الى حذف كونه في  
 زيارته واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الهم لام ادوم  
 المتكلم نفسه فعل مقرون باللام فيصح قليل في الاستعمال  
 وروايت من ثبت السالكه كتحمل كون الهم لام كي وسكنت  
 الساكنة خفيضا ومولعة مشهورة ولم اجد وثبت الياء في  
 الجزم اجزاء المتعلل في الصحيح وقوله مع التنصيص قال صاحب  
 الكشف في شرح الكافي يقال نضبه ونض عليه واصله  
 ان متعدي بنفسه معناه الرفع البالغ ومنه منضه العروس  
 ثم نقل في المصطلح الى الكتا والسنة والى يحمل المفعول  
 ومع الرفع في الاول ظاهر هو في الثاني احد لازم نض المفعول  
 ثم على بالباء وعل في قاي بينه وبين المنقول عنه وجاز ان  
 يكون تقديره بالباء والتضمنه معنى العلم وعل بالتضمنه  
 المطلاع وخو والتضمين بالغة فيه وقوله كقول الله  
 عليه وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف الميم وتشد يد  
 الفأجج وصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان  
 في شرح التسهيل معتبرا عما علم ابن مالك في نقض قواعد

على وجه



النجاشي في الحديث ما يخالفها لم يعدها حديثا من جهة العرب  
 والكنانية التي استشهد بها ورد في كتب الحديث على  
 المسند في العربية وسرد ذلك الحديث غير متحقق كونه بلفظ  
 النبي عليه السلام فإنه لم يدون إلا في القرن الثاني وكانت  
 الرواية يترددون الحديث بالمعنى وفيهم من عجزوا عن المولود  
 بحسن العربية فدخل في الحديث كمن كتبه ثم دون على  
 ما سمع من الرواية وقد يقال في هذا الباب يورث الاختلال  
 لأن الية نالوا بعض الحكماء الفقهاء بلفظ الحديث  
 الذي يرى أنهم قالوا وقال في جوابه ختموا أنفسهم  
 طلق على خلاف القياس حديث عائشة رضي الله عنها  
 لا بل اختار الله ورسوله وثقله كثير وقد استدل على  
 اهلال كثرة التكرار وتنازع الإضافات بالفضاء قوله  
 عليه السلام أن الكريم آه وقوله لقول محمد فقد نفستك  
 المراد بالفداء الدعاء والنفس في الشيء حقيقة  
 ثم قيل للروح أنه نفس الحي والقلب أنه محل الروح  
 أو متعلقه والدم لأن خواصها به ونسبها لها جازا  
 اليه وللراي في قولهم قلل يوار في نفسه شيعت  
 عنها أو شعبة ذاتا تار به وشعبة عليه ولا يخفى قولهم  
 ثلثة نفس فيكونون لأنهم يريدون به الاله والنبأ  
 بفتح التاء الفاء ويقال بقله أكتب بالكسر استهوان  
 والهلاك يقال بقله الأهل أي هلكهم وفي اللبيب يقال

وتعام الحديث في الكريم أي الكريم

متطلب نفس

الوال

الوال ابدلت الواو باء ومنع المبدد حذف الهم وتقاء  
 حتى في الشعر وقال في البيت أنه لم يعرف قائله مع احتمال  
 أن يكون دعاء بلفظ الجنب مثل ليفق الله لك لكنه حذف الياء  
 الكفاء بالكسر يعني يا محمد كل النفوس فداء لنفسك  
 عن فساد في شيء من العذاب محمد فنادى مضموم حذف  
 حرف ندائه أي يا محمد وقد فعل فاعل كل نفس ونفوسه  
 وإذا ظرف وما زائدة ومن متعلقة بخفت وتبلا لافعل  
 خفت وفاعله التاء وقوله وأجازوا في الكفر في البيت  
 الذي صنع المبدد في الشعر أجازوا في الكلام لكن شرط  
 تقدم قل وجعل منه قل لعباد الذين آمنوا الصلوة  
 أي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وراى عليه  
 أن ذلك يقع في النثر قليل هذا القول الخري كقولهم قلت  
 لبواب لدية دار ما تيند فاني حمها وجارها أي تبادلا  
 فحذف الهم وسر حرف المضارعة قال وليس الخذف ضرورة  
 تمكنه من أن يقول ايند انتم قليل وهذا يخص من توفى  
 وهل ثبات هذه الوصل في الوصل وليس كذلك لأنها بيتان  
 لا بيت مصرع فالنزة في أول البيت لأن حشوة تخلوها  
 في نحو قوله لا نسب اليوم ولا ذائلة اتسع الخرق  
 على الرفع والجور على أن الجور في الهمزة مثله في قولك  
 اتنى الكرم وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال  
 أحدها الخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه معنى

والافضل حذف الهمزة

نبتت ما ضم جواب القصة



ان الشريطة كما ان سماء الشريطة انما خربت كذلك النفا  
 للسيرة في والفارسي انه بالطلب لنيابة مناب الجواز  
 الذي هو الشريط المقدرك كما ان النصب بغيره في قوله  
 ضربا زيدا لنيابته عن ضرب لا تتضمنه معناه والثالث  
 انه بشرط تقدير بعد الطلب هذا ارجح من الاول لان  
 والتضمن وان اشتركا في انها فله في العمل لكن في  
 التضمن تغيير معنى الفعل ولا كذلك كذا في ايضا فان تضمن  
 الفعل معنى اخر اما غير واقع او غير كشيء ومن الثاني  
 لان ما يثبت الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى  
 الشرط وابطال ابي مالك في الآخرة ان يكون الجزم في  
 جواب شرط تقدير لان تقدير يستلزم ان يختلف  
 احد من المقول لم غير المثال ولكن يختلف واقع واما  
 ابنه بان الحكم مستند اليهم على سبيل الحال بل لا  
 كل فرد فيحتمل ان اصل بعينه كغيره ثم حذف المضاف  
 وايضا عنه المضاف اليه فارتفع او اتصل بالفعل  
 وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالانكسار  
 مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال الرسول  
 عليكم لم اقم الصلوة اقامها وقال المبرد البغدادي  
 لا اقموا يقيموا ويا جزم في جواب اقموا المقدرك  
 قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف الجواب الثاني  
 الفعل والفاعل نحو ايتني رسول وفي الفعل نحو اسلم  
 تدخل الجنة

تدخل الجنة او في الفاعل نحو اقم ولا يجوز ان يتوافقا  
 وايضا فان الامر للموا جهة وتقيموا للغيبة وقيل لعموم  
 مبنى لحلوله محل اقموا وهو مبني وليس في قوله الشرط  
 لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال تقديره ان حال  
 اذا كان يقيموا جوابا لا فيكون جزوا بان تقديره ان يكون  
 قل العبادي فانك ان فعل لم يقيموا الصلوة فيقع قوله يقيموا  
 الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة  
 كما ان الاتيان عليه للاكرام وظاهر القول ليس علة لا اقامة  
 الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجيه القبلة وستر  
 العورت وغيره فاجاب بقوله والشرط ان يلزم ان يكون علة تامة  
 للجواب بل يكفي في ذلك توقف اجزاء عليه وان كان متوقفا  
 على شيء آخر والمذكور في السؤال ان كلمة ان قد عكبت السابقة  
 فذلك على ترتيب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي  
 هو آخر من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان  
 المتبادر من قوله ان ضربتي ضربتك ان الضرب الثاني ترتيب  
 على الضرب الاول يحصل فابعد حصوله لا انه يتوقف عليه  
 وينعدم بانعدامه بدون ان يعبر حصوله بعد حصوله كما هو  
 مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل عباد الله  
 ففقيه شاع الا ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى  
 والايمان ان يكونوا بحيث يترتب بشأنهم علم اداؤهم عليه لم  
 ومن لم يدرك تلك التلكة اختاروا ضارا جازما واختاروا

ان الشريطة كما ان سماء الشريطة انما خربت كذلك النفا



الى تقدير القول في كل له قول كسقيمو او لزمه انما الجازم  
ونظيره انما الجازم في مثل قول روتة بالجزء جواب قول الف  
اصح فان الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء وحده  
في انضام الجازم ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد كذا ايضا  
بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى فقلوا  
بالنصب وقوله لان ادخلنا طلبا كثيرا استعلا لان الغاية  
لعبد عندك اردت ان تامر امرت ان يودي اليه نكاحه  
نحو قولك يا زيد قل عمرو وقم ولا يحتاج الحاضر الا لشيء في ذلك  
اكثر استعمالا بانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم في  
الحاضر امر الغائب كذا في شرح المفصل **قوله** وضما الى من الجوانم  
لان التامية آه **قوله** واهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان  
العلماء اختلفوا في النهي وقد ذهب جماعة من المتكلمين  
الى ان المقصود بالنهي ليس هو محوم الفعل كما هو المتبادر  
الى الوجود لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون تقديره  
للعبد ولا حاجة بتخصيله فيكون بمثابة المطلوب به هو  
كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب  
بالنهي هو محوم عدم الفعل وهو تقديره للعبد باعتبار  
استمراره اذ لم ان يفعل الفعل فيمنع من استمراره ولم  
ان لا يفعل فيمنع من عدمه ثم النهي يستعمل لتعان واما الجزم  
والكراهية والتفريق والتحقيق وبيان العاقبة والباس  
الشفقة والاعتناء فذات في الاصول وقوله وسنا النهي

اليها

في الجزم

في الجزم

في الجزم

اليها جاز اعقلها تجاوزه عن مكانه انما حكم العقل وسنن جازا  
ايضا وان كان يقع في الاضافة والالتقاء لتعلقه بالحكم  
اما ظاهره او تقديره او لان الحكم اشرف وجزا في ان يتأول  
كان يقع في النفي لان الجازم في النفي في الجازم في الثبات علما  
ذكره الشارع او لان النفي ما لم يجعل لمفعول ان يتأول يكون جازا  
علما ما نقل عنه وسنا واما جازيا باعتبار اشرف او باعتبار  
ان ان سنا لمفعول مطلق نسبة ويقابله الجازم في النفي المستثنى  
بالمجاز في المفرد لمفعول ما ينسب الى الوضع مطلقا فيتم اللفظ في شرعي  
والاصطلاح في وضع ما ينسب الى الوضع الغير شرعي فيم اللفظ  
والاصطلاح في وهذا يدفع ما يقال قد يقرر في اصول اللغة  
اصل ان تصور النقل اليه فلا يقال نقول لغوي ما ان قد قيل  
ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب كما هو المتفق  
اليه من لغة الكتابة كما خرج به صافصول البدايع حيث قال في  
الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اكل المكتوب ثم غلب عرف شرع  
علم القرآن ثم الجازم العقلي علم تعريف السكاني هو الكلام  
المفاد به خلاف ما عند المتكلمين احكم فيه ضرب من التأويل  
اقادة الخلاف له بواسطة وضع علم تعريف صافصول  
واسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف المطلق ليس له  
غير ما هو له يتأول لقوله علم عيشة راضية وسئل فمعه جلد  
جلد ونهاره صائم ونهاره صائم ونهاره صائم ونهاره صائم

حكما



عقل

عدل وقولها فانما اقبل اذ بار وما وصف بالمصدر مجاز  
وان لم يكن عند صاحب التخصيص مجاز اول حقيقة وكذا نحو  
الكتاب الكريم وان لو لم يكن محمدا وصف بوصف محدثه وصحة  
والضلال البعيد والعذاب الليم لما استدل بالمصدر الذي  
يلزم فعله في افعال فاعله وكقولنا شقاق بينهما  
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل  
الديار وقولنا اعجبتني نبات البرقع وجرى النهار وقولنا  
ون تطيعوا امر المسرفين وقولنا لومت ليلته وجرى الليل  
وما اشبه ذلك من النسب له ضافته والافعالية وكذلك  
او لئلا تتركنا واضل سبيلك مما جعل الفاعل المجاز  
تغير او المجاز العقل قد يدل عليه مجاز وقد يكون كناية  
كما ذكرنا في قولهم سل الاموم انه من المجاز العقل حيث  
الاموم مخوفة بتعريفه اضافة التسليم اليها فافهم وقس  
والنقص المجاز المجاز العقل على ما يفهم من كل كلام  
وصحاح التخصيص وليكن هذا على ذكره فانها فوايد  
**قوله** واما الراه **اقول** اعلم ان العلماء اختلفوا في ان  
صيغة الراه اذ اوضعت فعمل للوجوب فقط وقيل  
للتدبر فعمل وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على  
جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف  
على كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة  
اللفظي وقيل هو مشترك بين الوجوب والتدبر الراه

موضوعه

الاول

موضوعه لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو  
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الراه يستعمل  
فحقيقة وهو ان يجاب والتدبر التاثير في الارشاد والوجه  
والتهديد والعتنان والاكرام والتعجيز والامانة والقسوة  
والاعداء والتمني والاحتقار والتكوير والقلعة والحوار  
**قوله** فهو جار على لفظ المضارع الجريان في ان صطلح  
لما جريان الشيء على يقوم هو به مبتدأ او موصوفا  
او ذا حال او موصولا او متبوعا وجرى ان اسم الفاعل  
على الفعل اي موازنة اياه في الحركات والسكنات وجرى  
المصدر على الفعل اي تعلية بالاشتقاق وجرى ان  
على المضارع الجوزم في الحركات والسكنات وكل من عثر على  
اصطلاح مشهور فلنظم له بالهم في الحد كما قال الرضي  
في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى ان ضمير لا مطلق  
**قوله** وقد جاء في المنظم قليلا وذلك كقوله لا اريد هنا  
والمنتهى هو الخطاب اي لا تكن هنا حتى لا اراك كقوله  
ولا يصدر عنهما من لا يؤمن بها فقول القاصي في تفسيره  
قوله توبوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار خارجون  
بالنوع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا يخرجون  
لان الله والامم خطاب المؤمنين اكاله فكنوعهم انما يكون  
ان يوتوبوا المسجد الحرام لان صدر الآية وضمها خطابهم وهو  
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان نعزم عليكم الآية



**قوله** واصل افعل تفعل فحذف اللام كثرة استعمال قيل عليه  
لو كان الحذف لكثرة لما حذف فما قيل استعماله نحو اغلوط  
واعلنظك وتغلوط اي يلزم وتغلنظك اي تجتمع قياسا على  
النون في لم يكن دون لم يصح وحذف الالف في لم ابال دون  
لم اعال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بال  
وحذف الهمزة في وبل امه دون وبل اخته لكثرة استعمال  
في السوابق وقلة في اللواحق وايضا لو كان الهمزة كذلك  
والنقص الى ان لم فيكون مبنيا كالسم وليس لهم ان يقولوا  
بتقدير حرف المضارعة لانهم من جملة الصيغة وليس المراد  
بكثرة استعماله في مثل قولهم حذف لكثرة استعمال الهمزة في كل  
علم الهمزة ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده في كل شيء  
كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه بكثرة استعماله ففعلوا  
ذلك من اول الازمان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى  
علمهم ذلك فافهم قوله وليس بالوجه وصاحب مع اللبيب  
راه وجها وقال بقولهم اقول ان الهمزة معنى محقة ان يوي  
بالحرف وان لم يخلو النون ولم يدل عليه الا بالحرف ولا الفعل  
انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه احوضا  
خارجا عن مقصوده ولا نهم قد نطقوا بذلك الى اصل كقولهم  
يا ابن خنيزش فلتنقض حواج المسلمينا وكقوله جماعة  
فلتق حوا وفي الحديث لنا فذوا مضافكم ولا نك تقول  
اغواش وارم واخر يا واخر يا واخر يا كما تقول في الخرم

ولا ان البناء لم يعد كونه بالحذف ولا ان المحققين علموا ان  
مجردة غير الزمان كبعت اصحت وقيلت واجابوا عن كونها مع ذلك  
افعالا بان مجردها عارض عند نقلها عن الخبر فلم يكن لها ابعاد  
ذلك في نحو قوله ان ليس له حالة غير هذه وحديث كل فعلية  
او عن ان اصله لتقم كان الدال على انشاء اللام لا الفعل قوله  
لان ضمما راجعا لمضمرا كضمما راجعا لمفعول مضمرا كما ان عمل  
قيل عليه ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الهمزة والواو والياء  
وغیره فافهم ان يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فاما قوله وتاني  
بصورة الاتيان فتعد الاول قد يقول ايتمه من ربي وتانيا  
ايضا واتوته اتوة لغة فيه وقوله تعالى ان كان عدو ما تيا  
اي اتيا كما قال حجا باستورا اي سائر او قد يكون مفعول  
لان ما تال في ازاله فقد اتمته وتقول انا ما تيا اعطاه  
وما تاه ايضا الى به ومنه قوله تعالى انا غدا نانا اي اتينا به ذكره  
في الصحاح فقول الفصحى في نفسه قوله تعالى فاجاءها الخاض  
وهو في اصل منقول من جاء ولكنه خص بالحرف في استعمال  
كالي واعطى ليس كما ينبغي ان ابا حيان ذكر ان الهمزة اعطى  
عما بني على افعول وليس منقول ومن الهمزة جاء وذكر في الصحاح  
ايضا وناج المصادرو وديوان الادب اجابته اجبت به  
واجابته الى كذا بفتح الجاية اليه وقد يعيد الى الثاني بالبناء  
بالبناء مثل اتيته بالبكة فقولهم تعالى الا ان ياتيهم الله يحتمل  
الوجهين وكان هذا اراد من قال ان الاتيان يحكي لازما



ومتعديا ولانه يتعدىها فقول الصحاح فالانتيان المجرى مع النجوم  
ان المجرى يصير لازما ومتعديا ليس ما ينبغي قال الراغب المجرى اعم  
لان الانتيان مجرى بسهولة ويقال جائى الاعميان والمعالان  
ويما يكون مجيئة بذاته وبآدمه وكى قصد مكانا او عملا فورا  
ذكره الطيبي في سورة يريم وذكره سورة النحل عنه الانتيان قد  
يقال للمجرى بالذات وبالاداء والتقدير وفي الخبر ذوات الاعميان  
والاعراض وذكر الراغب ان المجرى يرفع صار كذا في قوله  
جاء البناء محكما حكما بفتح صار **قوله** يستعمل لفظ الجمع للواحد  
الحق قال الرضوي في شرح الكافية والتاريخ في المطول كمجرى  
ذلك اى الجمع للواحد تعظيما للغائب المجرى طبع الكلام القديم واما  
هو استعمال المولدس وقد سبق في اوائل بحث المضارع  
ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجعوى من قبيل ارجعوى  
اعنى اقامة تكرار الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينها  
عاجع ارجعنى ارجعنى ارجعنى وارجنى ارجنى ارجنى قال  
علاء الدين البساطاني في شرح اللبامى هذا القبيل عند  
قوله تعالى وكل في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع الواو  
والنون مع انه ليس من صفات العقل واسايتهم ثم خالفوا  
ان ابنته الجمع هل يصح اطلاقها لانه ثلثي فيه فذا هب اهدا  
لا يصح ثانيا يصح حقيقة ثانيا لجازا رابعها وهو لا يصح  
ولصح للواحد ايضا والنحل في في خور جال وليس في قوله  
واخره الا في لفظ جمع ج م ع ولا في نحو فعلنا ولا في قوله

صفت قلوبكم فانهم وفاقا كذا في المنتهى ذكره في شرح العنقد  
ذكره الراغب في تفسير قوله تعالى الحج اسهر معلوما وان اسم الجمع  
يشترك فيه بورا الواحد بدليل فقد صفت قلوبكم بالجمع  
فان قيل قوله هذا الآية موافقا لقول الشريف في اوائل شرح  
على خلاف قول التفنار ان في شرح تفسير هذه الآية موافقا  
لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف في تعريف المسند من شرح  
المفتاح موافقا لما في مفصله يدل على ان المختار عند المذهب  
الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشاف حيث قال هذا على ظاهر  
خلاف مذهب المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الا انه قد  
يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جازية في المبالغة  
ذكره التفنار اني ومن ههنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول  
تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنف ان كان له في  
مسئلة راي اطلق القول به وقيد غير رايه بالنقل ليس قول  
عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوح المكية في بال واحد  
والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت  
الى هذا المقام كنت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المنام وقد سألني سائلا ما اقل الجمع في العدد فقلت  
اقول له هو عند الفقهاء اثنتان وعند النجاة ثلثة وقال  
عليه السلام احفظوا الفرقا فقلت له يا رسول الله فكيف  
اقول فقال بيته العدد ثم اخرج فمسه دراهم بين المباركة  
ففي درهين على حدة ورمي ثلثة على حدة وقال ينبغي



لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسايل عني عدد قال  
 على العدد المستحق شفعاً او عن العدد المستحق وتراكم وضع  
 يد المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد شفع  
 ثم وضع يد المباركة على الثلاثة وقال هذا اقل الجمع في العدد  
 وقوله كقول الا فارحوني يا آل محمد اي فارحني تمامه قال  
 لم اكن اهلاً فانتم بها اهل **قوله** فزيادتها سائمة لنفسه  
**اقول** لما يلزم من الوقوع فيما فرقتة **قوله** سميت هرة وصل **اقول**  
 لانها للتوصل بها الى النطق بالكن وقيل لانها تسقط  
 في الدرج فيقتصر ما قبلها بما بعدها بقول تنبى اسمك  
 هرة اسمك فانصل التابان **قوله** ثم استشعر عثره  
 بان الهم آه **اقول** قوله فذهب البهر بول الى انه هو الثانية  
 لان الاو حرف المضارعة وقول الى البقاء في قوله تعالى فان تولوا  
 فان الله عليهم باللفظ ليس بصعيف كون تولوا افعلوا  
 مضارعاً لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان الحذف  
 الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكلوني  
 كذا في المغن **قوله** واعلم انه من كان فاء افتعل صاوا **اقول**  
 لان حرفي الصغير وانما سميت الصغير لانك اذا وقفت على الزاء  
 والسين والصاد باتيان هرة في اوائلها وقلت اذس  
 اص سمعت صوصا شبه الصغير لانها تحذف من بين التابا  
 وطرف اللان فينبى الصوص هناك ويأتى كالصغير وانما يدغم  
 حروف الصغير في غير ما في فظم على الصغير **قوله** وحروف ضوى

مطلب  
 حروف الصغير

مشغول

مشغولة يقال ضوى الرجل اذا ضعف بدنه ولم يشغف من العبث  
 بلغملة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة  
 صفتها على صفة غيرها اما الضاد فغيرها استعطالة وفي اللوا  
 والياليين وفي اليم غمة وفي الشس والفتش اي انتشار  
 لزيادة رخاوتها وفي الراء تكوير فلو ادغمت في مقاربتها  
 لزلت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربتها وانما قال  
 فيما يقاربها لانه لا تدغم في مثلها وقوله وهذا عكس قياس  
 الادغام اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الاخر فلهذا  
 من قلب جدهما ليصير احدهما لمتحقق الادغام القياس  
 قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى بالاعراض كما  
 في اذبح عتورا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين قلب  
 العين حاء لان العين ادخل في الخلق في الحاء فلهذا يدخل  
 الحاء في الادخال في الخلق للاستتقال والعتور من اولاد  
 المغرمارعي وقوى واتي عليه حول في الجمع اعنة ومنه  
 تاء الافتعال فانها تعلب الحرف الذي قبلها ولا ينبغي لغير  
 هذا الدليل وقوله رعاية لصغير الصاد واستعطالة الضاد  
 اي انما ارسلت عكس قياس الادغام ولم يقل اطلع واظرب  
 لرعاية صغير الصاد وعدم ادغام حروف الصغير في غيرها  
 في اصطلاح ورعاية استعطالة الضاد وعدم ادغام حروف  
 ضوى مشغولة فيما يقاربها في اضطراب ضعف طبعه لزال  
 استعطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال الضاد يطيل



وطول لانه طال قادر كخرج الالام وقوله وقرئ في بعض  
 ونحسب انهم لم يعلموا ان الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرئ  
 في بعض شانه بادغاما في الشين وهو رواية ابو عبيد  
 السوسي عن النبي يدي ان ابا عمر وكان يدغمها في الشين وعامة  
 على هذه الرواية النحشي والفا ايضا لا تدغم الا في  
 مثلها وقرئ نحسب انهم بادغاما في الباء وقال النحشي  
 هذا ضعيف تغدبه الكسائي والوا ايضا لا تدغم الا في  
 مثلها وقرئ نغفر لكم بادغاما في الالام قال النحشي و  
 ادغاما الواحسين في الالام وقال سيبويه ومن تابعه  
 لا تدغم الالام في الواو وان كانا متقاربين وقال ابن جاهد  
 لم يدغم الواو في الالام نحو نغفر لكم غير اني عروا شيئا  
 لا تدغم الا في مثلها وقد روي عن ابن ابي عمير وادغاما في  
 السين في قوله تعالى العرش سبيلا كما روي عنه عيسى  
 في قوله تعالى واستعمل الراس شيئا وقد يقال جل ذلك  
 على ان خفاء لا على الادغام التام وكيف لا لو كان ادغاما  
 لا لتقي ساكنان لا على صلة في بعض شانه وقوله وروى  
 الوجوه الثلاثة في قول زهير ومن ترك الالام ادغاما على  
 الوجهين اي بالطاء المهملة والضاد المعجمة ومعناه  
 انه يعطى ما لم يحذفوا اي بسهولة في غير من ولا مطلقا  
 احيانا على بناء الجرحول مع غير ما يوزن الساكنون  
 سواهم ويطلبون منهم في غير موضع الطلب فيظلم

ادغاما في السين  
 على ما رواه ابن جاهد  
 في تلبس

الى

اي يعطهم ما يطلبون منه ويحتمل ذلك ونيفاد لمن سبالة  
 وله يرد من استخذه في الاوقات التي مثله يطلب فيها  
 وفي الاوقات التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسأل  
 منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والحق يقال  
 انه روي بيطلم بتقديم الظاء على الطاء المهمة على الالام  
 ويظلم بظا بمعنى شدة ويظلم بظا مهمة شدة وقوله  
 وكذلك متصرفاته اي كل واحد منها توجه لافراد الضمير الواجب  
 الى الكلام وقد يوجه في مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع  
 للواحد المذكور غير انباء كشيء با عباد كونها في ما وول  
 ما ذكر وما تقدم كما يكنى باسم الاشياء الموضوع للواحد المذكور  
 عنها بذلك التناول الا انه في اسم الاشياء كشيء واشهر حتى  
 قال علاء الدين في حاشية المطول وقد شبه الضمير باسم  
 ان شانه في التسمية بين الالام والكل نقص عليه حسب  
 الاقرب في قوله تعالى فان طبعك لم ينفه شيئا وقال ايضا في  
 تفسير قوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم آية وحده  
 الضمير فيه اجزاء للضمير في اسم الاشياء ان شانه الى  
 السمع والابصار والقلوب كانت الاشياء اجماعة  
 بل فقط قد ذكر وهو خارج عن قانون وضع اسم الاشياء  
 لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف المثنى والجمع  
 وان كان اسم اشياء الا ما ذكر وما تقدم فالضمير كعمل الالام  
 اليه في غير ما وول باسم الاشياء لواقعة الضمير فقلت

ادغاما في السين  
 على ما رواه ابن جاهد  
 في تلبس

وقال النحشي في قوله  
 اسم الاشياء



الاشعار بالانوار المذكورة امور ظاهرة فيكون  
 اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكفاية جاز في  
 اسم الاشياء ان يشاء الياء الجمع والمثنى على ما تأويل ذكره تقدم  
 للاختصار في الكلام كما جعلوا فعلا يباغ افعال جاز في  
 قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر ذلك افعالا كثيرة ثم قال  
 في هذا ان اسماء الاشياء تثبت بها وجوبها ليس على الحقيقة  
 لانها في معنى الحرف وقال التفات اني يعني لتثنية اسماء الاشياء  
 والموصول وجوبها ليس على قانون اسماء الالهة كما في  
 يلحق باولها الف ونون بل بوضع صيغة مخصوصة وكذا  
 تانيها ليس بالحاء التاجوز فيها ما لم يجوز اسماء الالهة  
 واريد بالمفرد ههنا ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر يراد  
 بال مؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي على الجمع وان  
 كان بالتأويل وقوله بالسر ها اي جميعها الا ان كان القد  
 الذي شذبه الكسيرة واذا ذهب الكسيرة بانه فقد  
 ذهب مجعته ويقرب منه قولهم هذا النسي بمرقة وهي  
 الجبل البالية **قوله** واعلم انه متى كان فاء افعل دل  
**اقول** قوله تنجي على الشوك قال الاعمى نحو غصون الشجر  
 اي قطعها وتقول لست على خلقه السكين اي عرضت  
 الحراز بالجزم المصنوعة والراء المهملة والراء المعجمة  
 بعد الالف القاطع والصقت بقاء وضاد معجمة  
 الة القطع والراء بتسكين الراء المهملة تنبت اذرى

مطلب  
 اسم التوقفة

البراء اعطاه للروح يصف الشاعر ناقته بقول ان هذا  
 تعمل سنانها في الشوك فتقطع وتسقط هذه النبا  
 وقيل الضمير في تنجي يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية  
 السكين على الشوك وتلقيه القاء عجا وقيل الى وحشية  
 اي تعرض سنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك  
 وتقطع وتذكرى ذلك النبت وهو ارا بفعول تنجي  
 ومغضبا صفة المفعول والهمزة منصوب بفعل ضم  
 على شريطة التفسير تقديره تذكرى الهمزة تذكرته والنصب  
 هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتقارب ان ذرا  
 نصب بالمصدر واصلها از ترا غير لاموز لان الجوزي  
 ذكره في باب الالف المتعوبة غير المتحركة قلبت باؤه دالا  
 والاكسنة هادان فاء افعل دل جمع ولم يلزم في الدال  
**قوله** ويلحق الفعل حال كون الفعل غير الماضي **اقول**  
 قوله ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتأكيد وقد  
 يلحق الماضي للدلالة ومنه قول الشاعر ادمى سعدك ان رجعت  
 ميتا اي دام سعدك فالحق بدام لانه دعا فيه بطلب  
 والتوكيد هو التوقير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم  
 عليه قال سيبويه ان قلت افرسا فكانت قلت افرس  
 واذا قلت افرسا فكانت قلت افرس افرس افرس  
 وقال الشاعر في شرح المفتاح الوكيد القصد وليس بلفظ

في قوله تنجي



عربية قال في شرح الكفا لو كاد ينج التوكيد لا يوجب  
في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان المصنف يفتي  
في اللغة فكل استعمال او مصدر من وكذا وكذا في قصد  
وقصد استعماله في التاكيد كما فيها من التلبس قال علماء  
الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لافي الصالح  
وكذا وكذا اي قصد وقصد من غير تعرض لكونه موقفا  
وكذا في جمع الجري للصنع في والحمل والغريبي والتاج  
وفي الصالح وجمع الجري ان التوكيد بالواو اقصر وقوله  
ولا يلحق ان يستقبل فيه مع الطلب كالاي حال الى  
اخرى والنهي لا يفرس والى استفهام هل يفرس والى  
ليتك يفرس والى الوضى الا يفرس والى القسم والى خبر  
وفي هذه ان شيئا المذكور مع الاستقبال والى الطلب  
اما في النهي فظاهر اما في الاستفهام والى الوضى  
فلهذا بمنزلة اللى في هل يفرس اخرى هل يفرس  
ومعنى اللى يفرس اخرى ومعنى ليلى يفرس اخرى واما  
في القسم فلان اذا قلت بالله لا فعلت فكل ذلك  
اسأل الله ان افعل والمراد من القسم هو القسم  
له نفس نفس القسم لا يوجب بالنون واما قال  
غالبه انه قد قسم الانسان على ما يعلم مما هو  
مطلوبه وله من غرضه كقول من اتركبيرة والله لا ياتى

واقبال

واقبال ذلك كثيرة وقوله وشبهه بالقسم هو اما تفعل ان يشبهه  
الشرط الموكد بما يشبه ما يلزم القسم في كونها توكيد يوجب  
ان اللام تأكيد القسم كذلك تأكيد الشرط فشيء ما يوكد بما  
يوكد باللام وهو القسم واختلف فيه فذهب الزحاج وجا  
الا ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه  
لا يلزم بل يجوز وفيه بحث مع الطلب في الشرط وقوله  
ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس تجبولة على الفوارق الشك  
والحجة للعلم بل الاول رضا والثاني صحة علمها مخرج عبد الله  
في دليل اليجاز وبالحجة فالشرط من حيث انه تردد يدل  
على الطلب كالمصاح المضى اللغوي معوم ولانه كما ذكره  
الشرط بما كان تأكيد الشرط او لى ليلاني خط المقصود  
بالذات وهو الفعل مع غير المقصود بالذات وهو ان قوله  
في كبح بالنف ويحكي خبري النهي كجوربا وقلي وجوزوا التنية  
تقوم زيد حملا للثمة على العلة حملا للنقيض على النقيض  
قوله جلبت النون الفال للوقف لان النون الخفيفة تبدل  
الف في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبها بها بالنون  
لانها قبله في كونه نونا ساكنة في لغة الكلمة بعد كونه توكيدا  
في اخرى في الوقف اخرى كما قالوا في رايته زيدا رايته زيدا  
وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين  
بل حذفها اجدل لانها ليست لفظة في اصل خبر التنوين  
فما اوفيت في علم الح يقال وفي واوفي على الشيء

في كتب اللغة

في كتب اللغة



الى شرف ونزل والعلم الجبل وشمال جمع شمال الى الموضع التي  
 تلب من ناحية القطب معناه ربما اشرف على جبل ونزل  
 ومططت رحلي في جبل ترفع توبى ربح الشمال عرابه ما في ربحا  
 كافة او فيت جلم فعلية ترفع فعل توبى مفعوله شمال  
 فاعلم والجمله صفة علم والاشهاد الحاق النون الخفيفة  
 في ترفعى وليس في معنى الطلب **قوله** والقله تناسب النون  
 القله تستعمل بمعنى النقي كقول رجل يقول اى رجل يقول  
 كذلك لا يدخل نوانح الابتداء على قل كما يدخل على النانحة  
 ومن ذلك الحديث الذي ذكره السائي عن عبد الله بن ابي  
 اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر الذكر  
 ويقل اللغو قال ابي الشير في النهاية اى لا يلفظ شيئا  
 وقوله بقليل لا يؤمنون وغير ذلك **قوله** ومما تان  
 النونان الى **قوله** يعني ان من النونين محصى الثقيلة  
 اى تفرد اى وتوضي ان الاختصاص كذا الاختصاص  
 والخصوص يقتضيه بحسب مفهوم ال صلح ان يدخل الباب  
 على المقصور عليه يقال اختص كجود بريد اى صار مقصودا  
 على زيد لا يتجاوزة الا غيره وهذا التفسير الا ان ال كثر  
 في الاستعمال اذ قال الباب على المقصور وذلك لا يقتضيه  
 شئ بل في قوة تيمينه ال فربما يستعمل فيه في راسخا  
 وبقى انسان في الرحمان والذكر عند الشارح ان الاول  
 عبارة عرفية والعرفى هو ان يدخل الباب على المقصور

ربح شمال

القله بمعنى النقي

طلب  
 اختصاص  
 دخول الباب  
 على المقصور

ونحو

ونحو الشريف ان دخولها على المقصور هو استعمال ال  
**قوله** وهو ما يختص به فعل الاثنين **قوله** واما ما اجاب  
 يونس الخ قال ابي الانبارى هو يونس بن حبيب البصري  
 اخذ من ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله  
 اخذ من سيبويه والكسائي والنواز ولم يذعنوا فيه  
 تفرد بها ذكره الصبى وذكره كشاف الوافية ان اول من  
 وضع علم النحو على ابي طالب رضى الله عنه وقيل ابو  
 الاسود الدؤلى اشتاد الحشى الحسين رضى الله عنها  
 فاخذ منه ابتداء واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمي ونسب  
 الثقفى وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى بن عيسى بن الحليل  
 بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من عمرو بن العلاء على باب  
 حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا لكسائي اخذ  
 منه النواز ومنه ابو العباس ومنه محمد الانبارى كلهم كوفي  
 وسيبويه واخذ منه الحشى ابو الحشى سعيد بن سعد  
 وقطرب ومنه صالح البرجى وبكر المازنى ومنه محمد الملقب  
 بالمبير ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر الزجاج ومحمد  
 بن كيسان ومنها ابو على القنوى وابو سعيد السمراني  
 وعلى الرمانى ومنها ابو على الفارسى ويقال له القنوى  
 ايضا لانه نشأ بشيرا من قرية يقال لها فسوس ومنه  
 ابو الفتح بن جنى ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصرى  
 قيل لم يأت بعد من يعنونه **قوله** وقد حمل عليه قوله

يونس البصري

طريقا من طريق النحوى



ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفي القراءة بالتخفيف  
وهو قراءة ابي ذر كان وجهان احدهما انه نهر كما وادى العامة  
بالتشديد وحذف النون الاولى في الثقلية تخفيفا  
ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف في حركة فاصلا  
الحاويين الى كس وحذف الى كنة اقل تغييرا والثاني  
ان الفعل موبى مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في  
معنى النهى كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو  
في موضع الحال والمقدور فاستقيما غير متعاضين ويكون  
ان يكون لا تتبعان نهيا لحذف نون التاكيد علم فذهب  
يونسي فحذف لا التبعاء الى كنهين تشبيها بنون  
التثنية ذكره في الكف فاطلاق قوله لم يستل التاكيد  
غير موجب وكذا ايراد صاحب التلخيص تحت الحال ان  
لكن تشهد بدل للتمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى  
والا ربح يكتفي في مباحث الالفاظ سيما في التثنية  
ذكره في شرح اللباب والمفتاح **قوله** ولا تعبدوا  
فعل الاتيين وجماعة النسخ **قوله** لا تعبدوا  
على ان يقال انه استخف به والاسم الحيوان  
واللهانة ورجل فيدهانة اي ذل وضعف وبها  
به وترى ان به استخوة قال الراغب المشهور الفقير  
هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرة نحو  
كبدة وبهذا النظر سميت الحاجة والداية فاقوة  
قوله

ولا تتبعان

تفسيره في علم النسخ  
وجها التلخيص

قوله

قوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم  
ومنع الرخسوى ان يعدل قوله تعالى الفقراء المهاجرين  
من قوله والرسول زعماء لمنزلة من ان يسمى بالفقر وما  
استهزى به الناس من قوله الفقر فيزي فليس ثبت  
اذ لم يعلم صحة كيف وقد استفاض منه النبي عليه السلام  
ذكره في شرح التبيان وعلى كلام مشددة مفتوحة او  
مكسورة لفتة في لعل وهي صلها عند ابي العباس زيدت  
عليها لام الابتداء وكذا ان وان وكان ولعن ولعن  
لغات فيها ولما معان احدها التوقع وهو تركيحي  
والا شقاق من كبروه وتخصل لم يكن وقول فرعون لعل  
ابلق الى سبار سبار السموات انما قاله جبريلا وافكا  
والثاني التعليل اثبتته جماعة منهم الخفش والكسائي  
والثالث الاستفهام اثبتته الكوفيون ويعتبر خبرها  
بان كثيرا جملا على عسى وحرف التنفيس قليلا وجاز كونه  
خبر ما فعلا ماضيا خلافا لما يرى وينصب الاسم ويرفع  
الخبر وقال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبها وزعم يونس  
ان ذلك لغة بعض العرب وحكي لعل اياك منطلقا وما وليم  
عندنا على انما يوجب او يكون وعقيل خفض بها  
المبتدأ وذكر ابي مالك في شرح العدة ان الفعل  
قد يخرج بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غير الركوع  
الاختار ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ اخفى في الكبير

قوله



والده الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الله  
 فان الله هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل اليه فيقول  
 لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهر من الهم  
 المنى وبالفتح المجد وقال تعلى كل ما نسبوا الى الله وهم  
 ربما غيروا في النسب كما قالوا سبوا الى الارض السهلة  
 ذكره في تحفة اللغة وذكر في اساس الدهر دولة والله  
 يد اول الايام بين الناس رتبة لهم وحرية عليهم ومن العاقبة  
 معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان  
 الجالب للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه  
 هو الجالب للحوادث لا غير الجالب هذا خلافا لما ذكره  
 السكاكي في ان المنطوق زيدا وزيدا المنطوق كلاما فيفيد  
 قمر الازهار في علم زيدا ذكره في شرح المفتاح السعدي  
 وقيل الدهر الذي كان في الخبر تصدر بعينه الدهر الى المتكلم المذكر  
 المفيض لما يحدث قال الراغب وان ظهر ان معناه ان الله  
 فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمساءة والمصلحة  
 فاذا سببتم الله تعقلوه انه قال فقد سمعتموه  
 ثم قال الدهر في الاصل اسم كلمة العالم وعليه قوله تعالى  
 هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يغفبه به عن كل علة  
 وهو ضل في الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة  
 وفي الجملة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم  
 زمانهم وقال تعلى آتاه الله الدهر الزمان قال وقال

مطلب في العلم  
يعرفه تعالى

زكاة

مغ الاقرب في

دهر

زكاة

بعض

بعض اصحابنا الدهر عرفا هو الابد بلا ضل ولا مكر قال التوفيق  
 لا ادرك كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ورواه الله  
 هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل  
 وتقر بكم الشيء ومنه ليدفعه الى السلطان معنى السبب  
 لا تهني الفقير لعلك تحني يوما وتسقط عن المنصب وذلك  
 والدهر يرفع ويغيبه فيستغنى وتفتقر انت الى احوال  
 الزمان لا تدوم اعرابه لانا هيتة وتلى فتوصيه على ارادة  
 النول الحفيفة فاعلم انت والفقير مفعول والكافي اسم  
 وان تركه حبه ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالته في علمه  
 والاسمها د علم ان النول الحفيفة تحذف الالف الساكنة  
 وقوله والواجب قال الماضي في شرح المغني ادخل في جواب  
 ان السوطية تمنع مع ان المصنفين يفعلوه ثم قال ولا اعرف  
 احد اخرج بجوازه ولا اوقفت له علمات يهدي حجة وقد  
 يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في العلم وعدم  
 اجزم قوله ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين ذلك النول  
 والتنوير حيث ذكر التنوير اذ فيها ساكنة ونحو النول  
 قلت الفرق ان للتنوير قوة ليست للنول لان التنوير  
 لا تفرق الاسم عند عدم المانع خلافا للنول لان التنوير  
 مختص بالكم وهو قوي والنول مختص بالفعل وهو ضعيف  
 فلما يلزم في قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها وهو  
 وفيه نظر لان احواله الثقيلة انما هي عند الكوفيين علم ما نقل

مطلب في العلم  
ادخل في جواب ان التنوير

مطلب في العلم

مطلب في العلم

مطلب في العلم  
فان النول ان الله والتنوير

مطلب في العلم  
اعلم ان النول



فيه بحث لان اصله الثقيلة انما هي فيما وضعنا له عن الكيد  
وهي كذلك اذا الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة  
ولا شك ان ما يفيد معنى اصله في افادته ذلك بالمعنى بالنسبة  
الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها  
وما نقل من الكوفيين فانما لمع ان الخفيفة خفيفة  
من الثقيلة لا كلمة بئراها كما هو عند سيبويه وقوله  
مع ان الرفع لا يجب ان يرى على الاصل في جميع الاحكام  
هذا صحيح اذ الم يلزم عدم احوال ان عليه فساد وهرنا  
يلزم لما عرفت من لزوم نية الرفع على الاصل وقوله  
فانما نسبت ان تعذر في الخفيفة اليها هذا قد نفع كما ذكرنا  
من معنى الاصل وقوله حرف قد هو الالف والواو والياء  
السواكن ولم يقيدها بحال من حركة ما قبلها انما لا  
المصير اراد حرف المد اللام بطريق ذكر الخاضع ارادة  
العام او الى ان حرف اللين قد اما وهو المد الطبيعي  
كما ذكره الجعبري ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف  
لانما فيه لان المتنى هو المد الاصل الخاص او الى ان  
لم يفرق بينها كما قال الشاعر بعيد وقوله والثاني  
مدعما في بعض النسخ والثاني مدعما في زيادة لفظ  
فيه والاضواء تركها ولعل الغلط فيها وقع في النسخ  
وقوله نحو هو بنية تصغير خاصة في زيادة التصغير والصاد  
الا واما ساكنتان وقوله لان انما يفيد الحصر للتخفيف

مطلب  
اصالة النون الثقيلة  
في الخفيفة

ما والا

لقول المفسرين انما حرم عليكم الميعة بالانصاف ما حرم عليكم  
الا الميعة وهو المطابق لقراءة الرفع وقول النجاشي  
لا يتبع ما يذكر بعد ونفي ما سواه لصحة انفصال الضمير  
منه وصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما مر من بعض  
النحاة واستدل بعضهم على ان افادة الحصر بان انما  
للاشياء وما للثني وان يجوز ان يكون له شي ما بعدا وفيه  
بل يجب ان يكون للاشياء ونفي ما سواه او على العكس الثاني  
باطل بان جماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك  
لان ان لا تدخل الالف على اكرم وما انما فيه ان نفي الالف  
دخلت عليه باجماع النحاة فتأمل وقوله فان التقاد  
الكنين جاز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما  
حرف مد ولي او لا لقولك زيد وعرو وبكر واعلم انه  
يجوز التقاد الساكنين اذا اجتمع هذا ان  
اعني الوقف على ما اسكن الاول منه حرف ولي  
والثاني مدغم كدواب واصيم تصغير اصم وفعله يقع  
في كل اسم كثير نحو كوشة ونيسة واجمع في اربع  
سواكن فتشع في كل لغة وعما كل حال والوقف لغة  
بمصدر وقف بمعنى حبس منع وهو بهذا المعنى متقد  
واما الذي هو لازم فمصدر وقوف وقيل للموقوف وقف  
تسمية بالمصدر والالتفات في هذا المعنى قيل لغو  
وقيل لغة رديه وهذا المعنى الصدقة وقد يقال الوقف

مطلب  
بوقف غير احوال النجاشي

اعتراف النجاشي

مطلب  
وقف غير التقاد الساكنين

التقاد فوق ساكن  
الوقف

مطلب  
وقف غير الوقف  
وساير احواله



لغة الكلف في الفعل والقول واصطلاحاً قطع الصوت آخر الكلمة  
الوضعية زماناً فقطع الصوت جنباً إلى آخر الكلمة فصل الرفع  
قطعه عن بعضها فهو لغوي لا صناعي والوضعية لغيره  
فيه نحو كل الموصولة فإن لفها وضع لازم وزماناً هو  
ما يربطها بالان ارفع به السكت وهذا جود من قولهم قطع  
الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه كونه في كثر  
المعاني وقوله لعمومه انشأت الى انه جامع بخلاف ما قالوا  
اما قطع الكلمة عما بعدها فليعدم شمول الوقف على الكلمة  
التي ليس بعد شيء وظاهر كلام بعضهم انه ليس قطعاً  
وليس من الوقف في شيء فعلاً فوجه لا يخرجه عن هذا  
التعريف ولا على قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة  
طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فليعدم شمول الوقف  
على الوقف الساكن ومنهم من يجاب ان المراد قطع الكلمة عما  
على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة  
على تقدير ان يكون الحرف متحركاً ولا يخلو ذلك عن كلف  
ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بان  
ليس بجامع ولا مانع اما ان ليس بجامع فلهذا لو حرك  
الكلمة وقطعت عما بعدها فانه ليس وقفاً ولهذا  
يقال وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما ان  
ليس مانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل بعدها  
لاغنى غير سكتة توزن بوقفه فانه ليس وقفاً وهو

داخل ولا يخفى ان مثل ذلك ارد ايضا على قولهم قطع الحرف  
عن الحركة ثم الوقف اختياراً بالياء الموحدة وتعلقه الرسم  
ببيان القطوع في الموصول والثابت في الحدوث والجور  
من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس  
والتي واختياراً بالمتناهية في تحت وهو المنقسم الى التام  
والكافي والحسن والضروري ان ينقسم الى التام والكافي  
والى البقيع ذكره في شرح الزمخشري قال القسطلاني الوقف  
كامل وتام وحسن ناقص وهو الذي يسمى قسماً الى التام  
اما ان يتم اولاً والثاني الناقص والاول ان يتقن  
على تاليه اولاً والثاني ان يتعلق به من جهة المعنى فالجواب  
اومى جهة اللفظ فالجسم الاول اما ان يكون متناهية  
كليا اولاً فالاول الكامل والثاني التام ومن شرح الوقف  
للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلاً بغيره وعلى ما  
يفيد معنى فان استقل بعد ايضاً يسمى تاماً والا  
يسمى كافياً وحسن غير تام والوقف على اسم قسمين  
وعلى اسم الله او الرحمن كافي وعلى الرحمن تام وقال  
صاحب المكنى وحكم البقيع ان لا يفعل الا لغرض من النفس  
ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد  
وحكم الثاني ان يجوز ان يعاد وفي التام الوقف  
وعلم الاعادة واجب وقال السجستاني والوقف لازم  
لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما

غير وقف

ولا بد لتقديره في لغة المقلوع والموصول  
وموقفه تارة الثانية التي تكتسب من قولهم قطع  
انقطاع النفس او الانقطاع عن قولهم قطع  
انقطاعاً عن الموصولة بالان مع اختلافه وعلى الموصولة  
ما دلتها بلا خلاف ومنع قطع الوقف رتبة بتقديره ان  
ومنع وصله ان يكتب بتقديره توسطه



الابتداء بما بعد وجاز وهو الذي يجوز الوصل فيه  
 لتجاذب الموصي في الطرفين وقال الجوزي ليس في الوال  
 وقف واجب اذا تركه القائل اثم ولا جرم اذا فعله اثم  
 ان يكون له سبب يستدعي تحريمه محرم كان قصد  
 الوقف على ما من اكله وانى كلفت من غير ضرورة قال  
 القسطلاني والذي قدروه انه لا يوقف دون الموصي  
 واخبره المضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف  
 تسعا وبيانا الا اذا كثرت المعطوفات وطال الكلام  
 او كان عطف جملة على جملة دون صلة وبدل والجور  
 والجورم والتميز والتفسير والحال والمستثنى و  
 المنفرد واليم وعلته وسبب ولا على الفاعل والمفعول  
 ولا على الطرف دون ما على فيه ولا على احد مفعولي تفضي  
 ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها ولا على ضمير ان  
 واخواتها دون اسمائها ولا على التمني والشرط والامتنان  
 والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم ودون جوابه  
 ولا على حرفي دون ما دخل عليه ولا على الواضع اللفظي  
 دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب ولا على  
 المجاوز دون ما جاوزه نحو شيتون حتى يقول جوز  
 على في قراة البحر واجاز النفس دون النعت والمبين  
 وابو علي دون ان في موضعين احدهما بفتح كل كقوله  
 الا ما اضطررتم فتايتها بفتح الواو وكقوله تعالى

انما جازا وقفه وانما جازا

الا ان

الا ان ظلم وقال ابو عبيد دون الاخطا والاسلام والام  
 وقال ابن مقسم على راس الآية كقوله تعالى الا لوطا والاعجاز  
 والا عبدا ذكره في عيسى الملقا وقوله سلمنا انه اراد غير الوقف  
 الى اعلم ان تسليم هذه الارادة مسلم لان المفهوم من حكم  
 في شيء هو ان لا يجرى في غيره والتقالا كقوله جاز في  
 ذكره المصروف في الوقف مطلقا وفي الكلام اذا عرفت  
 تقديره او كان قبل لفظه الى وقفه ووصلة سواء كانت  
 تلك الكلام في حرفي الهاء نحو قاف وميم وعين او لا نحو  
 زيد وانسان وغيرهما فاما بناءه لعدم التركيب اما وقفا  
 فلما ذكره واما وصلة فللمفرق بين ما بنى لعدم المتقضي  
 للعارض هو التركيب بين ما بنى لوجود المانع وهو مشابهة  
 مبنى اصل ولم يفعل بالعكس لقلة ما بنى لعدم المتقضي  
 وكثرة ما بنى لوجود المانع ومنهم من علم ان يكون فيها من كل  
 الوجه ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها فرة وصل  
 مفتوحة دخلت عليها فرة الاستفهام لئلا يلتبس الخبر  
 بالخبر نحو الحسن عندك واليس واية القبر عيني كل ذكره خبر  
 واما خلقنا البطان فشا ففعل بما ذكرنا ان الله عز وجل  
 لعدم استقامة الحصر وارد وان اجواب الضمير الذي  
 ذكره الخبر ايضا غير مستقيم لان الحكم يكونها من الشواذ  
 لا يستقيم في الاصل فلة التي اوردناها في طرقة غير شاذة  
 فتأمل فيه وقوله في اسم الموقوف باللام اعلم ان الوقف

انما جازا

وقف التعريف



عند سبويه الى اللام وحده والهمزة للوصل وعند تحليل ال  
 آله للتعريف وعند الجبر حرف التعريف هي الهمزة وحدها  
 وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام  
 كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلاثة المذكورة في شرح الرضي  
 مع ادلتها وقوله ونحو ذلك لما اختير ذلك لانه ادخل في استعمال  
 واو كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيداً  
 واحسنت اليه واعطيت كذا تقول نعم ذلك كما تقول نعم  
 ما قلت فصارت كالكاء عدت جميع ما ذكر الا انك اختيرت  
 وكذا ذكره هنا ولو قيل تلك وانه انما في جميع المذكورات  
 لكان تحريك الالكائية عنها كذا في شرح الكافي لئلا يقع  
 صاحب الكشف في تفسيره فان لم تفعلوا او تفعلوا  
 عبر عن الايمان بالفعل لانه يفعل في الافعال والافعال فيه  
 بانه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصاراً ووجاهة  
 تعينك عن طول المكنى عنه قيل مراده الكناية اللفظية  
 وهي عدم التبرج بالشيء كسمية الضمير بالكناية في قول  
 يكسحل على الاصل كناية وهو ان ينفي العام بنفي الخاص  
 وهذا ابلغ لكن عبارة لك عند قول ابي كمال ان  
 في تفسير هذه الآية وهذا قيل ذكر العام في موضع الخاص  
 فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فيجوز منسلاً والحقبة  
 وليس كناية ليس على ما ينبغي وقلت بوزنه شرط ذلك  
 ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فممن هذا الجواب  
 ان السائل

تمام يعرفه احوال  
 في التعريف

مطلب  
 كناية عن المقعد بالعلم لا  
 وفعل

تمام يعرفه اولوية  
 ذلك في الاستقبال

قد اصاب في سؤاله وشروط التقاء الالكائين كما عند  
 موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك انهم حوا  
 بعدم جواز الهمزة في كلمة واحدة واداموا هو هذا الهمزة  
 لم يخرج انتفاء التمثيل والعلية معتدفة به كما ينبغي  
 السرفية انه اذا كان في آخر الكلمة كان محل التفتيش عن  
 حذفه لذلك بخلاف الوسط الذي ليس انهم حذفوا الساكن  
 الاول في اخرين واخرين مع ان الاول حرف حذف والثاني  
 مدغم لكونها في كلمتين لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة  
 فان قلت لم يذف في نحو افرسان واخرين مع انها  
 كلمتان قلت معتدفة لادان لا يفرق بين الواو والياء  
 والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو  
 ان الالف لو حذفت من المتن لا التيسر بالمفرد عند الوقف  
 وهو حذف من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو  
 اجتماع النونات مع خفة الالف والستفهام **قال**  
 وقد حذف من الفعل معهما الى مع النونين النون التي في  
 الاقضية **قال** قوله وقد حذف من الفعل معهما اي هو كل واحد  
 منها فلهو وما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يرد خلاص  
 معادفعة واحدة في الاقضية الخمسة حتى يحد منها النون  
 في الاقضية الخمسة **قال** ويحذف مع حذف النون واو  
 يفعلون الى **اقول** لا قول ولم يذف الالف من يفعلان  
 وتفعلا لئلا يلتبس بالواحدة قال جلال الدين في هذا

مطلب  
 يعرفه التقاء الالكائين  
 موضع يجوز في الالف  
 انما حذف الواو  
 الالف  
 الحذف من النون



وطال ما تجلج في صدرى ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف  
 على وذلك ان يجعل الفتحة كالف فتكون الساكنة  
 كما كانت تكتب عند وجود الف وحصل الفرق بين  
 الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجد في بعض كروى  
 المفصل تعليلا لغير ذلك ما يقوى به قسلا من قبيل  
 وان حذف الف لانها خفيفة وجودها كعدمها فلو كان  
 المؤكد بعد مفتوحة كان لزوم الالتباس بفعل الواحد  
 عند حذف الف وجها لمنع حذفها ولكن النول الف  
 مكتوبة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر  
 فيما اسلفنا قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى ان طرأ  
 وقيل هذا التقاء الالفين ان يكون الاو والآخر  
 بان المذهب ما ذكره انما وليست كذلك اذ جلف في بيها  
 علماء هذا الفن في ان التقاء الالفين انما يقع  
 اذا كان في كلمة واد المصوب لم يذكر هذا القيد  
 ايضا هو هذا القيد الا انه لم يذكر لما ذكرنا ذكر  
 من عدم حذف الواحد والياء عند البعض لان  
 التقاء الالفين على حده بل لانها ضمير فاعل او  
 فاعل فارتكبت على التقاء الالفين على غير ذلك  
 وان لم يلتبس قوله جبار الله العلة في سمي جبار الله  
 لانه جاور بيت الله في سمين وتاد علة للمبالغة  
 ووجهها ما اشار اليه العلة في سمي انه اذا قيل رجل  
 علة

اعتراض على جلال الدين  
 العبد والمذنب

اعتراض على جلال الدين

وطالب جبار الله  
 بوقه جبار الله  
 لم يسم

علة اقضى ان تقدير موصوفه جماعة وعلمه علم الواحد  
 مع تقدير الموصوف جماعة مبنى على علم هذا الواحد  
 جماعة كقوله علومه فالتاء في الحقيقة تانيث الموصوف  
 ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا ان  
 صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علاقه وان كان يرفع  
 احسن زاعم علاقه التانيث ذكره في الكف وهو القاسم  
 ثوبين عز والخوارزمي المعتزلي وقال العلاقه المثل  
 الذي في شرح الكشاف انه قد تار من فذهب المعتزلي  
 وكان حنفيا وسقطت احدي رجله في تلج اصحابه  
 في بعض الاسفار فكان يعيش في افي خبث وقيل انه  
 كان اخذ في صباه عصفورا وشده في رجله خلافا  
 فانفلتت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارج  
 فجاءه فانكسر رجله فقالت له امه قطعت رجلك  
 فوقع كذلك ولابد من حشر سبعة وسبعين واربعائه  
 وتوفي بجر جانيته حوارزم ستم تمان وثلاثين وخمسائه  
 وزحشتر بفتح الزاد وكسرها فريته كبيتة في قرى خوارزم  
 وجر جانيته قصته خوارزم ومصفاة الكف وبيع  
 الما برار في الوعظ والمستشفى وجمع الرثايل والقناع  
 والاسماء والافعال والفايق في اللغة والمفضل  
 وحواشيه والاموزج في النحو والتصرف في النحو  
 والابضاح في المعاني والبيان واساس البلاغة واساس

اعتراض على جلال الدين



البلية غنة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان  
 وقسطاس العروض وتوابع الكلم والديوان المنشور  
 وفوايد الفلايد وواسطة العقد وفضل صفة كواهر  
 الخفية ومكارم الخلوق وقصص من أخبار الخرافات  
 المسند وشافي المعنى في مذهب الشافعي والفضائح  
 الصفا والفضائح الكبار في الوعظ صنفها بعد ثبوت  
 من له غنى وقوله وهرنا موضع تامل اذ لم يلزم  
 من تشبيه بكلمة واحدة ان يجوز في غيره ويكفي ان  
 يدفع بالعناية وقوله في الجملة اعلم ان في الجملة  
 تتعمل في القلة وبالجملة يستعمل في الكثرة وقوله  
 فادخل اما هو في شرط اذ ليس بالكلية موضوعة  
 للشرط بل هو في الشرط هو ان وما رايت ولعل اراد  
 الخبر هو قد انما انما في العبادات والاعمال  
 الفاعل والمفعول في التثنية الخ قال كثر ان يحكى  
 اسم الفاعل منه علم فاعل قيل ولذا يسمى به لكثرة التثنية  
 اي ورجل ان اسم الفاعل في التثنية علم فاعل يسمى  
 بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كما في الفعل والمفعول  
 لكثرة التثنية ولم يقلوا اسم المفعول ولا اسم المتفعل  
 ورد بان لا يقصد بقوله اسم الفاعل اسم الضمير  
 يحكى علم وزن اسم الفاعل بل المراد اسم فاعل النفس  
 ياتي الفعل والمستفعل في الذا فاعل النفس في قوله

مطلب  
 يعرف منه لفظا بالجملة  
 وفي الجملة كسب المفعول

مطلب  
 يعرف منه معنى اسم الفاعل  
 على ما علم ان علم فاعل

بحث اسم الفاعل  
 والمفعول

اعراب المشتق والجمع

اسم المفعول

اسم المفعول والمستفعل واعلم انهم أطلقوا اسم الفاعل على من  
 لم يفعل الفعل كالمشرك والفايم والفايع والمخوف والمخوف  
 وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفعل  
 يفع مفعول فيه كيوم عاصف اي تضعف فيه الريح  
 ولعل نائم وهو ناصب يفع مفعول كفاد ضد عام وتر  
 كاتم وعيشة راضية وما دافق ذكره كونه وكما  
 يفع مفعول كونه اي ما لك في شرح التسهيل وقال الرضي  
 في عيشة راضية وما دافق الا و ان يكون علم النسب  
 كقابل وما شئت اذ لم يلزم ان يكون فاعل الذي يفع  
 النسب فاعلا فاعل لم كقابل بل يجوز ايضا كونه مفعولا  
 الفعل فيشتبه بالنسب اسم الفاعل في اللفظ وقوله في الكثرة  
 ان يحكى اسم المفعول علم فاعل ولذا يسمى به ولكثرة التثنية  
 فان قيل لم يسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو  
 واجيب بان المراد بالمفعول به يقال فعلت الضرب اي وقعت  
 عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير فوقع فاستعمل الجار  
 والجر وكان مفعول بالم يسمى فاعله وقوله وانما قالوا الكثرة  
 لانها قد يكونان علم غير فاعل قيل فيه نظرا لان صيغة اسم الفاعل  
 في التثنية علم فاعل البقية ولذلك يسمى به وما يكون غيره في  
 الصنف المشبهة وفيه نظرا يخفى على من لم ادر تميز بين  
 اصطلاح الادباء وقوله كونه الجار يفع مفعول للمبالغة  
 في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار مضم الكاف وتخفيف

فاعل المفعول في  
 فعل

يفع مفعول  
 على مفعول في  
 فعل

صنف المشبهة  
 في التثنية



العين وسيف مجذوم بكسر الميم وقع العين مشتركة بين الآلة والمبالغة  
 وطوال بضم الفاء والتشديد مشتركة بين الجمع والمبالغة  
 علامة بالتشديد وراوية بكسر العين ووزونة بضم الفاء  
 وضم العين بفتح الفاء وضم العين وضم الكاف بضم الفاء وفتح  
 العين وفتح الهمزة ومعطية بكسر الميم فيها وكول الفاء وفتح  
 بضم الفاء وكون العين لمبالغة اسم المفعول وستور  
 المذكر والمؤنث في التسعة الأخيرة وقالوا سكتة كمالا  
 فقيصة قيل وكون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول القوم على  
 كان وعدا ما تبا أي تبا قال الرضي الأولى انه من تبا  
 ان فعلته بفتح كان وعن مفعولا واما استغنى عن فاعل  
 بمفعول كجبة فهو محب ولم يقولوا احاس وضم الرحل معروف  
 فهو مفعول وبمفعول كقولهم قناع القوم فلم يذكروا ابن مالك  
 التسهيل وقولهم حلوب اسم المفعول فيستوي فيه المذكر  
 والمؤنث وقد لحق التأنيل الى الالة كسمة واللوصلة فيكون  
 بعد الحاق التأنيضا صالحا للمذكر والمؤنث فقول بفتح  
 قال يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدة الله  
 حملا على صدقيه ذكره في المراه وشرحه في فصول المبالغة  
 ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بفتح فاعله وذكر  
 الموصوفين وان لم يذكر فلان يستويان واذا كان بضم المفعول  
 فلان يستويان ذكر الموصوفين او لا وقوله وكذا الصفة  
 المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق

في عمل بوزن مفعول

فاعل بوزن مفعول

مطلب يعرف فيه شواهد التذكير والتانيث في صيغة

فصول

فوق الفاعل والصفة المشبهة

لا تهم

لا تهم غير واحد واحد منها بتعريف على حدة في كتبهم واعتبروا  
 بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحادش  
 الاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبروا الثبوت بعضهم  
 فيها وكذا خالد ودايم وثابت وستم وبارك وريح وريحون  
 وواجب وكاف وضاير في فروعها من غير ما يدل على دوام  
 الفاعل والثبوت له يرد نقضا واما نحو جايض وطلح  
 من الصفة الثابتة بفتح ذات حيف طلت فليس بغير  
 الثبوت عارض وكذا في صفتها الله نحو الله عالم وقالوا  
 اذا قصد بالصفة المشبهة الحد وردت الصيغة اسم  
 الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى  
 في ضيق ما يكرهون لما قصد به الحد وضايق به صدرك  
 وهذا مطرد في كل صفة مشبهة وقوله لان القائم مقام  
 الفاعل لفظا الح اما قال لفظا لان في المعنى هو المحرور فخط  
 على ما ذهب اليه صاحب اللباب هو التحقيق وان كان الاثر  
 على خلافه قال شريف الدين الجرجاني وهو في ذلك لوصل معنى  
 الفعل الجور بها ومنصوب المحل ورفوع المحل هو الجور  
 وحده لا مجموع الجار والجور ليعبر ان شكال بالجمع  
 ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار  
 والجور في محل النصب الرفع مساهلة في العبارة في  
 انكالا عما تقود من القواعد وقوله وظاهر كلامهم ان  
 ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم له ذكره في قوله تعالى اولئك

المتعلق بالجور الجار والفاعل

تقدم الفاعل



كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قال البيضاوي  
 وابو البقاء ما ذكره الزحشي خطأ لان الفاعل ما يقوم مقام  
 لا يتقدم وقال صاحب التوقيف غايته للزحشي وانما حاز  
 تقدمه مع انه فاعل لما لا اصل له طرفية لا عوض فاعله  
 ولان الفاعل لا يتقدم لا التباسه بالمبتدأ ولا التباسه  
 ولانه ليس فاعل حقيقة ورد بان تعسف سأل بن جني  
 ابا علي عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرغب يا بعل  
 فابن المرفوع فقال المصدر في فيك يرغب الزحشي وفيك  
 ظرف وهكذا يصح مسئلة الكتاب يجعل الضمير مسؤلا المصدر  
 يجعل عنه في موضع نصب في شرح الالافية لابي المعطي الكا  
 مفعول الجهرول جازا وحرور اقله يتقدم على الفعل لانه  
 لو قدم استغفل الفعل بضمير ولا يمكن جعله مقبدا  
 ولا حل حرف الجر ومنهم من اجاز احتيا هذا الية لان  
 ما لم يتم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جازا يتقدم  
 على عامله فان قيل كلام الكفا نقص جواز التقديم  
 وجه قول الشارح وظاهر كلام الكفا قلنا وجه حال  
 كلامه التناويل يجعل في قبيل الضار والتفكير في  
 تشبيه بقوله كالمغضوب في غير المغضوب وقال الشارح  
 قدم عليه زيادة منه بفتحة على الظاهر وقوله فاعله  
 يعني الفاعل كالحريم وقد جيء بمعنى مفعول فليلا كذا  
 اي الحكم على ما اول ذكره الرض ووجيع يعني وجع

تقدم معنى فيه  
 هل تقدم الفاعل

فعل بمعنى زعم

يعني معلوم وجميع يعني جمع ذكر الجوهري وقال صاحب الكفا  
 قوله تعالى يدع السموات قيل يدع يعني المبدع كما ان السميع  
 قول عروا من رجاته الداع السميع يعني المسمع وفيه نظر  
 لانه لا يثبت لذلك ولا يستشهد في البيت لان اعي  
 الشوق لما دعي القائل صار هو كيعا الدعوة فتسبب  
 سببا فيه علم ان الشا ذكره تعالى عليه ان ثبت ذكره  
 في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويحيى يعني فاعل على كثير الجليس  
 وجليف وعشير وكليم وانيس يدوم ذكره الرض في شرح  
 الكافية والشارح في شرح الكفا وغدير يعني معادر  
 من تغادره او مغل من اغدره ذكره الجوهري وقوله  
 كالرحيم يعني الرحيم مع المبالغة وهي ليست بلا زنة لصفة  
 فعل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم الهمزة وصل  
 لازمة مطلقا ونقل عن الزحشي ان كل هو معدول عن  
 عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذا كان  
 معدول عن الرحيم ذكره في حاشيته تفسير القاسمي وقوله ويحيى  
 المفعول قال الرض وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرة غير  
 نفس قوله الا انه يستوي الرفع في الذي يعني المفعول  
 والفعيل الذي يعني الفاعل له استواء في المذكر والمؤنث  
 اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وراة نصيرة  
 ورجل نصير زيد ونصيرة هذا هو الاكثر والعليل هو  
 انه لا يلزمه التا ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا التأويل

هذا التفسير في معنى الزحشي



في قوله تعالى ان رحمته اللد قريب بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران  
او الايمان او بان القريب بمعنى المسافة يذكروا ثبوت  
النسب يؤنث فقط او بان الماراد بالنسب اي ذات قرب او  
او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره جملا على لفظ كونه  
في معناه او ما ولا بان مع الفعل او بان في الكلام حذف  
اي شيء قريب او ان ترجمته اللد قريب او بان لم ينفى  
بان رحمة التفسير التذكير في المضاف اليه كما ذكر صاحب  
الكفا في قوله تعالى ان نفاحة كينوا بالياء والحيانية  
او بان ثابته الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال  
في شرح الكفا هذا خارج عن قانون النجاة لانهم لم ينفوا  
في الاشارة الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون  
المسند فعل او صفة وقال ابن هشام في المغني  
المؤنث المجازي يجوز مع التذكير والثابت وهذا  
يتداوله الناس في نحو اوراقهم والصواب بقبيل المسند  
الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعل او صفة  
المؤنث ظاهر فلا يجوز هذا الشمس والشمس والشمس  
هذا وهو ولا يجوز في غير ذوات الشمس طلوعها بالان  
كيسان واعترض صاحب الكفا بان هذه الوجة  
المذكورة في التاويل ليست بمطردة ليس تقادح وانما  
بغنى في قوله تعالى ما كانت اكل نحيما على تقدير كونه فعلا  
فاما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى يحيى العظام وهي رميم

اعتراض على الجمل بالكلية

نبتة ح النجاد

اعتراض على هشام

ولم يقل

ولم يقل رحمة لانه اراد المصدر او الفواصل ذكر الطبيب  
او التثنية بالمفعول كما في ملحفة جديد من جديد  
الاكوفية لانه عندهم لم يجر ودر من جده بمعنى قطع  
الرضى او لانه نسب كطالق او لانه للمبالغة ذكر النحوي  
فرد القطب كونه للمبالغة بان تنفي الابلغ الاستلزام في الكلام  
جوابه انه من باب نفي المقيد وقيد والتثنية اللفظ قد  
يجل فيعمل بمعنى مفعول على فيعمل بمعنى فاعل فتؤنث مع  
الموصوف ايضاحا اذ اية قبيلة كما يحل فيعمل بمعنى فاعل  
عليه فيذكر وما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه  
صفة مفعول ومفعول ومفعول بلسانهم فيها وفاعل في  
الفا وفعال بكسرهما وكفيف العين فيها **فهم** واما ما ذكره  
الثالثة لم يما كان او رباعيا فالضابط فيه **الاول** قوله  
بالضابط اذ كل منطبق على الجوان اعلم ان اللفظ الكلي  
قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية  
والمغني الثاير يراد منها اولها لا انطباق وقد يراد به الحال  
فعنه اذ كل من متعلق على احكام جزئيات موضوعه اتمالا  
يتعرف احكامها منه وقد يراد به الكل فعنه اذ كل من متعلق  
موضوعه على جزئياته لمعرف احكام جزئياتها منه فلو  
قال قضية كلية لكان اولها انه يوهم ارادة المفهوم  
الكلي وهو ما لا يمتنع نفس تصويره الشككة بل قد يوهم  
بعضهم وقوله ان ما شذوذ منه يعقوب من ان عفاق

في الجمل

من التاويل على



والقياس معق وتنتج من الاشاج والقياس منته وبأقل  
 من الاتقال والقياس من قبل واصل من الامحال والقياس  
 محل ولا فقه من الاتقال والقياس من قبل وتنتج من الاشاج  
 والقياس من قبل واصل من الاتقال والقياس من قبل  
 هو وكذا المحسن ونقل مستعار من اسم المفعول كقول  
 لكنه اشهر بالتعارف وثمة الاستعمال حتى جاز الاصل  
 ربما استغنى عن فعل المفعول كاجته الله فهو مجنون  
 واخره فهو مجنون واجتهه فهو مجنون وقد جازى على الال  
 في الشعر واصففت النشي فهو مصفوف واجتهه الله فهو مجنون  
 وازكره الله فهو مجنون واعلمه فهو معلول على ذرئته  
 فما قال ابن صلاح قول الخديين والفقهاء معلوم من زعم عند  
 اهل العربية واللغة وكذا قول النوراني انه حسن وقول  
 صاحب الحكيم والتمكيد يستعملون لفظة معلول كثير ويست  
 منهم على لغة ليس ما ينبغي على انه قد جازى في اللغة على وهو  
 معلول اي ذو علة على ذكره في الصحاح والعيون قد جاز  
 اسم الفاعل من فعل فعال كاسار فهو سار والقياس من  
 واجبه فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاموس الجبار  
 من جبره على الامر لمع اجبره وفي موضع آخر في الصحاح جاس  
 وراى لغة ازدد واج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس  
 ونقل يلبس قوله واذ قد فرغنا من السالم فقد كان ان  
 نشرع اليه **قوله** واذ قد فرغنا من السالم فقد كان

تفعل  
 بفتح مضملة

اعند ارض على اس  
 والنفوس صاحب الحكيم

فاعل بوزن فعال  
 من افعال وفعل

طفي كشرط  
 اذ كان

قال

قال حسن الفخاري قد يقال يجوز ان يكون الفاعل بالاذن  
 له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما خرج بغير  
 النخاة وقال الدماميني في شرح المفتح كانه ادخل الفاء  
 لاجزاء الظرف بحري كلمة الشرط لكن يصح عن ذلك وجود  
 لا امتناع ودخولها في الشرط وقال علا الدين البساطي  
 في شرح القيا وقد بحري الظرف بحري الشرط فيصدر بالفاء  
 ما بعد نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقينته فانما اكره  
 والفاء في فتقول اما المعطوف على جان فيلزم عطف المضارع  
 على التام وهو ليس بحسن على ما خرج به في شرح المنار  
 محتج على ما خرج به في كشف الوافية تعلما على بعض  
 شراح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لا بشرط  
 صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد جاز  
 عن هذا بان ما لا يفتقر في الاوائل يفتقر في التواني كقوله  
 وان تشاء تنزل عليهم من السماء آية فقلت مع انه لا يكون  
 في النشر فعل الشرط مضارع او اجواب مضيا وقوله تعالى  
 اسكنهم زوجك الجنة وكفوا لهم ذرئته هذا وزيد  
 وذرئته بوجهل قائم ابوه لافاعدين ورب شاة ونحوها  
 ويزيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على  
 الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه  
 ما خرج به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن الاول  
 وأشار اليه صاحب الكافي في قوله تعالى ولا تزد الذين يؤمنون

مطلب  
 بوزن فاعل بوزن عطف فاعل  
 على الماضي ولا يجر

تقام بوزن فاعل بوزن عطف فاعل  
 اقامة المعطوف مقام المعطوف  
 على الماضي ولا يجر



الى قوله فتكون في الظالمين والشارع في باب الفصل والوصول  
 في المطول ولا في عطف المفعول كما خرج به على الذي بسطنا  
 في حاشية المطول وفي قوله وقد نزل العالم فتمت له الحال حيث  
 قال من له جري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على ان يجوز  
 افعال الفعل المستقبل في الطرق الى ان علم ما نص عليه المحققون  
 في قوله بكذا اذا اعتبرت في العلم فاء والالكاف وحال  
 واذا لم تفعلوا الا فقه بكذا فتموا وقوله واذا لم يفهموا  
 فيقولون ووجهه بانهم في باب المبالغة حتى كان هذا  
 الافعال المستقبلية واقعة في الازمنة الماضية لا في الازمنة  
 الحاضرة المظروفا لظروفها او فافهمه والى الترتيل على الترتيل  
 المحذوف وقيل على السببية وقيل عليها ومكتبة محمية  
 اما لا فضا حرم في الشرط والسبب او لفضا حرم في الظاهر  
 الذي دخلت فيه او لظهور المعنى سبب في الاو ووصفها  
 موصف صاحبها او لكونها مفعلة معنى بدعي او واقعة  
 حسنة وتنوع انما الفضا بمتنوع ما دل عليه من المحذوف  
 فتارة يكون المحذوف ادراؤها كما في قوله بكذا فتموا  
 بشير ونذير اي لا تغتذروا فقد جاءكم فتارة شرط  
 في قوله بكذا فتموا اليوم البعث اي ان كنتم تكلمون بالبعث فتموا  
 البعث وتارة معطوف كما في قوله بكذا فتموا في قوله تعالى  
 وقد يصار الى تقدير القول كما ذكره صاحب الكافي في قوله تعالى  
 في سورة الاحقاف فقد كذبواكم بما تقولون ان هذا المقام

اعمال المستقبل  
 في الظرف الماضي

مطلب  
 فاء انقضائه

راية وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذا  
 من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكافي وقوله  
 والمضاعف وانما يسمى مضاعفا لانه ضوعف حرف الواحد  
 بمقابلة العين واللام وقوله وقال الخليل وهو من الحلة  
 من الخلال فانه وقد خلل بنفسه في الطاء وقيل من الخلل  
 واحد من الخليلين سيد خلل كذا في الخلل وهو الطريق  
 في الرمل فانه يتفرقان في الطريق او من الحلة في الحلة  
 فانه يتوافقان في الخصال الحميد والخليل هو الفقيه  
 من الحلة والمصطفى المخصص الذي ادخله في خلال الامور  
 واسرار العلوم وقوله التضعيف ان يراد عما شئ العالم  
 تمام فاعل يراد الجار والجور او ضمير صدر يراد على ان  
 يكون لازما نعم يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان حال  
 ليس فيه لغة بل من طريق شعور الذهني والكنائية لا  
 زيادة الشئ على الشئ يستلزم كونه فريدا عليه كما قالوا  
 في قول صاحب الهداية فتح بلك عفو اي قد هذا التفسير  
 لغة لان معنى بكني ذل وخفض لازم وقد تعدل هو  
 تفسير من طريق شعور الذهني والكنائية لان في الالة  
 يلزم القهر وان القهر يستلزم الدل ثم التناول المذكور  
 معروف في الفعل المجزول وفي الفعل المعزج جوزه  
 صاحب الكافي في قوله بكذا فقد قطع بينكم حيث قال اي  
 وقع النقطع قيل بل في المعزج اولى لانه اصله وقال

تضاعف

تخليل

تفسير لغة وكنائية

تمام  
 يعرف فيه استناد الفعل  
 الى ضمير مصلح



صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير الامم لثبوتها في النفوس  
 اي قطع الامر بينكم اولى اذ لم يعرف له شأنا بعد واصل  
 مهادوم بان الاسناد الى المصدر المملوظ جاني الفروع  
 ومنه وقوله فيجعل اثنين او اكثر قال الطبيب الصواب ضعف  
 الشئ ثلثاه وضعف ثلثه اثنا له وهو الموافق لقوله تعالى  
فرداه غذا باضعفا في النار واذا زاد على غذا لم يضاعف  
 فقد اتاهم ضعف في طباق قوله تعالى في مواضع اخرى  
 الامم ضعف في العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبد الله  
 في قوله تعالى عفا له العذاب ضعف في قوله عفا له العذاب  
 الواحد ثلثه اي يعذب ثلثه اعذبه وانكره الازهر  
 وقال هذا الذي يستعمله الناس كله لهم ومتعارف  
 وانما الذي قال الخذاق انها يعذب مثله عذاب غيره  
 لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليس كذلك  
 الزيادة لمقصورة على مثلي فيكون ما قاله ابو عبد الله  
 صوابا وقال الراغب الضعف في الانفاظ المتضاهية  
 كالنصف والزوج وهو تركيب الزوجين المتباينين  
 ويختص العدد فاذا قيل اضعف الشئ وضعفه ضاعفة  
 ضمت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ هو الذي مثله  
 ومن اضعف العدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان  
 يقال ضعف عشرة فذلك عشرون بله خلافه واذا  
 قيل اعطه ضعف واحد فان ذلك يقتضي الواحد وثلثه

تمام  
 يعرف فيه بضعف  
 الضعف والتضعيف

لان معناه الواحد والاذان تراو جاته هذا اذا اضعف فان  
 لم يضعف فقلت الضعفين قيل ذلك محزن في الزوجين  
 في ان كل منهما تراوج آخر فتقتضي اثنين لان كل منهما  
 ايضا عفا له فله خزان غير الاثنين خالف ما اذا اضعف  
 الضعفان الى واحد فثبتتهما نحو ضعفي الواحد وقوله  
 ويقال له اللهم وهو من له وقرفي الاذن فله الضعف  
 فيحتاج الى ثلث الضعف والمضاعف ايضا يحتاج الى ثلث  
 الضعف لعدم اكمال النطق به عند الضعف الخفي ولهذا  
 سمي به ولا نه كور فيه وفي واحد فثبت به الضعف لانه يكون  
 له الحرف حتى يسمع ولا نه لا يسمع فيه حركة او لا يسمع  
 وقوله وكان اهل الجاهلية ان المدة والايام التي كثر فيها  
 الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجهل وتلك تسعة فقرة  
 بفتور الدواعي في العمل بالشرائع اليها وهي على السبيل  
 من رسل الله تعالى وقوله رجب شهر الله الخ فون رجا لان  
 المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبات نحو ان كان  
 غير ممنون للعلمية والعدل في الرجب لان المراد رجب  
 بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير المنصرف معدولا  
 عن الرجب المعروف باللام العهد ولو لم يعتبر العدل كان  
 منفرحا اذ ليس فيه الا العلمية وهذا التعليل ذكره  
 صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه كبت وهو ان رجا  
 علم لان جميع سماء الشهور من باب لا علم الجنسية

الضم

فقط

تتبعه

اعلم ان  
 علموا الكلام وحده  
 وانما راجع



يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان وفضل من  
 فان الالف والفون المزدتين لا يوتران في الاسم  
 يمنع الصرف الاعم العلمية وتعريف العلم كمنع ان يكون  
 بالادخال كون اصله الرجب على ان العدول من علم  
 الى علم باطل وازد كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع  
 وقال الى ان منع الصرف هو من النامع ويمكن ان يجاب عنه  
 بان بعض العلم قد يدخل في التعريف للمعنى الوصفية <sup>الصلية</sup>  
 كالحرف في حلال الرجب منه وفيه ان ادخال الالف في الوصفية  
 ليس دقيقا في شيء من العلم بل هو امر سماعي ذكره الدمايني  
 في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص  
 يحتاج الى نقل ثم العدول من علم الجنس الى علم الشخص  
 ليس بعيدا على ان الالف التي تدخل على العلم <sup>الوصفية</sup> للمعنى الوصفية  
 انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسماة  
 لا او صافا لقصد المدح او الذم كما خرج به في شرح التلخيص  
 للسيد فليس فيما ذكر عدول من علم الى علم كفا طي  
 وازد كذا في شهر الله تعالى للتشريف والتعظيم ولذا  
 سمي رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه  
 في الجاهلية ولا يتخلون فيه القتال وانما قالوا رجب  
 فخر لانهم كانوا اشتد تعظيمهم له واذا نحو اليه شعبان  
 قالوا رجبان وسمي الشهر تشبيها بهما اياهم راو  
 الهلال وقوله كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع الا

رجب شهر الله رجب  
 رجبان شهر

والكاف

والكاف للتشديد وكلمة ما قيل كافة لها في الدخول في المنزلة  
 مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تأكيد مما يستفاد  
 من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كما ان زيدا مني فامر  
 الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قائم فامر  
 فالظاهر ان الكاف هنا تحقيق معنى الوقوع على ما ذكره  
 علا الدين البساطي كما في معجمها رب رجبها كما رتباني  
 صغيرا عليا ما نقله صاحب اللب ووجهه بان ليس الكاف فيه  
 للقوان في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد فامر واما  
 القرينة من الولدين واقعة والرحمة لها مطلقا في الوقوع  
 والمعنى اوجد رحمتها ايجادا حقيقيا كما اوجد الولدان  
 التربية ايجادا حقيقيا في الزمان المسمى وقول الرجب  
 الكاف في قوله تعالى او كذا في علمه ليس تشبيها  
 المجرد بل التجديد والحق كذا في قولك كذا كذا  
 وقوله مستغنى من استغاثه وانما هو والاسم  
 الفيا بالكسوة هو اي المستغنى لمسلوب القدرة  
 والمستغنى الضعيف القدرة والمستغنى طالع الخ  
 والمستغنى طالع النظم وقوله من ان شهر الحرم ومن  
 ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب ومعنى سود  
 متوالي وسود الحدين اذا اتيت به على ولان  
 والحرم اول الشهور ولذلك دخلت الالف واللام  
 عليه دون غيره من الشهور كأنهم قالوا هذا الذي يكون

فقط

والكاف في غير ما في  
 المستغنى والمستغنى

الاستغنى

الاستغنى



ابدأ أول السنة ذكر في النجوم والوجوه وذكر في طالع الواقع  
 الحسنة ابتداء السنة عادت في الحزم والماء أول أيام  
 السبع فالتصواب انه يوم السبت لما روي عن النبي  
 رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال خلق الله القربة  
 يوم السبت والجمعة يوم الأحد والتبر يوم الاثنين  
 والمكره يوم الثلاثاء والنفور يوم الأربعاء ونبت فيها  
 الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر في آخر ساعة  
 منه وقول الشاعر الم تر ان الله يوم وليلة يكوا  
 من سبت عليك يا سبت قال ابي السدة اولها الأحد  
 وقال النفوس في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه  
 ثمانى السبع والخميس به لانه خامسة وقد كان شهور  
 الاسماء والامام السبع في صدر الجاهلية اسما غير هذا  
 السماء وكان الحزم وكان سمي الموتى لانهم كانوا  
 ياتون فيه الغار فسمي الحزم ليوم القتال فيه قتل  
 لخم الجنة فيه علم البليسي سمي صنفنا هذا لانه في الابل  
 ان يذكره فسمي صفا لا صفا ان الشجر فيه اوله صفا  
 ملكة من اهلها اذا سافر وانما قال دار صفا في حال  
 اول صفا وجوههم حين وقوع النكاح فيه وما سمي  
 ربيع الاول فوال وربيع الآخر ويصال فسميا ربيعيا  
 لارتباع النكاح فيها ان اقامته في الحضانة والجمعة  
 خبيد دورته فسميا جمادى في جمودها فيها يوم

اسماء الايام والاهلية  
 في الجاهلية ووجود  
 النجاسة

مقام نون في احوال  
 اسما وانشاء

وجميع الشهور فذكره الاجادى ورجب الاثم لما لم يسمع صوت  
 السنين فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمه فيه الهام والارفة  
 لم يعذب الله تعا في شهر رجب وفيه نظر الان قوم  
 نوح عليه السلام اغرقهم الله تعا فيه كما قال التعلي شعبان  
 على الان فسمي شعبان لان شعاب القبائل فيه تفرقا  
 في الفاتح او لان شعاب اخبر فيه رمضان ورمضان  
 تانق فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب في حرق  
 او لرمض الفصال وشوال عذل بالذال الموح فسمي شوالا  
 لشوال النافعة فيه بذنبا يوم التسمية ليعلم الذكر انما  
 حامل اولان العرب كانت تشول فيه اي تنزح عن كنفها  
 وذو القعدة هو اسم فسمي والقعدة لقعودهم في حالهم  
 في العدو والحرب وذو الحجة مبرك لانه في كل عام فسمي  
 ذاك الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم الاصل قول  
 وليوم الاثنين اهلون ولثلاثا جبار وللاربعاء ربار  
 مونس وثلثة عروبة وللسمت شبار ذكر في التفاسير  
 وقال بعض الكابر المتأخرين ايام السبع من اعلام الغالبية  
 فيلزمها اللهم وقد رر لفظ الاثنين في اللام والسر في جعل  
 هو لانه اعلم الغالبية وان لم يثبت جنسها في فظة  
 على القاعدة التي ان الله اعلم التي لا رها لانه في اصل  
 اجناسها بالعلية اعلا ما مع لم العهد فله حرم حب  
 ان يجعل جنسها مقدرة والثلاثا والاربعاء لما جعل



السبب جعلت الهات في العدد مئة فرقا بين الحالين ذكره  
 في جمع الصنفان وفي بعض شروح الكفا قد اطلقا على  
 ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضى والمضى اليه  
 شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفي  
 البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضى  
 اليه في اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام  
 واصناعه وفيه ان الامام ذكره في تفسيره ان مضى  
 فختلف فيه اختيار المجاهد انه اكمل الله ولذا يجوز  
 ان يقال جار مضى وذهب مضى بل شهر رمضان  
 واختيار رجل السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم الشهر  
 واختيار صاحب التفسير ان شهر رمضان من قبل اضافة  
 الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاكمل رمضان واليه قال  
 الرازي فيقول في قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان  
 لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز ان زيد ليس  
 وقوله في قوله تعالى في تحريم الضحك حركة قتال الحركه في  
 السكون والقتال المتقابلة فلا يتعلق به السماع  
 بل بخبره وصوته وانما يقال في فعل وهو الخداع  
 مؤنثه تصغيرها فعليه نقول فعل وانما يقال في  
 وانما فعل خفة ودأبته ولا يقال فعل فالمضى  
 على وجهين وقوله في نفقة السهم السهمه  
 السهم وكونه فنل ففقه السهم في ريد الزوا

او تنقص

او تنقص في الثاني كما في قولهم العلم صفة فاية بغيره او تنقص  
 والواو في قوله ففقه في المقترنة بلا المذكورة للنفي الموكلة  
 بشرطين سبقا بنفي وعدم قصد المعية نحو ما كان قوله  
 ليفيد ان الفعل منفي عنها في احد حالتي الاجتماع  
 الاقتران والعطف من عطف مجمل عند بعضهم على انما  
 العاقل ولا مشهور انه من عطف المفرد او اذا قصد احد  
 الشرطين متنع دخولها فلا يجوز نحو ما كان زيد ولا يجوز  
 ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصريين والما عند الكوفيين  
 فلفظ لا يمنع غير وجاء قوله فاذهب فاي فتى في الناس اخره  
 في حنيقه ظلم دمع واجبل لان المعنى في اخره مثل اهل الليل  
 الا القوم الظالمون الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد  
 ولا عمرو لانه المعية لا غير واما ما يستوي الهمس والهمز  
 ولا الظلم ولا النور ولا الظلم ولا النور ولا النور  
 ولا الامور فلاء الثانية والرابعة والخامسة زوايد  
 وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منها فغير  
 الى ان كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور  
 مع الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما كان زيد ولا عمرو  
 يفيد النفي في عموم النفي اذ بدونها ربما يحل على نفي اجتماع  
 فلا يكون راية بل مفيدة معنى مقصودا قلت انادتها المعنى  
 لا تنافي سميتها بالراية فانهم يسمون كان في كان  
 فاضله راية وان كانت مفيدة معنى وهو المضى والقطع

مذكور في المتن  
 مع الواو

في المتن



**قوله** ولما كان المضاعف في التثنية في غير الج **اقول**  
 قوله ولما كان المضاعف التثنية في غير الج **اقول**  
 في تعريف واحد تغدو جميع الحقايق المختلفة في تعريف واحد  
 اذا لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان  
 والفرس وغيرهما واطلاق المضاعف على قسمين في قبيل  
 اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة والحق في تقدير  
 تعريف العين الشاملة للشمس والذهب وغيرهما ولم تعرض  
 لمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه لا يخالف فيها  
 وقوله ما كان عينه ولم يمتدحى احد فان قيل هذا انشوص  
 بنحو فخرج فانه ليس عينه من جنس واحد بل العينان كذلك  
 قلنا المراد ببيان المضاعف الذي يكون التضعيف  
 فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف وقوله كما ترى الكاف  
 يخفى على كذا في كذا انت وقول بعضهم كذا في قبيل كذا كيف  
 اصبحت ان على ان يخفى على غيره وقيل الخفى خبير ورواية  
 لم يثبت جرح الكاف بخلاف الباء وقد يكون للتعليل اثبت  
 ذلك قوام ونفاذ الكاف ووجد بعضهم جوازها بان يكون  
 الكاف مكفوفة بما واخر جوازها في الجود والمادة  
 وتسمى كافي انفا جارة والقرآن والتعقيد على ما ذكره  
 علاء الدين البساط في حواشي المطول في قوله الغرابة  
 كما يفهم من كتبهم كون الكلمة حيث قال وما في كذا في كذا  
 والكاف للتعقيد والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذي

**مطلب**  
 الكافي يخفى على وابتداء للتعليل  
 والمخافة والامارة والتوا  
 والتعقيد

ما في كذا

**تفاه**  
 يعرف فيه كافي المخافة  
 والقرآن وما يستعمل في كذا

فهم

فهم ثم قال وليست للتثنية قطعا بل لتعقيد وقد صواب بان  
 هذا الكافي لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم يبق حرف  
 2 وقوله المضاعف ابتداء فان قيل قد مر في كشف الوافية  
 ان مقول القول يكون جملة حكمية وان يكون غرضا الا اذا كان  
 قولا مصدر اقول لك قلت قولنا حاور بما يحذف المصدر  
 ويترك صفة منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع قول  
 القول غرضا فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف  
 قلنا هذا على ما هو المشهور في كون القول هو التلخيص  
 بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره الشيخ في النور القمري واما  
 علم ما ذكره الرضي ونقلناه في اوائل هذا الكتاب في ان  
 الكلام واللفظ والقول هي صفة اللفظ يخلق على  
 كل حرف في حرفي المجمع او المتغا وعلى اكثر منه فعلا كما لا  
 يدرك فله كلام في كون مقول القول غرضا قال ابن التوحيد  
 في حاشية انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول  
 التلخيص بما يفيد فائدة تامة فالله اعلم والكلام المبود  
 والمركب الناقصة ليست بقول والاولى ان يعبر بالانفرد  
 لصحة قولهم في قيود التعريف فاعلم هذا **اقول** ان الشاغل  
 مشير الى كلمة واحدة هي كلمة التعريف او الى مركب  
 من الفاظه الا ان يصار في امثال هذا الى الجواز واعلم  
 ان العرب في القول ثلثة فدا هب كثر ما صارت ما بعد  
 فحكمة النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كأنه

اقول مقول القول



قال قولنا ثم عدل الى الجملة لارادة الاختصاص لانها بمنزلة النعم  
في القول ولذا ينصب المعطوف عليها كقول زيد وعمر ونظرون  
او مثله بالنصب لا غير وحق الحكمي ان يودي على هئية فلما قال  
قال زيد وعمر والظرف او نفسه منطلقا وله كذا ونظرون  
اذ لم يقل الحكمي عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد والمعطوف  
داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمرايا فيما حكى الله تعالى  
قبل في الحكمي في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا  
سلاما اجمعوا القراء على نصبه لان المراد التبرك لا التحية اي  
منكم تبرأوا سلمنا فكم سلاما ولذا انصب في قوله تعالى قالوا  
قال سلاما في النصيب كما لا على المصدر رتبة اي لموا سلاما  
وعلى انه مفعول قالوا لانه في قوله تعالى كما يقولون فقال قال  
لا اله الا الله ورفع اثباته على انه خير صديقا اي اولى  
سلاما او صديقا مخذوف الخبر اي عليكم سلاما والمذهب  
الثاني بن سليم اجزاء القول في الظن من غير شرط  
والثالث اجزائه في الظن باربعة شروط الاتفاق  
والخطا والاستقبال وان لا يفصل بين حرفي الاستفهام  
والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية  
وقوله وهو الظاهر ان هذه الواو هي الحكاية لا هي الحكمي  
والواو التي في نسخ المتن ليست في محرها فان قيل الخبر  
قد يكون مع الواو وان كان حقا ان لا يكون بالخبر المتكلم  
على ما حكى الرضي وان كان قليلا ذكره الامام في بحثه في الجمل

مطلب  
واو بين المتعلقين  
واو اللصوق

مشترط

من شرح المغني وخبر باقي ان كقول المحامي فلما صرح في فائده  
وخبر ما الواقعة بعد ما لا كقولهم ما اصد الا اوله نفس اماره  
وخبر ما الواقعة بعد ما كقولهم لا بد وان يكون قالوا ان  
الواو تأكيد للصوق الخبر بايهم كالمواو التي تأكيد للصوق  
الخبر الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثلاثون  
كلهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم  
وتحذرك قلنا انما في ذلك غاورد على ظاهره في الجمل  
بالحال في كون كل منها حكما لصاحبه على ان صاحب المقام  
قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرته لكونها كنز في سابق  
النفى واذ الحال كما يكون معرفة يكون كناية مخصوصة وجملة  
على الوصف بجعل الواو تأكيد للصوق كما ذهب اليه  
صاحب الكف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكف بان  
ان عيب في السهو لان لان ذبول يزول باذنه بنية  
والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطا وهو ان يستقر الصوق  
المنافاة للحق فله يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول  
بعد تعاجل رد بانه قد تكرر في الكف الجمل على الوصف  
مع بسط وتفصيل فالحكم يكونه السهو سهو ولا شك ان معنى  
الجمع يناسب للصوق وباب المجاز مفتوح فقوله صاحب الكف  
دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاجل  
ذاتها وكما وتأكيد للصوق يقتضيه الاثنية مع انما لم  
ان الواو تقييد التأكيد وثمة اللصوق ليس بذاك

مطلب  
مطلب  
مطلب

اعتراض على صاحب  
الفرق



وقوله في التلكا حال يعني لما مضى عينه ولامه وقد يجوز  
 النجاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار  
 بشرط علما ذكره في حواشي شرح المفتاح السعدى ونعم  
 بعضهم معللا بان الحال خبر في الخبر عنه والمضاف اليه حاله  
 في الخبر عنه وذكر الاندلسي ان يصح ان المضاف اليه  
 ان كان فاعلا او مفعولا في المفعول جاز وان كان فاعلا  
 قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم  
 نقلا عن صاحب الكفا بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف  
 والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى احب  
 اصدكم ان يا كل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخر هو الاخر  
 وبالعكس في كونه في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا  
 لا يقع الحال في المضاف اليه الا بان يكون المضاف جانبا  
 العمل في الحال بان يكون خبرا عنه او جزءا منه فيتم انتصاب  
 والى استغناء به والمعتبر في تلك الصيغة حال العمل كذا  
 ذكره ابي كمال ياشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في حال  
 فنقل هذا الحال فيفعل مع الاضافة لما فيها من معنى الفعل  
 المستعرب حرف الجر كانه قيل طمة نبتت لابراهيم حنيفا  
 والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى  
 بالوجه المذكور واما حال من المبتدأ وقد يجوز جماعه  
 من النجاة الحال من المبتدأ وجعلوا الحال انفسا الخبر  
 الى المبتدأ فانه معنى فعلى قابل للتقييد قصد هناك  
 تقييد

مقام  
 يعرف فيه وقوع الحال  
 في المضاف اليه المبتدأ

هذه

قوله المبتدأ

تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح  
 واعتبر عليه بان قد مرح بعض النجاة بان خبر الحال  
 في مثل هذه الصورة لازم لان نقل هذا الحال ضعيف  
 لا ينفقد الا بعد انقضاء الطول ففيل ذلك ليس بقوة  
 العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت  
 معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمال  
 والاستعمال يساعده السيد المحقق لقوله تعالى فله  
 جزاء احسن فقد مر صوابا بان جزاء في القواعد النصب  
 حال من المبتدأ وهو محسن وقوله تعالى والارض جميعا  
 قبضته يوم القيمة نص فيما ذكرنا كلف في الآية الا ويا  
 فانه يحتمل ان يكون كالاخر ضمير الخبر وهو الطرف المقدم  
 ولكن ان يجعل عامل الحال لفظه كان في الخبر واختلفت  
 عامل الحال دونها جانبا عند جواز الحال من المبتدأ وهو  
 سببويه واتباعه وقد قال سيد المحققين في قول  
 النخعي فالفصاحة في المفرد خلوصه وتحويل الطرف  
 حال من المبتدأ بناء على جوازها عنه على ما ويل لان  
 المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها  
 في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال وفي هذا  
 انشائه من التراكيب وراع فيها جزالة المفعول ان هو يتك  
 الزيادة تقديره الانفاظ ويجوز ان يكون قوله في القلة  
 صفة للمبتدأ بان يقدر متعلقة معرفة ان المضاف



الكاس في التلوه في القول كحذف الموصول مع بعض صلته  
وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين ذكره  
الدواعيني وفيه بحث لان الكاس المقدر في مثل هذه النصوص  
كالنوم والكاف فاللام حرف تعريف لكن موصول فلا يلزم  
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير  
المتعلق في مثل هذه مبنى على التذييل لم يخفى انه تقدير  
فكر الاذلة دلالة للظرف على ان يرد منه ثم يعتبر تقدير  
اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما  
انت رالية الشرف المحقق لامي دلالة الظرف ثم قال  
ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرف بنية حذف  
اللام والمضاف بناء على ذلك الاضافة على ما نص عليه  
ابو علي في التفسير ايات وبنى عليه قوله كان فراجا هل  
ما دى كان فراجا لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة العمل  
وما دى حرج به العلة في شرح المفتاح كما يجوز  
جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل لما جاز جعل  
المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما نحن باصل  
خير منك وقولهم بالرجل ضلك مع وجود المانع في  
اظهاره على ما حرجوا به جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا  
مانع اولى فان قيل ان انت ارجح قد خرج في شرح المفتاح  
بان المعرف بلام الحقيقة كالمعروف الذهني في حكم التلوه  
فلا حاجة الى تعريف المتعلق احسب بان القياس

اعتراض على القول

توصيف المعرفة بالسكان

مطلب جواز فعل المنكر صفة للمعرف  
وكذا الحال

حالة المعرفة

معرفة

وان اتقنى

وان اتقنى ذلك لكن الاستعمال لا يسا على نجله المعروف  
وقوله ويقال له الاصح جملة معترضة وهي التي تعترض في الشئ  
لا فائدة بالقوة او الشدة او التحسين او التفضيل او الامتياز  
او التثنية او الدعاء او المطابقة والاستعطف وبيان  
السبب لا في غير غاياتها والواو الداخلة عليها السمي والاعتراف  
ليست بحالته ولا عاطفة ولا تدخل عليها الفاء ايضا وقع  
تلك الجملة بين الفعل ودفعه وبينه وبين مفعوله المبني  
والخبر وبين ما اصلا المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه  
وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين  
الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضامين  
وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه بيان  
الحرف وتوكيده وبين حرف التبيين والفعل وبين الفعل  
وبين حرف النفي ونفيه وبين جملتين مستقلتين وقد تعترض  
بأكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكف بجوازه  
بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض بأكثر  
من جملة والمعتضة كثيرة اما لتبس بالحالته ويمتيز بها ما ذكره  
ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في نفع اللبيب  
ابتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء والواو  
مع تصديرها بالمضارع المقتضب وان الشرطية ولو كان  
وسوف وتكونا طلبية فقول الحق في قوله تعالى اني ذاهب اليك  
ربي سيدس ان الجملة حالته مردود وهذا هي الفرق اللفظية

مطلب يعرف فيه احوال الجملة المتعترض  
وقد يذكرها وحدها

اعتراض على الحق في



واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكفا في قوله  
 اتخذكم العجل من بعدا وانتم ظالمون حيث قال في معنى  
 وانتم قوم عادكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العباد  
 في غير موضعها وبينه وبينهم بان الحالية قيد لعال الحال  
 ووصف له في المعنى خلف في الاعتراضية فان لها تعلقا  
 بما قبلها لكن ليس بلكا المرتبة وقال الطبيب في اعتراض المفعول  
 من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد لعال  
 بقي هو هنا فائدة وهي ان الهمزة في المعنى للبيان  
 في الاعتراض اصطلاحا في اللفظ اصطلاحا في النحاة والرواة  
 يستعمل بعضها ويرد عليه لكن من لا يعرف هذا العلم كالي  
 حيان توهم انه لانه لا اعتراض الا ما يقول النحاة وهو  
 الاعتراض ببي شيئين بمطابقين وبي الدامني تلك  
 الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال في بيان  
 يقول الاعتراض ان يؤخر في اتناء الكلام او كلاما  
 متصليين معنى جملة او اكثر لا محل لها في الاعراب لثبوتها  
 دفع الالهام وليس المراد بالكلام المسند اليه المسند  
 بل مع جميع ما يتعلق به من الفضل والتوابع والمراد  
 باتصال الكلام في ان يكون الثاني بيانا للاول في الكلام  
 او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤخر في اتناء الكلام او  
 في آخرة اوبي كلاما متصليين معنى او غير متصلين  
 بجملة او اكثر لا محل لها في الاعراب لثبوتها

الالهام

الالهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤخر في اتناء الكلام او كلاما  
 متصليين معنى جملة او غيرهما لثبوتها وقوله ويجوز ان يكون  
 فصل المضاعف على الاضافة في المحذوف هو مبتدأ ما قاله  
 الواسطي من ان الاولى كون المحذوف وقتا مبتدأ واذا دار  
 بهما كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر خطا في اللفظ  
 او الخبر على ما قاله السعيدى من ان الاولى كونه هو الخبر  
 واذا دار الاربعي كون المحذوف فعلا والباء فاعلا  
 وكونه مبتدأ او اضافة خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ في الخبر  
 فالمحذوف عيسى الثابت فيكون هذا كالاخر في الفعل  
 غير الفاعل الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع  
 او بموضع آخر ليس به او بموضع آخر على راقية واذا دار  
 بهما كون المحذوف اولاً وثانياً فكونه ثانياً اولى واذا دار  
 الكلام المحذوف مضاف يكمي تقديره مع اول الجري في ثبوتها  
 فتقديره مع الثاني اولى نحو اخرج اشرك وقوله ويقال له المطابق  
 وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي  
 بهما عليه وله لثبوت المطابقة في الرباعي وقوله زلزل  
 فاقوه وله الاول كلاًهما زلزلتين وله الثانية  
 لام على حذف الهمزة فوزنه فعلل واما الكونون فيكون  
 تضعيف الفاعل وحدها ويقولون ان زلزل شق من زل  
 لموافقة اياه في المعنى فالرأي الثانية عندهم زلزلة فوزنه  
 ففعل وقوله وان لم يكن فيه ادغام قال الشاعر في شرح

مطلب  
 او المبتدأ في الخبر

اصل  
 زلزل فعلل او فعلل



الكف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالآ  
 الاستدراكية ولكن مثل هذا الكتاب أن صغيره لكن  
 كثر علمه وذلك لأنه المبتدأ باعتبار عقيدته بان الوصلية  
 من المفعول الذي يصلح الخبر استدراكا له واستمالاتا على  
 خلافه وقال في موضع منه والف في خبر المبتدأ المقرون بان  
 الوصلية شايعة في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان  
 غنيا فوخيلا ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على خبره  
 والف اجوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو الحال  
 على ما رواه الزحشكي والشرط غير محتاج الى اجزاء فليشبه  
 الخبر بجزء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاء الدين السبكي  
 في خواشي المطول ما قرأ بالاولى في مثل ما ذكره فاقام  
 الخبر وليس خبره والتقدير هذا الكتاب وان صغيره لا يفتقر  
 علمه وانما يقل علمه لو لم يكن علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام  
 في قولهم زيد وان كان بطيحا لكنه ليس بعبد لي وقد  
 اى على المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع سابقا غير  
 بما ذكر بل هو جازع بان الشرط يعقبه وانما هو ما يتبع  
 ويعقبون المقدمة المحتوية على الاستثناء وان استدراكا  
 مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد  
 فقير لكنه ليس بخيل فالقدير ان كان فقيرا فليعبد له  
 وانما يكون عيبا اذا كان خيلا لكنه ليس بخيل فما ذكره  
 مولانا خسر وفي حاشية تفسير القاسمي ان غاية ما يقال

يطلب بطلب بان المبتدأ اذا  
 بان الوصلية تؤتى في خبره  
 بالآ وان كان لا يستدرك  
 ان خبر بالفاء

القي

اعترض بالاولى في خبره

في نسخة

في نسخة اشكال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في وكنت  
 وما بينهما الوعيد وان في الواو زائدة ليس كما ينبغي  
 وقد يقال في توجيهه انه ينبغي في التسمية بهذا الاسم المضاف  
 مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه وقيل ذلك كثير  
 شايعة وربما يلتزم بان المضاف من الرباعي لا يسمى افعلا  
 كما ان المضاف من الثلاثي لا يسمى مطابقا ولما كان مقننة  
 السؤال وهو انه لم يحق المضاف الى قوله بلغة الابدال  
 اعلم ان الابدال الملتحقين او المتشاكلين الواو وتعارفا  
 في المحج او في الصفا كالجهر والهمس غير ذلك وقوله ان يجعل  
 حرف موضع حرف اخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف  
 عوضا عن حرف اخر اذ اعي جعل حرف عوضا عن حرف في  
 غير موضع كقوله ابي اسم وناعدة وزنه لانه لا يسمى ذلك  
 بدلا الا يجوز او قوله او احذر زعي رد المحذوف في مثل  
 يابن واخ وسم فانك اذا نسبت اليها تقول ابو ابي خولة  
 وكرر بدلا ما تها وجعلها في مكانها فيصدق ان جعل  
 حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالاً لانه جعل حرف مكان حرف  
 هو نفسه بهذا القيد مع كونه اخذ ونبت عن التعريف  
 فاننا وان قلنا التمازفها عوضا عن المحذوف لكن ليس حقيقة  
 في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون عوضا  
 ان كان الاصل فاد كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا  
 كما في قال ولا ما ان كان الاصل لا ما كما في ماء وزايدا

يطلب بطلب بان المبتدأ اذا  
 بان الوصلية تؤتى في خبره  
 بالآ وان كان لا يستدرك  
 ان خبر بالفاء

اعترض بالاولى في خبره  
 بان الوصلية تؤتى في خبره  
 بالآ وان كان لا يستدرك  
 ان خبر بالفاء



والأعلى المفعي المقصود وإن كان الأصل كذلك كما في عالم بالهزة  
 في عالم بالالف ومعلوم أن ثابته ونبت ليست كذلك قال  
 قيل هذا التعريف غير مانع لأنه دخل قبل أصله انظمت  
 جعل الظاهر مكان ما افتعل لإرادة الإدغام وإن عمل بالالف  
 لأن الظاهر في حروف الأبدال فوجب عليه أن يزيد قيداً لا لا  
 والجواب أنه لما بين عقيب حروف الأبدال علم أن المراد حرف  
 في قوله جعل حرف موضع حرف أخوه تلك الحروف ولكن القول  
 تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع قولهم هو الأعرج  
 تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى هو عدكم يوم الزينة وإن  
 يحشر الناس ضحى وفي تنوين دعاء في قول البقرة وفي  
 قوما في قوله عسى الأيام ألا يرجع قوما وفي تنوين أن  
 في قول المفتاح ولا ترمي بحد القرآن وفي تنوين ما جدد  
 في قوله كمال ارتفاع من كان طابع الأول وقوله والحق  
 التي تجعل موضع حرف أو إيا وقال بعضهم حروف الأبدال  
 ثلثة عشر محجها قولك استجده يوم طار رط وهذا  
 لأنهم نقصوا الصاد والذال وهما من حروف الأبدال  
 لقولهم صراط وزرقع سراط وسق وزادوا السين  
 وهو ليس من حروف الأبدال ولو أوردوا السمع أصله أسمع  
 أبدال السين من التاجيب بأن المراد ما لا يكون للأدغام  
 والألورد أذكر وأظلم أصلها أذكر وأظلم بعض  
 يلزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام

من حروف

نظام  
 حروف تنوين  
 العبد والتعريف

حروف الأبدال

السمع  
 الحرف

من حروف الأضام بدل ويلزم منه أن يكون جميع الحروف غنوي  
 مشفر تبدل للأدغام والواو والياء والميم وإن كان  
 من حروف ضوئي مشفر من حروف الأبدال وقوله  
 انصت يوم جبطاه زل انصت امر من الانصت ويوم  
 وجه مبتدأ مضاف إلى طاه وهو علم الشخص وزل من  
 الزلل وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة انصت  
 في هذه اليوم وقوله وكل من تبدل من حروف  
 فالهزة تبدل من الواو واللام والصاد تبدل من السين  
 التي بعدها عيسى أو خاله أو قاف أو طاء والياء تبدل من الواو  
 ومن الياء ومن السين ومن الصاد والياء تبدل من السين  
 ومن الواو ومن الهزة ومن احد حروف التضعيف كما ذكره  
 ومن النون ومن العيس ومن الياء ومن السين ومن التاء  
 والواو تبدل من الهزة والميم تبدل من الواو ومن اللام  
 ومن النون ومن الباء والميم تبدل من الواو المشددة  
 وغير المشددة والذال تبدل من التاء والطا والظا تبدل  
 من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهزة ومن  
 الهاء والها تبدل من الهزة ومن الالف ومن الواو ومن الياء  
 والراء تبدل من السين ومن الصاد والواقعين قبل الذال  
 ساكنتين واللام تبدل من النون ومن الصاد والواقعين  
 والاشددة في المطول فلفظ الصل للتكثير والاشددة  
 وكما التعميم حرم به المعروف بالهلو ان في شرح المفتاح

نظام  
 حروف

نظام  
 حروف  
 من حروف

بيان لفظة



والشريف فيه في اول القمر وان راليه ايضا في قول السكا  
والتعليب بحري في كل فن وخرج ابن كمال يا شافعي تفسير  
وجاءهم الموجه في كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير  
والمبالغة لا لكونه متغاف كما في هذه الآية وفي حاشيته شرح  
المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظ كل في قوله في كل  
شجر نار للتكثير لا للتسوير اذ النار في شجر العناب وشرح  
قطب الدين في حاشيته الكافي في تفسير سورة آل عمران ان لفظ  
كل كشيء ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصد كل احد يعلم  
كل شيء وشرح في شرح المشارق في حديث من سجد لله  
في دبر كل صلوة ان لفظ كل قد يراد بها التعميم لا الكل  
الافراد ولا الجموع وقوله يعني ان اصله اطلت اهل بيت  
الكتاب واهل بيته لغتان جديدتان جاء بها القرآن واستعملته  
الكتاب سألته ان يعليه على وقوله قلبت اللام الهمزة ياء  
فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالاول قلنا لان الثقل  
تشاخصه ولان لام الفعل هو محل للتغييرات والابدال  
نوع من التغيير وان الساء اقرب الحروف الى اللام في الخروج  
وقوله نحو تقضي الباري التقضض النزول قال الجوهري  
لم يستعملوا من التقضض تفعل الا بعد لاقالوا تقضض  
فاستعملوا اثلث ضاذا فابعدوا من احد كائن ياء كما قالوا  
تظني من الظن وحسبت بالخير وحسبت به اي ايقنت  
واللغاة نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال العت الارض

تلقى

تلقى العاغا اذا انتهت بنا اذا اردت انك تناولها فليتها  
واصلها تلعبها فلو هو اثلث عينات فابعدوا الهمزة  
ياء وقال ابو عمرو اللغاة الطلاء الخفيف رعي اولم رعي  
دهديت البحر فتدهده درجته فتدريج صرحت اهل بيت  
صم اي اسكت وقوله من السماء آة قال القائل من  
لن تمشي النار الا اياما معدودة المتسلي ايصال الشيء بالشيء  
بحيث يثاثر الحاشية الماسية به وقال الرخشي في قوله  
يستم الغراب جعل الغراب ماسا كانه حي يفعل بهم يريد  
من اللام وناقش الشارح فيه بان المتسلي ليس فوضوا  
الاحياء انما هو تلاقى الجسمين من غير واسطة في اما ان يقد  
الارادة او يقال عبر بالفعل على ارادته كما عبر عن رقة  
وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك  
اتفاق السبب قمام وبالعكس ليصح قوله قلنا من قول  
نبال نبلا اصحاب من باب فم فمهم والسماء على ما ذكره الفاضل  
اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالديار والادهم  
وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر النفايس السماع  
سماوات واما جمع سماوة بزيادة وجراد وجراد وقال  
حسن الفنازي المحققون على ان السماء المظلمة الارض  
مؤنثة لا غير ولهذا وجراد وانفطر في قوله تعالى السماء تنفطر به  
بوجه ضاها انه يفتح ذان انفطار وليس يفتح اسم الفاعل  
وجمعها سموات لا غير واما السماء يفتح المطر فيذكر ويؤنث

منه السحاب

منه المرسى



والاغلب الثابت والجمع في الفلة على اكمية وفي الكثرة على سعة  
 بوزن فقول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا  
 ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري في ان السماء على المعنى الاول  
 ويؤنث ويجمع على اكمية وسموات وفي المختصر السما كل  
 علاك فاطلك ومنه قيل سقف البيت سماء وكيف سماء  
 لانها سمت وعلت واحد بضمين وتلكان بفتح التاء  
 المثلثة اسماء جليل ويهوى من هوى يهوى كمن يرى  
 هوى بفتح الهاء وسر الواو وتشديد اليا سقط  
 وبضم الهاء القصد الى الاله على وقوله خلا ان النفاق  
 من المطايا الى وقبله فباتوا لا يكون وبات مسير بصير  
 بالجر ثم دغوس خلا ان العناق المطايا آة قائله  
 ابو زيد الطائي يصف اسدا بقصد صيد ابلهم وبات  
 يكون بفتح صار ولا قسرا ان مضمون الجملة بالليل وبفتح  
 عرس قال التحليل البيوتية وفولك في الليل ولو كان فيه  
 بنوم وعنده اليك انك تقول بت ارفع النجوم معناه  
 انظر اليها ومن قال بت بفتح بت فقد اخطا حكى ان  
 سقيم ان عتقا وسمع قوله عليه السلام لا يدرك من بت يراه  
 فقال انما ادرك من بيت يدي فلما نام من الليل الثانية  
 واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادرج سار  
 من اول الليل والاسم الدراج بفتحة ياء والدراج كالدراج  
 والخرقة وادرج تشديد الدال سار من آخره والاسم

أخذ وتلكان

صغى بفتح

معنى الدراج

ايضا

ايضا الدرجة وسرى يسرى بالكسرى بالضم وسرى بالفتح  
 واسرى ايضا اي سار ليلا كان في حكمه او بعضه وبالالف  
 لغة الحجاز والدراج على ما نص عليه في المحل وان سار في الليل  
 كلمة فخا في شرح المفتاح الشريف في ان الدراج هو السيرة  
 بعض الليل والسرى هو السيرة في كلمة ليس بذلك البصير  
 ضد الضرير الذي هو ذا هب البصر وفعل من بصير بصارة  
 وبصر المعنى علم والدراج جمع دجبة وهي الظلمة والهادي  
 من الهداية بفتح الواو ضد الغم بفتح الضلال والجلية  
 ايضا وعرف الهداية النوحى بالدلالة الموصلة الى المطلوب  
 وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب  
 اوصل اليه بالفعل اولا لكن ان استعماله في الدلالة الموصلة  
 اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة  
 بخلق الهداء واستدل النوحى في الكافي على ما قاله  
 بوجود ثلثة واعتبر عليه الرازي ودفع اعتراضه  
 بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ارف في ايرادها  
 لكونها مدافعة ودعوى وعغوس الغيبي المعجزة  
 المهمة بفتح الشد يد القوي وخلا يكون لافاجار المستقيم  
 فليل موضع نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله  
 من فعل او خبره على قياس في الخبر وقيل هما في موضع نصب  
 ان كان موجبا وبطل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب  
 المعنى لانه لا يوصل معنى الافعال الى اسماء بل يزيل معناها

اعتبر في علم السري

فقد الهداية

ايضا وادرك

منه خلا



عنها فاشبه في عدم التعديته الحرف الزايد ولا نه بغيره الا في  
غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذا جازا  
ويكون فعلا متعديا ناصب له وان كان لازما في الالف  
خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان كان  
نقيا ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا وفا على ضمير متستر  
عايد المصدر للفعل المتقدم عليه او اسم فاعله والبعض  
المفهوم من الاسم الياء والحالة مستانفة او حالته قد يكون  
مخدوفة على خلاف ذلك وما خلا لا يكون بعد الا نصب  
لان ما المصدر رتبة يعين الفعلية وموضع نصب على الحال  
عند السير في المصدر المخرج في ارسالها العواقل وقيل على  
الطرف لنيابتها في الوقت وقال ابن جروف على الاستثناء  
كانت صاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجربة الاحتش  
والكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والرعي على زيادة  
ما ورد عليهم بالاحرف لا يتراد اولها واجيب انه في  
الاول وبان لا يتراد اولها في فعله تعالى اقسام في علمهم  
ايضا بانهم ان قالوا بقياس ففاسد لان ما لا يتراد  
قبل الجار والجرم بل بعد نحو عاقل قليل وفيما رتبة وان قالوا  
بسماع فتشاد لا يقاس عليهم والعناق بك العيون جمع عيون  
وهو الكرم والخيار من كل شئ والمطاي يا جمع مطية وهي  
الابل سميت بها لانها يركب مطاها في ظهرها وقيل لانها لظن  
في السيرة تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة

مطلب  
عرف فيكون لفظ خلا  
لغيره فان اولها صواب

معنى مطية

الواد

الواد والياء وسبقت احدهما بالتسكون فقلبت الواو ياء  
قال في بيان التفاسير من ضمير الجمع القليل وهو في ضمير الجمع  
الكثير وقال في الكواشي وربما عكسه وذكر الشاعر  
الكوفي قال الفأقول العرب فيما بين التلثة العشرة فيهما  
وفيما جاورها فيما يكن عي جمع الفلته كما يكن في جماعة الفلث  
وعى جمع الكثرة وكما يكن في الواحد المؤنث وشوش جمع الشوش  
بالسين المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتأخرة وهو المتكبر  
الذي يظهر بوجه عينه وقوله فالأكثر من ان يحصى قيل عليه  
ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس ركا  
لما قبلها في المعنى الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة  
لما يتضمن اسم التفضيل ان متباعد عن الحاصل ورد بان كلمة  
من اذ الم يكن تفضيلية فقد استعمل فعل التفضيل بدون  
الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد في المعنى اكثر مما يمكن  
ان يحصى ان انه تراج في العبارة اعتمادا على ظاهر المراد  
او ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اراد تصوير التقدير  
الكثر من متعلق الحاصل ورد الرد بان للجب ان يقول اسم  
التفضيل في فعل بعيد للزيادة وهو يتبعه او يتعالى  
او يترقى ونحوها على كسيل المجاز فله يلزم ما ذكره بان ضمير  
يخص عايد لا الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عايد  
الما ليس بغير مع القول بخلاف الموصول مع بعض الصلة  
فما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب في ان محمول

من ص

نظام  
يعرف فيه الفرق بين  
من ومن وما

مطلب  
في بيان الكثرة من ان يحصى



على حذف المضى الى ان وفيه بعد وبان من التفضيلية يتحمل  
 يكون نحو وفانما يعلم السر واخفى قال محمد بن مسعود في كتابه  
 البديع ان الذي وان المصدرية يتعارضان فيقع الذي  
 مصدرية على ما قال به يونس الفراء وابو علي الفارسي ان تضاه  
 ابن حروف وابن مالك جعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يشبه الله  
 عباده وقوله ونضمت كاذبي خاضع وتقع ان يفتح الذي  
 كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا  
 لا يرد شي وفيما ذكر واخفى اثنائه ورد صاحب الفقه هذا القول  
 باني لم اعرف قائله به مردود بان لا يلزم من عدم العلم بقابل  
 قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحبه وقد  
 صاعا لم يفتح اثنائه بان يكون في الكلام تاول على ما واصل قول  
 ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قبله  
 قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان  
 مفترى وفي شرح الكشاف للشيخ ان هذا قليل جدا وانما  
 كثره صفة المصدر وان كان يفتح المفعول بواسطة  
 كما قيل في الحكم انه يفتح المحكوم عليه وفي الزمان انه يفتح  
 ما يراه عليه واتصال يفتح ما يتصل عليه في قوله تعالى  
 يعودون لما قالوا انه يعودون للمقول وهذا الجازم سابع  
 لا يحتاج الى نقل في احاده وبان فعل ضمت في بعد شي  
 المذكورة ليست جارة للمفعول بل متعلقة بفعل لا يفتحه  
 من معنى البعد لا لما فيه في المعنى الوصف والمفضل عليه متروك

يطلب  
 يعرف فيه ان ما بعد  
 ان يكون تفضيلا  
 ان ليس في كلامه قبل

ان المصدرية  
 يفتح الذي

اعيد في كلامه  
 الفقه

يطلب  
 يعرف فيه ان المصدرية يفتح الذي  
 وفيه تفرقة بين المصدرية  
 عجيبة

ابدا

ابدا مع فعل هذا القصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره الورد قوله  
 رز خفي الرز على ما ذكره ان اشبه الاقرب منك على كميل خفية  
 فاف تلويع الشارح وفي شرح المفتاح لشرى صنف قالا  
 على وفتح ما في المختصر الرز ان الشارح بالفتح والواجب  
 من الهم اختصا صر الرز بها ليس على ما ينبغي ثم ذكره السكاكي  
 حيث قال وان كانت الكناية ذات سعة قوتية مع نوع  
 من الخفاء كان اللفظ في اسم الرز عليها مناسبا ينافي ما هو  
 المطول لحس الفندرك حيث قال الايما ان الشارح الخفية  
 وقد استعار له شارة الخفية مطلقا وقد يستعمل  
 فيما يكون جنس العلم وما ذكر من اعتبار الخفاء في الرز عرف  
 ان قول الشارح رز خفي اما على التورية الاول التخصيص  
 في التارة وقوله وكان الاول ان يقال آه فان قيل قد يصير  
 غير من التضعيف حرف علة كما في فتقادر وتعالى  
 وتا لم يصاد والاصل ضفادع وتعالى في ذلك وودي  
 قلنا كانه في اللفظ كانه في تفسيره لم حيث قيد  
 الحروف بالصلية ليدخل ما يدل احد حروفه الصحيحة  
 حرف علة يفيد العموم **قوله** والمضاعف للحق العام وهو  
 النعمة الاخفاء والادخال **اقول** قوله يقال ادخلت الحمام  
 الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنوع الكافض يدل عليه التوب  
 في الوعاء قال بعضهم ضله ولنا قاعدتان الاول ان  
 حذف حرف الجر ونصب اقامة نصب مقام الجر كما في

المنبسط في شرح قوله  
 والاصل في قوله  
 وعلى ما ذكره

وان كانت مع نوع الخفاء كالخفاء  
 اسم اللفظ واللفظ في كلامه

يطلب  
 يعرف فيه معنى الرز واللفظ

المختصر في علم  
 والتفسير وكتاب

مقام  
 يعرف فيه كقول التضعيف  
 حرف علة

ادغام

نصب بنوع الكافض



الله لا فعل في الثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف  
 ويتعدى بنفسه كما في واختر موسى قومه وقال النبي محمد  
 في شريح انوار التنزيل ان النصب عند حذف الحافض علامة  
 المفعول به لان حرف الجر انما تدخل الاكما لا فضا معالي  
 الافعال انما يكون تلك الاله سماء فاعمل تلك الافعال منصوبة  
 المحل لعدم ظهور النصب فيها لفظا لظهور وجود انوار  
 تلك الحروف وما حذف مانع ظهور نصها المحل عادة منصوبة  
 على المفعولية وقال مولانا حسن الفناري في حواشي  
 التلويح الناصب في صورة نوع الحافض هو الفعل المذكور  
 فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل التام كما ذكره  
 في التلويح كما انه يتعدى بعد اسقاط الحار لتضمني معناه انتهى  
 فاسناد النصب الى نزع الحافض اسنادا الى الشرط بغير  
 وجوه لوجوده المحل ونزع لظهوره وقوله من غير ان يكون  
 ان المنسوب الى الكوفة ومنه اصل الرحلة امر او مكي  
 الكوفة قال النور في تهذيب الكمال الكوفة البلل الميعة  
 ودار الفضل واهله مصر ما عرس الخطا رضي الله عنه ومن  
 كوفة اخذ لان جند كسركان فيها وقوله من غير ان يكون  
 ان المنسوب الى البصرة ومنه اصل جازة روضة البصرة  
 ما من ورا سميت البصرة ومن قلته الباطن كما لا زهرى  
 وغيره اقصوا الفتح والبصرة بالبصرة والكوفة بناها  
 عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة وثمانين

مقام  
 يعرف منه نزع الحافض

مقام  
 في بياض بصره وكوفته

قبة

قبة السلام وخرانة العرب لم يعبد صنم قط بارضا وسمى  
 قبلة ذكره في النجم الوابج وقوله والنقض من الادغام الاقوم  
 في غاية الثقل حيث لما فيه في العود الى حرف بعد النطق به  
 قال بعض الفضلاء التبا عدا لمفرد من الحرف في جعل اللفظ  
 لها بمنزلة الوتيرة فلذلك جازية الابدال والتعاقب المفرد  
 بجعل اللفظ لها بمنزلة جلال المقيد محقق وشبه بعضهم  
 بوضع القدم ورفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث  
 مرتين وكل في ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد التزمت  
 النفس ملته وكراهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذا  
 رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة في الخارج  
 احسن في التاليف واسهل مما قربت فحاربه وقوم له تعالى  
 ان قوله ان تسكن ولو جعل يسكن ثلثا ثانيا معلوما ويدير  
 رباعيا مجهول لا يرد شي لان المفرد في الادغام سكون  
 الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا باسكانك او كونا  
 في نفسه ودرجه في التنازع وفيه بالطريق الاولى قال علماء اللغة  
 البسطاني في حاشية المطول والاعتماد بالاولوية  
 غير معتبر في التعريف قطعا كما قال الشارح في المطول  
 والاعتماد بان ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة  
 مع كونه اذا اعتمد اعلى انه يفهم عما ذكره في تعريف الحجاز  
 او لا يلتفت اليه في التعريف **قوله** وذلك الادغام واجب  
 في الماضي **القول** قوله اعني مصدر انشائه ان نصبه

تسمية التعريف



بفعل خذ و يجوز ان يكون بالجلية على قول من جاز وقوع  
المضارع مطلقا **وقد** كذلك الادغام واجب اذا اتصل  
**اقول** قوله والضابط انه يجب في كل فعل ان قبله شق قس  
هذا الضابط نحو قول وصي واقتل وتنتزل وتباعد  
فان كلمة من الفعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم تقع بينهما  
فاصل والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم  
لمجهول قول وغير الثاني بانه لو ادغم لم يمتص الياء في مضارع  
وهو مرفوض وعن غيرها بانه لو تطلعت له التاء والاتفاق  
وادغم التاء الثانية سقطت انما الوصل وتقال قبل فيلتبس  
التفصيل ولو سلمنا ان التاء الاولى تفتل وادغم في الثانية  
اجتمع الهمزة والوصل وتقال انتزل فيلتبس المضارع ونزل  
لا احتمال ان يكون الهمزة للستفهام قوله الوادع في تباعد  
فقبل اتباع التباس المضارع بالهمزة في الهمزة كلفهم  
فان قبل جواز الادغام فيها يستلزم جواز التباس في  
ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازها في استلزام الجواز  
التباس وجوبه يستلزم وجوبه وهو اقبح وفيه نظر  
لانهم حوا بان التباس الفعل لا يمنع الادغام لانه  
يرتفع في بعض الصور بالاتصال الضميمة المرفوعة وفي  
البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة المرفوعة  
لم يحقق التباس في تنزل وتباعد لفظي والا والفتحة  
على وفق المفصل وشرحه لابي الحبيب لم يجب الادغام

في اقبل

في اقتتل لان التاء الاولى في الثانية في حكم الانفصال لان  
الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعد نحو احترم فهي شبهة تقع  
بعث تلك ولم يجب تنزل وتباعد لانه لو ادغم اجتمع  
الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه  
في شرح الشافية وقوله اذا كثرت ضباها الضبا جمع ضباية  
وهي سحابة تغشي الارض كالذخا وقوله انما هو لا قوام  
وان خضوا اوله اهلا عاذل قد جريت من خلقه في المختص  
المهل بفتحتي النورة وفي المغرب السكوة النورة والبر  
وبالتحريك التقدم وقوله اهلا بارطل وتلا في التثنية والجمع  
والمؤنث بفتح اهل وقيل انه منصوب على المصدر المنة  
حرف نداء وعاذل اسم اداة اصلا عاذلة رخت والتربة  
الاختبار في المختص المحب بفتح الراء الذي قد حركته الزور  
وركته فان كسر الراء جعلته قاعا الا ان العرب تظلمت  
بالفتحة وقال ابن السكيت الجوز الذي اضمير غلظ الخلق  
بضم الحاء وكقول الامام اوضها السجدة الطيبة واختلف  
في تفسير الخلق قال بعضهم لا يمكن له التغيير واخرون اشترأ  
وقال بعضهم يمكن تغييره كما روي عنه عليه السلام شقوا  
اخلاقكم فلو لم يمكن لما ادر به واحق ان يصل الخلق  
لا يستطيع احد تغييره وما توشحوا كما لم يقدركم ذكره  
في شرح البردة والجد السجدة والاقوام جمع قوم وجمع  
الجمع اقوام والعوم اسم جماعة الرجال خاصة فاللفظ هو

في سحابة

في المختص

في التثنية



بدليل انه ثبتي وجمع ونحو الضمير العايد اليه ذكره التلويح <sup>عليه</sup>  
 الصواب ان الدليل مجموع كون ثبتي ومجموعا ولا راجح باحالة  
 رما كانا تناذا والدليل مجموع الهموز الثلاثة ويذكر كون  
 لان اسماء الجمع التي له واحد لها نطقا اذا كانت ثلاثا  
 نذكر ونونث وربما يضل فيه النون بالتبع ذكره في المختصر  
 وفي الجمل القوم جماعة الرجال خاصة واحد القوم اواء وذكر  
 صاحب الكف في تفسيره ان جمع القوم الرجال خاصة لانهم  
 القوام باصور النساء وهو اصل الجمع قائم كصوم وزوم في  
 جمع صائم وزايم او سميته بالمصدر وانما راعى لفظه  
 على هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في اصل  
 مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بانو  
 النسب ذكره في الفاويق وينبغي ان يكون هذا ما قال  
 ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والالف فعل ليس في ثبتي  
 الجمع تقول نحن بالنسبة نحن بالكره وضمانه بالفتنة  
 اذا نحل به في علم وقال الفاء هو لغة من حسب **الوجه**  
 محتسب قد ذكرنا في اويل الكتاب ان الماد بالهتاء في  
 استعمال الادب ما هو صوابه في الحقيقة والوجود **الوجه**  
 والادغام جائز اذا دخل الجازم **الوجه** الادغام جائز فان قيل  
 ذلك التناوب الادغام والا امتنع فلما تصور الجواز قلنا التناوب  
 جائز فكذا الادغام كمنوع عليه قوله لغة الجازم في المسووم  
 الى الجازم وملكه والملازمة واليماقة وقراها والطايف مع واداء

اعلم افي بيان الناحية

مطلب في بيان جازم وملك

وهو جمع في ثبتي وملكه وملكه في الملازمة في الوسيط واليماقة  
 للتأنيته في بعض الكتب صحت اليماقة بالهتاء قال في الصلاح  
 وهو غلط لان الهتاء لا تدخلها الالف والهموز واليماقة ياءها  
 الالف واللام ويسمى الجازم جازما لانه جازم في الهتاء ويحذف  
 لا احتجازه بالحرار الخمس هي الحرة واقم وحررة راجل وحررة ليلي  
 وحررة بن سليم وحررة النار وحررة وبرة وحررة ارض في  
 حجارة سور خزن كانها احرقت بالنار وجعلها حارا بالكره  
 وحران وحران وجعلها بالواو والنون واليماقة ياءها  
 اليمن على اربع مراحل من مكة وحررتين من الطائف قيل كسيت  
 باسم جارية زرقا كانت تربي الراكب في سيرة ثلثة ايام  
 وكانت تسكنها ذكره في النجم الوماج وقوله ومن يكن حذوق  
 نون يكن شبيها بحروف العلة قال بعضهم شبيها في اقتداد  
 الصوت وقال الرضي النون شبيها للواو في الغنة وصل بها  
 للفتوس وقال آخرون حذف كحيفا لكثرة استعمال  
 كذا ذكره الشارح في بحث اللين المقرون حتى لا يجوز ان يحذف  
 من نظيره قبل لم يبي ولم يكن ولم يصن وكوينا ونغ كثرة  
 الاستعمال اللهم يعبدون وكان ويكون جملة الافعال فتقولون  
 كان زيد يقوم وكان زيد يجلس في كونه في المنطوقه فان  
 وصلت اليها في ردت النون ولا يجوز سيقوم سقط  
 النون عند طلاق الساكن واجازة نون في قولنا في  
 شرح الافقية وقد ذكر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل

ومن كسيت فاعلم ان ثبتي في ثبتي

مطلب في بيان لفظ كسيت

لان ووفى العلة كذا في قوله العلة  
 في حاشية اخر فكذا في قوله العلة في كسيت

كسيت في المثال

زوا



عطية لا تلزم من يعطى يقال له فضل ونخل بالضم وفتح ونخل  
 ضد الجود ونخل بكذا من جهم وطوب خلقي ايضا بالضم  
 باخل ونخل والمغنى من يد صاحب فضل ونخل فضله على قومه  
 ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذم بقى من منافق وهى ان  
 جاءه منهم المبرد وابو على الفارسي وابى حنى والجرجاني  
 والشلوبى ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث  
 وان يكون له مصدر ولا يسمى ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه  
 ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والحوادث ونحوها  
 صلة لحاق المصدرى وله معنى منه الحال وله يدل على خبره لا  
 لدلالة على المفعول له خلافا للكويتى وفهمه تعالى وما كان  
 ليدركه مؤلفى الخبر خذوف وقال ابراهيم شام فى المغنى والضم  
 ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الكسبى فثبت ان  
 المذكورة وتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالرفع وقدر  
 الشارع وانما رصاحب الكف فى تفسير قوله تعالى قد قوا  
 ما كنتم تكتمون حيث قال او وبالكونكم كانزى الى ان كان  
 الناقصة صالحة صلتها كما مصدرية وان الكون بصياغة  
 بها لا كما وقع فى بعض كتب النحوانه لا مصدر الا لتمام  
 فلا وجه لما قاله ابن الجوزى فى تفسير قوله تعالى كيف يكون  
 للمشركين الآتية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق بها  
 بها الجار وما قاله ابو البقاء فى قوله تعالى كما كان يقولون  
 ان ما مصدرية وصلتها بكذبون وقد استدلل المتنبى النطق

بمعنى  
 في افعال الناقصة

نحو

بقوله تعالى كان للناس عجايبنا لان الامم لا تخلق  
 لانه مصدر مرفوع ولا بابا وحينا لفساد المعنى ولانه صيغة  
 واعترض عليه بان المصدر الذى ليس من التقديم حرف وصول  
 وصلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع فى الظرف بالرفع  
 فى غيره وبانه يجوز تعلقه بخذوف هو حال من عجايبنا قوله  
 لميتة وحشا طلل وقوله بنى بنى بنى بنى بنى بنى بنى بنى  
 ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو حنيفة بنى قنبر  
 وقوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان  
 الكل واردة اجزاء وذلك سايغ فالمغنى لان الادغام الى  
 اسكان الاول موقوف على تحريك الثانى لا التقاء الساكنين  
 وهذا مطوى وهو اى تحرك الثانى موقوف على الادغام اى  
 على اسكان الاول لعلنا يتوالى الحركات فيلزم الادغام  
 نعى الملزوم وهو الادغام بنفى اللزوم وهو ان اسكان وقوله  
 لا يندرج فى الواحد الواحدة فيه انه يندرج فيه الواحدة  
 بطريق التغليب وبطريق الدلالة لان علمه حوز الادغام  
 فى الواحد عند دخول الجازم سكون لانه فالواحد الناقصة  
 كذلك وان تقول المراد من فعل الواحد لفظة فيكون على  
 والعلم بصحة تاويله بالضمة المشهورة مسماه بها كما عرف  
 زربها ثم وكل من يحول موسى حيث قالوا رجاود وكل  
 جبار عادول قاهر فيكون المغنى والادغام جائز فيما يسكن لونه  
 اذا دخل الجازم وقوله لانه يندرج فيه فعل الواحد المحلى بنية

نحو

اعترض على ما بالفتح  
 وانما الجوزى

اعترض على ان لا يندرج

اعترض على ما بالفتح



فيه الاضافه للمعهد والمعهود المفرد الخ وقوله اللهم الا ان  
اصله عند البعدين يا الله حذف الياء لتستبين اصداء الاء  
انما يكون في محل النقلة والله تعالى عن ذلك الثاني  
ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسر في  
الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية للحرف بالكتابة اذ  
الاول من حروف المعاني والثامن الميم تبرا  
بالابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله افتنا  
بالخبر قصدنا بالخبر حذف الهمزة بعد الضميمة وحرف النداء  
فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فاقترن حاو صارا  
كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لفروقه الشك كقولهم  
او عذبت يا الله ما وربما يجوز ان يوصل به كقول الاشعري  
وما عليك ان تقول سبح او صليت يا الله وكجوز ان يكون  
الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا حتى يسبق له الكلمة وهي  
الميم لفروقه الشعر واختلف في جواز وصفه فعند  
سبويه ان يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف بكون الميم  
فاصلته فقوله اللهم يا الله الميم تقديره عند يا مالك  
الملوك قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد جزم به هو  
ان استغفرهم قبل لا ونعم كثير من ذلك فوات في حديث  
عمر بن سعد وقداياه رسول عرضي الله عنه وقال كيف كنت  
امير المؤمنين فقال صالحا وهو تقرأ السلام فقال  
ويك لعله استأثر بنفسه قال اللهم لا فقال لعله كذا  
قال

مطلب  
في كلامه بين نظم  
الله

قال اللهم لا في حد طويل وكان المتكلم قصدا ثبات الجوان مشفوعا  
بذكر الله عز وجل ليكون البلغ واقعا وفي نفسي السامع الخ  
وليعلم انه على يقين من برأيه وبصيرته في اثباته قد جعل  
نفسه معرض من اذا قبل اقبل الله تعالى بحسب ما سأل  
فتلا ولا شك ان كان حاله هذه لم يتكلم الا بما هو صادق  
ويقين وحق جبين وقد يؤت بها قبل الا اذا كان المستثنى  
غير نازدا و كان قصدا بذلك الاستظهار بربهم انما  
في اثبات كونه ووجوده انما بان ببلغ في الذرة والشيء  
وهذا الكثير في كلهم الفصحى او كلفى الاسم او لطفى الاسم والخطي  
الحال ينفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاني او  
جاني القوم اللهم الازيد اغناه لا تواخذ يا رب فان  
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او تاء كذا كلام  
عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم ان ادعوا الله  
بشيء على حاله في انه حق واستشأوه صدق وقوله  
لا تخلو عن تعسف العسف والتعسف والاعتساف اخذ  
على غير الطريق **قوله** فهذا المضارع الخ جزم لا يحسن ان يكون  
مكسورا **قوله** كلفى الشئ وعليه وفي المختصر  
وبه وعليه فقصر فيها ليس على ما ينبغي وقول المفتاح  
ولا يعقل فيه بغير سقاطع من قبيل يخرج في عاقرها لصا  
يعني نزل المتعدى منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي  
ويمنع ثم على كما بعد اللازم والفعل كما ينزل منزلة

الاعتساف على ما في



اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل في لغة  
 بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح  
 وقوله ان كان اذا حرك حرف بالكسر علم ان الحركة والتسكون  
 بالمخرج المشهور مختصان بالاجسام وان المخرج الحرف  
 كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده بالمد المتألف من تسكون  
 كونه بحيث لا يمكن في ذلك ذكره في شرح الكفا وقوله  
 لما بين التسكون من التاني يقال تاني زبدع واذا اذ  
 كل منها صاحبه اقاله وفي ليل التفاسير والاخوة يستعمل  
 في النسب وفي المشابهة والمثارة في الشيء ووجه التاني  
 ان التسكين فاعلة بياكسب العدم وهو التسكون وقال الشريف  
 في شرح الكفا الكسرة اخذت التسكون في المخرج لمفعول الحرف  
 الساكن والمخرج بالكسرة في بيان في الاداء ورفع التسكين  
 لها وقوله وكل ان يقول الكسرة لم يفهم ما تبعه العين  
 قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف  
 والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله  
 كما قولهم تفلانة التلث بكسر التمة للام المكسورة  
 قبلها والهم المكسورة بعدها وقد قرأ ايضا الحمد شادا  
 بكسر الدال اتباعا لكسر اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا  
 لضم الدال في الحمد لله ومن قبيل الاتباع الحرف على الجوار  
 كقول الشاعر جرح ضبت غرب خفض حزن اتباعا لضب  
 وهو صفة جرح وقال الفاني انوار التفسير بل هو في القرآن

التسكين والحركة

الكسرة في التسكون

الاتباع

والشعر

وللخاتمة بارخ ذلك وقال ابو حشام في معج البسيط الثابتة  
 ان الشيء يعطف حكم الشيء اذا جاوره ثم قال والدليل على المحقق  
 ان خفض الجوار يكون في النعت قليل وفي التوكيد يادرا  
 وان يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال  
 انكروا سيراني وابس جني خفض على الجوار وما ولا البيت  
 المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدة ان الواو تنفرد  
 بجوار العطف على الجوار في الجرح خاصة وحوزة صاحب الكفا  
 والغريب القاضى البيضاوي ثم قال القواعد الفوائد  
 وشرط الحفاظ على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال  
 جاعلام اذاعة عاقل ياجر على جوار اذاعة وجارية رجل  
 عاقله على جوار رجل لان اثبات التاوه في التاوه التباس  
 ولو قيل جاعلام رجل عاقل ياجر لكان عاقل ضمة لعلام  
 لم يجر لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم ياجر من  
 عطف على ايديكم خفض لجاورة رؤسكم ردة ابو عبيدة  
 لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكفا في تفسيره  
 البصرة وقرئ ورسول ياجر لوقوعه في جوار الجوار وهو  
 من المشبهة وردت عليهم بانه قد علم من قولهم في قولهم تعالى  
 وانسوا برؤسكم وارجلكم في مواضع من كتابه ان عطف  
 العطف على الجوار اكتسب المعطوف من المعطوف عليه  
 بعض معناه ولا يجوز ذلك هنا ثم قال ابو عبيدة المسحوق  
 المس والفل جميعا في نسبة الا للرأس مسح والرجل

الرجل



غل كقولهم ان الله و ملائكة يصلون على النبي آية  
 فالصلوة في الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار و  
 تعيى المسبح لمفعول المسبح في الرأس بمفعول الفعل في الرجل  
 فعل النبي عليه السلام والصلوات والتابعين وقال صاحب  
 المفعول البسيط الصواب عندى ان الصلوة لغة بمفعول واحد وهو  
 العطف ما وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة  
 الاستغفار والى الادعيين دعاء بعضهم لبعض واما قيل  
 من ان قوله تعالى ان الله و ملائكة يصلون في قراءة من رفع  
 محمول عند البصري على الحذف في الاول دلالة الثانية على الصلوة  
 المذكورة بمفعول الاستغفار والمحدوفة بمفعول الرحمة فتعبد  
 من جهة الاولى اقتضاؤه الشتم الواصل عدم حتى الا  
 قوما نفوه ثم المتبتلون لم يقولوا حتى عارضه غير ما في الف  
 الواصل كالمجاز قدم عليه والثانية انما تعرف في العربية  
 واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان  
 الاسناد حقيقيا والثالثة ان الركعة فعلا تستعد الصلوة  
 فعلا لازما وان كان في تفسيره لازم بالمقدس والرابعة  
 انه لو قيل كان صلى عليه السلام دعاء عليه انعكاس المعنى  
 وحق الممتد في صحتها حلول كل منها محل الرفع واعتبر  
 عليه الا ما بيني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل الوض  
 الجذع قال سنا حقيقى في الموضعين والفعل واحد  
 واختلاف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه

مفعول الصلوة

عند

عند اسناد الى الرجل ارضوا وركم وعند اسناد الى الجذع  
 معناه اكلت الارضه وهي ذوبية تاكل الخشب ومنه  
 كنا نمتلئة وحرمة اسندته الى الله كان معناه ارتفع فوق  
 الماء وصفا لما في تحته وان اسندته الى النبي كان معناه  
 طلع او غلظ وطال التف وان اسندته الى شي من الماشية  
 كان معناه سمى ومنه كثير ثم قال بل يجب صحة اقامة كل  
 من الممتد في شي كان الرفع فيه ثلثة فذا هو غير واجب  
 قال الامام وهو الحق واجب بمفعول ان يصح مطلقا وهو  
 اختيار ابي الحبيب والثالث التفصيل وهو اختيار  
 البيضاوي والاندلسي فان كان من لغة واصلا صح  
 والا فلا قوله قولهم ارضوا ويرعوى واحواوي كواوي  
 يدل عليهم ارضوا غير البقيع اذ كف عنه وتقدر افعول  
 ووزنه افعلل وانما لم يدغم لكون الياء وليلا لم يدم  
 ضم الواو في المضارع او تقول انه على قبل النظر الى  
 الادغام فانقلب لامه ياء لوقوعها خامسة في المثنى  
 وانكسار ما قبلها في المضارع قرأل معتض الادغام  
 وكذا في احواوي في الكوة وهي حرة يضرب السواد اصل  
 احواوي احواو وكما ان اصل ارضوا ارضوا وتضاف  
 الواو قبلها غير مضموم فانقلب ياء ثم قلبت الياء الفا  
 لتوالي وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاضطرار في قصد  
 احواوي فمن قال احواو ولم يدغم فليس بمتناسب فاعلم

تجاءل المتعديين

احواوي

ارضوا



ومن قال ان خيار وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو وسقطت  
 احداهما بالكون فقياسه الادغام **فقط** وان كان على المضارع  
 مضموما **اقول** قوله لانه اصل في حركة الساكن وذلك  
 لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدتها انها لا تصل  
 الى اللفظ بالساكن الثاني الساكنين الا بيسرة خفيفة  
 على الحرف الاول بحسب ما عند المتكلم والتلفظ كما في بكر  
 وبشرة الوقف واذا كان الكسر في جتيها فكل بكسر  
 ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان كل بغير الكسر فذلك  
 لغرض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او وجوبه  
 كوجوب الضم في جميع الجمع اذا لم يكن بعد الهاء ثم يكون بعد الهاء  
 او بعد كسرة مثل لهم المكسورون وان كانت بعد الهاء  
 التي يكون بعد ما نحو عيالي اليوم او بعد كسرة نحو لهم  
 اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يفتح وقد لا اصل فيه  
 فحرك عند الاحتياج بالحرارة اصلية وكما اختيار الفتح  
 نحو الم الله وهو قد ذهب سبويه والمسعودي من كلامهم  
 واجازوا الحذف في الكسر فبما قرأوه في عبيد الله  
 لكن التوارد لم يقبله جواز الضم اذا كان بعد الثاني  
 من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو  
 قالت ابوج وقالت اغزي فان بعد الساكن الثاني  
 وهو الخاء والغين ضمة اصلية لان اصلهما غوي في كل  
 ان اذ الان ضمة الراد غير اصلية لانها تابعة لضمة الراء

الساكن يكسر اصلا

وقد يفتح ويضم

الم الله

ونحلا

ونحلا قال ارموا الان ضمة الياء غير اصلية ونحلا ان الحكم لان  
 الخاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني  
 وهو لام التعريف وكما اختيار الضم في نحو اخشوا القوم مصطفو  
 الله كما كان الساكن الاول وواو الجمع المفتوح ما قبلها  
 اسما كان او حرفا فخلاف نحو لو استظفنا عالم يكن الواو  
 واو الجمع فان الخاء فيه الكسر كوجوب الفتح في نون مع اللام  
 نحو من الرجل ويكسر على ضعف على من انكسر قال انكسر  
 فيه الكسر وكذا في غير الرجل ويضم فيه على ضعف وقد  
 انخفض وجاء في التقاء الساكنين الحائر النقص ومنه  
 تحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي لم يكن  
 للوقف من غير نقل حركته في حالة الوقف والجر ولم يجر  
 في النصب ان على شذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان  
 كان مفتوحا وجاء اخره بتحريك الياء بضمه وجاء دابة  
 ثبابة بقلب الالف حمزة مفتوحة هو بانه وان كان على  
 حلا بخلاف ما ذكرني فانه لا يقلب الواو حمزة بعد حمزة  
 عنها وتقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها وقوله يغي اذ اني طيب  
 لان لفظ الاء عند الالاف في ينفرد عند هم الا اذ الحرف  
 وقوله ذم المنار الاء ذم من الاء ضم المدح والمنار  
 جمع منزل وهو المنهل بفتح الموضع النذر في المفاوز على  
 طرق السفار لان فيه ماء والدار والمنزلة ضمة المرتبة  
 ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشمل على بيوت وحصى

منزل منزلة ابيه وان



وستقف ويطنج سكة الرجال بعياله والدار اسم لما يستعمل  
 بيوت ومنازل ومخزن غير سقف واللوى اسم موضع العيش  
 بفتح العين الحياة واولئك اشار به الى العقل كما اشار اليه الله  
 في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حين  
 قابوا ما جرى العقلا لما كانت مسئولة عن احوالها شاهد على  
 صاحبها وان اولاد وان غلب العقل لكنه من حيث انه اسم  
 جمع لذا وبع القليلين جبال غيرهم واستشهد بهذا البيت  
 وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم ملك  
 من طلوع الشمس غربها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الاغروب  
 شرعا والوقت الزمان لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان  
 او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم  
 الاساس من المجاز ذكره ايام العرب كذا في وقايعها  
 وفي الحديث لا يخفى معنا الامر حضورنا بالامراد وقعة  
 احد معنى البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى ولا من  
 بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها وقوله عدد من  
 الرحمن اه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من عطى يقال  
 فضل والنعمة اليد والضيعة والمنته وما انعم به عليك قلنا  
 النعم بالضم والنعمة بالفتح والمد والنعمة يقال فلان واسع  
 النعمة اي المال كذا في المختصر وذكره في شرح المشكاة النعمة  
 احواله الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان  
 كالجملة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المتفقه المعقولة

تفسير اولئك

اليوم الوقت الخلف

ايام العرب قايها

عالمه

على جهة التماس الى الخير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعم تطلق  
 على الشئ المنعم الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي  
 ان نعم ايصال الانسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا  
 فلا يقال انعم فلان على نفسه والعباد اذا جاءك لكنت التفت  
 من الخطاب الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخيرة ما غلب  
 فيه الخلق كالعقل مثلا والعدل والفضل والشئ النافع والخير  
 ضد وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا في كل  
 حال كالجنة وتعتقد وهو ان يكون خيرا للواحد وشررا للآخر  
 كالمال وقال بعضهم العلماء يقال للمال خير حتى يكون خيرا قال  
 الله تعالى وانه كجذب الخير لشد يدك في شرح التبيان وذكر  
 في شرح المنار الخير حصول الشئ لما شانه ان يكون صالحا  
 اي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين المال اعتباري  
 فان الحال المناسب من حيث انه خارج من القوة لا الفعل  
 كمال ومن حيث انه نوع شر خير وفي شرح المنظومة الخير عمل  
 بلغة الكرم وفضل وانفع ان لا يستعمل على وزن فعل  
 وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم ان يصنعوا فعل  
 مشتقا من خير بالفتح لان خيرا كان مصدرا مفعلا للتفضيل  
 والبيت من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلين والمصراع  
 الثاني خارج عن الوزن وقوله يا الضمير لزوجهم واحدا  
 اذ اتصل بالزوج حال الادغام ضمير الغيبة نحو زوجا وجب  
 الفتح لان الها خفية فكان الالف وليست المدغم وما قيل

نعمته

جمع الجوامع

تأمل

التفضل بالزوج



الالف يجب ان يكون مفتوحا وضمير الفايح رده وضمير الالف  
 خفية وقوله على الصحيح انما قال على الصحيح لان قبل الواو لا يجب ان يكون  
 مضموما وقوله وروى رده بالكسر مع الالف في ساسي  
 عقيل بقول رده بالكسر في قلب الواو يا فلان ساسي الالف  
 لان حكم الالف ان تكسر وتقلب الواو يا اذا كان في قلب الواو  
 مكسورا كونه وغلظه وغلظ ثقله في جواز الفتح في نحو  
 رده لكونه ضعيفا لاسماع به واذا اتصل بالحقوم حال  
 الادغام ساكن غير ضمير كورد والقوم كجاء الكسر  
 الاكثر قياسا على رده القوم واخر القوم وانما قلبا على  
 الاكثر لان بني اسد جوز والفتح كما روى يوسى قوله نفس  
 الطرف انك من ضمير فلا تعب بالفتح ولا كلا بفتح الضاد  
 كانه حرك بالفتح قبل اتصاله بالالف فلما اتصل به سرك  
 على حاله ولم يسمع الضم فيه اما اذا كان الساكن ضميرا  
 فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الصاد الكسر  
 كورد ووردى للمناسبة **قوله** وتقول في اسم الفاعل  
 ما د بالادغام وجوبا **قوله** ان ضمير الدليل  
 لتحقيق ان بنون العظمة لا ظاهرا ولا زورا الذي هو  
 من تعظيم الله له ساعليه للعلم اقتضالا لقوله تعالى  
 واما بنو عبد محمد او بنو محمد لم يسموا به غير توافعا  
 فيما بيني عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غير اشار  
 الى احتقار نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تسمية

للحقائق

تنبيه على التسمية  
 واستغارة

للتحقيق وتسميته الدليل رفعه وهو كناية عن التهوؤ وهي لازم  
 واردة المألوم مع جواز ارادة اللازم او لفظا او بديها لازم  
 معنا مع جواز ارادة مع او تسميته تحقيق بالطرق الذي  
 يملك فيه استعانة مكنته واتيبت التسمية الكتاب  
 للطريق المشبه به استعانة تخيلية **قوله** فصل في المقتل  
 هو اسم الفاعل من اعتل **قوله** قوله سميت بذلك لان شأنها  
 وقيل لان العليل لا يلفظ الا بها عند الذين فاضوا هذه  
 الحروف الى العلة لفظا العليل بها لان من عادته اضافة  
 شيء الى شيء بادني ملابسة وقيل لان هذه الحروف يدخل  
 في جميع انواع الكلام كالعلة يدخل في جميع الحيوان وقوله  
 اذ لا يجري فيها ما يجري فيها من التغييرات المطردة الا في  
 كالخوف والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند  
 حيورتها لما تضاد ما في الحركة وقوله في تسمية تعلق يجري  
 الثاني **قوله** وسميت حروف العلة في اصطلاحهم **قوله**  
 قوله حرف مد ابد الكافي به عن ذكر الذين لا يتكلمون اياه  
 وقوله يطلقون على هذه الحروف المد واللين **قوله**  
 حطفا قال الجار يروى فهو الماحول على هذا التفصيل او تسمية  
 الشيء بما يؤول اليه وقوله انضبط من ضبطه رجم الى  
 حائط وكخوه ومنه ضبط القبر بالفتح واما بضم الشدة  
 والمتن وقوله لانه لما صنع فحمل قال الشريف ابراهيم  
 في بحث التفاضل شرح المفتاح المتعارف في جواب ما



هو الفعل كما لفظا او معنى بدون الفاعل قال في حاشيته وقد  
 في الحديث دخول الفاعل في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل  
 وفي الفعل الذي عقد لغيره النظر الى الصريح والفاصل  
 من شره للمواقف ان جواب لما بالفاعل قليل وهو مشهور  
 وقال ابو المكارم الخراساني شرح ديباجة مختصر الوقاية  
 والمتعارف في جواب لما الفعل لفظا ومعنى بدون الفاعل  
 وقد دخل الفاعل قلته لما في معنى الشرط خرج الى الضم  
 وعليه ورد بعض الاحاد وذهب بعض الى ان جواب لما في  
 ولما جاءكم من عند الله هو قوله تعالى فلما جاءهم ما عذوبوا به  
 وضعفه بعض الاقل بان جواب لما لم يجر في فصح الكلام الا  
 فعلا ماضيا بدون الفاعل وقال حسن انصارى لا يجوز  
 دخول الفاعل في جواب لما ان عند ابن مالك اذا كان جملة مفعولة  
 واجمور منعوا وقوعها في جواب لما في شرح البياضي  
 جواب لما فعل او جملة مكتبة مع اذا المفاعلة او مع الفاعل  
 وربما كان ماضيا متروكا بالفاعل ويكون مضارعا وقوله  
 وفي الكلام المتكلمة المتكلمة هو انكم المعرب لثمة في  
 المكتبة فاذا انصرف مع ذلك فهو المتكلمة الامكنة لان معنى  
 الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير متاثر بالفعل والظرف  
 والمبنى سمي غير متاثر وقوله والظرف انه في معنى معناه  
 يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متاثر في معنى لا يستعمل  
 في موضع يصير ظرفا الا ان ظرفا كقولك لقيه صباحا او على صباحا

يعرف فيه جواب دخول الفاعل  
 في جواب لما في جواب

المتكلمة  
 الامكنة

بالنصب

بالنصب فيها لا غير اذا اردت صباح يوم بعينهم وان علة للفروق بينها  
 غير استعمال العرب وقوله والكلام الغير المتكلمة الا اصلية  
 اما ان سماء المبنية كمنى ومها وكذا ان سماء ان عظمة كجالت  
 وداود فلعدم استحقاتها واما الحرف كليل وعلى فلانها  
 غير شتقة ولا متفرقة فلما يعرف لها اصل غير هذا الظاهر  
 فلا يعدل عنه من غير دليل **قوله** لكنه ايجاز **قوله** **اقول**  
 ولان الواحد قبل المتعدد **قوله** واعلم ان المعتل خبر عنه  
 انواع ثلثة مختلفة احقا بآه **اقول** قوله ثلثة الصريح  
 وقيل المتأخر في اللغة المتأخر فسمي به لان له قول  
 اذ ان جوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال في المثال  
 وهو الانتصاب ومنه سمي علم ان من قول لا انتصاب له  
 فسمي هو للانتصاب في العلة في الاول وقوله في المثال  
 الحرف من النقيض والضم والكسرة كوعده فتح الواو وعده  
 بفتحها وجهته يكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه  
 في التمثيل لاحتمال الحرف كليل للصحة وعدم الاعمال كما يشير اليه  
 قوله بخلاف في الجوف وقوله لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل  
 لم يحذف في يوعده مضارع او علم وجود العلة قلنا  
 لان سمي وجوده لان اصله يا وعده قالوا ويديره كسرة  
 ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها  
 وقوله لم تكن عليه خواتم وان لم يوجد علة الحذف لئلا يتخلف بناء  
 المضارع ويحذف في تحريفه على طريقه واحد ومع في الحديث في تحريف

مطلب  
 يعرف فيه انما المتكلمة في غير المثالين

تمت



وقوله عن التنا والنون والهمزة والاولى ان يقول غن التناوين  
 والنون او الهمزة والنون والتا وقوله وباقي تصاريفها  
 الى ان يربح الباقي ويحذف غن جميع الضما على ما في الصحيح  
 وخرج المفصل لابي الحارث قال صاحب الفوائد استعمله  
 الجميع من غلط العامة وقيل في قال انه غن جميع الضما على ما في  
 الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من صحاح كلام  
 وقيل سائر يوافق بقبته في اخذت في المال بعضه وقيل سائر  
 الا ان المتروك بمنزلة البقية وبفارقها حيث ان سائر ما  
 كثر وبقيته لما قل ولذا يقول خذ في الكتاب ورفعه وترك سائر  
 وقول من قال الصحيح ان سائر يربح الباقي قل او كثر لا تشارك  
 له لانه استعمال لكثرة والبقية لان قول كما قال ابو علي خذ  
 زيادة تفصيل فيه وقوله كما مر ان سائر لا يربح الباقي  
 وقوله بقول وعد سلافة الواو وبعد حذفها الى قوله  
 قوله اصل وعلة فالتا في الموحدة لئلا يلزم الجمع في العوض  
 والمعووض عنه وقوله وقيل اصل وعلة في عا قول المص  
 ومن صدر في الذي على فعله حذف الواو في عدم اية  
 ليس على فعله ولو قال ومن صدر بالكسر الفاعل ردي  
 وقوله كما مر واليكاف يربح المثل ان قتل حذف وعلة في  
 اي ما مر في قوله لثقلها عليه مع اعتدال فعلها قال في الخ  
 كون الكاف للتعليل قوم ونفاه فون وقد عظم حوازه  
 بان يكون الكاف مكفوفة بما واخى حوازه في حدة ما و  
 الهمزة

مع اليبس

بقاء الفتح على

المتكوفة بما والكاف والمصدرية الا فيما المضارع منه على  
 بكسر العين يورد عليه وجهه على قول من يقول انها مصدر وقوله  
 والوجه اسم المصدر جواب سوال تقديره انتم قلتم الواو  
 تحذف في المعقل الفاعل الذي على فعله ولم تحذف في الوجهة فاجاب  
 بقوله والوجه اسم المصدر يربح ان الواو تحذف في المصدر  
 والوجه اسم المصدر كما قال في الصحيح الوهم والوجه لغو والواو  
 عوض عن الواو والاكهم الوجهة بكسر الواو وضما وقيل ان وجه  
 المتكوف اليها والواو اول حذف في فعله اذا كانت سماعي ولادة  
 جمع ولاد وهو البص والعبد ويحذف بها وان كانت مصدر كالي  
 ما حذف الواو تنبها على الال كالقود واخذوا على ما قاله  
 المازني وحكي في التثنية وفيه وبعض هو انش تفسير الفاعلي  
 مع التلحق بالقبول فتأدوا بالوحدة لئلا يلزم الجمع في العوض  
 وقوله ويجوز ان يكون الضمير جوابا عن عدم الحذف في الوجهة  
 لان مضارعة ليس على تفعل بكسر العين فهو اعادة اسم الفاعل  
 وذلك هو يعود اليه وهو اصل وعلة يوفق حذف الواو  
 كما في وعلة وقيل كسر العين في المصدر وهو بان لم يفتح العين في  
 المضارع لال في الحلق لان الساكن اذا دخل حركت به وبليكون  
 عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف  
 اما اذا فتح العين لاجل دخول الحلق فيحذف ان يفتح العين في المصدر  
 فليأخذ الفعل نحو سيع سعة وان يبق على الكسر نحو هب هبة  
 وقوله فتح الدال اتباعا كما في اقرب المتوح اليها وهو الفتح

يوفق بها



واما الفقه الباطن واللاهوت كوكبر الزعم ما فزوا منه في السالكين الاول  
 الكبر وقوله قال عجب لم يولد وليس له اب في الجنة عجب  
 من باب طرب وتعجب استعجب بغير فلام لم يولد بغير في كما  
 في سمعت له ارضا او بعانة قد استعمل بها لكون هذا الشيء  
 علة له كما يقال دعاه واليه ونذله واليه ناداه واليه  
 وسماه للطريق واليه لان معنى انتها الغاية والاختصاص  
 حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شئ  
 الحاشية الاستعجاب شدة التعجب قال الراغب التعجب حيرة  
 تعرض للانسان بحاله سبب المتعجب منه وخفيقة  
 اعجبني كذا ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لم لم يعد  
 قتله عجب والشيء الذي تعجب منه عجب عجب عجب بالضم  
 وعجاب به وبالشدة والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها  
 وان جمع عجب ولا عجب وقيل عجب جمع اعجاب والعجوبة  
 اعجاب عجب والولد يكون واحدا وجمعها كولد بالضم  
 والكسر عجب فعل وفاعل لم يولد متعلق به ليس حال  
 لم يولد لانه اراد عيسى عليه السلام له خبير اسمه ذى ولد  
 عطف على مولود اراد به آدم عليه السلام خبير الملك  
 الى ذى ولد ابوان فاعل مله واجلته حال من كولد  
 وفي هذه القصة لغز كثيرة منها وذى شاة سوداء في  
 حور وجهه جليلة فلا تجلي بزمان ويكمل في سبع شيا  
 ويكرم في سبع مضيت وثمان الشاة هي الحال وجمعها شام

اراد

اللاهوت بعينه

لفظ دعاه واداه واداه

سبب  
 سني ما علم وزن انهم ازادوا في الاله  
 او يراى كوكبه اعذر كوكبه معلوم اوله قد اراد

اراد بذلك الشاة السودا ثمانية السودا في الوجه ما يدرك  
 بجلته بتقديم الحكيم على الحال الملهمة بغير شك في ويرى كحلته  
 بغير ذات عز وجلال والاهجلا الانكس والذباب الزمان اكم  
 لتعليم الوقت وكثيره والباقي بزمان بغير في كما في قوله تعالى وقد  
 نصركم الله بيدرو وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان  
 بان المطلقة امتداد حركته الفلك في مبداءها الاضداد  
 والزمان قطع مقسومة والوقت الزمان المفروض لاه  
 ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت انما يستعمل  
 في الماضي ذكره في النجوم والوجاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما  
 بان التمام يقال بغير نقصان الاصل والكمال يقال بغير نقصان  
 بعد تمام الاصل والشباب الشبيبة خلاف الشيب  
 يعني ان عمر في اربع عشرة ليلا يصير بدرا كاملا والدرم كسمية  
 السن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلا يصير ناقصا  
 وذى شاة عطف على ذى ولد سوداء صفة شاة  
 وفي خروجها حال من شاة على قول من يجوز الحال في المضارع  
 اليه مطلقا او صفتها وجملة كالا او بدل او فاعل ظرف  
 لا تجلي صفة جليلة او شاة بزمان ظرف لا تجلي وكل  
 مع فاعله وهو شابه حال من ذى شاة بتقدمه في الاله  
 فذول الواو جازي مسموع كثير الكقول تعاليم تودوني وقد  
 تعلمون اني رسول الله وقولهم قد واصلت وجهه وقول  
 ان عرجوت وارهنهم بالكاون في فسر في كماله مع عطف

ع. ١

اللاهوت بعينه

الوقت والمدة

تمام  
 معوق فيه يقال الذبح  
 بتمامه ان وضع نيكته







هذه الآية واما قيل من ان مدرك السمع واحدة وهي الصور  
 البصر انواع وكذا مدرك القلب فقيم ان دلالة وحسن على  
 وحده متعلقة تعلم من اى الدلالة هي وردة الشرف بها  
 من الدلالة الانشائية التي يكتفي فيها بما يروى من كان ولو  
 الاعتقاد وفي اعتبار البلفا دلالة رابعة سما ان العادة  
 طبيعة خاصة وقال ابن كمال يا شاعر عند البلفا دلالة رابعة  
 ينتمى عليها كثير من اعتباراتهم من تلك الدلالة عرفهم والمنسوب  
 الى ذلك العرف من ال اعتبارات على نوعي احدهما يظهر  
 كما اعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني  
 ما لا يظهر وجهه كما اعتبار اللزوم في بعض المجازات المسيلة  
 ادعاء واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات  
 ثم قال هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبار البلفا اوسع  
 الدلالة الثلاث المعتمدة في سائر العلوم لانها لفظية الحق  
 الابهي اللفظ والمخفي وهذه الدلالة قد تكون معنوية بل  
 الدال والمدلول كليهما من قبيل كذا والملازمة واللزوم اللامة  
 الغزل والعنا قال كان القوة انكادها انكادها اذا شئت  
 والعرج بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجرح وبالضم الم  
 الجراح والفواد بضم الفاء وفتح الهمزة وقوى بفتح الفاء واللام  
 والقلب على في الخنصر وباطن القلب على ما في شرف المنارة  
 والظاهر من نفس الكتاب والسنة ان محل الادراك  
 هو القلب وكيفيته ادراكه فجهولة وكونه عبارة على

وان شاع بالاعتبار البلفا

دلالة البلفا

المستمى

المستمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في العلوج  
 لم يقع عليه شبهة فضلا عن الجحيم ذكره في التوضيح المبسوط وتطلق  
 القلب على المضغعة التي في الجانب اليسر والوجه الايمن والمضغ  
 قال الجوهري وبنو اسد يقولون يجمع بكسر الباء وتقولون  
 يعلم اشتغالا لكثرة على الباء فلي اجتمعت الباءان قوتيا  
 واصطلت بالتحمل المفردة فان بعض شروح المراجع من ان  
 بنى اسد على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير محل فلفظ  
 وقوله لا نتكأى من عطف على الاستعيني وهو جواز التماس  
 وقوله في جواب انهم لا نتكأ والالف للاطلاق وقوله  
 قياس فتنت اسم فاعل من انكأ بالاداء ليسا بالانعام  
 وانكأ بالفتح استندوا استوى وقوله لان الاصل في كل كلمة  
 ان يكتب بصورة لفظها بتغير الابدان والوقوف على  
 وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب الراجح  
 والدليل ولاجل هذا الاصل كتب خوره ردا وقدر ردا  
 احسن من ترى ونفى بالهاج فانه الوصل لانه اذا وقف  
 عليها وقف بها وكتب نحو مثل ه انت وجرى حنت بالها  
 ايضا ما اتصل ما الاستغناء باسم جاز لانه اذا وقف  
 على ما فيها وقف بالها كلف في ما اذا اتصل ما استغناء  
 حرف الجر نحو صام والام وعلام فانها لا تكتب بالها لانه  
 لا يجب الوقف عليها بالهاء لانه لا اتصال بينهما فصلا  
 كشي واحد وكونها كشي واحد كتب هذه الحروف معها

فلفظ  
 المستمى على البلفا  
 كتاب في قوة وضم وفتح واللام  
 وعلم في قوة وضم وفتح واللام  
 ومنه في قوة وضم وفتح واللام



بالف مع كتبها قيل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة  
وكتب ثم وعثم في من مع وعين مع بغير نون وكتب من مال  
وعين طال بالنون فان قصد في ماء الاستفهامية عند اتصالها  
بحرف الجر الى الهاء كتب بالياء ورجعت الياء في حتى مع والياء  
وعلى مع والنون في من وعين مع ولاجل الوصول المذكور  
كتب انما زيد بالالف في حالة الوصول لان الوقف عليه كذلك  
ومنه لكتنا هو الله لان اصله كلف انا وكتب بالياء التانيث في  
نحو رحمة وتحت بالياء ومن وقف بالتاكيد تاء تجله  
التاخر اخذت ونبذ وباب قايما وباقامت هذا فانما يكتب  
لما دلت تاء اذا الوقف عليها بالتاء وكتب المنصوب  
بالالف نحو رايت زيدا لان الوقف عليه بالالف المبدلة  
من التنوين والمنصوب الغير المنصوب كحزن التنوين نحو  
جاني زيدا ومرت زيدا وكتب اذا بالالف على الاكثر لانه  
الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون  
توهم بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي لا يبدل من  
نون اذن الف لانها في نفس الكلمة لم تكن نون فوصف وعين  
ولان وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة  
في لا بعد ان يكتب بالالف لكن الاو لا يكتب بالنون  
ايضا فقاينها وبني اذا التي هي ظرف وكتب بالالف  
عوضا عن النون الخفيفة الملحقة بالالف الواحد المذكور  
على الاكثر ومنهم من يكتب بالنون محلا على اخرين في الجمع

المذكر

المذكر وكان قياس اخرين للجمع المذكور اذ هو الواو والفاء  
اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف قياس  
اخرين للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه  
اسقطت نون التاكيد وتورد الياء قياسا هل تفرق  
ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه سقط نون  
التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس  
هل تفرق للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه  
اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف والياء  
والنون لكنهم كتبوها على لفظ العسرين بهذا الوصول  
وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف  
لاجلها او لعدم تبين قصد نون التاكيد لان هذا اللفظ  
بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يرى افرس للام الوصول  
المخاطبة في هل تفرق لان النون فيه نون خفيفة قبلها  
والاكثر على كتبه بالالف لفوات الهمزة المذكورين  
وكتب بباء قاض بغير ياء وباب القاض بالياء لان الفصح  
الوقف على قاض بغير ياء وعلى القاض بالياء وكتب حرف  
الجر في كونه زيد وزيدا وكرهه اتصالا لانه لا يوقف عليه  
مع كونه على حرف واحد وكتب كونه في كونه في كونه  
متصلا لانه لا يتبدل به وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب  
شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما استفهامية  
يلزم الفها الحذف عند الوصول نحو عم وعم وفيه تقلب



عند الوقف كقول أبي ذؤيب من المدينة ولا ينجح  
 كضيق الحج اهتوا بالام فقلت ففعل هكذا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو صاحب الكرم في سورة حيث تكلم  
 على قوله تعالى ما عوفي ان يكون ما استنفا صيته وقال الا ان  
 لم غفرا بطرح الالف اجدوا ان كان زبانا جازيعة  
 في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى ما عوفي يا  
 انبات الف ما استنفا صيته اذا دخل عليها حرف قليل  
 شاذ وقوله في الكتب التعليقة التعليمية من صفة كاشفة  
 للتعليقة وقوله فلا بأس من هذه العبارات اكثر استعمالا في المباح  
 وتركه او يا وقد سنول في موضع كالاتيان به سبحانه وتعالى  
 كوجه ان صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجهه اي  
 ذاجيا وقد روجه الوجه الشرافه قال الامام البرازي  
 معنى الوجه وذو الجاه والسرف والقدر يقال وجهه  
 وجاهه وهو وجهه اذا صار بمنزلة رفيعة عند الناس  
 والاسطالاق وقال بعض أهل اللغة الوجه الكريم لان  
 انشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استيعابا  
 غير الكريم والكمال ثم استشعر اعتراضا على قوله  
**اقول** قوله لكن يرد على المصواب ان المراد بالزالة  
 الكسرة ازالها بركة او يكون اصلها لا عارضها  
 يدل عليه كلام صاحب الكرم في المفضل وقوله وهو  
 المراد بالزوال فقلت ان استعمال وهو مقبول على ان بعضهم

معنى لا بأس

اعتراض ما الشارح

معنى شذوذ

منه

من شراح الكفا منع اقتضا العلة للشذوذ **قوله** واما  
 ماضى يدع وماضى يذريغ لم يسمع من العرب ولا في  
**اقول** قوله واما تواما ماضى يدع قال علا الدين البساطي  
 زعمت نحوه من ان العرب اما تواما ضية مصدره نحو على فلة  
 الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي عنه  
 ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام قال للثقفان  
 عن ودعهم الحما عن غزوة ونجادها فادما ودع  
 بالتحريف ولكن يقول المراد بالامة فلة استعمال او عدم  
 لكن النادر لم يعد استعمالا في قوله ما ودع بالتحريف  
 تدل على ان جوده استعمالا استعمالا لم يدل استعمال  
 الجرد كما عطي واجه حيث لا يستعمل عطو ولا نحو قوله ولا واع  
 وكذا استعمال النوا والمكان والآلة والمصدر وقوله  
 شعري عن خليلي آية ليست للتمني وهو طلب حصول شيء غير  
 المحببة الجردة وقيل يصل نفاني والى حصول التمني فلان  
 طلبا ولا يستلزمه لان العاقل لا يطلب ما يعلم ان حاله  
 وقيل ان الانسان كثير المحب المحال ويطلبه ويستعمل في الحال  
 التمني والحال العادي والحال المستبعد بحيث لا يتوقع  
 ولا يطعم فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطلوع فيه  
 يستعمل فيه في الصالحات شعرا بالشيء بالشيء شعرا  
 بالكسرة فطن له وفيه ليت شعري وقوله في قوله قول  
 المفتاح فافطن لمقتضى الحال فافطن بعد فطنه فافطنه

اعتراض ما على النسخة

ليس بغير تنقيح

عجيب قال الشارح  
 اذا ما استحسن ارضه من سجاينة  
 ومودوع وادع مصلحا وزرعه

معنى لعل



ثم عدى بالهم ليس على ما ينبغي لان الالام صفة فطن الخليل الصديق وعلى  
 غالة الشئ وانما اذا اخذه من حيث لم يدروا حجب بالضم والكسر  
 والمحبة ميل القلب من الحجب بالفتح استعيجية القلب ثم استحق منه  
 الحجب لانه اصارها ورشح فيها وقيل ميل النفس الى الشئ كمال  
 ادراك فيه بحيث يحلها على ما تفر به اليه وتنفى الرزق قول  
 المتكلمين في دفع المحبة واثبت المحبة الذاتية باكل شئ  
 لو كان محبوبا لاجل اذ ان التسلسل هو صحيح لانما تعلم ان الكمال  
 محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في سبع المشارق  
 اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله الموافقة  
 للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو طين  
 القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله  
 شعري اسم لبيت وخبره كخزون وجوب الوجود شرط وهو  
 قيام المحبة المستغنية عنه مقامه كما قال ابن الحاجب التقدير  
 لبيت على اصل جواب هذا السؤال وعن خليل متعلق  
 بمضمرة تقدير لبيت على حال كذا باحنا او مستخر اعلى  
 خليلي وقوله اذا ما استجبت ارضه من سمائه الى ارضه العروق  
 وقد استجى اى عرق والمراد بالارض الحوافر والسما  
 علاه ويقال للنفس كجوادانه لذو مصداق بالفتح اصادا  
 المحلة والحرى كانه ذو مصداق فيما بعد البيت كخاف كناية  
 يصف ونساقول اذا ابتلث هو اذنه من عرق اعاليه جري  
 وهو من كل لا يصير لا يزجر ويصدق كل فيما بعدك البلوغ بالفتا

اعتراف على ان رج  
 للمفتي 2

دفع الحجب

دفع لبيت كقوله  
 واعرابه

وقوله

وقوله وجعل مودوع من خروجه الشر بحيث هذا معنى على ما ذهب اليه  
 ابن الكمي ان الخروجه الشئ عيانا على الالف ووجه الشئ عنه  
 ورده الالف معنى في شئ المعنى بان هذا يقتضي عدم تحقق الخروجه  
 دايا او غاليا لان الشئ قادر على تغيير التراكيب لا يتيان  
 بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب فيدل ضد وجهه له عنه  
 والمختار في تفسير الخروجه عندهم ان يقال ان لم يرد الا في  
 الشعر سواء كان ذلك عن غفلة ضد وجهه ام لا **فهم** ولما كان  
 هذا فظنه سؤال مظنة الشئ موضع الذي يظن كونه فيه  
 واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه  
 معنى الاستفسار وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب  
 البركة صدر البعير وبرك البعير التبركه واعتبر فيه لزوم  
 ويسمى بحسب ما بركته والبركة تبوت الخيرة الا في الشئ  
 ويسمى بذلك تبوت الخيرة فيه تبوت المانع البركة ولما كان  
 الخيرة الا في صدره على وجه لا يحس كخصي قبل الكل شيئا  
 منه زيادة غير حسوسة هو مبارك **قوله** يقال عني الرجل  
 معنى المفعول وقوله يمونا اي مبارك وقوله من لم يمسح به  
 مصدر يسر يقال سرت اذا قرنت واشتقاقه من السرا  
 فية ضد المال الغير مبسر سهولة او هو ما خود من اليسار  
 لان فيه سلبا ليسار الغير وتخصيلا ليس نفوسه قل يني  
 غير القمار بالميسر اصل الميسر موضع يلج به الجزور والمار  
 الجازر وكان للعب عشرة اقلام تسمونها ازلاما وقلاما

في قوله وجعل مودوع

مصدر يسر



ثلاثة منها لا انصبها لها وهي المنع والضعف والوعد وتعتبر بها  
 اولها الفذولة نصيب واحد والثاني التواضع والضعفان ثم  
 الرقيبة وثلاثة انصبها ثم الحلاوة والرابعة ثم النافذة ثم  
 ثم المسبل ولم تسته ثم المعلى ولم يسته وهو اعلاها وكان  
 اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان يخرجون  
 جزورا ويخربونها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة  
 ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويحل  
 يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قد حاضرها فمن خرج له قدح  
 ذوق الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح وما  
 خرج له قدح مما لم ينصب له لم يأخذ شيئا بل غرم عن الجزور  
 كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا يأكلون منها  
 يفتحون بذلك ويعملون في لم يدخل فيه ويسمونه البئر  
 وهو قمار العرب بالانلام القمار وتقاير والعبور القمار  
 وقادير المقادير فقروا من ياربهم غلبهم لعب القمار ومن  
 نهر فاخروا بالتمار فغلبهم والازلام ففجروا لم يفتحوا وزلم  
 بضم الزاء وفتح الهم وهو اسم له ريش لم ولا يصل الى  
 احد يد قوله ويقول في فعل من لسان اى ما فاه ياء  
**اقول** قوله الجفاف بتقديم الجيم على الجاء يقال جفأ ثم انما  
 ذهب به ونفسه الجفاف بالحرارة ونفسه بالازم وقوله  
 لان الخزوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت اللمة الخزوفة  
 الكائنة في حكم الثابتة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن

مانعة

منع الاجفاف

مانعة عن قلب الواو قلنا لانه على تقدير سقوط الواو لم يكن  
 بالخروج من الضمة الى الكسرة قياسا من طراد يقال اطرأ النسي يتبعه  
 بعضا وجري واطرأ الى الاستقام وقوله اتعد الى قبل الوعد  
 وعد بالشر فالقمة قصورا وقوله وفيه نظر والجواب ان الياء  
 المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف  
 همزة الوصل في الدرج بل قلبت ياء نحو اتعد بخلاف الياء المنقلبة  
 عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل  
 في الدرج وقوله اصح روايته لانه لم يعلم من قوله وفيه فعلها اتعد  
 ان الواو والياء قلبان تارة وتدغم التاء ان المنقلبتان فلا  
 يحتاج الى التطويل لان الاختصار والغير المحل مطلوب **قوله**  
 وجاني افتعل منها لعمري غير الادغام **اقول** قوله لعمري  
 اعمى من لغة اهل الحجاز وقوله ولذا حمل جارا للفقول شاعرا  
 وارتفعت بتمثل ضو الفرق اوله قامت بالتمشيد كل منشد  
 تشد الضائقة بالفتح تمشدها بالضم تشدة وتشداد  
 بكسر النون وتكون كسيرة فيها اى طلبة والمتمشيد اسم مكان  
 منه والضمويبة الضاد وضمها ايضا والفرق قد نفع الفاء  
 كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب لها يقول  
 قامت بارض تطلب كل مطلب والتصلت اليه بالولادة  
 كاتصال الضياء الكوكب و قامت فعل مع قال تمشد حال من  
 قال قامت كل منشد كلام اضاف في ظرف تمشد والتصلت  
 على قامت وتمثل ضو الفرق كلام اضاف في محل مفعول التصلت

منع النظر

المنع من النظر  
 من غير ان يكون

التمشيد



وقوله في اسم المفعول **المتوكل** وتحتل ان يكون في اسم المفعول **تحتل** ان يكون  
 والزمان والمصدر الميم فلا يحتاج الى الفظة فيه **قوله** وحكم وود  
 حكم عني بعض مفعول المعقل الفاعل **قوله** فلا تفتق من المبالغة  
 قطعاً منصوباً على المصدر اي انشأ قطعاً بفتح ذاقطع او قطعاً  
 او قطع قطعاً او الحال من ضمير فتق اي تقطوعاً او بالتميز اي بحسب  
 القطع وقوله من وجد كيد بالنم تحذف العاد في جرد قياس  
 لغتهم لتقل الواو مع ضمير ما بعدها او حذف على طريق الاتباع  
 ليعرف الخدي لعل طريق القياس ومادة وجد تحذف الياء والمضارع  
 مختلفة المصادر بحسب المعاز يقال في الغضب فوجده بكسر الجيم  
 وفي المطلب وجوداً بضم الواو وفي الضالة وجدنا بكسر الواو  
 وسكون الجيم وفي الحن وجد انفتح الواو وفي المال وجد انفتح الواو  
 وفي المال حدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوح على الالف  
 في جمع ذلك قالوا ايضا في الملتوي جادة وهي مولد ذكره  
 ابن جرير في تاريخ الباري شرح البخاري وقوله وهو ضعيف كوجه  
 في القياس استعمال الفصحى وقوله فلا ينجم بالجيم والراء المعجمة  
 او الخاء المعجمة والراء المهملة بفتح الالف قطعاً والماد عدم الالف  
 والظنية وقوله وتفسير الكلمة على وضعها هذا المفعول قطعاً عاين على ما ذكر  
 وقد يكون بفتح المبالغة في اجتهاد كقولهم فلان كس جدياً مقصداً  
 على المصدر اي احساناً جدياً بفتح ذاقطع او على الحال بفتح جاداً  
 ان يقال يرد عليه في تنقيح جدياً لاننا نقول ليس بالاعلان **قوله**  
 الثاني من الانواع السبعة المعقل **قوله** **قوله** على ثلثة احوال

اعراب قطعاً

مطلب  
معاً وجد

مع جدياً

اخبر

اخبر عن نف كذا الثلاثي الجرد وتسمى غيره بذي الثلثة تعالى والانه  
 على ثلثة احوال بالنظر الى الالف ولما كان المعظم مقداً على غيره اعتبر  
 في ضمير ورثه على ثلثة احوال وان كان المخاطب كذلك او اشرف او جلي  
 من مخاطب لانه يفيد والمخاطب يفيد ويرتبه المفيد اشرف  
 وهذا القطع ما قيل من انه لو قال على ثلثة احوال في اتصال الضمير المرفوع  
 المتصل كان او لعنه اختصاصاً كوناً على ثلثة احوال بالمتكلم  
 بل المخاطب كذلك وقوله الفعل المسمى للمكمل لانه اتصال الضمير  
 المرفوع بالفعل خصوصاً المعقل فكانه لوقوع **قوله** في الجرد الثلاثي  
 تغلب عنه في المسمى المعنى **قوله** وباع البيع في اللغة تملك الشيء  
 بالشيء كاشترى تملك الشيء بالشيء وعامى الاضداد وخص  
 البدليين بالمال وبذل التملك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد  
 اضطررنا في التخصيص فلان لا يتناكب التجدد اللغوي فان  
 ماله البدلي غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في التجدد  
 التشرعي لان ماليتها غير كافية في تحقق مفهوم التبرع كما عرف  
 في الفروع ولما في التبدل فلان المبادلة تصديق على التبرع اخص  
 العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد  
 ذكره في المال ياشا وذكره شرح المختصر لآب المطهرم المبيع كالشراء  
 من الاضداد الا انه عليه احوال المبيع مع الملك والشراء في احوال  
 الشيء عنه وخص الاتباع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني  
 بنفسه وبمن يقال باعته اياه وعنه وانما عدل عن حملها على  
 الشراء كما عدل الرضا بعد حملها على السخط والتكرير بما حمل

اعتراف على الاصل

مطلب  
يعرف فيه كون البيع والشراء  
في الاضداد وباري التفرقة

اعتراف على كمال التوضيح

تشاكركم الافعال بالانفرد  
جداً



على التخييل المتضمن في الامارة قال الله تعالى وحسبكم الايمان  
 وكوه اليكم الكفر اليه شيا والرضى وكان بعيدا القرب على من  
 هذا القبيل بان كل علم في البعد وذكر في الجمل الواسع قيل  
 البيع بجالان البايع يمد باء الى المشتري حاله العقد  
 بان البيع في ذوات الباء والباع واوى لقول بعتهم بوا  
 وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكم حواش التناقض  
 الواو من الياي وبالعكس قوله وعلما به بان استواء الياي  
 ونه لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى لم يعلم بان الله يرى  
 او ضمنه في الحاطة فاني بصلتها وقد يقال ان تعدد الفعل  
 بنفسه بالجر في الياي اعتبارا بعينين اما بان يكون اللفظ  
 موضوعا لما قبله من الاستعمال او لاحدهما والآخرى بالتضمن  
 فيلزم المجاز واعتباره او انما فتعدت بنفسه باعتبار الموضوع  
 لم وبالباء باعتبار تضمن معنى الحاطة ومنها فائدة انه  
 وبان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة او  
 واذا دار بين كونه بنقولا او كونه باقيا على الحقيقة للغة  
 فالتأني اولي واذا تعارض المجاز والاستعمال فالجواز  
 على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاستعمال فالجواز  
 ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاستعمال ففقيه فذا هو  
 المجاز لكنه قال الرازي من المعام وتقديم الاستعمال والنقل  
 الرازي في الحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل  
 والاستعمال فحقن كل المصوحر بان التحليل فيه والمعروف

اعتراض على الجمل الواسع

التعارض التام

تقديم

تقديم الاخبار والتخصيص الى المجاز والنقل وتماثل اللفظ  
 دون الظن التخصيص والمجاز والاضمار والاستعمال كذا  
 في شرح جمع الجوامع وقوله صيد البعير وانما صيد البعير  
 في اصله ليدل عليه وهو صيد بالشد يد وكذا عور  
 لان عور وعور معا هما واحد وانما حذف منه الزاوية  
 للتخفيف ولولا ذلك لقلت صار وعار واللايل على انه  
 افعل تحي انواته على هذا في اللوان والعيوب كواسود  
 واتم وانما قالوا عور وعور للتخفيف وكذا قياس على  
 وان لم يسمع ذكر في الصحاح وقوله والصيد بالتحريك  
 مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع را  
 كبر او منه قيل للملك صيد واصله في البعير يكون داء  
 في راسه فيرفع ويقال لما قيل للملك صيد لانه لا يفت  
 يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الاتقان في قوله  
 فان اتصل به اي بالماضي المبني للفاعل ضمير المتكلم اقول  
 قوله ليدل انضم على الواو والكسر على الياء لان دلالة  
 مفعول له فان قلت قد شرط النجاة لنصبه المتعارفة  
 في الوجود بان لا يقدم المفعول عليه ما فاولا كما ذكره  
 الا فضل والشيخ غير الذين والسخاوي في شرح المفضل  
 او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس كما ذكره  
 القاض في شرح الضم وكونه فعلا وهنا وجد الشرط الاول  
 والثاني لان الدلالة للفتة والكسر كما صرح به لافاعل فعل

مطلوب المفعول



المعلل الذي هو نقل قل في مثل هذا يؤول الفعل والمفعول كما  
 قيل في قوله تعالى يركم البرق خوفاً ولطمحا يجعلكم ترون أو يركم  
 أو أراد خوفاً طمعاً أو الاضاقه والاطماع على أن الرضي قال  
 والذي يقول في ظني أن لا يشترط كونه فعلاً لفاعل الفعل  
 كما ذهب إليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط أحد من المتأخرين  
 فسقط ما قيل من أن لا يشترط لغيره وان يكون في فعل  
 القلوب لا في أفعال الجوارح كالكل والقمل فلا يقال طلبته فتلا  
 ولا جئته اكلاً ويجوز أن يكون اشتراطاً لا رد نص لآلة  
 لعدم شرطه **قوله** ولم يغير فعل يضم العين ولا فعل كركم  
**أقول** قوله لم يغير عن حالها أصلاً واصلاً صدره كذا لا تنافي  
 التغير أو حال أي انتفى التفسير انتفاكية أو انتفى طلب  
 بالكلية ووجه المناسبة أن الشيء إذا اختلف أصله كان الكل  
 كذا كذا رأساً وقوله وفاد يظهر بآدنى حكم تأمل في  
 الكلام لأن قوله ولم يغير فعل جعل فعلاً بالقوله نقل  
 فعل فعلم أن المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لا لم يرفع أصل  
 حتى يحترز به عن غير الأصل لا أنها يرجعان إلى أصلها  
 عند زوال التغير المذكور والسباق بالباء الموحدة ما قبل  
 الشيء وبالمتنأة التحية أعم وقيل قرينة السباق أن  
 يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود وهو أن  
 سباقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو سباقاً عنه  
 وقد عتبه عنها بدلالة السباق أيضاً قبل استعمال السباق

بالمشاة

طلب  
 في أوائل الأصول

في بيان السباق  
 والسباق والوقوف بينهما

بالمشاة في المتن أكثر وأما دلالة السباق بالموحدة فهي  
 دلالة التركيب على ما مضى سبق إلى الفهم منه مع احتمال إرادة  
 غيره ذكره في حاشيته جمع الجوامع وقوله وليس شيء لأن  
 الترييد الذي ذكره بقوله إن أراد بعدم التفسير عدم  
 النقل إلى باب الفراءة وأرد عليه وقوله وقد نسخ لي فقال  
 نسخ له رأي في كذا إذا عرض مني بأخضع وقوله فليتنامل  
 أو بالتنامل لأن ما نسخ له لا يخفى عن شيء لأن الأصل في التفسير  
 الإدخال والإخراج **قوله** إذا عتبر هذا فقول صان **أقول**  
 قوله في هذا السلك هو اختص من الخيط وأعم من السوط  
 لأن الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك  
 يطلق على ما ينحاط به الثوب والسلك خصوص بالاول  
 نص عليه في الجمل والسوط خيط مادام فيه جوهر كذا في  
 حاشيته الكفاي فقول المختصر السلك بالتركيب وكذا  
 قوله الخيط السلك ليس بذلك وقوله واعلم أن ذهب  
 أي فعل فعل من الواو إلى فعل ومن ليا الإفعال هو ذهب  
 الأكثرين وعند بعض المتأخرين أن الضم والتركيب  
 فيه بالاصالة وحباً المراج أيضاً ذكر أن أصل قلن قول  
 فقلبت الواو الفاء حذف لاجتماع الساكنين فصار  
 قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وحب  
 الأساس أيضاً قال ما قاله ثم قال وما قيل من أنه نقل فعل  
 الواو إلى الإفعال المضموم والياء إلى الإفعال المكسور فأكس

طلب  
 في أوائل الأصول

اعتبر على قول  
 المختصر



صوت لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل  
 بما ذكرها آنفا ومعنى الاختلاف معني البابين **قوله** وان  
 اي الماضي الجرد **اقول** قوله هذا ان تمام ان نحو كسر الفاعل  
 نحو الضمة اشتقاق الانتماء من النتم كانك انتمت الله  
 راحة الضمة ومعنى ان نحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة  
 وقوله فتحمل اليائس ملت الشئ امالة اذ عدلت به الى غير  
 التي هو فيها يمين مال على صلا اذ الحرف غير المقصد الى العا  
 وعرف هذا ان تمام بعضهم بتبئية الشفتين لللفظ المقسم  
 من غير لفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان تمام  
 الذي لا يدركه الا البصير هو ان تمام في الوقف الذي هو ضم  
 شفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وهما ضم الشفتين  
 في حال التصويت وقوته قليلا منصوبا على المصدر اي  
 امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يتوكل في قليل  
 وكثير قريب وبعيد يبي المذكور والمؤنث لو روي على  
 زنة المصادر التي هي الصرل والنهيق ذكره صاحب  
 في سورة هو في تفسير قوله تعالى وما قوم لوط منك بعيد  
 وجوز ان يقدر اما لا علم ما ذهب اليه سيوي في جواز  
 حذف التاني في مثله وان لم يصف وقوله وهذا اذ النجاة  
 والقرابة في غير فيما وقع ان تمام في غير آخر الكلمة وقوله  
 لا ضم الشفتين فقط فاء فقط ونزاعا في عا طبة لاز  
 لتحيي اللفظ كما زعم ابن هشام على ما صرح به في قوله  
 عا شرح

مطلب يعرف فيه معنى التمام

قليل

في فعل يستوي المذكور والمؤنث

مطلب معنى فقط ووصف الواو

على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا  
 وهي زاوية لا زنة ولا جرائية كما اخبره الشارع حيث قال  
 في شرح قول التلخيص يوصف بها الاخير ان فقط بعد ان قال اذا  
 وصف بها الاخير ان فاتته عن وصف الاول بانها قد راها الشطر  
 تصحى للفا ذكره ابن كمال الوزيري في حاشية شرح المفتاح المذكور  
 في الشرح قوله فقط من اسم الافعال بمعنى انته وكثير ما يصدر  
 بالفاء ترتيبا للفظ وكأنه جاء بشرط محذوف اي اذا وصفت بها  
 ان حيز من فقط اي فاتته عن وصف الاول بها وقوله كسر الفاء  
 كسر خالصا وكسر مصدر المصدر المعروف نحو اعجنني كسر بها  
 شديدا وقوله كما في الوقف الانتماء في الوقف على آخر الكلمة  
 بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين  
 فقط قليلا اذ اردت ان يتم في وقف تعيى تسكني القول  
 وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة **قوله** وقوله المضاف  
 يصفون هي الواو **اقول** قوله كذا التانيث من  
 الفعل مثال لما وضعت على السكون وقيل لقوله في الفعل  
 لوضعه على الحركة في التسم وقوله قليلا مل او بانها لان تمام  
 من قول عاتيا وعطي حكمة التانيث حكم الصلابة وان كانت موضوعة  
 على السكون **قوله** وفريد التلذذ ان اعتل منه الاربعة ابنته  
 اعلم ان الزيادة **قوله** قوله الزيادة جاءت مقابلة للمفعول  
 نحو زاده الله خيرا والازدياد ياد بمعنى ان الله استعمل تعديلا  
 الى مفعولي ذكره في شرح الكافي للشارح وقوله ما وقع

اعترضوا على التانيث

اعترضوا على التانيث

اعترضوا على التانيث



في الاصطلاح غير متعدية اصطلاحهم عليه لقولهم لا تشبه  
دون المريد وتكلمه في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم  
وقوله والاشتمال اه اي وان لم يكن كذلك فهو كمثل مصيصة الحية  
فيكون بالفاء علم انهم قالوا الجواب اذا كان مضارعا فمتى غيبت  
باصطلاحه الى السين وسوف وان وما يجوز بانفاذ كماله ما يجوز  
الفاصلانه قيل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيه  
تأثيرا ظاهرا كما فعلت ولم افعل فاصحاب الزيد ربط بينهما بالفاء  
واما كونه فلما تيمم الاداة فيه لانه كان صالحا للحال او الاستقبال  
الاداة الى ان يستقبل وقوله على تقدير حذف حرف الجر المريد وقيل  
الامام لم يزول ان هذا الجار والجزورة الصلة تصحح الاداة عند خطا  
وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب الكسائي الى جمع النجاة  
الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبه التذييل في الحذف حتى يروى  
بانه لا يجوز حذف الجار او لا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى ان  
لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والجزورة  
معا فذهب جمهورهم مثل سيبويه والجنيد واثبتاها الا انه يجوز  
الامران ذكره في خاتمة المطول لعلاء البسطاني **قوله** وما في الفعل  
نحو اجاب بحيب والاصل اجوب **قوله** وقد يحذف قوله تعالى  
والصلوة مثله به شيئا الى ان الحذف في حال الاضافة  
كما ذهب اليه الفراء وذهب سيبويه جوازها مطلقا لا  
التعويض من الامور الجائزة عند وقوعه وهذا على سائر الامور  
فان يراى ان يتبع المريد الجود ومنها يتبع الجود المريد وقوله

اعتراض على الرابع

نحو الجار

اعتراض على الرابع

مطلب حذف الجار

ومثال من لا يلح الاحكام والحكم اذا البصره بنظر خفيف والمقصود  
لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فما وجد فيه  
اعل وما لم يوجد لم يجعل والا لولى في مثل هذا التركيب ان يجعل  
مضمون الجار والجزورة مبتداء على معنى وبعض العرب ان تصف  
بكذا او ان يستبعدا في وقوع الظرف بتاويل معناه مبتداء  
وقد يقع الظرف موقع مبتداء لقوله تعالى وفادون لل  
واختار الشارح جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبرا في مثل  
هذا المقام واضر عليه وهذا ادخل في القبول على ما مر  
الفعول ذكره في خاتمة المطول لعلاء الدين البستاني وهو  
نحو عار و اساد قيل هما ما لم يوجد في كلامهم بل مر في الجور  
بعد اعلاء حيث قال في تحت الواو في اعور يسكنون ما قبلها  
وفيه نظر انه استقر على النفي وقول الجوهري على اللفظ المشهور  
وقوله قال الشاعر عاريت عينه ام لم تعار البيت الى امر  
اوله تسائل بابين امر من راءت ثل فعل فاعلمه كجسيمة  
والباني بابين امر يفتح عن كذا في قوله تعالى تسال سائل بعد ان يتعلق  
بمسائل ومن راءه ففعل بسائل وضحية المنصوب راجع الى  
ابن امر والمنة في اعاد للاستفهام وهو فعل فاعلمه عينه  
وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعار او هو خبر يوم الف عيلة  
في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما حركت الراء للشعر  
الالف الحذوقه لا لبقاء ال كنيان والفة للاطلاق وقيل  
وقال في الاقلية لقوله اعاد جبهه عنده هو انه اسند الفعل الى

وقوع الظرف بناء على وقوع المتبدا

اعتراض على البسطاني

الجار والجزورة في من مع ضرورة



العيس بخلاف قولهم عور الرجل حيث استدل الى طول الاخر منته  
 والعيب المضى الى الكل اعلى ترتبه من العيب المضاف الى طراز  
 فكانه نزل كالنقصان منزلة العدم حتى كان عار لكس افعال  
 العيوب فلذا اعل وقوله وكما غيبت واغيت اه اغيبت امره  
 اذا اسقيت ولدا الغيل وهو بالغ اللبى الذي يكون له  
 حاله كحل فمغيل وانما غالت ايضا وكذا هم مغيل وانما غالا  
 ولده اذا اغشى اقمه وهي رضعه واغيت السماء وانما غيت  
 وتغيت كلها بمعنى اي صار ذا سحاب اغيم القوم صباهم  
 وجواجوف وغيم واظيبت اي جعلته طيبا واحشوت الصيد  
 واحتوشته اذا جئتم من حواليم لتعرفه الى الحياتة وهي  
 التي يصاد بها قال في الصحاح وانما طهر فيه الواو كما ظهر  
 في اجتور والى صار بعضهم جار بعضهم وانما صحت اجتورا  
 لانه في معنى ما لا بد منه من ان يخرج عما ارجل السكون فيليه  
 وهو تجاور واغيت عليه ولو لم يكن معناها واحد الا غيبت  
 واطولت النش اذا قلته طويل واحشوت الدار واحالت  
 اتى عليها حول من حول وحيل وقوله وكذا سار تصاريفها  
 يعني اذا لم يعمل فعل لم تغل فانه في المضارع واسم الفاعل  
 واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان وقوله وعلم  
 او القيس بشكل جلا اه مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ  
 الموضوعات للمناسبة وقد تفصيله جلي جمعا جالي  
 وجاليا بفتح الحاء والباء واللام فيها طرف من دخل فهو

غيبت  
 واغيم

اظيب احوش  
 اجتور اطول احو

اخيل مثل

طارق اذا جاليل رضع الصبي امة بالكسر رضا عا بالفتح  
 اهل خدمي بخر ب وارضعة امة واودة رضع اي  
 لها ولدت رضعه فان وضعها بارضاع الولد قلت رضعه  
 والهاه شغله من نهى عن الشئ لحيها بالضم والترشد بالضم  
 بضم اللام وكسر با مسلا عته وترك ذكره اضر عن التمام  
 جمع كية وهي عوذة تعلق على الانسان للحفاظ في الحديث  
 من علق كية فلما لم التدم وقيل هي حرة بفتح التاء والراء  
 المهمة بعد ما زابجه واما المعاذات اذا كتبت فيها الهاء  
 واسماء الله فلا بأس بها وتحويل اسم فاعل الى حول الصبي  
 اذا اتى عليه حول الفاعل بفتح ر ب مثلك ب و ب متعلق بطارقت  
 وقيل طرقت صفة مثل كذا في الضمير اي طرقتا فحلى صفة مثل  
 لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان لكاف الخطاب  
 في مثلك ومرضع عطف على جيا فالصية عطف على طرقت وعني  
 ذن تاييم متعلق بالصبي ونحو رضعه وذو وصف تلك النساء  
 بالحبلى والارضاع ونحو وصف الصبي بكونه ذن تاييم وذو حول  
 وفي جمع تاييم انشأت الى مال ميل النساء اليه وقوله وروى  
 الاصمعي فاعيل اسم مفعول من اغيبت المرأة وكذا اذا  
 سقيته الغيل قوله واستفعل استقام ببقائه كما جاء  
 بحبيب اه قول قوله ونحو استخوذ اي استولى وعلل استخوذ  
 اي وجد الشئ صوابا واستخوب اي طلب جوابا واستخوف  
 الجمل اي صار ناقه وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث

غيبت  
 واغيم



اوصفت شئ ثم خيلت بغيره فتقبل اليه اصله ان طرفة العين  
 الملك والمسيب شئ شوائي وصف جعل ثم حوله بالوصف ناقه  
 فقال طرفة قد استنوق الجمل وقوله وفيه نظر لانه المصدر شئ  
 يعني في تفسيره تحويل وقدر جوابه هناك **قوله** واذا انبتت بالمفعول  
 الى هذه الاربعة قيل اجيب **اقول** قوله الى جميع تصاريفه شارة  
 الى ان لا يربط بجميع وقدر تفصيله وقوله وغير ذلك من الزمان  
 والمكان والآلة **قوله** واسم الفاعل من التل في البحر ويعمل **اقول**  
 قوله يعمل عينه بالانزة فقول الفتى بايع بغيره طس قوله  
 ويكتب لانه بصوت اليا ونقط هذه اللمزة كما نقط بالحريري  
 في الرسالة الوقط وهي الة احد حروف كل كلمة منقوطة والة  
 غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يدبره فاضى خطأ وحكي  
 ان ابا علي الفارسي دخل صاحب علم واحد من المشهورين  
 لمعرفة العلوم العربية راى الى فاذا بي يد يد جريه مكنوب  
 فائل منقوطة ينقطين من تحت فقال له ابو علي هذا خط  
 منى قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال له **الشفاف**  
 اضعننا خطونا بنا برماوتة ووجه من ساعته وشره المقصود  
 المستمر بالمطلوب هذا ان يكون النقط خطا في اللمزة  
 المكسورة المقلوقة من الواو لامي الياء فابن الواو  
 والياء وقوله لان اللمزة المتحركة اسكن ما قبلها تكتب  
 بحرف حركتها اعلم ان اللمزة في الاول يكتب على صوت الالف  
 في كل الحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق  
 حركة

اعترض على شارح

اعترض على شارح

حركة ما قبلها كواس ولوم وذيب واذا كانت متحركة ما قبلها  
 على وفق حركة نفسها نحو سبال ويلوم وبسم وقيل في اللمزة  
 قبل التحفيف ان كان تحفيفها بالنقل كسلة او الادغام كسود  
 وقيل يحذف اللمزة المفتوحة فقط والة كثر على حذف المفتوحة  
 بعد الالف كسبال وقيل يحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا  
 وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا واذا حرك ما قبلها  
 ايضا فكتبت على تحفيف به كقوله بالواو وفيه بالياء لان  
 تحفيفها كذلك وسال بالالف ولوم بالواو ويس من غير  
 بالياء وروس بالواو لان تحفيفها بان يجعل بين المشهور  
 وجاء في نحو سال ومقرين لما كانت اللمزة مكسورة وما قبلها  
 مضوم او بالعكس كتبت بحرف حركتها او بحركة ما قبلها لانه  
 في تحفيفها خلافا في ان يجعل بين المشهور او غير المشهور  
 وفي ان اذا كان ما قبلها ساكنة تكتب على صوت شئ  
 نحو ضب بالفتح ودق بالكسرة وبالضم وكل اللمزة  
 هو مثل احد حروف اللام والمكتوب في ضب ودق وبر  
 علامة اللمزة ليعلم هناك حرفة في اللفظ فتلفظ وكتبت بحرف  
 البطو والوطي والحيث بالواو والياء ليست عا قانون علم  
 الخط بل من اجل الكاتب بصوت الخط واذا كان متحركا تكتب  
 بحرف حركتها ما قبلها سواء كانت اللمزة ساكنة او متحركة مفتوحة  
 او مضومة او مكسورة كقوا وقوى وردو ولم تروا ولم يفرأ  
 ولم يردوا اذا كانت اللمزة المدققة بحيث لا يوقف عليها

كتب اللمزة وتحفيفها وحذفها

اعترض على شارح



لا اتصال غيرهما من ضمير متصل أو تاء نائية صار كالوسط فمن  
 في الوسط بصوت كته هنا كذا كذا من سقط اسقط  
 نحو جزاءك وجروك وجروك فما كان الأول منه مضموما نحو  
 مرداك وردوك وردك فما كان الأول منه مكسورا نحو  
 يغروه ويغربك فما كان الهمزة فيه مضموقة وما قبلها مفتوحة  
 أو مكسورا لا في نحو قوه وبرية فانه لم يكتبوا نحو  
 الأول المتصل به غيره ان يكون كالوسط فنكتب بالالف نحو  
 باحد ولا احد بخلاف في لئلا لكثرة استعماله او لكونه صوتا  
 بخلاف لئلا لكثرة وكل همزة بعد حرف قد كسرت ما تحذف  
 نحو خطا في النصب فانه يكتب بالف واحدة فيه مستهزوا  
 يكتب بواو واحدة ومستهزوا بيا واحدة وقد يكتب بيا  
 في الهمزة لان الياء الاولى فعالية للثانية في الصوت او  
 لان اصل ياء المتكلم الفتح كانه لم يجمع الهمزة مع حرف قد  
 بخلاف نحو ضا بى حيث يكتب بيا بى في الهمزة للفاعلية  
 والتشديد الذي يذهب بالمد والتشديد نحو لم يقرئ  
 للواحدة المتخاطبة حيث يكتب بيا بى للفاعلية واللبس  
 بتقوى مضارع قرى وقوله لان حرف العلة كثيرا ما تحذف  
 نصب كثيرا على الفراف لان الهمزة صفة الحيا او على المصدر لانه  
 صفة وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه علم ما ذكر في  
 الكف في قوله تعالى لا ما تشكون اي حينا كثيرا او حذفا  
 كثيرا تحذف وقوله علم شفا حرف لما قال الراغب شفا البئر والدار

في بيان اعراب قلبي  
 ولغيره

شفيعة

شفيعة وطرفه ويضرب به المشعل في القرب من الملكة وشفى على الملك  
 اي حصل على شفا حرف ما و شفيته شفو ان والشفاء من المرض  
 حوافه شفا السلافة وصار اسم البئر والجرف بقسم الجيم والراء  
 وسكون الراء ما حرف السيل من حرف الواو وهو اصله يفتح  
 والهاء والها وهو الهمزة المتصلع الذي شفى واشرف على النجوم  
 والسقوط وقوله ووزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين وسكن العين  
 قال قلبت الفاعل ما ذهب ليس كمال في قول فقد اضطر وقوله  
 شاك في شاك من الشوكة وهي شدة الباس في الجد في السلام  
 وقيل الشوكة الحدة مستعارة من واحدة الشوك في شاك الرجل  
 يشاك شوكا ظهر شوكته وحده وقوله قاله المفصل في ما تحذف  
 فيقال شاك من الخالق بى كالمصاحب في شاك وقد خالف كلامه  
 في ما ايضا حيث ذكره في حذفت المصغرة من المفصل فيما حذف منه  
 حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب شرم ولا يجوز  
 ان يكون ما رفعلا لان التوحيش اتيته محذوف فاحذف حرفي  
 ولا يمكن ان يكون مفعولا لان حكم مثل قاض ان يكون الفاعل  
 كالتابته اذ حذفها عارض لقولك رايت قويا فاحذف ان يكون  
 فاعلا حذفته عليه كما ذكر في بعض حواشي الكف في انه مفعول  
 ليس بذلك كما ذكره الجار ردي في شرح الشافعية وقوله اي يضع  
 العبي موضع اللام اه هذا هو الغلب للمكان وهو فعل حرف  
 عاريا عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد  
 منها معروض لعرضي ان حرفه واسم الفاعل من الثلاثي

اعترض على بعض

اعترض على الجار ردي



المند فيه يعتل بما اعتل به آه **اقول** قوله لرفضهم مفعلاً  
 في كلامهم الاكرام ومعونا على الافصح لانه جاء بهلك بضم  
 الهم مصدر بلك وضم السين بفتح السبعة والقيامة  
 وقراء بعضهم فنظرة الى مسيرة بضم السين والاضافة  
 وذكر ابن القطاع انه جاء ما كثر بضم اللام مع الرسالة  
 على ان القراء جميعاً مجيبين ككلمة ومعونة على كل من ذكره وانما  
 لم يجعل معون على وزن مفعول بمعنى المصدر لانه لم  
 كثرة التغير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل  
 مفعلاً حيث لا يلزم فيه الانتقال الحركة وقوله تذكر بصياغة  
 آه تذكر الشيء واذا ذكر غيره وذكره بفتح ذكروا بالانقلب  
 ذكروا وذكره وذكرى يقال جعله منك على ذكر ضم الدال  
 وكسر ما بمعنى وقيل بالضم بالقلب خاصة وهو ضد النسيان  
 وبالكسر عيم باللسان وبالقلب جمعاً والبيضا جمع بيضة  
 وهي حرك شوقه وكذا الجمجمة والرداذ بفتح الراء المهملة  
 والذال المعجمة المطر الضعيف والرجى بفتح الدال المهملة  
 وسكون الجيم التباس الغيم السماء والسماء والمطر الكثير  
 يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول  
 بفتح ذي غيم فاعل تذكير ضمير الظلم وهو الذكر من الغمام  
 جنس الغمامة بفتح مفعوله وفاعل هي ضمير التذكير  
 رذاذ مفعول فيه تذكر او فاعل هي جملة معطوفة  
 على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لا اعتماداً او الدجن

بتدء

بتدء والظرف خبره والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة  
 الا ان الاو تقدم المفعول على الجملة وقد جاء خبره كقوله تعالى  
 وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية اولى  
 من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل المثلث اولى من المستقبل  
 وفي وقوعه صفة خلافاً لخودت برجل يصيد غداً ذكره في  
 الشرح البنية للكافية وقوله قد كان قومك كسبونك بتدء  
 آه سيد قوم سيادة وسودوا بالضم وسيد وده بالفتح  
 فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فيعل وقال اهل البصرة فيعل  
 والجمع سادة واذا اردت الاستقبال قلت سادة قوم  
 وسيد قوم بالتوسين وقال الشئ ظنه وخيلاً وخيلة  
 وخيلولة وتقول في استقباله اخال بكسر اللام وهو الخراج  
 وبنيوا ستقول بالفتح وهو القياس وعانة اصابه بعينه  
 فهو عائن وذاك عين على النقص معيوبة على التمام اي  
 مصاب العين وفي الحديث العين حق اي اصابها حق  
 قيل وجب اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى شيء وانحسنت  
 ولم يرجع الى الله والى ربه اصغفه الله فذكر الله  
 في المنظور علة بخباية نظره على غفلة ابتلاء صراط العباد  
 لتقول الحق انه من الله وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر  
 لكونه سبباً ووجهها بعض بان العاين ينبغي ان يفتش عن غيره  
 قوة سمعية عنده يتصل بالمعيون فيهلك ويفقد قيل  
 مثل ذلك في بعض الحكماء كذا في شرح المشرق وذكر في

ترتيب الاوصاف

اصابة العين



المنان قال الرخوي يؤتى الرجل العاين بفتح فدخل كفه فمضمض  
 ثم غيجه في القدر وغسل وجهه في القدر ثم يغسل يده اليسرى  
 فيصبت على ركبته اليسرى في القدر ثم يدخل يده اليمنى فيصبت على  
 ركبته اليسرى ثم يغسل داخله ازاره ولا يوضع القدر  
 في الارض ثم يصيب على راس المعيون من خلفه صبة واحدة  
 وقيل العين الى الاصفار اسرع من الكبار وقد عيسى الرجل  
 نفوسه بغير ارادة بل بطبعه وما ترفع به العين اللهم بارك  
 عليه وقول ما شاء الله لا قوة الا بالله ورحمة جبريل عليه السلام  
 للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقبك  
 من كل شئ يؤذيكي من شر كل نفس وعين حاسدة الله يشفيك  
 بسم الله ارقبك وتدسم الفونة كما ذكره في شرح الترمذي  
 ان عثمان بن عفان راى جيا مليا فقال وسمونونته لئلا يصيبه  
 العين يعني سودا والكفرة في ذوق الصبي والاكثار من  
 قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وهن  
 تعويذان ورحمة كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسيره  
 وقوله وسكك الميم في الطيب فارسي معوج كانت العرب تسميه  
 المشعوم وقوله وضمف قول يقول قال الجوهري في الصحاح  
 وابى الانبار في التثنية ليس ياتي مفعول من في القلعة  
 من نبات الواو بالتمام الاخر فان ثوب مصووق ومسك  
 مدوق ثم قال الجوهري وفي النحوي في القيس عاز ذلك فيقول  
 قول يقول وفيه قويا ساطر **اقول** واسم المفعول  
 من الثلاث

من الثلاثي المزدي فيه يعيل القلب **اقول** قوله وقد يكون  
 في معنى التبيب ان قد الحرفية فخصته بالفعل المتصرف  
 المثبت الجرح الجازم والناصب في التنقيح وهو معه  
 كالجرح فلا يفصل منه شئ الا بالالف **اقول** والنوع  
 الثالث من انواع السبعة **اقول** قوله اذا اجتمع  
 فان قيل ليس يخصص كون ما ضمة على اربعة بالاجزاء ووجه قلنا  
 قد ذكر وجهه في الوجود وقوله ورحى وقيل اصله في  
 لقولهم رحوت فح كيتب لالف وقوله من الالف التنوين  
 لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الالف اي تأتي بعد الحركة  
 لا تكون شئ فانما قبل الحركة فاذا صار الحاء اخرجت حركة  
 وتأتي بعد ما وليست بعارضة طرف كالحركة بل هي حركة  
 زبدت علامة للتكس والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط  
 ما قيل اي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض  
 كيف يقع العارض لكن التمرنوا بمثل هذا المضيقي ليس  
 كلامهم وقوله والمنقلبة من الواو الياء تكتب بصورة الياء  
 هذا في الالف وفي غير تكتب بصورة الالف فتقلبة من الواو  
 والياء نحو باع واعلم ان ما ذكره الفان كان حروفا تكتب  
 اجمع بالالف الا بلى وعلى والى وحتى وان كان ما جلية  
 فلما يكتب اجمع بالالف الا الاءى ومتى ولدى وان كان  
 اسماء معربة زائدة على التثنية فصاعدا فله نظر الى اصلها  
 ويكتب معها بالياء غير لان الواو تنقلب الياء في غيرها

اختار من على بعض

كتابه المعلق في الواو  
 وكتبه



الا فيما قبل الالف يرمي نحو العليا والذبا كراهة جمع في  
 الاخرى ورمي علمي للفرق وان كانت الاسماء الموصولة تلامز  
 نظرا الى اصلا الذي تكتب منه الالف فان كان يكتب بالياء  
 كما قال الشارح بنيتها اصلا وليدل على جواز ما تها وان كان  
 واو كعصا كتبت بالالف والفعل التلاني ينظر الى اصله  
 وما زاد فيها لانه غير كالكم ويجوز ان يكتب بجمع بالالف  
 على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان متوناً فالجواز ان يكتب  
 بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياسي لما زى انه كتبت بالالف  
 وقياسي يوجب المضروب بكتب بالالف وما سواه يتاوتف  
 الياء الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو  
 الفتيان والقنوان وبالمرة نحو رمية وعزوة ولتوقع  
 نحو رمية وعزوة وبوز الفعل لانفسك نحو رمية وعزوة  
 وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون الفا واوا نحو وي  
 لانه ليس في كلهما ما فاوه ولا هم واو الا الواو على وجه  
 ويكون العين نحو شوى فانه يسمى في كلهما ما عينه والهم  
 الا ما شذ نحو القوي والعصوي فان جهل كونه الالف في الواو  
 والياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان املت فالياء نحو  
 والافا لالف وكتبوا الذي بالياء كقولهم ليدك وكلنا بالياء  
 والاف لا ضمها وقوله ولو في صورة وهي غوا فانه اذا  
 حذف الالف المتقلبة غي الواو في جماع اسكتي في  
 غزا فالتبس بالمفرد **فصل** في انشراح الالف في الفعل والاسماء

مطلب  
 الفرق بين الالف والياء  
 والالف كالمعربة

مطلب  
 في الواو والياء

**اقول** قوله واشترى المشترا والشراء بالضم والمدغم  
 اشهر كالابتاع والبيع من الاضداد لغة يقع على فعل المشتري  
 والبايع الا ان في عرف الفقهاء اختص الاولان بالمشتري  
 والاخيران بالبايع فانه يشرح المنطوق من البيع والشراء  
 اذا استعملت تلامزا يكونان بمعنى البيع واذا استعملتا  
 خاسيا يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي ان يكتب  
 وذكر في تفسير القاضى اصل الاشترا بذا التثنية يحصل  
 يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين نقدا تعين معنى  
 حيث انه لا يطلب عينه ان يكون ثمننا وبذلك اشترا او الا  
 فاي الموضوعين تصورته بصورة الثمن فياز كم سعر  
 واخذ به بايع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم ارجع  
 للاعراض عن انشراح ثمن في غير حكمي ان الوشيد سال  
 النيردي والكسائي عن قمر الشرا ووجهه فقال الكسائي  
 مقصور غير وقال النيردي بغير فمد فقال الكسائي  
 من اي لك هذا فقال من التمام السائر لا تغير بالحركة عام  
 سنداهما ولا بالاصح عام شرايا فقال الكسائي ما طننت  
 احدا بحرف فقل هذا فقال النيردي ما طيب اصلا يفترى به  
 يدعى صير الموضوعين ذكره في عقد القل يد وقال ابي الزيد  
 في النزهة النيردي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة المعري صاحب  
 ابي عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له النيردي لانه صاحب يزيد  
 بن منصور حال الكهل الذي يودب ولده فكتب اليه ثم اتصل بالبريد

في جمع الالف والياء

في جمع الالف والياء

في جمع الالف والياء

في جمع الالف والياء



فجعله ثوباً ثامناً وكان الكسائي ثوباً رخيصاً لا يبيح  
 تكلمه لينزله مع الكسائي يبيح يدركه شدة فطوره كله  
 على كلام الكسائي في ثوبه ثوباً رخيصاً فقال الكسائي  
 لا أدب الكسائي مع انقطاعه احب اليك غلبتك  
 مع سوادك **قال** اما الماضي فتخذف اللام منه في مثال  
 فعلوا مطلقاً اي اذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور  
 سواء كان ما قبل اللام **آه** **أقول** اذا تقرر هذا فنقول  
 اننا نرى الى ان فنقول جواب شرط محذوف لكن في قول  
 الفاعل جوابه يعرف بما ذكرنا سابقاً وقوله رضي ظلي  
 فنقول رضي تعلق بالكسوة فتحية والياء الفاعل استغناء  
 الكسوة قبل الياء وقوله اصله رضوا لانه في الرضوان  
 بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والمضاهة فتكلم لداخ الخدم  
 وفي شرح الكافي للطوسي الرضوان الرضا الكثير لما كان  
 اعظم الرضا رضاً الله تعالى خص لفظ الرضوان في  
 القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضي به عنه وعليه  
 وقوله سواي صار سيداً في الخصم اي صار سراً  
 وجمع السرى سرارة وهو جمع غنزي ان يجمع فاعيل على  
 وان يعرف غيره وفي الصحاح قتل سادة لان قدوس  
 فاعيل يدل على ذلك انه يجمع على ساييد باللام فتلج  
 وتبائع وقال اهل البصرة بقدر سيد فاعيل وجمع  
 على فعله كانوا جمعوا ساييد قتل قاييد وقادة وقالوا

حسن الادب  
 وسوء الادب

سيد ساييد تتبع تابع  
 ساييد كجاءه  
 فعل

جمعت العرب كجيد والسيد على جيد وساييد بالذمة على  
 غير القياس لان جمع فاعيل فيا على له حمزة **تخف** وانما فتحت  
 انت ما قبل واو الضميمة **آه** **أقول** قوله ليح على حارزة اي جمع  
 في الطلب من غنظ وكثرة والمراد بها ما يدغدغ القلب وينفد  
 عنه الطبع وقوله فانه ان ضم فكيف ضم والجواب ان جواب  
 هذا الشرط محذوف واني بقى لدلالة ابقى الاول وقوله  
 يدل على انه لم تنقل ضمة الياء **آه** والجواب ان معنى قوله  
 الضمة بقرينة قوله فتقلت حكمة الياء وقوله لان معمول الشرط  
 له يتقدم عليه والجواب ان هذا من الاستعانة في الظروف  
 كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعده انما فتحت اذا كان  
 ظرفاً مع حكمهم باقتناعه فان في الظروف تجري توسعة  
 كثيرة لا تجري في غيرها اومى قبيل ان شماروا بنفسه  
 وقوله ونذا معمول ما بعده فاء الجزاء فيه انه قد خرج في الضم  
 وحاشيته للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها  
 في الظروف قبلاً وقوله فالتوجيه ان يقال تقديره اذا  
 اتصل اتصالاً **آه** هذا ان يخ على حارزة لان لفظ اتصال  
 ان لم يكن هو الاطلاق بل محتمه ولانه جعل صيغة هذا التوجيه  
 سبباً لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعها  
 بقوله المراد ان الكسوة وتقول انه لم يقل وان انضم  
 ولعله لما هذا ان يقول المراد هذا موضع فاعيل **تخف**  
 واما المضارع فتسكن اللام منه في الرفع نحو نغزو

استغنى عن الامانة

استغنى عن الامانة

استغنى عن الامانة



ويرى خشى والاصل يغزو ويرى وحشي **قوله** فيه ان الالف  
ساكنة ابداءة تقبل الحركة فاسماها تحصيل الحال الا ان يقال  
انه من عطف جملة على جملة بتقدير يعني **قوله** كما تحذف الحركة  
فكذلك هذه الحروف **قوله** الثاني فلما للتفريع والكاف للتشبيه  
وما كافت لها في الدخول في المفرد فيسقط ما قاله صاحب المستوفى  
من ان الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف الالف  
الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصارت مقارنا  
نفا التفريع وكو كذا للتاكيد وقد تكرر طول الكلام  
كما ذكره الشارح والتشريف في الكاف وزيد الفاء كذا  
لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشوط وقيل اذا حذف  
هنا فقد حذف تلك **قوله** الشارح في شرح الكشاف  
الفاء زائدة وهذا التكرير والنماد في التكرير شائع  
والحكم بان الكاف في كذا من فروع الحذف على الابتداء وكذا  
ما موصولة وتذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل تخطا  
في موضع المصدر لتحذف التاء المقدر ويجوز ان يكون  
الكاف من فروع الحذف على الابتداء وما مصدرية واخبر هذا  
الحروف بتقدير المضاف **قوله** يجوز زبانه الى **قوله** الجاء  
ضد المدح في الله ساك ومن الجاز فلان يجوز فلان الجاء  
وبما بكر الاء وتجا بفتح التاء بعد ما به هو ما في  
هجته زبانه اسم رجل فتعذر الاسم فاعل الاشارة  
وهو عبارة عن نحو اسر الذنب في قوله اعذر للنازل

اعراب لفظ فاعل

اعترض على صاحب  
المستوفى

تفعي الجاء

اعذر

درست او عن القطع من قوله اعذر الميا انقطع كجمل  
سبب القطع الذنب ذكره الشارح في شرح الكاف تدع في  
بعض التكرير يجوز فاعل على التماس عطف عليه متعذرا حال  
من تا جئت من يجوز ان كلمة اضافي متعلق بعذرا  
لم تجو جملة فعلية خبر كائنا المقدراي كائنا لم تج حيث  
اعذر من منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تجو  
ومفعول العطف المحذوف اي لم تجوه ولم تدع اي النهجو  
اذ قد جوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتب الالف بعد  
واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع  
وواو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعو اقول كتب  
للفوق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد  
وضمهم من يكتب الالف في نحو شار بوالما وزاير وازيد  
كما في الفعل وضمهم من يحذف الالف في الجميع وان لم  
الانتباس لندوره وزواله بالقراء وكذا زادوا  
في مائة الفاء فباينها وبين منه واحقوا المشي بها  
بخلاف الجمع فزادوا في اولئك واو فباينه وبين  
واجرى اولاد عليه وزادوا في اولي مال واو فباينه  
وبين الواو اجرى اولو عليه وقوله الم ياتيك والابتداء يني  
اه الامة للاستفهام وحقيقة طلب العلم للمتكلم بان استفهام  
ولذا يكون في التثنية على حقيقة فقول يا ايها الذي سبكي  
استحالة الاستفهام منه اذا كان طلب العلم مقصودا

تاء الخطاب ومفعول زبانه  
وحيت مع فاعله

مطلب  
والالف اعذر وزبانه  
واو الجمع







واسارا بالكر فهو اسير وما سور واجمع سري واري  
 هذا الكياسه اي بقده ثم استعمل في معنى بطله لظهور  
 المناسبة كما يقال بركة واصله ان رجلا دفع الى رجل  
 بعير اجبل في عنقه فقبل في ذلك لظلم من دفع شيئا جليته  
 ويانيا اصله يعني خذفت احدى يائي النسبة وعوضت  
 بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يائي  
 بالتشديد فاعل تضحك شئحة وصي متعلق بتضحك شئحة  
 صفه شئحة واسم كان ضمير شئحة خبره جملة لم تترك فاعلم ضمير  
 شئحة قبيل طرف توكي اسير مفعول عانيا صفته وان سيبويه  
 في اليبات الثلثة هو ان الشاء اثبت الواو في الجوز  
 والياء في ياتيك والالف في لم تترك اثباتا شاذاو يمكن  
 ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذف حركاتها  
 للجزم اجزاء للمقتل جري الصبح او يقال ان الحروف حذف  
 للجزم والحروف الموجودة الا ان للاشباع والفرق **قوله**  
 ونقح الواو والياء في النصيب لحقة الصبي **قوله** ما  
 سودتني عامر عني وراثة آه سودتني من السيادة  
 عامر اسم قبيلة فاعلم عني من عني وراثة للتعليل نحو  
 كافي قوله ما كان استغفار ابراهيم لابيه **قوله**  
 موعنة متعلق بسودتني ابي فعل بمعنى صنع فاعلم الله  
 اسمو فعل تنكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول  
 ابي بام متعلق بابي ولا اب عطف عليه لان في ابي

معنى

معنى النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم الا الضالين يعني ما جعلتني  
 قبيلة عامر سيد الاجل كونه وارثا لآية بل لا احقاق بل  
 كنت سيدا عن احقاق وخصال في يصلح للسيادة ووجهه وتكمل  
 ان يكون ان غير عاملة تشبها لها بآباء المصدرية كما يكون  
 ما عاملة جملة لها على ان وسي هذا تعارض اللفظين ولذلك  
 اقلته احدا بهذا والثاني اعطى غير حكم ان في الاستثناء بها  
 واعطى ان حكم غيره في الوصف بها والثالث اعطى ان الشرطية  
 حكم لونه ان حال واعطى لو حكم ان في الجزم والرابع اعطى  
 اذا حكم متى في الجزم بها والامال في جملة ما اذا والجملي اعطى  
 لم حكم لن في عمل النصيب واعطى لم حكم لم في الجزم ووس  
 اعطى ما في النافية حكم ليس في الحال وهو لغة اهل الجاز  
 واعطى ليس حكم ما في الحال عند انتفاض النفي بالواو  
 لغة بني تميم والسابع اعطى حكم لعل في العمل واعطى لعل  
 حكم عسي في امره ان خبرها بان والثامن اعطى الفاعل  
 اعراب المفعول عنك عنده امن للنسب التاسع اعطى الحسب حكم الضار  
 الرجل في النصيب اعطى الضارب الرجل حكم الحسب والعاشر  
 ضمير فعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبها له بافعل في التوبيخ  
 اصلا واخاذا للمبالغة واجازتهم لتضيق فعل التعجب  
 ورفع الظاهر تشبها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا واخاذا  
 في ان رفع اللبيب وقوله وفي قول الشاء ان تقرأ ان صدق  
 يا صباي قد نفع نفسك كما حيث ما كنتها لقيتها رثا ان جملة

تعام على هذا الشئ في ما لا

يعرف ضمير تعارض اللفظين مثل  
 ان يكون ضمير في الاء ان استثناء  
 وان لم يفتح ضمير في النصيب وغير ذلك  
 في التبيين

منه



حجة لا خف محلها وتصنع نعمة عندي بها وتير اقال الى خفش  
 الشاء مثل لاين وتاد ارجح شوق شياء الفضة والصا كما  
 يطلق على الموافق يطلق على الخالف ايضا كما وقع في يكتب معاوية  
 الى طلك التروم تعلقه الفايح يا صبا في خطا خليليه او من قبل  
 العرب للواحد خطا ان تثنى وقد تفرغ فيله وقد من الفدا في علة  
 ونفوسا من قبل فعم تعلقه صفت قلوبكم مفعولم والعرب جعل  
 الاثنين على لفظ الجمع اذا كان متصلين لم يقولوا في المنفصلين  
 ولا علالاتها وقد جاء وصفا حالها وحيت للمكان وقد نزل  
 للمكان والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او في غير  
 بغيره وقد وقع مفعول لا تميزا ولمزم اضافة الى الجملة ونذرنا  
 المفرد واندر منها اضافة الى جملة محذوفة قال ابو الفتح  
 كذا التمام وهي اضافة للمفرد اعرب وقال ابو سعيد علمائنا  
 وهو ان لا يروا اذا اتصل به اضافة صار للمجاز او في الفعل  
 ههنا واللقا المصادقة والرشد بمعنى الحق والصواب  
 النفي مفعول لقيتها وان تحل المفعول فعل تقدير هو ال  
 تقدير المفعول للقيتها او قد وادجته مفعول السكون  
 اليا وجاز فيهما ان لم يوجد مانع صفة جاذبة وخف الشيء خفا  
 بالترك خفه صار خفيفا والمحل بوزن المحل في الجمع المحل الواحد  
 محال الحاح فاعل خف والجملة صفة جاذبة يقال صنع الم  
 معروفا وضع به صنعا قبيحا في فعل والنضغ تخلف حسن السمك  
 وقولهم انما على الصانع كناية عن اوصاف ذميمة

منع الصاحب

حيث

منع الصنع

كالسارق

والذاتي الا ان صا. المفتاح كني به غير الصنف المحمودة استعماله  
 على ان يصل فان اخصا صا طار والنوع اليد والصنف والمنه  
 وما انعم به عليك مفعول صنعا والجملة عطف على محلا وعندي  
 صفة نعمة وصغيرها للحاجة واليد بخ النعمة عطف على نعمتي قبل  
 عطف الصلا المتراذلي على الله ان كانت حقيقة فربما كما قيل  
 والنفي قولها كذا وبقينا وفايدة تقرير المعنى في الله كالتأييد  
 وما وقع لبعضهم من ان ذلك تطويل الفاتحة غير محتمل وقيل  
 انما يكون كذلك في مقام يقتضيه التقرير وقيل ان الجا به خصوص  
 يستعمل في النعمة مجازا او سلا من قبل اطلاق اسم به مبنية  
 العلة الفاعلية او الصورة على المعلوم وجمعها الايدي  
 وجمع الايدي الايدي وما قيل ان اليد بمعنى الجارية تجمع  
 على الايدي ويجمع النعمة على الايدي يرد عليه ان اصل يدي  
 وما كان على وزن فعل لم يجمع على افعال وبعض العرب يقول  
 في الجمع الايد بخذف الياء كما ذهب اليه الجوهري في ان الايد  
 في قوله تعالى والسماء ينسها بايدي جمع وليس على ينبغي اذ ان  
 احد من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل من مصدر بمعنى  
 القوة من اديب ايدا اذا قوي ثم الشايع استعمال الايدي  
 في النعم والايدي في الاعضا نقله صدر الفاضل في خرام  
 السقط عن ابي عمرو العلوي ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع  
 الجمع للمجاز ونظيره بيوت باو قاله الحسن قد عكس في  
 شرح الشريف للمفتاح ان الايدي حقيقة عرفية والنعم

استعمل في الجمع



وان كان في الأصل مجاز فيها وقوله ان تقوان في محل النصب بدل  
 من نعمة او حجة او الرفع خبر مبتداء محذوف وهو ضمير النعمة  
 او الحاجة والمجمل صفة اصلها وعلما وحي حجة متعلق بتقوان  
 فقد سح وتحملا بمفعف تفضيا عطف عليهم واصلة بحكام حذف في النون  
 بان مقدرا وتوحي متعلق بخلا الفعليين على طريق التنازع وكذا السلام  
 مفعولها على تلك الطريقة وان لا شعرا في الشعر لمفعول العلم  
 عطف على احد الفعلين واحدا مفعول وقوله فالتيت لا اراكم  
 البيت فعل تكملي الى قوله ايلاد بمفعف حلف قال ابن هشام المفعف  
 وقول الفقهاء الى كس ادائه غلط او قهر فيه عليهم لم المتعلق  
 في قوله تعالى للذين يؤولون من نسا لهم وقال القاسم في الآية بعد  
 بعيا وكفى لما ضمن هذا القسم مفعف البعد على كمن له يقال  
 البعد ليس مفعف من بل مفعف على لان مفعف ابتداء الغاية لا يخ  
 غير بعد الشئ المبتداء عن المبتدأ منه ولكن ان يقول تعدية  
 بمن في قوله ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ  
 فان كخطي خطي والمقسم به محذوف كانه قال البيت بالة  
 وارث فعل مضمحل من رث له اي رث ورجع جواب القسم  
 واما متعلق باري والكاهلة التعجب والاعداء والحق  
 عطف على كل له يقال خفض من كثره كالمش على وزن  
 قل اي رثت ورجعت قدم او حافرة والمصدر خفض بالفتح  
 وصي غناية لا اراكم ثلاث من الملاقاة بمفعف المصادفة  
 فاعله ضمير النافية مفعول محذوف والما دبه رسولنا عليه السلام

اسم مفعول

فالتيت لا اراكم  
 في قوله تعالى

مفعف القسم بالياء وتعدية  
 بين وصي وباري

اسم مفعول من تحمداي كل الانبياء محذوف قيل ان الله تعالى ساء محمدا  
 فارد محمدا ان الله محمدا الكثر او ساء محمدا كانه قال كل الانبياء  
 محمدا ونى وانت محمدا قال ابن العربي الله تعالى الفاسم وبنية  
 عليه السلام الفاسم **فهم** ويسقط الجازم والناصب **قوله**  
 قوله سوى نون جماعة النسا سوى اذا كان بمفعف غير او كان  
 على ظنه في ذلك عدم الفتح وقصر مع الضم ويجوز الوجهان  
 مع الكسر يقع صفة واستثناء كغيره وهو عند الزجاج  
 وابن مالك كغيره في المفعف والتسوف لقول جاني سواك بالرفع  
 على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على المفعولية  
 وما جاز احد سواك بالنصب الرفع وهو الارجح عند سيبويه  
 وجمهوره وانها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك  
 الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترفع بالجر  
 ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك  
 واجيب بتقدير سواك خبر الموصي محذوف او حالا للثبوت  
 وله يمنع الخبرية في قوله سواك بالمد والفتح كجواز ان يقال  
 انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غيره كذا في المفعف اعلم انه  
 اذا اضيف اسم موصوب الى مبتدئ بنى على الفتح عند قوم وترك  
 معربا عند قوم كقوله **بكاوم** في يوم صدوقا بفتح الميم وكسره  
 وقوله **حق قتل** ما في بالفتح والضم وقوله يوم نبيع الصادق  
 في بالفتح والضم وقوله عليه السلام يوم ولدته امه نقل  
 بالفتح الميم وحفظه والاصل في الفعل البناء وكذا اذا

محمدا

مفعف



اضيف مثل ونحو المثل في طريق المثال كقول النحاة الكلام  
اسم مثل فريد وفعل مثل ضرب وقول النحاة  
الربوا في الادوية المطعومة مثل السموم نيا فان اللفظة  
هنا غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والقواعد  
في النحو وقوله هذا لا طائل تحته لانه ذكر الجازم والناصب  
قل هذا ولكن قول عادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم  
بالنهي يقال هذا لا طائل تحته اذا لم يكن فيه غناء ومرتبة  
يقال ذلك في التدكير والتأنيث ولا يتطاول اللفظ الجحد  
وقوله لا ذي التباس الى التباس المشتق بالمفرد لان المشتق  
لما حذف نونه بالناصب بقى لى رضى وقوله كما قرأنا  
يقال كذا انفا وانفا في الفا موسى قال انف كصاحب  
ولنف وقرئ بها اي قد ساءت اي في اول وقت يقرئنا  
**قوله** ويستوفى فيه الى مضارع آه **قوله** كنهدي  
من الاهداء يقال اهد له واليه وينبغي من المناجات  
وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرتجى الارتجاء وهو  
ضد التباس يقال رجاء وترجاء وترجاء ترجية كنهدي  
ويستدعى الى استدعاء وهو الطلب يقال عاه واستدعاء  
صاح ٣ ودعوت التدله وعليه وقوله وما اشتهى كل  
ما قلبه حذف فيه حرفان والقلب في افعال اصله اوقا  
قلبت الواو ياء والياء همزة والكسرة فيكون اصله  
يوقيون حذف في الياء كما قرأ وقوله لئلا يلزم اجتماع

الاعلالي

مطلب  
باب العرب في اللفظة  
كسرى

اعتراض على التراجع

او لا طائل تحته

من انفا

الاعلالي قال ابي الحاجب الاعلال تعبير حرف العلة  
ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اي لا يحذف الاعلال  
عن اصلها فاجتماع الاعلال ليس مستكبره مطلقا  
بحواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبني الاسكان  
والحذف كقول وبني الابدال كيد عن فان اللفظ فيه  
مبدلة من الياء وهو من الواو وبني الابدال والحذف  
كقلى وبني الحذفى مثل قم وحذقت الفاء واللام  
وانما يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدال  
او الحذف او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في  
موضع والاخر في موضع آخر على سبيل التعاقب  
في ما اصله مودة قلبت الواو والفاء ثم قلبت الهمزة  
كذا في شرح المراج وفيه ان حذف الياء في اللفظ الاعلال  
بل لبناء الاء وان قلب الهمزة ليس اعلال وقوله  
فان اقتناع احتمال الاعلالى آه جعل احتمال الاعلال  
انما يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين  
بحيث لا يكون بينهما اتصال ولم يكونا في محل واحد خرج  
بالقيد الاول كقول وبالثاني قم وبالثاني كونه  
واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلال  
فانه حكم ليس يتغير فله يكون قوله اجتماع الاعلالى مجتمع كلاما  
من غير روية فعليك بالروية وقال السيرة في الاعلال لا يتبعها  
من جمع هو ان تسكن العيني واللام جميعا من جهة الاعلال

تجوز الاعلال

اعتراض على العطف

مطلب  
باب العرب في اجتماع  
الاعلالى

اعتراض على الجمع



وقال أبو علي المكي وجهه ان يكون الاعلان على التوالي اما اذا  
لم يكن على التوالي كما تقول ايمن الله من الله كذا في الفاء لم  
يقول بعد استعماك من الله صم الله فليس يكون كذا في  
شرح الشافعية وفيه نظر وقوله ومصدره التخطي في الخفة  
التمطى التخطى وقد اليدى في المشى وقيل اصله التخطى فقلت  
اصل الطاءات ياء كما قالوا التنظير والتفويض التنظير  
والتفويض ومنه قوله ثم ذهب الى اهل التخطي وقوله في  
الصيغة بفتح الميم ويسمى الصبي صبيا لميله اليها لا بعينه  
وقوله وتقلس يقال قلس قللسا قللسا قللسا قللسا  
لبس القلنسوة قللسا قللسا قللسا قللسا قللسا قللسا  
اي في هذه الثلاثة **اقول** قوله ولا يعاد في فعل جابعة الذكور  
والواحدة المخاطبة اهل يقال ارضيوني ولا ارضيني بل  
قيل ارضون ولا ارضين لعروضى وكسى الواو والياء  
فلم يرتفع التقاء الساكنين **قوله** واسم الفاعل فيها اي  
هذه الثلاثة **قوله** جعل راضى بضم راء على صيغة  
راضو ولذلك لم يقل راضيا وال كان مفعول جعل وكان  
قد مر في البيان مع تأخره في الذكر اهتما كما به كونه الا  
وقوله قال لم يستوف النيل ان البيت في الجاهلية وهو  
بعض من طي واوله خي جينا بني جليل في تاريخ  
جمعة الضرم **قوله** النيل بالحفيض اه جينا في الجاهلية  
ضد التحلية خبر خي وبني جليل في طي مفعول جليل

بنيت

بنيت سبع بن عمرو بن حميدهم في تاريخ جينا بني جليل  
النار جوهر لطيف مضي حار يخرج من نار نور اذا انقضى لان  
حركة واضطر ابا والنور مشتق منها وقال الراغب النور  
احدهما مشتق من الآخر من حيث انه قلما ينكح احدهما في الآخر  
واعترض على تعريف النار بان الاضائة لا تعتبر من تعريفها  
وكذا الحراق وانما يتناول النار الصلابة التي هي كبرية الله  
لانها شفاقة لالون لها والاضواء فانهم يرى وانهم  
لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ من التعريف  
اخفى من النار واما الشيرازي والتعريف بانها مشتق من  
تجمع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في معارف  
اللغة وردة الحمل الذي بان اعتقاد هذا المجموع عند الوضع  
غير محقق ثم قال واكتفى ان النار لا تحتاج الى التعريف  
فما ذكره بيان يطلق عليه لفظ النار في معارف اللغة  
ان تعريف النار وقوله من اخرج من مؤنثة صفة بارحة  
الضرم بمعنى كثيرة الاشتغال صفة الحرب الضرم جمع لفرقة وهي  
السفينة والشيعة في طرفها نار مستوقدة من الوقود وهو  
سطوع النار ارتفاعها والطلب للتاكيد انما على جينا  
والنبيل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها مجموع على نبال  
وانبال مفعول استوقد وبالحفيض وهو العري في الارض عند  
منقطع جبل متعلق به ونضطا فعل تنكح من الصطيا وعطف عليه  
نقوسا مفعول وبنت فعل جهول من النبأ والفاء مقام انما على

مطلب  
تعريف النار

مطلب  
معرفة النار والنور  
والاشياء



ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق بنبت وهو اللوم  
وقدر تفصيله جعل خروج الناصي الحج عند صدقه النبل  
استفاد بيقوتها منامي الرصية حتى تصل الحقيقه كحل  
واسفله فيخرج النار منه شدة رصيا وتصديرا نفوسا  
نبتت على الكرم اي تقتل الروسا وقوله فيقول حلا وحلة  
يعني ان التألف بين المذكور والمؤنث في الصفة وهو الكثرة  
الناجيه وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل وهو قفا  
في عيشته راضية هذا من قبل الاستناد الى جاري توجهه الى  
الرضى صفة الراضى حقيقة الكلمة رضى الرجل عيشته  
فاستند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت  
رضيت عيشته وهو كونه مجازا ثم سبكت في الفعل المفعول  
اسم فاعل ففعل عيشته راضية فقد جعل المفعول فاعلا  
**قوله** فان قلت انهم يقلبون الواو المكسورة ما قبلها  
يا طر فافاء **قوله** كما في المصادر كقيام وعياد وقيم واختار  
وانقياد وحال حولا كالقودن في ذلك في الافراد  
وقاوم قوا ما لم يعمل فعله باعلال وقوله كما في الجموع  
كقيام جمع جيد اصله جبود وديار جمع دار اصله دور  
وتير جمع تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة  
وتشد طيال جمع طويل وصح رواجع ريان كراهه اعلاها  
انوار جمع ناو وهو السحاب في الال لاصح على مفرد  
وقلبت في رايض وتيار لوقوعها عندها في الجمع  
ساكنة

صواب  
جاء في عيشته

مقام  
قلبت الواو ياء  
في المصادر والجموع

ساكنة في الواحد بعد الف لام حرف صحيح دخل عوده جمع وهو  
المس من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعد ياء وخلا فواو  
لا زفره وخل في طول جمع طويل كذا في الواحد وشبهه نور  
تصاد لعدم الالف بعد ياء وقوله تحذوه بفتح القاف الميم يكون  
الكا المهمله وضم الدال المهمله وفتح الواو اخلف الواو في قوله  
لا يكون الواو كالمطرقة وفيه الا وان لم يكن كذلك لكنها وقعت  
خاصة فالقياس قبلها كما قال الشاعر بعيد هذا ولا بعيد  
عندي وقوله وليس علينا الا ان نقول اهل غوارر بالتنوين  
اي عند سيبويه وفيه فلما حذفت الضمة التي ساكنها حذفت  
الياء وجعل التنوين الذي كان للحرف عوضا او حذف التنوين  
ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجهه فواصله غوارر لا غير تنوين  
استقبلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء كالتقاء بالكسرة  
لانهم حذفوا في المفرد مع خفته اتقاء بالكسرة الكبير المتقال  
ففي الجمع اولى فحذف بالتنوين في عند سيبويه تنوين عوض  
غير الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالبرق  
وهو الحذف وتوابعه للتكميل وقوله اعلم ان هذا الال  
انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابوزيد حال الجر  
بفتح الياء لكونه غير منفرد وجره بالفتح خفته وعليه ردت  
الفرد في فلو كان عبد الله مولى جوده ولكن عبد الله مولى الياء  
**قوله** وتقول في المفعول من الواو في اسم المفعول **قوله** فقه  
قياس طرد قال في حاشية شرح المفتاح لا يس كمال يا شاعلم كمال

غوارر



الشئ في دليل الاعجاز المطرد فيهم ينظر غالب الوقوع **قوله** وفي  
**أقول** قوله كما تقدم ان في شرف قول المصنف كقول وقال  
 وقوله يقتضي وطرا وبالحاجة ولا ينبغي منه فعل وقوله نحو يوم قد عرفت  
 باليوم يقال يوم اليوم كما يقال ليل الليل وقوله في العلم كونه هو  
 اسم ظل ولم يرع كما ادغم حتى وصيت له انه اسم موضوع لا على الفعل  
 كذا في الصحاح وقوله ديوان بكسر الهمزة والفتحة فاستمعوا له  
 ديوانا وديوانا صديها ان كسر اطلع بوا على كتاب ديوانه فوا كسر  
 مع انفسه فقال ديوانته اي جانب من ثم خذفت التاء لثبوتها  
 والتمكان الايوان بالها رسيه اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم فقدم  
 بالهمزة ووقولهم على الجلي واخفى وسمي بالخرايط التي فيها  
 الصلوك والسكن والخرقة وتقال لها الدفتر وروا عن علي بن ابي طالب  
 اول من دون الدواوين للولاء والقضاة وقوله اسود  
 فانه لا يحب القلب بل يجوز وهو ان كثر نظر الابدان اجتماعا  
 تركه لعمومه لانه حصل بسبب التصفية وهو غير لازمة مع اجتماعها  
 في محل التفسير ومع ان الواو قوته ليجعلها قبل الاجتماع خلافه  
 في تصغير يجوز فانه كقولهم قلة لان الاجتماع ان كان عارضا  
 في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع سائلة خفيفة وخلافه  
 عتية في تصغير عوة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل  
 التصغير وقوله لا يقال ان يوم اذا اجتماع الهمزة والواو  
 ان تصدق كلمة لانما نقول قواعد العلوم كالتفسير الى ان كان  
 ولو في الشرطية المتصلة للامال كما واو في المتصلة

ديوان

وقد يقال

وقد يقال اذا تعيد الالالة على بعض التقادير المفيدة الحكم  
 في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية  
 واخرية فيها قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلها وهما  
 ومتى وفي المتصلة داما وسور الالالة الخيرية فيها ولا يكون  
 بادخال حرف السلب على سور الالال الكلية وقوله قواعد العلوم يجب  
 ان تكون آية هذا الوجه في العلوم العقلية علم والعلوم العربية  
 لو لم فقد شاع تخصيص المبال والمقام كما التفسير اليوم  
 لقد علمت عيسى عليه السلام آية فاعل علمت عيسى وهي الزوجة وبكسر  
 اللام والواو ان شئ عيسى عليه السلام وجهته بدو وعطف بيان  
 لعيسى اني ان مع ما سمعها وانا ضيف الفصل لا موضع لها الا في  
 وبه سماه البصرة لكونه فصل بيتي كونه بعد خبره اوضح  
 الكوفة عمادا لكونه حاقطان بعد حتى لا يقطع بانه كالماء  
 في البيت الحافظ للسقف في السقف طافا لعمري منه في الفصل  
 في الضمة كالقياس في الاصلية التفسير الضمة لكي التسوية  
 في حيث لا التباس بدونه ايضا اطراد الباب على ذكر السند  
 او التوكيد والفصل ثم جازي التأكيد فيما لا يفسد كاللام كالحال  
 والتوكيد وقد جازي التوكيد في قوله تعالى سوف يعطيك ربك عا  
 ذكره في الهادي وقد استمر فيما قبله وان يكونه قبله والحال  
 او في الفصل وان جازي الخفي والكن في وقوعه في الحال وصاحبها  
 نحو جازي زيد هو صاحبها وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف  
 فلا وجه لما قاله القائل في تفسيره ان عند حيث لا وقع

في قوله في بعض الصور  
 في قوله في بعض الصور

علم الفصل والاعمال وقوله في بعض الصور

في قوله في بعض الصور

في قوله في بعض الصور

لقد علمت عيسى عليه السلام

في قوله في بعض الصور



لا ينجل وقوله لو كان فعلا لوجب ان يقال بغيره وجوز ان  
 كونه فعلا حيث قال او فعل بغيره فاعل ولم يلحقه التاء  
 لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب كونه للمبالغة  
 بان نفى الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجبت ان ينفى  
 المقيد وقال الطيبي عن يحيى السنة كل ما كان معدولا  
 على وجهه ووزنه كان معدولا فاعراضا كانت كقوله تعالى ما كانت  
 انك بغيا اسقط الالهانها كانت مرفوعة عن بغية قال صاحب  
 الكشف لم يقل بغية رعانية للفواصل ولكن يقول لم يقل  
 بغية لانه مصدر او بوزنه كما قال القاضي في قوله تعالى طسوا  
 بختا وحده لانه مصدر وكما قوله تعالى يحيى العظام رصم  
 ولم يقل رصم لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحم الله  
 قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود قوله تعالى  
 وما قوم لوط منك بعيد وكوزان يسوى في بعيد قريب  
 وقليل وكثير بما المذكر والمؤنث لورودها عازمة المصادر  
 التي هي الصهيل والنهيوق وقد رث هذا وجهه في التاويل  
 قول فان قلت الواو في عدد رابعة وما قبلها بغية فلم  
 لم يقل يا قلت لان المدح لا اعتداد بها كان ما قبلها مضموم  
 ولان الواو اسكنة كالضمة ولان الغرض التحقير **اقول**  
 قوله واليا اصف لمفضل عليه اذا علم وكان فعل خبر جاز  
 استعماله بلا ابدال شياء التثنية كما في الله اكبر قول الشاعر  
 دعائه اعز واطول وقوله وهو من الصبوة وهو الميل الى الجمل

لا ينجل

لا ينجل انما راسم فيها خالدين وتوسط الفصل  
 بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال قوله خالدين  
 لا اولئك ان كونه كالمعرفة ليس شرطا لما اشار اليه في  
 في حاشية التصديقا حيث قال لفظة هو في زيد هو عالم ان يكون  
 له لانه عازم ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والحاد مع ان بعد  
 وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرط لم في نفى ان يكون بغيره  
 صيغة رفوع منفصل وان يكون على وفق ذي جري فضلا له وقوله  
 اللين خبر ان ومعديا من عدا عليه بفتح ظلم حال في اللين  
 والعامل ما في ان من مفعي الفعل وعليه قائم فقام على معديا  
 ضمير راجع الى اللين وعاديا عطف عليه ان مع جملتها في موضع  
 مفعول على عدا هب سبويه وقوله ففعل في الواو عدو  
 والصل عدو ومي اليائي **اقول** قوله عدو وهو اسم قال  
 للمبالغة من العداوة والعدوان يضم العيس والعداء بالفتح  
 والمدح وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء في قوله عدو  
 عداوة الله تشبها بصديقه لان الشئ قد يني على ضده قال  
 القوم عداء وعدى بكسر العيس وعدى وعداء بضمها بفتح  
 تعلب العدى الاعداء الذين نقابلهم والعدى لا تقابلهم  
 ذكره في شرح ديوان المبنى وقوله ان فاجرة تنفي الرجال  
 وقوله اس حنى وتقل عن سبويه انه معرب كني وليس بالثانية  
 للنسبة ذكره الدماميني وقوله من مثل الامام لفظه فتا  
 معجزة للتعظيم كما في قول المفتاح مثل شبار وقولك فتلك

مفعول العدا والعداء

الاصلي



والفقوة وسمى الصبي به ليله <sup>اللام</sup> ما يعنيه اوصى الصبي بـ  
 وفتح الباء وهو القصر والعشق ومنه يقال بصرى يقال  
 صبي صباء كسمع سماعاى لعب مع الصبيان <sup>قوله</sup> فوالله  
 المزدي فيه قلب واو يا لان كل واو وقعت رابعة  
 فصاعدا ولم يضم ما قبلها قلبت ياء <sup>قوله</sup> ولم يكن  
 ما قبلها مضموما احتسب زرعى نحو غزو وفيه لم قبلوا ياء  
 المتطوعى الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموما قبلها  
 الا ان يقال ما ذكر في المفضل وقوله والاصل اعطى وهو  
 الاخذ قيل لم يسمع ما فيه من التثنية في الجرد قيل المفعول  
 الاول عايط اى اخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما  
 اخذ زيد درهما معنى قوله والاصل استمر شومى الرشوة  
 بكسر الراء وضمة ياء يقال استمر شى في حكم طلب الرشوة  
 عليهم وارثاه اعطاه الرشوة والرائى هو المعطى  
 والمرئى هو الاخذ والرائى هو الواسطة وقوله  
 لا تحالة بفتح الهم اى لا بد وقوله لا وقع في النقل على  
 بناء الجهول والفاء مقام الفاعل خفية اللفظ والمكلف  
 والنقل كالصنعة الخفية وبكسر التاء وكون الفاء  
 واحدا للاتصال وبالفتح فى ضاع المسافر وقوله واللام  
 اعتمد واعيا ايراد هذا البيت في المعتل فسقط الهمزة  
 بنحو استقوم وآخوذ ورعشوشب وجوز  
 او على انه لا اعتداد بالمد فسقط بنحو وعدو  
 وقوله

ببابة اعراب الاحالة

وقوله فلنشرع الفاضحة واللام تحمل لام الاستدلال <sup>قوله</sup>  
 دخولها على صيغة المتكلم <sup>قوله</sup> فنقول النوع الرابع لمعتل العيان  
 واللام وهو ما يكون عينه اول حرف علة <sup>قوله</sup> واللفظ  
 فلا اجتماع حرف العلة وفيه وقد يقال هو ما فوذ حرف اللفظ  
 الحلق فسمي به لان فيه خلط الحرف الصبي حرف العلة في طعام  
 اذا كان مخلوطا من حبيس وقوله فى قبائل شى جمع قبيلة واحدة  
 قبائل العرب هم بنو اب واحد وكسبت بالان العاير يقال عليها  
 وشى جمع شتى بمعنى المتفرق وقد فسرت شى في المطول  
 بالتحذف وقوله والقسمه تقتضى ان يكون هذا النوع اربعة  
 اقسام احدها ان يكون العين واو واللام واو <sup>قوله</sup>  
 وثانيها ان يكونا ياءين كحي وثالثها ان يكون العين واو  
 واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واو وهذا  
 القسم لم يحكى في الكلام قال الاندلسى في الحاصل علم ذلك  
 بانستقر اذا بنيت الفعل والهم وقوله وانما جاز في هذا  
 النوع بفعل بالكر حال كون العين واو وفيه نظر لان يعلم منه  
 ان محم يفعل بالكر خفرا فيما اذا كان العين واو واما  
 اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واو ياء وبالعكس  
 وليس كذلك بما مر من انه لم يحكى ما يكون العين ياء واللام واو  
 قال سيبويه ليس الكلام ما عينه ياء ولا واو اذا كان  
 في هذا النوع من الاعدال لانه ياء اخف والنطق  
 باخر الكلمه اسحق من النطق باولها لكون المتكلم قويا

نحو

لفظ



في الابتداء تعيها في الانتها فبدوا بالانقل وعقبوا بالانقل  
 نولا على حالتى المتكلم وان كفى ما فيه من الاعتدال قال **الحاج**  
 ويتعرف الياء الى الواو يكون العين واوا نحو شوى لانهم لم  
 عين ولا واو واو الا ما شذ من القوى والصوى انما جسيما  
 فيه من الخالفة لما نقلها اولاً وفي بعض شروح المفصل في التفسير  
 الى هذا حيث قال ولونيت لما عينه وله والكال كالعونا  
 واكوة تعلق قوى وحوى بقلب الواو الثانية يا لانك  
 ما قبلها وعلى ان يجاب عن النظر بان مراد الشارع انما  
 جاز في هذا النوع بفعل بالكسر كالكون العبي فقط  
 واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابى **الحاج**  
 فلا يحى في فعل بالكسر بل في فعل بالفتح كقوى وقوى  
 وجميع ما عرفت في مراد من فاعله هنا بعينه فجميع  
 فيصي داخله في حال جميع في الحقيقة وهو في فاعله  
 المذكور يا الفاء فيفسره ويكره انما للتاكيد كما في  
 قوله واذا هلك فغند ذلك فاجزعه فاجزعه هو اذا  
 وعند محول فاجزعه فيكون التقدير ففاجزعه وقوى  
 فبذلك فلتفرحوا **قوى** وقوى وقوى وقوى والاصل  
 قوى وقوى فاعل اعلان رضى رضى **قوى** وقوى وقوى  
 والتوصيد يفتح الجيم الحقة وتدة الوجه عشي او  
 حزن لقول عن جوى الرطل بالكسر فهو الجوى  
 الضاد وهو ما بين السماء والارض يحتمل ان يكون **قوى**

اعتراض على **الحاج**

مطلب فافهم

المهمة

المهمة المضمومة جمع الاوى وهو الاسود والقوى **قوى** **قوى**  
 يقال قوى المال بالكسر يتوى توا ويحتمل ان يكون بالياء نقطة  
 تحتانية وهو جلد ولد البعير المملو بالياء فاعتبر افعام  
 الواو في الجوى والقوى للادغام روم الخفة فلم يعمل بها  
 اعتبر في القوة والصوت وهو العلم في الطريق **قوى** **قوى**  
 يروى ربا اصله روبا **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى**  
 فعل مفتوح العين لان الاصل في التلا في فعل نفتح العين  
 لحقة وكثرة معانيه لانه لا يحى غير فعل المفع من المعاني  
 الا وقد يحى فعل لهذا المفع **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى**  
 فعل شوى **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى** **قوى**  
 النقى في الكلام كثيرة لما يتوجه اليه القيد نحو لم ياتك القوم **قوى**  
 معناه في الاجتماع لا الجحى وقد يتوجه اليه الفعل فقط بل  
 اعتبار لنفى القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما  
 فعلوا وهم يعلمون الى لم يصروا على ما يعني ان عدم صرار  
 بتحقيق البتة مع قطع النظر عن التصاق بالعلم وعدم  
 ويتوجه الى القيد والمقيد جميعا لقوله تعالى والظالمين  
 من جيم وانما يتبع بطاع الى لا شفاعته ولا اطاعة ولا غيره  
 والمرد عنها المفع الثاني والحقير فلا بد ان اول الكلام  
 يدل على عدم المثل وقوله بل نى على عدم اسم الفاعل وقد قال  
 اذا كان في الكلام قيد فليشبه ما يتوجه اليه اثبات والنفي  
 ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه يكون **قوى**

قوى بالفتح اصل

مطلب فافهم  
قوى بالفتح اصل  
قوى بالفتح اصل



قيد للثبات أو النفي وقد ذكرنا في مواضع كثيرة في الأول  
 يعتبر القيد أو لانه الثبات أو النفي وفي الثاني يعكس ولا ريب  
 في إرادته وملكه وقد جعل القيد هنا على كل حال في جهة  
 المنفي كما أنه صاغ في جهة اللفظ فيقال القيد اما المنفي أو  
 المنفي وكذا لا يثبت وقوله الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى  
 لأنها لم يأت بها الفعل ولفظ لا يثبت في جملة ويدرؤن  
 كاسم الفاعل وقوله لان المنفي لا يستقيم ان عليها فان قيل  
 هذا يقتضي نحو كون مؤمن وكافر واجب دائم وصار وباق  
 في نفس ضار وعالم في الله عالم وفالد وثابت وراعي وثمر  
 وحاصل وطاعت بما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون  
 اسم الفاعل اجيب بان ما ذكره يرفع الحدوث كسب الوضع  
 والدوام والثبوت بخارص وقوله لان صيغة فاعل تدل  
 على الحدوث فيه بحيث لا نه صرح في بحث الحد واول المقدة  
 في حاشية المطول كسب الفئاد وعلاء الذي البسطان  
 ان اسم الفاعل المقدر في الطرف يرفع الثبوت وراحة  
 الفعل كلف للعمل في الطرف وصرح الشارح في اواخر الباب  
 الثالث في المطول ان اسم فاعل المقدر كحاصل في زيد  
 في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافعية والصفة  
 المشبهة في فعل المتعدي كسور العين في فاعل نحو علمنا  
 فهو تامد وصحبه فهو صواب وركبه فهو ركب قال الشارح  
 في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلاً يدل على ثبوت العلم

لمن حكم

روم في صفة المشبهة  
 واسم الفاعل والنفي  
 وبما راعوا الماء

لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقتداره زمان وصدوقه فيه  
 وزاد في حاشية المطول قوله اصلاً سواء كان على سبيل التجرد  
 والتقص أو لا نعم لما كان اسم الفاعل جازياً على الفعل جاز  
 ان يقصد به الحدوث بمعونة القواس كما في قوله تعالى وضاق  
 به صدر من انه لم يخضيق وكجزان يقصد به الدوام ايضا  
 في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الاول في  
 الحكم صفة كاس كعالم او غير صفة كعلام الدلالة على الثبوت  
 واما الدلالة على التجرد فادع عارض في الصفا وقال في حاشية  
 المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل  
 على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد مر في المفتاح  
 بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت حر كالمكون اصل الاسم  
 صفة او غير الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القادر  
 لا يعرض في زيد منطلق لاكثر من ثبات اللفظ في فعله  
 كما في زيد طويل وعمر وقصير وجعل الميدان الصفة المشبهة  
 مندرجة في اسم الفاعل واما فيهم بها حاشية في حاشية  
 وضيق فقد يوصيه بان اسم الفاعل لما كان جازياً على اللفظ  
 على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القواس دون  
 الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا لحدوث الثبوت  
 او الدوام مع ما يقتضاه المقام وقد يظن بل جمع بين  
 الطلعي بان في قال يدل على الثبوت الحدوث ايراد به  
 ثبوت مطلقه وفي قال يدل على الثبوت ايراد به في التجرد



والتقصي بقرينة ابراده تقابل له وهو اخص منه ونفي الالف  
 ثبوت الالف وقوله والصفة المشبهة مع الثبوت علم ما ذكره  
 الشرف في شرحه للمفتاح وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة  
 لا يقصد بها الالف ثبوت وضعها والدوام باقتضاها المقام قال  
 صاحب الكفا في المفصل وهي تدل على معنى ثابت قال قصد كذا  
 قيل هو حسن الآن او غدا او كرام وطايل وقوله تعالى  
 وضاعف به صدر كل من بعض شروع المراح وضاعفها على طول  
 ولا الحذوثة والاشجار وعدت عندها اهل الفن في اسم الفاعل  
 وافعل التفضيل وقوله والمعنى في هذا علم الثبوت لا الحذوثة  
 ولا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صنوع اسم  
 الفاعل علم ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة  
 مقترنة بالمعنى في قانونهم وقوله اذا قصد الحذوثة قيل  
 هو حسن الآن او غدا وقوله اذا استوعب الصفة المشبهة  
 في فعل متعد كجعل له زما بمنزلة الفعل الغوري فينقل اليها  
 فعل يضم العيني ثم شق منه علم ما ذكره صاحب الكشاف  
 في الفايق في فقير وحليم ورفيع يقتضي خله **قوله**  
 فاني لو استعملت بتفصيل ذلك بطول الكلام **قوله**  
 لو استعملت آه فان قيل قد مر جوابان لو للشرط في الماكي لم  
 المضى في جليته باقنا وقد دخل على المضارع لقصد استمرار  
 الفعل لقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الايام لعلتم ولستم  
 المضارع منزلة الى مضى لصدوره عنى في قوله في الاخبار

اعترض على الشارح

استخار  
 اوله

اولا تخضار الصورة لقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار  
 وجواب لو خذون الى الرواية او اقطيعا عما ذكره في او  
 على ما ذكره في الفخار وقد دخل المضارع للدلالة على الفعل  
 من انقطاعه بحيث يحترز عن ان يعتبر عنه بلفظ الماضي لكونه  
 يدل على الوقوع في الحلة كما نقول لقد اصابني حوادث لوتقي في اثر  
 وقد يستعمل كان في المستقبل وهو من ذهب المبرد في المشهور  
 لانفاء التنازع لانفاء الاول وقد استعمل على قصد لزوم  
 كقوله تعالى لو كان فيها آية الله لفسد ما قال لو هنا تدل على لزوم  
 لتعدد الآلة علم ان الفاء متعدي فيعلم من ذلك انفا التقدير  
 هذا التوهم ابن الحاجب ان لو لا انشاء **قوله** لا انشاء الاول لانفاء التنازع  
 وضحا وعكس المشهور ولم يدرك ما ذكره في مقصد في مقام الاستدلال  
 بانشاء اللزوم المعلوم علم انشاء المعلوم المحمول والمفعول المشهور  
 بيان سببية احد انشاءين معلومين لان في حجب الواقع في تصور  
 هناك استدلال فانك اذا قلت لو جيتي لآكرضك لم تقصد  
 ان يعلم المحاط بانشاء المحي من انشاء الكرام مستفاد الانشاء المحي  
 ولما استعمل ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار في شرط ذلك  
 الشرط با بعد التقييد عن كقولك لو امانتي لا اكرضك لبيان  
 استمرار وجود الكرام فانه اذا استلزم الامانة ان كرام فكيف  
 لا استلزم الاكرام الكرام وقد يستعمل بطلان الربط كما في  
 ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال الحق او توهم وقع فيه  
 ربط فتقطع عنه له عتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدمشقي

مطلب  
 جواب لوجه

استمراري في قوله تعالى



وقد يكون للثمن وللعرض نحو لو تنزل عندنا فنصيب خيرا او للتعليل  
 مصدر ياكلون لكن لا ينصب زعم بعضهم ان الحزم يلو مطرد على لغة  
 واجازة جماعة في الشعر وجوابه مضارع فتقول لم او ماضى فثبتت  
 حقون باللام غالبا او غنى بما جرد في اللام غالبا وقد يكون  
 المتأخر المقرون بعد وغريب وجملة اكمية معروفة باللام والقاء  
 وبعضهم جعل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب **اقول** وتقول  
 في فعل بكسر العين ما فيه **الح** **اقول** قوله الحرفان فان فيه ما ان  
 متى فيه اشار الى رد مقال ان عيني فعله بالاولام واو قلبت بال  
 لتطرقها وانك را قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب عينه ياد  
 ولام واو ورد بان شهادته نفي ان تسمع **قوله** ويجوز في  
 بال دغام لاجتماع المتلين وهذا من الكسرة **الح** **اقول** على  
 لغة من قبل الالف لا الواو قال صاحب غاية الاماني والما كتب  
 بالواو للاشعار بالاصل كهدى ليد وقال صاحب الف والاش  
 وانما كتب الواو على لفظ المفتح ليس اذ لم يوافق به احد فكيف يضع  
 الرسم باتفاق الصحابة على شيء له وجود لم وتعليل في ورش لانه  
 ليس لانه الوقف نحو فخرج الواو بل لان الصاد من حروف  
 المستعلية فغلط اللام لتقارب الصاد كما فحتم في ظلموا وطل  
 وكذا ما قال الضعفاء بواو قبل الهمزة على لفظ من فحتم الالف  
 قبل الهمزة فيميلوا الواو وتطيره علموا وبنى اسرائيل ليس في  
 ما ذكر بل رسمت فيها وفي نظائرها ما قال ابو عمرو الداجي  
 صاحب التيسير المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انما زاد الالف

اعتراف على الكون  
 والقاضي

والتسهيل

يعني ان قياسا تحفينا في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو  
 عليه ثم قال وجه تسميته الالف بعد ما قال ابو عمرو لما نظرت الواو  
 شتهت واو الجمع في الواو فاحقت بها وفيه نظرت في التثنية بطلق على ضد  
 التثنية وهو التعليل وعلم ما يقابل الالف بالالف والالف بالالف  
 نحو جرح الواو وهو لم اردها وقوله والروا قال الكرماني الربا  
 مقصور من بار بواو اذا را في كتب الالف واجاز الكوفيين كتبه  
 بالالف بسبب الكسرة في اوله قد كتبت في المصحف بالواو وقال الفراء  
 انما كتبه بالواو لان الالف يحذف الحظ من الالف والهم  
 الروا هم فعلوا صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالالف  
 وزيد في الالف بعد الواو تسميها بواو الجمع ذكره في الكسرة في  
 سورة البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحمل ان يكون  
 من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الالف المضارعة المفردة  
 في فوعة كانت او مضوية في كل القرآن من نحو تلو وتلو ويوعوا  
 وتسلوا وان آتوا القرآن او يعفوا الذي قورم والحج ان يقال  
 فقل ذلك كتبت في المصحف بالواو واقصد ان نقله اعلم ان كتابة  
 المصحف مثبتة كخط واحد علم الالف السبعة وهي تنقسم  
 الى ما يوافق القياس والما لا يوافق بل يتلقى بالقبول  
 لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 اعمى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وصيه علم في هذا العلم  
 ما لم يعلم غيره واما خالفه انما خالف حكمه بلفظة ومعرفة خفية  
 وقد حكم ما ذكره الله بحرمته الخالفة بهذا نقل عن كتبه من السلف فيما

انما كتبه في المصحف

كتبه في المصحف

كتبه في المصحف



يقصد به البقا كما لم يصحف واما ما له يقصد به الا الف كما لو  
 وما جرى مجرى ما يجوز ان يكتب قانون الخط وقد اتفقت في خط  
 المصحف ان شاء الله تعالى في القياسات التي بنى عليها علم الخط  
 والها قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان للقياسان  
 خط المصحف وخط العروض له من له يثبت فيه ما اثبتته اللفظ  
 ويسقط عنه ما سقطه روى عن الكسائي وغيره انه قالوا  
 في رؤس الهمزة وخط المصحف عما يربو غير ما يجيز في عقوق  
 العلماء وعجز عنه آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح القوي  
 الاندرازي في معنى في شيء من هيئته فهو كالطاعني في تلوته  
 وفي الاشياء الخارجية عن قياس الخط كتب ولا اوضعوا  
 بزيادة الالف ووجه الزخشي بالالفية كانت تكتب  
 الفاقيل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من قول  
 الثوان وقد بقي من ذلك الالف اخرج الطباعة فكتبوا صورة  
 الهمزة الفا وفتحها افرى ونحوه اولا بجنه ثم اختلفت في  
 التواتر في محل القرآن ووضع وترتيبهم من قال بكفاية  
 نقل ان حاد فيها والراجح عند المحققين في هل السنة وجوب  
 وفي امكن ان يقع في خط القرآن كسبنا على عدم تواتر  
 صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا بدو تواتر  
 على عثمان وعاشته رضي الله عنهما انها قال ان في المصحف  
 لحنا وسقطة العرب بالسنة على تقدير صحة الرواية  
 محل على الحس في الخط لكن الخط الحق روى الرواية كذا ذكره

انما في هذا النسخ

الشام

الشام وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالرواية  
 وقوله الا في يحيى وربي يعني العلي وقياس على يحيى علم  
 ثمة وكتب الالف يا فيها للفرق بين يحيى وربي عليا ويا  
 فعلا وضمه ولم يعكس الاستنقال الضمة والفعل والاول الالف  
 اخف **قوله** فهو حي في النعت ولم يقل حي **قوله** فوالله اعلم  
 اي لم يثبت في الوجه وكثيرا فيه كل لم يثبت في الحجة او يثبت  
 وهي واجبة الحكم يقع على الذكر والشيء والتا للوحدة لا للتا  
 عند العاقلة الدواجن فقط وعند العرشان الطواق نحو  
 الفواخت والقارص وساق قرو القفا والوداسين واشباهه  
 ذلك وقوله جعلت استينافا لبيان على الحماة وضمه للحماة  
 او حال من الحماة كحذف قد حواره عند غير سيبويه وروى  
 بفعول جعلت في تم بالتحريك ثم تحذف القسمة ضمة عوي  
 واخر عطف على عوي ومن ثمة ضمة واحدة التمام بفتح  
 انما ضعيف له فوص اي ورق او ثبته فوص وربما  
 حشي به وسد به خضايص البيوصف ان شاء الله تعالى  
 عند ملك من ملوك العرب بيتي كثرتم في ارضهم ليعلموا انهم  
 يقول لام كثرتم وكما كثر الحماة في ارضهم ليعلموا ان الحماة ليس حيلة  
 ويعرفه في ان تطلب موضعها فويا يضع بيضها فيه بل يضع على  
 حشا ضيفه بلقيها الروح وقوله وكنا حشبا انهم قوارس كهمس  
 قوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابس وانما في مجموع الشاذة  
 لهواك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعله في صفة من يعقل

قال خبيرنا بكم عنيت بغير الحماة  
 واخر جعلت لها عوي من شتم



قال بن الحاجب في شرح المغضل ما نوارتي فالتدحس فيه انه لم يحى اذ انا  
فارسية واما هو الكفقد جازا لك في الهواكح الامثال كثر ما نخرج  
في القياس لما نوار فليس قوة الشرح قال بن السكيت اذا كان الرجل  
على ما خرب ذونا كان اوفوس او غلا او خمارا قلت من بنافارس  
على نخل وبنافارس على خمار وقال عمادة صاحب البغل يقال  
لا فارس وصاب الخمار خمار لا فارس وهمس العوجي من العرب  
قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحياة ما براء القوة  
الناسية الموجودة في الانسان وحيوان والنبات والجمادات  
ان الله يحيى الارض بعد موتها وما براء القوة الحسية نحو  
يا ليتنى مت قبل هذا والثالث زوال القوة العاطية ومن  
الجمادات نحو اوصى كان حيا فاحيينا الرابع الخزن المذكر  
للحيوة نحو وناثية الموت هي كل مكان الخاص المتماثل  
المتنام موت خفيف والموت نوم ثقيل كوالله يوفى النفس  
حيا موتها والتم لم تمت في ضاها والدهر الزمان قيل الهبل  
وقيل في اصل صلة العالم ثم لم يعبر به عن كل صلة كقوله والزمان  
يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب في ذكر صاحب  
الكفا في التاييد ان معنى قوله عليه السلام لا سبوا الدهر فان  
هو الله لان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله  
هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب هذا  
ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطوق زيد وزيد المنطوق  
كلها ما يفيد قوله ان الله على زيد وقيل الدهر الثاني صدر  
لمعنى الفا

انواع الموت والحيوة

معنى الدهر  
والزمان

ومعناه ان الله هو الدهر اي المتصرف والمدبر المفيض لما يشاء قال  
والظاهر ان معنى ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر  
والمسرة والمساءة فاذا سبغتم الذي تعتقدونه في فاعل  
فقد سبغتموه بغيره انهم لم يزلوا في هذا الخيال والمغنى لان  
غير السبب ذكره في شرح التبيان والاعصر جمع العصر وهو الدهر  
الزمان والمغنى كنا طغنا بهم من بني كسرى اعطوا حياة بعد موتهم  
فما ناكثتهم **قوله** والراعي من يحيى الخ **قوله** على سبيل اعتبار  
هو ان يحيى البعير وغيره من خلقه وقوله ونظيره حذف النون  
من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة **قوله** في الصنوع  
في الغنة كواو بالتوس وقد تفصيله وقوله قال سيبويه  
في اسحق حذف الياء لا لتقاء الساكنين بل توضح ان  
اعلامه ان اسحق اصله اسحق قلبت الياء الثانية الفاعلية كما  
وافتحاج ما قبلها فصار اسحقا ثم نقلت الياء الاولى الى الحاء  
وقلبت الف الى ياء متحركة في اصله وما قبلها فتكون في الحال التوس  
الفان ساكنان فحذف العين فصار اسحق وقوله قلبت الياء  
لانه كما نقلت حركته الياء في قول الماكر لان الياء في اسحق حذف  
لا لتقاء الساكنين وقوله لم يحذف الياء لا لتقاء الساكنين  
والا لرواها اذا قالوا هو يحيى قلنا وكذلك حذف من  
يسمى لا لتقاء الساكنين لان اصله يحيى استقلت  
الف على الياء الثانية فحذف وتقلب كسرة الياء الاولى  
الى الحاء فالتسعي ياء ان ساكنان فحذف الاولى

معنى الصنوع

كسرى



لا التثنية السكتين وجوابه انه لم يجوز ان يعمل الياء الاولى قبل  
 الياء الثانية وتحتف للتحفيف لا للتثنية والتثنية بان  
 تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحتف تخفيفا ثم تحتف  
 الثانية فيصير سكتي وكذا سكتي تنقل حركته الياء الاولى الى الحاء  
 ثم تنقل الفاء للعللة المذكورة فيصير سكتي ثم تحتف الالف  
 للتحفيف فيصير سكتي ثم تنقل الياء الفاتحة حركتها وانفتاحها قبلها  
 فيصير سكتي فثبت ان الياء حذف للتحفيف لا للتثنية كسكتين  
 فان قيل كل من معنى على تقدير يوحى حذف الياء الثانية قلنا  
 وعليه ايضا ليس الحذف للتثنية بل سكتين فقامل وقوله  
 كل من سكتين ايضا نظرا له يوحى وانما قال انه يوحى كسكتين  
 ان يكون المراد بالياء في قوله حذف الياء التثنية السكتين الياء الاولى  
 وحذف الثاني ان يقول انهما تنقل الفاتحة حركتها وانفتاحها قبلها  
 عاد وضعا للظاهر موضع المضمرة توضيحا **قوله** النوع الخامس من انواع  
 السبعة المعقل للهم والفاء اي هو الذي فاؤه ولامه حرفا علميا  
**اقول** قوله الالفظة واو يعنى عند المبرر فان الواو عنده من واو  
 ياو واو او عند سيبويه والاعشى من يكت واو اواد  
 التا في لفظه للوصلة وقوله واما ما كان الوصل فنقول  
 ويكتب اصل ايضا بالالف لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان  
 اصل ان يكتب بصورة لفظا يتقدم بالابتداء بها والوقف عليها  
**قوله** النوع السادس من الانواع السبعة المعقل الفاء والعين  
 وهو ما يكون **اقول** قوله كسكتين بلا تنوين لان غير منفرق

اعتراض على الرابع

للعللية والتثنية المعنوية وقوله وويل وفعله وح وقيل  
 سيبويه وح كلمة زجر لمن شرف على المهلكة وويل وقع فيها  
 وقال الهروي وح يقال لمن وقع في المهلكة لا يستحقها فيسترجرها  
 ويؤثر له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم وح كلمة ترمي وويل للضعف  
 اي اقل منها في ذلك وقال الفراء وح وويل سكتي وويل روي عن علي  
 رضي الله عنه وح بار حمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلية  
 شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء فيها عليها وزعم  
 بعضهم انه دعاء فيها له في موضع الدعاء عليه العرب يفعل ذلك  
 حرف العين الكمال عند المدعو عليه منه قوله فانه الله ما فسخ  
 وويل ايضا كلمة عذاب اسم لصوم من صاب لمصيبة وقوله ان سكتي  
 منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع فيها اي من هذا النوع  
 وما جاز في الشعر كقوله فاول ولا واه ولا واس ابو نضار  
 وقول القاضي في تفسير سورة المائدة وويل في اصل مصدر منصوب  
 بفعله يدل على بناء الفعل منه الضا وقوله في قوله فاول ولا واس  
 يكتبون الكتاب انه في اصل مصدر الفعل لم يدل على عدم البناء  
**قوله** النوع السابع من الانواع السبعة المعقل الفاء والعين واللام  
**اقول** قوله والفتحة يقتضيه ان يكون ثمة اقسام الاول ان يكون  
 الفاء والعين واللام واو الثانية ان يكون يروا ثالثة ان يكون الفاء  
 والرابع ان يكون الفاء واو والعين واللام يا والخامس ان يكون  
 الفاء والعين واللام واو والسادس ان يكون الفاء واللام  
 يا والعين واو والسابع ان يكون الفاء واللام واو والعين

نعم في قوله وويل وفعله وح وقيل

اعتراض على الخامس



وانما من ان يكون الفاء والعين واوا واللام يا والتاسع يكون  
 والعين يا واللام واوا هكذا ووي ي ي ا اوي ي  
 ي ووي ي ووي ي ووي ي و الظاهر ان اعين  
 اللطف تزيد الاسم على التثنية وان لم يعتبه لا تزيد على التثنية  
 وكان حكمه بالتثنية لاجل نظره في التثنية في التثنية وقوله  
 وه وبه بغير افضاح الى في التلطف وانما كتب اليها على تقدير  
 كما هو قاعلة الخط وقوله ويجعلون له مهمة على غير القياس  
 لعدم نظرها بعد الف زائدة **قوله** فصل في بيان المهور وهو  
 الذي احدثوه في اصول امرة ولفظ المهور لشعربك **اقول**  
 والاول ان يقال حكم المهور وانما كان هذا اول لان عبارة  
 تدل على ان حكم المهور حكم الصحيح في التفرق واحتمال الحوان  
 له حكم المضاعف والمثال ان خوف وعبارته تشمل الجميع  
 فلذا قال والاولى وقوعه حرفي شديد وهو ما يخرج عن صوته  
 عند اسكانه في موضع فلا يحرك صوته ولذا سميت همزة  
 لانه لما اخضر فلم يخرج الشدة واقتنع غقبوله اللام في الشدة  
 القوة وقوله بالقلب الحذف وغيرهما وهو بي بي  
 وهذا قسمان مشهوران وهو ما يكون بي الهمزة وبي  
 حركتها كما يقول سئل بي الهمزة والياء وغير مشهور وهو  
 ما يكون بينها وبين حرفي حركتها ما قبلها كما يقول سئل بي الهمزة  
 والواو ثم همزة بي بي عند الكوفيين ساكنة وعند النحويين  
 متحركة خفيفة ضعيفة تنجي بها نحو ال كس ولذا لا تقع ال

حرف شديد

حرف خفيف الهمزة منها بي بي

يجوز

يجوز فيه وقوع الت كمن غالبها فلا تقع في اول الكلام وقوله  
 اي لا توه وابلغة والنهاية وقوله فانه باب الياء يتوصل  
 الى الشيء والنوع قال صاحب الكفا انما يوجب المصنفون في  
 كل فن من كتبهم بوابا معوجة الصدور بالترجم لان القارئ  
 اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ في آخره كان نشط له وان لم يطفه  
 وبعث على الدرس والحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب طويلا  
 ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميل او طوي في سني وانتهى الى  
 راس يريد نفس لك عنه ونشط للمسير ومن ثم كان القرآن  
 سور او جوا الفاء اسباعا وعشورا وانها سا واخرها  
 وقوله طويل الزيل بمدة السبيل السبيل الطويل نذكر ونوش  
 وهما كنيستان عن كثرة الابحاث وفيها استعانة بكنته  
 وتخييلته وترشيحه **قوله** اذا مقرر ان حكمه حكم الصحيح فنقول  
 املنا ان لا يكتفى بغيره **اقول** وما اي طلبها **قوله** وتاينها ساكنة  
 جملة حاليتها **اقول** للنحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلاف  
 فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت  
 في تاويل مفرد كحيت يفرم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة  
 لتفاصيل احوالها نحو قوله الى في اي حشا فها وبعضهم لبعض  
 عدوا اي متغادين وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر  
 الجملة وبعضهم يجوز حذفه اذا كانت واقعة بعد ال مفردة  
 كالمثال المذكور في النشر وبعضهم اذا كانت مصدرية حرفي  
 على التشبيه نحو كان وبعضهم اوجب في نحو جاني وهو سريع

حرف الجواب

الجملة الاسمية الواقعة حالا



وقوله والله يتفكك لنا سائما قال الراجح البقاء الثاني على  
 الحالة الاولى وسائما اسم فاعل من سلامة وهي تعزى الى الالف  
 الظاهرة والباطنة والمر بالضم نوع من الثياب والتجمل هو  
 التعظيم والمفعول شتملا عليك التجمل والتعظيم شتمال التبريد  
 على صاحبه او حال كون التجمل والتعظيم بغير كسر لساكن  
 كذا الحال ان يجوز ان يكون في الاحوال المتبردة وفيه ان يكون  
 احوال متعددة صاحبها واحد كالقاف في يتفكك هذا احوال  
 المقدرا حلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي عمل  
 عليه الحال الابقية فتدل ان يجعل قوله بربداك تجمل حاله الضمير  
 في سائما ولكن ان يقول يحمل ان يكون قوله في كلمة حلة ظرفية  
 مقدره بالفعل على ما هو الراجح وترك الواو لان الطرف اذا  
 كان عاطفا في خبر ذي الحال يكون بغير واو البتة لاخر اطه  
 في سلك المفرد كما ذكره في الضم وان قال الشرح في شرح  
 المفتاح رجحان التكرار اظهر فترك الواو لا تكونا عقبت حال  
 غير جملة بل لبعض قد ضاع قبل هذا **قوله** فان حركة قبلها  
 فتحه تغلب حرف الفتح وهو الالف **اقول** قوله ورسم جو  
 ظلي ابيض خالص البياض يسكن الرطل وقوله يا حادي ابرز  
 لثمتي اولها لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نفرتا منها فاء  
 الامر من تازى بمرادهم راء هلمة لمخ تعاون وثمره الوصل  
 قد سقطت في الدرج وقوله فاحكام لولا يلقى هذا الكتاب  
 اذا التقي الثمران في كلمة واحدة وحركت الثانية مع قول  
 ولم تكن

معنى البقاء

مطلب  
 في بيان احوال المتبردة  
 والمتداخلة

ولم تكن في موضع الهم كسأل على فعال من سأل ثبت الثانية ان  
 في موضع الهم قلبت ياء وان حركت وقد قال النحاة وقلب  
 الثانية ياء ان انكسر قبلها وانكسر نحو جاء اصله على حسب  
 التحليل جاء وواحدة اصلها القريب الهم بكسر الثانية وان  
 لم يكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم  
 في صغير ادم اصله ايدم واو ادم اصله ادم وقد صح التسهيل  
 عن القراء بجعل الثانية ياء ياء وتخفيف الهمزة في نحو ائمة  
 والتزم في باب كرم حذف الثانية وحلت عليه ضوارة وقوله  
 بل تغلب حركة الهم اليها لوقوع المتكلمان وبها الميمان بعدها  
 واردة الادغام وقوله وقلب ياء فقبل الهم في الكواشي  
 زعم بعضهم ان النحاة لا يجنبون اجتماع حرفين في الهم للتقليل  
 وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل لتواتره فيجب لذلك  
 ان يجعل لغة العرب مستعملت على الحال وهو فيس ان نقل  
 وزعم ايضا في الهمزة ياء لثمتي تحققتي وهذا لا يلزم لان القراء  
 سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل وزعم الرخس ان القراء  
 بالياء ليس بقراءة ومضى خرج بالياء فهو الحسن وحرف وفيه نظر  
 لان اكثر القراء يقولون بلامه بعد ياء مكسورة كسيرة خفيفة  
 ولان الزجاج قال في الهمزة عند النحاة لغة واحدة لثمة ويا  
 والقراء يقولون بلامه ويا ولامتين واعتزل عليه الطيبي بان  
 معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها  
 وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح

في بيان تخفيف الهمزة في النحاة

اعتزل الشارح في بيان تخفيف الهمزة في النحاة



الكف ما ذكره النحوي خلاف ما ذكره النحاة وصحاره في مفضل  
 ابو شامة والى النحاة ابدال الهمزة ياء في الية نص عليه ابو علي في النحاة  
 ثم قال لم يوافق النحوي النحاة اختار مذهب القراء في الكسرة  
 وما في المفضل فهو كناية قول النحاة **فقه** اذا عرفت هذا فنقول  
 اذا قلبت الثانية فان كان الهمزة الاولى **اقول** قوله بل يوم  
 محض والجواب ان قول المصنف يعود الثانية همزة عند الوصل  
 اذا انفتحت ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم المحر  
 غايته انه يبيح عود الثانية عند الفتح وترك الصور في القياس  
 اختصار اوله يكون قوله اذا انفتحت قيد احتراز وقوله ياء  
 قطام املى قتل هذا لان قطام امرأة مبنية على الكسر عند ال  
 الحجاز وقوله ان يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة  
 فيه ان معدودة وان استعملت في القلة وفي همزة الوصل  
 ليس الا في التعريف وايمس والقلة تصدق على الواحد  
 الاثنان الا ان لفظة مواضع جمع كسرة لا تتناول الا  
 فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان  
 اقل ما يطلو عليه الجمع مطلقا عند جماعة وضمهم صا الكسرة  
 عند بعضهم ووضفت الهمزة في خذ وكل وربع ان القياس  
 يقتض ان يكون الهمزة من ما خذ وما وكل او خذ وكل  
 واو مر الخ **اقول** قوله واو اهلك بالصلوة اهلك الرجل زوجته  
 عند الامام اعظم لقوله تعاوسر باهلك واعتصم عليه  
 بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى قال فما قضى

اعتراف على النحاة

بيان معنى الهمزة

موسى الاجل الى قوله لا اله الا هو الا يرى انه خاطبهم  
 الجمع وفيه نظر لانه ربما خطبت المرأة الواحدة بخطاب  
 الجماعة المذكور بقول الرجل على اهلك فاعلوا كذا مبالغة  
 في ستم ما في فعل على الا فرادى والتانيث الى الجمع والتذكير  
 فيبعد عن الضمير ما لم يترتب ومنه هذا الآية ذكره في شرح المغني  
 وقوله ثم راس التمثال اي محور راسه في المغرب التمثال يصنع  
 وتصورة بشبهها تخلق الله تعالى ذوات الروح والصور  
 عام وكان التمثال في سرية من قبلنا بما حاوره حاتم  
 دانيال عليه السلام في غدير رض الله عنه وكان على قوسه  
 وشبهها رضيع يلحسانه وذلك ان يحب نحر لما اخذ من تتبع  
 الصبيان وقتلهم وقد ولد هو الفتاة امة في عنقه جاء  
 ان يحوضه ففيض الله سبحانه السدا يحفظه وابوه رضعه  
 ويما يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى انفسى الله عليه  
 وقوله ودر بالسمه اي بستر عيوب المسلمين ونفع راس الطلب  
 بقتل الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا وكذا راسا  
 وتلك يقال امر حسن ما دام راسك سالما وذكر الراس  
 لمسا كلة راس التمثال او الممد والقيل فرب سمه يكون  
 باسهل **قوله** واذا راي عاون يا ذر وهذا مذهبنا كقرب  
 بلا فرق والتحفيف على القياس المذكور والهمزة في اوز ابو  
 اصله از قلبت الثانية ياء **اقول** قوله في قرار السبعة  
 سال سائل اه قال راس ما لك ليس ل في واردة من راس



مؤدق

سائل يغذّب مخففاً من لسانه هو مثل ما سأل بعض العباد  
سألهم من العباد لكان يقولون سئلت تسأل كجوهيت  
وقال ابو البقاء سأل سائل مثل خاف يخاف ومصدره  
المساولة وهو وحيد واوى وقوله قلت لان سائل كثر استغالا  
في جوف اجاز من الجوار يخاف الخوار يقال حار الثور اى صباغ  
ورق في اروق من الرافعة واهى الرحمة على ما في الجمل واشد  
الرحمة على ما في الضحاح واجتماع الروف مع الرحمة في موضع  
كثرة من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني  
يعد بها فالسبب لنظم القرآن ما نقله الرازي عن المفسر  
في ان الرافعة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه  
وازالة الشر فذكر الرحمة بعد ما يكون اعم واشمل  
فقول القائل في سورة البقرة تقديم الروف على الرحمة  
مع ان الاول بلغ كحفظه على الفواصل لا يخفى عن قصور  
الاوى الى قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم لوروف رحيم  
مع ان الفواصل هناك فونية على ان رعاية جانب المعنى  
اهم وفي بعض الكتب حكى الحنفى عن بعض العرب اسئل  
في سئل فلا يرد السؤال **قوله** وآبى رجع ثوب في ساء  
يسو كصان يصون **اقول** قوله وساء يسو لازم في تعدد  
سورة فسئ غتل سريرة فتر ويقال هو رجل سوء حاله  
وجل سوء بالاضافة كما ضافة حارس سوء ورجل سوء  
في افادة المبالغة حيث ان الصدق احاطه فصار الرجل

نسو بالية

اعتراض على الصحاح  
والجمل

اعتراض على الصحاح

نسو بالية كانه اصل له ولا يقال رجل سوء بالضم الكفا  
ايما كالكروه والكروه الضعف من ساء الا ان المفتوحة غلب  
في ان يضاف اليه ما يوافيه من كل شئ قال سوء بالضم جار مجرى  
الشر الذي هو تقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم  
البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر  
النزود وهو ما يقدم به النار من العود والحديد والجمع  
زناد وفي بعض شروح المقام ان زنادا هو مثل حمار  
في الكف اي التي توري بها الاعراب التمر من المخرج والغفار  
وفي اقتالهم في كل شئ نار واستمحي المخرج والغفار يقطع  
الرجل منها غضن الغفار وهي شئ والمخرج وهو ذكر  
فينفذ النار باذن الله تعالى وهو ذكر في خلاف لفظ  
الجوهري والغفار النزود وهو ان على والمخرج الزند  
وهي السفلى من المخرج قول الميداني في مجمع الامثال  
والزناد على يكون من الغفار والسفلى من المخرج  
ولفظه كل في قوله في كل شئ نار لا لسوء يراذل النار  
في شجر الغناب قال في الكفا وعن ابن عباس رضي الله عنه  
ليس من شجرة الا وفيها النار الا الغناب قالوا ولذلك  
تخذ منه طاقه الغفار من وقوله كافي ائمة التشبيه في  
قلبا لانه يار مع قطع النظر عن كسرها قبلها او كسرها  
**اقوله** ويرج قول الحليل قيل المخرج ابو علي الفارسي  
هو شاة يثير من قوته يقال لها فسو يقال له ابو الفسوس

فتح السوء

بفتح السين وفتح الميم والفتحة



احد الكبر المشهورين في العربية سيما في صنعة الاء او هو امام  
 وكله ص حجة متمسكة به صاحب الكفا وعنده دخل بغداد واقام  
 لا حدة ودخل الاسواق والحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات  
 كتبه الشريفة في النحو والبغدادية والحلبيات والاسواقية وكتابه  
 الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاعمال والايضاح  
 وفي الوقفية كفة اشارات الى الاء والاداء كتيبان بالياء  
 وان كانا في الوصل لان منى الكتابة على الوقفية لكن لا يفيض  
 اليها **اقول** قوله واوى ياوى ايا واويا علم فصول احوال  
 على فعال بالكر الى كذا اى انضم اليه واو كذا اى رجمه  
 وحقيقه رجع اليه بقلبه ذكره الطيبي والماو كل مكان ياوى  
 اليه شئ ليدا اوزار **اقول** ونأى اى بعد ميناى كرمى وعلما  
 بالتدبر **اقول** قوله وعليك هو اسم فعل اذا تعذر سببه  
 كان بمعنى الزم واذا تعذر بالياء كان بمعنى التمسك لا  
 ان الباء في المفعول بقوة لعمله كما ظنه الرضى وكان  
 القياس ان لا يقال للجار والجور اسم الفعل لانه لم يكن  
 اسما قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم طردوا هذا  
 الاسم في كل لفظه منقول المفعول الفاعل اشارة الى الرضى والتدبر  
 تعرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تعرفه بالنظر  
 في الدلائل **اقول** ولذا قياس رى اى قياس رى اى يكون كناية  
**اقول** قوله لم تر ما لا قبيل آه لفظ الم تر ترى اى علم  
 الخاطب على الاقرار بما دخله التقي وتجييب على الخاطب على

ابو علي فارسي

خلقك تدب

التعجب

التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يقدم لانه حوى على المثال  
 في معنى التعجب والرؤية تحتمل البصرية ذكره صاحب الكفا وما  
 موصولة وقاله قيل خطا ان عمرو الدار منصوص على ان يعطى  
 على ما او علم انه مفعول به واعرف فنادى حذف اوفى نداه ومن  
 شرطية وتيل بمفعول يستعمل في تعجب طويل الخوم يقال طال الله  
 حبسك عليه اى متعل به او عاشك معه طويلا ويرى في الشرط  
 الخوم به ويسمع ايضا الخوم بالعطف وان تشبهه وانه يمتزى  
 وقوله قوله ارى عني ما لم سراياه التمرات بالضم الحرف  
 الصغار وغيرها كجارية فتشعب عنها والواحدة زهرة يمشى  
 الراد وفحشا فارسي معرب ثم استعير في الباطل ارى مضارع  
 متكلم واحدة من ارى يرى عيسى مفعوله الاول ما لم يراه  
 مفعوله الثاني كلانا مبتدأ وخبره عالم بالتميز متعلق به  
 والحكمة استيناف وعالم من العلم لمع المعرفة فلا يتعد الى  
 الى مفعولين وما اشترى من النجاة من اقناع الاقتصار  
 في افعال العلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد التكرار بحيث  
 لا ينوي ولا يتقدر وقيل المنع فذهب سيبويه واجاز الحسن  
 وذكر صاحب الكفا في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان  
 الفاعل والمفعول لانه شئ واحد في المفعول اعلم ان كل واحد منا  
 مفردان لفظا متبنيان مع مضافان ابدال لفظا ومعنى الى كلمة واحدة  
 معرفة دالة على اثنينى بالحقيقة والتنصيص كواحد هما او كلاهما  
 او بالحقيقة والاشترى كل نحو كلانا فاننا شترت بهى الاثنين

يعرف فيه جوار حذف احد مفعولين  
 من باب افعال العلوب

م و م م م

م م م م م



والجائز او بالجائز كقولهم للخبير وللشديد وكل ذلك وجه وقيل  
وقيل فان ذلك حقيقة في الواحدة واكثرها بالالفاظ المتضمنة على معنى  
كلما ذكرنا وقولنا كلمة واحدة واحدة من قولهم كلما اخي وخلصي  
واحدة واحدة فانه خروجه نادره واجاز ابن الانبار اضافها  
الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلما وكلاهما حسنا واجاز الكوفي  
اضافها الى التثنية المختصة نحو كلما رجلين عندك حسنان يجوز  
دعاه لفظا كلما وكلنا في الالف واحد وكلنا اجتنبت انت كلها  
ودعاه معناه هما وهو قليل وقد قيل انهما صاخر المعنى  
عن قول القائل زيد وعمر وكلما قائم وكلما قائما بالها  
الصواب فكتبت قدر كلاهما تأكيد اقبل قائما لان خبره  
عن زيد وعمر وان قدر صيدا فالتوحيدهما والخيار الالف  
وقوله وقد صدق الشاعرة من ماضيه فقال صاحب اهل البيت  
اه الضرع لكل ذات طلق اوضحا وحرر بفتح جمع وضمة التثنية  
للمكان الذي جمع الخلق والكلاب بالسر قيل هو جمع غلبة وهو  
ما يلب فيه ويروى في العلاب جمع غلبة بالضم وهو كلب من جلد  
وقوله صاح ضاوي صدق حرف ندائه ورسم على سبيل الشدة  
لانه اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف له برحمته ما ريت  
خطا لصاح وتعت عطف عليه براء مفعول لها على سبيل  
التنازع لكن في عمل سمعت جناح الى تقدير المضاف الى خبره راء  
والبارز الية او باعتبار تضمين معنى الاطاعة وردة ضيق راء  
في الضرع متعلق بورد وما قرى مفعول راء في الحاشية على قول

قوله

**قوله** فاذا اوتيت منه اي بنيت الارض من تروى الى **اقول** قوله من  
خرازة الى قوله لا بد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام في المخ  
جوز انو محشوي ومن تبعه كونه فافترج فافترج فافترج الى  
فان ضربت فافترج ويرد ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار  
على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له قبل الا انه قيل ان  
فقد حكمنا بترتيب الانفجار على ضربك فيه بحيث لان ما ذكره  
في الاستثناء ان يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مني كلامه  
ان الماضى بعد تحقق تبع فلا يصح ان يكون جوابا لاسم قبل  
ويمكن ان يحاج غرض اصل الاعتراض بان حرف النسخة اخ تبت  
خلصت الماضى لادخل عليه قد الحقيقة لكن يقال في ايد  
فيه هو كقولك تبت الانفجار على الضرب بفتح تحاج الى التناول  
في قوله تعالى سرقا فقد سرق اخ له في قبل الى الحدوث والوجه  
ما ضا قبل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة  
في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى الاخ يوسف عليه السلام  
كما يدل عليه لفظه من قبل علم ان لنا ان تقدير حكمنا قبل قد وقع  
ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجر فل يكرم وقوع الجواب فعلا ضا  
تقد ذكره حسن الفخاري وفيه بحيث قال الشريف في شرح  
المفتاح الفاء الجرائية له تدخل على الماضى المتصرف الامم قد  
واضحاها ضعيف وقال الشارح في شرح الكافي في قوله تعالى  
فانفجرت في خلاف قد بعض نقصان ووجه النقصان الضعف  
في خلافها بخلاف ما عند عدم قيام قرينة دالة عليها وقا

الطحاوي في قوله



الفصحى التي هي قربة لها لانها لا ينتظم بالعطف كالمثل بالشرط  
 فلا نقصان ولا ضعف في حذفها وانما راعى عند قيام قربة  
 دالة عليها كما اذا كان الشرط واجزا فذكر في حركاتها  
 في قوله تعالى كان قبضه قدم قبل فصدقت في قوله تعالى كان  
 قبضه قدمي وبرز فكدبت وتفعل ابي الخطيب عن هذا الموضع  
 اورد النقيض لما في الايتين على ما قاله الشارحان **قوله**  
 وبناء ففعل منه الى من راي مخالفا لخواصه يعني كما كان  
 يري مخالفا لخواصه **قوله** وذلك في ترك بالفتح والتشويش  
 وانما كتب بالياء لكون اصل الالف الحذفية ياء وهو قياس  
 المبرر وهو المختار وقياس لما ذكر ان يكتب بالالف قياس  
 سيبويه ان يكتب بالالف في النصب والياء في الرفع والجر  
**قوله** ويقول في الازراء بناء على اصل المرفوض وهو كذا  
 حذف حرف المضارعة واللام فبقي اراج **قوله** قول  
 من قال اتورمي ينثر خطا في فتح البار كما شرح البخاري  
 انكر النجاة الادغام حتى قال صاحب المفضل انه خطأ  
 لكن نقل غيره انه فذهب لكونه في وصفه الصفا في  
 في جمع الجري وقال ابن مالك انه مقصور على السماع منه  
 فراءة كحصى فليود الذي اوكن بالتشديد قوله **قوله** اما  
 اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري اتخذ اذا فعال الى الحد  
 الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وتجلت بالياء  
 ثم لما كثر استعماله على لفظ الافعال تواتر ان التا اصلية

اعتراض على الخطيب

فبنوا

بنوا منه اتخذ **قوله** وهو فصل في بناء اسم الزمان والمكان  
 وهو اسم وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه  
 مطلقا من غير تقييد **قوله** فصل في بيان اسم الزمان  
 والمكان اعلم ان الفصول والابواب المقدمة المذكورة  
 في الكتاب يراد بها الالف والعبارة الخاصة وبما يدل على  
 تلك اللفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولا ينافيه ما ذكره  
 الضاحي كون الالفاظ اوعية او قوالا لنفس المعال ان المعال  
 لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفاد منها كما يؤخذ من ظروف  
 في الطرف جعلت الالفاظ لنفس المعال فظن بها بيان المعال  
 فلا منافات **قوله** باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد  
 يعني الشخص او زمان فاذا قلت خرج لمعناه موضع الخروج مطلق  
 او زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم فاعل الزمان والمكان  
 في مفعول وله ظرف فلا قول مقل زيدا ولا يخرج اليوم لتلاخج  
 من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافعية للحاريري  
 هذا عند المتقدمين والمتأخرين من النجاة قد حوزوا اعمال  
 اسم الزمان والمكان في الطرف وعلتوه بان الطرف بمعنى راحة  
 من الفعل ذكره علاء البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث  
 لان تعليله بالاطلاق مقوض بالصفا ايجارته على الفعل  
 لانهم مرموا بان الصفا موضوعه لذن صهته باعتبار معنى  
 يقويها فيكتب مدلولها في ذات صهته لم يلاحظ مع حصر صهته  
 اصلا ومن جهة معنية فيصح اطلاقها على كل مصنف بتلك

اعتراض على الشارح

خطيب يعرف فيه ان فصل في بناء

اعراض على اسم الزمان

اعتراض على البناء



الصفة وذلك المفعول المعبر به يسمى مصحح الالفاظ وذكر  
 الموصوف لفظا او تقدير تعيينا للذات الذي قام بالمفعول  
 اسم الزمان والمكان الاول توحيدها اسم للاستعارة بوحدة  
 صيغتها وقوله لرفعهم بفعلا في الكلام الاعرابي معونا وقد ذكرنا  
 انه جازي لذلك وسير وما لم يضم العيني **قوله** ولما كان نظمة اعتد  
 هناك باننا نجد اسماء **اقول** قوله وثنا المسجد وهو اسم للعبادة  
 مسجد فيه ولا قال سبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح  
 لا غير وضمه المنحى بكسر الخاء واما المنحى بكسر الميم والحاء فمفعول على  
 من يفتح الميم والحاء وهو تعقب النفس في التحية وهو الصواب بالالف  
 كفتن بكسر الميم والتأخر على فتان بضم الميم وكسر التاء وهو  
 الراية الكريمة ولا زالت لها وقوله وضمه فوق الرأس لوسط  
 الرأس له موضع فوق الشعر وقوله وضمه سقط الرأس لوضع  
 سقوط الولد على الام وقوله من يحز بفتوح العيني وفي الصحاح  
 بالضم وقوله والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وكل الفقه **المسكن**  
 ايضا في الخبر قال ابن السكيت اسم يعقوب وضمه الحلق  
 يعقوب في كتب اللغة يراى به في السكيت قال ابن انبار  
 فوضي الحار اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبعدا ويا  
 كتابا في اللغة خير مني صلاح المنطق **يعقوب** اسما  
 السكيت ومنها فائدة ذكرها في هذيب النور قال  
 قتيبة حذف الالف من اسماء كبراهيم كرمه عليل واحي  
 واسرائيل وسلمي وعرون وسائر الاسماء التي في التسمية الكثيرة

ابن السكيت

حذف الالف من اسماء  
 في التسمية من الاسماء  
 كبراهيم وعرون واسرائيل

الاستعمال

الاستعمال ومالا يكتسب استعمالها كهارت وروايات وطاوت  
 وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من روي  
 وان كان كثير الاستعمال يحذف احدى الواوين منه **الالف**  
 على فاعل كصاح وما لك في حال يجوز اثبات الفها وحذفها  
 كثيرا استعماله والالف لا يحذف كسالم وجازي وفان وجامد  
 وما كتبه استعماله وتدخل الالف واللام يكتب بغير الالف  
 مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال  
 الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف من حران ويجوز  
 حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان  
 وقوله من المعتل الفاء كسور عينه ابدافيه في بعض نسخ  
 الشافعية بالواو الذي حذف واوه في المضارع  
 ولم يكن له حرف علة ثم قال انه لو كان يائيا كان بمنزلة  
 الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور في المغرب ثم قال  
 لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كما هو في نياضه  
 ما ذكره في مطلوب المقصود من كون الموحل والموسم  
 بالفتح من علم حسن وفائدة قوله ولم يكن له حرف علة  
 الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كان ناقصا كما ذكره  
 صاحب المقصود وقال صاحب المغرب المعتل الفاء الواو  
 المضاعف حكمه حكم المضاعف وقوله قال الشاعر على ما  
 رواه الكشي فاصبح العين ركودا في العين جمع العيان  
 وهي الحائدة تكون في آية القدر الى آية النورين كالح



والبقرة التي تحزن وهو فعل فنفعلوا لان الياء اخف من الواو  
وركود اى ركود المار كود اسكن وكل ثابت في مكان فهو  
راكد والاوتى ارجع وشربا يتحرك وهو المكان المرتفع وجمع  
الجمع واشرو رشح الشئ رسونا ثابت وكل ثابت راسخ الموحل  
بالجاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام قد روي ان  
ولا تفقد بعد ما اى صبح احد ايد ثابتة على الموضع المرفعة  
لان لا بد من موضع ذى الطين الرقيق في الصحاح  
وخصه وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر  
المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موصلا بالفتح موضع  
وكل الجوهري في هذا البيت محتمل قال صاحب الكف وقيل  
المصدر حين السعة الكلام فيقال كان ذلك قدوم الحاج  
اى وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان  
ليس بجيد كذا قيل فيه تعسف ان يخفى ثم ذهب جمهور لولا  
الزمان فقد راف المصا در وعند ابى الفارسي ان المصا  
تقع في الزمان فيجعل سعة الكلام زمانا على طريق حذف  
المضاف وقوله واويا كان او ياويا او يا خبر كان والماد  
التسوية بين الواو والياء وتقديم خبر كان وقيل هذا  
الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم التسوية بين الواو  
من التبرج بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح وقيل  
وروي ماوى الابل وماقى العين قال الاندلسي ذكر الفراء  
ماوى الابل وذكر الغير ما فى العين قال السيرافى وذكر غلط

مطلب  
عرفتم تقديم خبر كان  
عليه اذا كان المراد  
التسوية

لان الميم

الميم اصلية وفي الصحاح موى العين طرفها ما يلى الانف والخطا  
طرفها الذي يلى الاذن والجمع اماق واماق مثل بار وبار  
وماقى العين لغة في موى العين وهو فعل وليس بفعل لان  
الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء للحاق و  
لم يجدوا نظيرا لمحقونه به لان فعلى بكسر اللام بالافتتاح  
فالحق لمفعول فلهذا جمعوه على ما فى على التوسيم وقال ابن  
التسكيت ليس في ذوات الاربعة مفعول بكسر العين الا ان قال  
ماقى العين وماوى الابل قال الفراء سمعها والكلام كله  
مفعول بالفتح نحو رصيته حرمي ودعوته مدعى وغرخته موى  
وظاهر هذا القول ان لم يتناول على ما ذكرناه وهو الحاق بمفعول  
غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايرد ما فى  
العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحل على ما ذكرناه  
ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يتناول على ما عرفت قوله  
فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه انه نفي العلم وتردد  
مع يفرج اعلم العلماء ابي حنيفة رضي الله عنه في كتابه المستمسك  
بالمقصود ان اللقيط المقرون كالمعتل الفاء وما قيل  
ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة وقال الامام  
الاخيه بلغت حائل ابي حنيفة رحمه الله حسمائة الف مسألة  
مع ما اودع في كتبه من المسائل الفاضلة المبينة على  
تحقيقات النجوم واسرار العربية ودقائق الحسا وذكور الخطيب  
انه وضع ثلثة آلاف وثمانين الف مسألة وقيل ستين الف مسألة



ذكره في الانتصار وذكر في النهاية شرح الهداية قليل وضعه  
من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا  
ونيف مسألة وذكر في شرح البندوي للامام الازرجاني ان  
الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب  
بعثه الى عثمان بن ابي طالب وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود  
في الصرف وقوله وفي كلام المفتاح ايضا اياها في ذلك حيث  
قال واسم الزمان في الثلاثي الجرد على فاعل يسكون الفاء  
وفتح العين في المنقوص التثنية وبكسر العين منه في المثال  
وفي غيره ايضا ان كان من باب يخرّب والافتحت ثم كلامه اراد  
باب يخرّب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل ففتح في قوله الافتحت  
شاملا للمعتلات باسمها غير المذكورين ومن جعلها المقتل  
الفا واللام فيكون الاسم الزمان مفتوح العين منه قال  
صاحب المظهر المقتل الفا مفعول بفتح الميم وكسر العين بدا  
والمقتل اللام بفتح الميم والعين ابداء واللفيف المقروق  
كالهتل الفاء واللفيف المقروق كالمقتل اللام وقال صاحب  
الاساس اسم الزمان والمكان في المقروق قيل هو كالمثال وقيل  
هو الناقص **قوله** وقد دخل على بعضها ثانياً التانيث اما  
للمبالغة **اي اقول** قوله اما للمبالغة ليدل على ان لها شأنا  
في انفسها قال بعض الفضلاء وحقيق كون التأ في الوصف  
مثل علامته للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكافي من ان التأ  
تقتضي ان يقدر موصوفة جماعة وعلمه على الواحد مع تقدير

الموصوف

الموصوف جماعة مبني على عدم الهم الواحد جماعة بمبالغة كأنه  
لكثرة علوم جماعة فسموا التأ بمبالغة تسمية بالاثرو  
للمبالغة وتحريرا للمقصود ونظيره استعمال الجمع الواحد  
للتعظيم فالتأ في التحقيق لتانيث الموصوف وقوله بمنزلة  
قازورة وشبهها الى من كوزها غير جارية على الفعل فان  
القازورة في اللغة لمع المايعة لكنها خصت بالزجاجة  
الخصوصية والديران خفي من بين ما يوصف بالدور  
بالمنزلة الرابع للقر وقوله فخذ ذلك لم يذهب به فذهب الفعل  
اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل وشققة منه شقوت  
معنوماً تأمل انها موضوعة هكذا فلا يراد بها صدور الفعل  
في زمان او مكان وقوله وجعل خروج صيغة عن صيغة الجاري  
على الفعل دليل على اختلاف معناه اي على ان المراد  
من صيغة المضموم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث  
كما انها مرادان من صيغة الجاري عليه فتأمل وقوله قال  
في نخب الجامل والنوى وهو للعجاج اول هذه القصيدة  
اطربا وان قنصري والدر بالانسان دوازي اللمة  
للشغف هام وطربا بمصدر طرب بالكسر هو خفة يصيب  
الانسان لشدة حزن او سرور يعني الطرب طربا ونور قنصري  
وهو الشيخ الفاني والدر الزمان او الابد والانسان  
اي الانسان عند البصر بين ومضى النسيان عند الكوفيين وفي سبب  
تسمية الانسان ثلثة اقول الاول قول ابن عباس رضي الله عنه



انه انما سمي به لانه عهد الله فنسي والثاقول بعضهم سمي به لظهور  
 البصر اياه في النسخ كذا البصر الثالث قول قوم سمي به لانه  
 يستأنس به ويقال لما خلق الله ادم آت به بوجته فبقي  
 انسانا والدوارى الدهر يدور بالانسان احوال اوصاف  
 مبالغة في حجة تشديد الواو والالتيان بيا النسبة  
 ولا فعل له الا الدوران وهذا نسبة الى الفعل فهو الدهر  
 دوارى يحتاج الى التجرى في الشئ والمخرنم المجتمع والحاصل  
 باكيم المنقوطة القليقة من الابل مع رعائها والنوى  
 حفية حول كيان ذلك اذ فله ما المطر والجمع نوى على  
 فقول واصلم نوى يعني انظر الفرج حال كونك شيخا  
 وحال رؤيتك وران الزمان وانت ترى ديار الاحياء  
 خربة خالية بحيث حلا مجتمع الابل وموضع حياض الاحياء  
 ومجالسهم عن اهلها قيل فيه مقولة اذ قال الشاعر للدلالة  
 على الكثرة او ارادة البقعة لكن توصيها بهذا التوجيه  
 لوصح لم يصيب حكم بالسهم وخرقة **قوله** وما كان منها كثر  
 يناسب اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر النسي بالمكان  
**اقول** قوله عايشة رضى الله عنه بالانمة كخرش وعشر  
 فقط كخرش العجوز البكية ولا تقل عجوزة والقاصم  
 والجمع عجان والعصر قوط العظاية الذكورية وبيت الكبر من الزوجة  
 يقال لها بالفارسية كوباس **قوله** وما يناسب المقام اسم  
 فنقول واما اسم الآلة **اقول** قوله على مثال حليب هو اسم سنان  
 في الحلب

في الحلب ان كان الحقيقة اسم حليب فيه وكسبه اسم لما يكسب الشئ  
 وغيرة ونفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب المفتاح عند  
 مفعلا هو الامل وما سواه منقوص منه لغرض ككسبه او غير  
 عوض كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفريع بالزيادة  
 تشبه الامل ففعل وما عداه متفرع منها بزيادة ونصفا  
 اسم لما يصف به اللبس وغيره وقيل هي آلة متخذة من الخشب  
 يطرح به الثلج وقالوا فرقة بكسر الكيم **اقول** قوله مطهرة وهي  
 الادميات في الصيام والفتح اوريا وسعاة وهي الفتح موضع  
 الشرب ومن كسر ما جعلها كالآلة لستى الديك **قال** ولما  
 قال ان يصنع الآلة هذه المذكورة او قد جاز اسماء الآلة **اقول** قوله  
 ولما قال الماخرة فاشارة دخول الفاء في جواب لما غير جاز او قيل وقدر  
 تفصيله وقوله السقوط وهو بالفتح رواد يصيب في الانف  
 وقوله وخرقة في الصحاح هي بكسر الميم وفتح الواو وفي شرح  
 الهادي انه المشهور قال ابن درستويه هذا الكلام كوكبة  
 على الامل جاز وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه  
 وقال سيبويه لم يذهبوا بها فذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه  
 الالهة متصلة بالفعل وشبهة منه كالمضموم العين من اسم  
 المكان والزمان لان الاسم المستق من الفعل لم يكن على  
 مفعول منضم اليه والعين بل هي اسما موضوعه لهذا الاشياء  
 كسائر كجاء فلا يقال مدهن الآلة لانه التي جعلت المدهن  
 ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره



وهذا قبل الكلام التي عا وزن المفعول وليس له المفعول وهو الربيع  
المغفور والمغفور وكلها بالفتحة المعجمة وهما مثل الضمغ  
يقع على الشجر في حلاوة والثالثة المغفور وهي الضياء بالعين  
المعجمة نوع من الكناية والرابعة المعلق بالعين المهملة  
وهو مثل المعلق وهي على شيء فقال أبو سفيان في شعره  
الاربعة **قوله** تنبيه على كيفية بناء الامة وهي المصدر الذي  
قصد به الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار  
خصوصية نوع الامة **أقول** قوله على فعلة بالمفتحة قال في شرح المغنص  
وقد يكون بناء الامة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ومن على المصدر  
المعروف بل على بناء الامة كقولهم غزاة وقضى قضاة لا  
مصدرها الغزو والقضاء والفعلة منها الغزوة والقضية  
وقوله والامة فما زاد آه اذا كان للفعل مصدران أحدهما  
أشهر في استعماله من الآخر فالامة انما يبنى من الآخر لقول  
كذب تكذبية ولقوله كذابة وقوله ثا التانيث الموقوف  
عليها ثا يفتح اذا كانت في آخر الهم المفرد ولم تكن عوضا على  
الكثر للفرق بينه وبين ثا التانيث الفعلية وقد ذهب شيخنا  
أبو بكر السجستاني إلى أن ثا التانيث الموقوف على الامة لا يفتح  
بالالف بحسب التانيث ولا اقتضاها فتح ما قبلها ولم يحسب  
لوقوعه في ثا التانيث لا التبيين بضمير المفعول وقد بان المفرد لا  
في الجمع يوقف عليها بالثا وماروي مطرب عن علي الامة يقولون كيف السوء  
والبنات وكيف الاخوة والخواص بابدال الجمع في الوقف  
ويقولنا

بشيء اربعة كل عا وز  
مفعول وليس المراد  
منه المفعول

ويقولنا ولم يكن عوضا لانها لو كانت عوضا لكانت  
واحدة يوقف عليها بالثا ويقولنا على الاكثر لان  
العرب تقف عليها بالثا منه قوله عليه السلام والرحمة  
الوقف بالهاء نحو الضارب بضعيف وهي ان جعل  
بعضا وقف عليها بالهاء والاف بالثا وقوله في حمال  
الوجه **أقول** أصل الامة عرقا ثم يفتح التاء وكسرها  
وقوله من الطعام وهو يفتح الطاء ما يؤدبه الذوق  
بعضها الطعام ذكره في المختصر وقال البيهقي  
ذكر في المغرب وغنية ان الطعام بالفتح  
والضم مصدر ثم التثنية في كل وذاق  
الا ان المفتوح هو المشهور  
الحجور من الفقهاء  
ثم الكتاب يقول الله الملك  
الواحد واليه المرجع  
والعاقبة  
٤٤